

1

15

كتاب الطهارة	الصلوة	الامام	سائل في سجدة التلاوة	سائل في سجدة السهو
٢	٤	٥	٥	٥
سائل الجنائز	الصلوة	ما يكره في الصلوة	الصلوة على الراحة والسقبة	صلوة الجمعة والعيد
٩	٩	٩	٩	٧
صلوة التراويح	صلوة الكسوف	في التكفين	صلوة الجنائز	كتاب الزكوة
٨	٨	٨	٩	٩
في العشر والترحيل	في الركاز والمعدن	كتاب الصوم	كتاب الاعتكاف	فصل في الفطرة
٩	١٠	١٠	١١	١١
كتاب الحج	في الاحصار	كتاب النكاح	سائل الولى	سائل الكفاءة
١١	١٢	١٢	١٢	١٣
سائل المحرمات	سائل الزوج الثاني	سائل المهر والمنعة	ما يسقط المهر وما لا يسقط	سائل النفقة
١٣	١٣	١٤	١٤	١٤
نفقة الاقارب	في اليسار	سائل الحضانة	حتى الزوج عليها وحققا عليه	في الخلوة
١٥	١٥	١٥	١٥	١٥
في تزويج العبد	سائل دعوى النكاح والرضاء به ودعوى الجهار	سائل العنين	كتاب الطلاق	في الايقاع بالفاظ العقور وغيره
١٨	١٨	١٩	١٩	١٧

سائل النبوة	في الكنايات	سائل الايقاع بلا قصد	ما يقع به اللبس او الواحدة
١٧	١٧	١٧	١٧
سائل الاستثناء	بين الكلامين	سائل دعوى الاستثناء	سائل الامر باليد
١٨	١٨	١٨	١٨
سائل عطف العام على الخاص	على سبيل الجواب	سائل الفاطم	سائل التعليق
١٩	١٩	١٩	٢٠
سائل التعليق جوابا لاداهما	سائل الخلع	سائل العدة	سائل البلوغ
٢٠	٢١	٢٢	٢٣
سائل الاقرار بجرمة الرضا وغيرها	بعض ما يتعلق بالطلاق	كتاب الاعنان	سائل الخلف بالعق
٢٣	٢٥	٢٥	٢٩
الكفاية	الولاء	في ولاء المولات	كتاب الايمان
٢٤	٢٦	٢٦	٢٦
معرفة السماء الاثان	معرفة الساعات الزمان وفصول السنة	سائل البين على الاكل والشرب واللبس	سائل اللبس
٢٨	٢٨	٢٨	٢٩
في البين على الكنى	سائل البين على الخراج	سائل البين على البيع على البيع	سائل البين على الحقوق
٢٩	٣٠	٣٠	٣١

فيما يتعلق الحقوق بفعله وما لا يتعلق	٣١	سائل السمين على العمل والنظر	٣٢	في بين الصوم والصلوة	٣٣	في بين الجماع	٣٤
سائل السمين على امرين	٣٣	سائل النذر والكفارة	٣٣	كتاب البيع	٣٣	في البيع والخلع	٣٣
سائل بيع المرهون وغيره	٣٣	سائل البيع الفاسد	٣٣	سائل البيع بشرط الجواز	٣٣	في اشتراط قدر المبيع وصفته	٣٣
سائل البيع الملك	٣٣	سائل الفرض	٣٣	سائل بيع الجنس	٣٣	سائل الاستصناع	٣٣
سائل كسر الثلثين	٣٣	سائل اتحاد الصفقة	٣٣	سائل قبض المبيع	٣٣	سائل تصرف الفضولي	٣٣
سائل العيب	٣٣	سائل ما يمنع الرود وما لا يمنع	٣٣	سائل الاستحقاق	٣٣	سائل الخيارات	٣٣
في خيار الرتبة	٣٣	سائل ما يجوز بيعه وما لا يجوز	٣٣	سائل بيع الكس	٣٣	سائل نواع المبيع	٣٣
سائل الاستبراء	٣٣	سائل الاقالة	٣٣	كتاب الاجارات	٣٣	سائل الاجارة الطويلة	٣٣

سائل العذر	٤٧	سائل موت احد المتعاقدين	٤٨	سائل الاجارة بالشرط	٤٨	سائل البيع الاجارة لها او لا يبيع	٤٨	سائل استبراء الراعي	٥٠
سائل الهلاك عند الاجرة لشرك	٥٠	سائل خلاف المستاجر	٥١	سائل تسليم المعقود عليه	٥١	سائل اعلام المعقود عليه	٥٢	سائل الاجارة الفاسدة	٥٢
كتاب الوكالة	٥٣	سائل التوكيل بالبيع	٥٤	افهم المصرفين	٥٤	سائل المستبضع	٥٤	في التوكيل بالشراء	٥٤
ثبوت الملك للموكل بالشري	٥٨	سائل الاقراض والاستفراض	٥٩	سائل اثبات الوكالة	٥٩	سائل الامور يدفع المال بحقه قضاء الدين وغيره	٥٩	سائل التوكيل بالخصومة	٥٩
سائل التوكيل بالطلاق وغيره	٦٠	سائل العزل	٦١	كتاب الشهادات	٦٢	فيما يرد ان يد في شهادته او ينقص ومحالة الشهادة الدعوى	٦٣	في خلاف الشاهد في محالة الشهادة الدعوى	٦٣
في الرجوع عن الشهادة	٦٥	باب من يقبل شهادة ومن لا يقبل	٦٥	في الشهادة في المنهم	٦٦	في الشهادة على الشهادة	٦٦	باب الشهادة بالنسب والموت والطلاق والارادة	٦٧
في الشهادة	٦٧	كتاب ادب القاضي	٦٨	سائل العدوى	٦٨	سائل الجبس	٦٩	بيع مال المدبون	٦٩
ولا يفي القاضي	٦٩	سائل القضاء بالعلم	٧٠	سائل قضاء في الجهد	٧٠	كتاب القاضي الى القاضي والنزاع	٧٢	سائل التعديل والجرح	٧٣
دعوى الطلاق والعنق	٧٣	سائل القضاء على الغائب	٧٤	الجلسة في انفاذ الدين على الغائب	٧٥	كتاب الدعوى	٧٦	ما يترجم به احدى البيتين	٧٦

ومن الخفيف ان يقطع القطن
وزاد ان كان لا يلبس

وغرف وحديد من ماء بحسب ما علم على به وحسب نفعه غسل ثلاثا ويجفف في كل مرة ولابد
يقوم بالماء الطاهر ثلاثا والثالثة ان يفتح بتسرب الخمر يفتح في ماء حتى تسرب ثلثا ويجفف في كل مرة
وتعاليم ينفع غسل ثلاثا متوالية كفاها اذا لم يكن اثره كذا عتيق غرضه وخشب وصيدل حديد
لم يبق كفاها مسح خرقة او ادخال نايه واجرائه من شاة متلح بالدم يطهره تركه البهائم يبالغ
في الماء عن الثوب وعن البدن في الاصح يمنع للجنب عن وضوء المجد الذي في فرائضه بل لا يرضى غسل
وكذا اذا اغتسل عن جنابة قبل بول فخرجت بغيره منى وكذا محتمل مسك فسكنت شهوته ثم اغتسل
اغتسل جنب وفيه جوف سنة طعام لم يخرج مالم يخرج وبجري الماء عليه في الاصح احتشاء الحايض
والنفاء لا يمنع حكم الدم والنفاس ودون المستحاضة وذوي الحرج لا يجزى على حايض سمعت الائمة
ظهرت وبقى من الوقت ما يسع فيه التيمم وهي قول الله اكبر لرحمتها الصلوة المستحاضة وذوي الحرج
السائل ان يغتسل عليها وقت صلوة كامل ولم ينقطع من صلي قائما يسيل معه وقاعد لا تقاعد اجبت
من لم يجد الا ثوبا ربه طاهر لونه ان يغتسل فيه ولزكاه الطاهر اقل يصلي فيه قائما او بدونه قائما
باجزاء متغيرة كذا لو تغتسل كفة سفينة رجمت فيها نار وابتدأ غسلها بالاراء لو ملكوا والعرق
لو تقوا انفسهم في الماء فمن التي نفسه في الماء لم يالم ببقى من الرجل المقطوعة من موضع الوضوء شيء
يجزئ له مسح الخف على غير طاهر القدم لا يجوز ببعض اعضاءه جراح والغلبة للصالح اوبى النصف
غسل وشع على الجيرة مسح على خفيه ثم دخل الماء احدي رجله ان صارت مفسولة الى الكعب
انقص وعليه غسل الرجل الاخرى وفي انتفاض المسح اذا بلغ الماء اكثر احدي رجله روايتان
مقطوع الاصابع مسح على خفه وبعضه خالف القدم ان مسح على المفسولة قدر ثلثه اصابع جاز
والا فلا كذا خفف واسع بعضه خالف القدم اذا كان مقطوع الاصابع والخرف في موضع الاصابع
فان كان مقداره ثلثه اصابع من اصنوا اصابع قدسية لو كانت قائمة يمنع المسح والا فلا ولا عبرة لاصح
غيره ولزكاه في موضع الابهام وان خرج الابهام وجازاه يمنع وتخرج الابهام وجازاه لا يخرج
ولزكاه الخرف من قبل الاصابع فظهرت الابهام الا انها لم تخرج لم يمنع من قرص المسح على الجيرة
نورن الاستيعان وقيل يكفي بالاكتر وعن له حديد في المسح على الجيرة روايتان بخلاف غسل
اعضائه لشقاي تيمم الماء عليه والاصح ان قدر ولا يغسل ما حوله وان عجز عن الوضوء لشقاي

منه من غسله على راسه
منه من غسله على راسه
منه من غسله على راسه
منه من غسله على راسه

انما الوضوء
بالماء الطاهر

منه من غسله على راسه
منه من غسله على راسه

منه من غسله على راسه
منه من غسله على راسه

في بدنه يستقي بغيره ليوضيه وان ييمم ولم يستقي جاز وان كان في بدنه شقان جعل فيه دواء
يؤمر ما لم ير الماء عليه لا يبايعه لوقوعه فلا يكتفيه المسح وكذا اذا سقط ظفرو جعل فيه دواء فان
سقط الدواء بعد الوضوء عن بدنه فغسله كالمسح على الجبار باصبعه آفة فادخل فيه
ومسح جاز ولا يكتف وقيل عند الامام الاعظم ان كان فيه شيء من البول الشاة يكتف والا فلا
ويصح على جميع عصابة المقتصد مع تركها في الاصح مالم يغسل المقتصد وكذا في جراحة اخرى
وكرر عضو عجز عن غسله لمسح جميع العصابة وان شربها على حدث خلافا للحنفين لعمر الله
على موضع الفصل شرط ولا منع بالاصابة صرف البطل من عضو الى عضو جاز في الفصل للدم
الوضوء مسح بجوانب اصبع واحدة او باصبع ممد قدر ثلثه اصابع لم يجز في الاصح وباصبع
اذا قبل ثلث حدث في ثلثه عواضع جاز مسح راسه ببلل كفه جاز وببلل لحيته لا بد عصابة
ممسوحة باخرى لم يغسل المسح اصابع المطر قدر ثلثه اصابع اجزء عن المسح على ماء الفصل
والوضوء على الزوج مريض عجز عن الوضوء فعلى جاريته ان يوضيه وروايتان الاولى
ان لا يستغير بغيره في الوضوء يكتف التيمم والامتناع في الماء والتخفيف في صرب الماء على
الوجه والا فلا ان يكون المضمضة باليمين والاستنشاق باليسار فوضاء لم يستقي لم يغسل
وضوءه تيممه في نوم في صلوة لا وضوء عليه مكر لا يعرف الرجل من المرأة تنقص وضوءه
نام في سجدة تلاوة فسد وضوءه وفي سجدة صلوة لا الا ببلل كفه في اليدين لا يوجب له وضوء
احتملت ولم يخرج ما دام ان وجدت لثة الانزال فلعينها الفصل والا لا اجب كافر ثم اسلم وجب الفصل
وقيل يستحب سجدة اجنب ثم افاق قيل لا يغسل عليه العيون بين اطفاق يمنع غسله والذرة
والطعام بين اسنانه لا غسل الجعة للصلوة لا اليوم جنب غسل فيه ينفي ان يجوز له قواف
القران وحش المصحف ان غسل يده ماؤه طول لوجه بغير غسل في غير جاز الوضوء منه فوضاء
تيمم ذابب متقاطر جاز بول الحفايش وخروا لا يقدرون الماء وفي بول الفان فوان غرق
حوض حمام وبيد نجاسة والماء يدخل من الابنوب والناس اغتفون عواصبا بعالم يتحقق
جنب اغتسل كفه اناء لم يتحقق كذا رجليه بئر في الاصح سور الحايض والجنب والكافر طاهر توضح
ووضع قدسية على راسه نجسة ان كانت صلبة باسنة ولم تقف لاشي عليه ولزكاه كانت رطبة

في الصلاة على الميت

منه من غسله على راسه
منه من غسله على راسه

منه من غسله على راسه
منه من غسله على راسه

منه من غسله على راسه
منه من غسله على راسه

والرجل يابسة تعجز ما بدت الرطوبة في قدميه تنجس كلبا خضره رجل اقله حاله
الراح نجسة وحالة الغضب كلب وخل الماء ثم نفض نفسه فاصاب شيئا نجسه ولو نفض من المطر
اطلم يصل الى جلد حوض خضر عشره عشر لم ينجس نجاسة برة فان وقعت في بئر فظن لم
يفسد لا يغير طعم جري الماء في ميزاب من سطح لم يخل من غدرات فالما طامرا كان اكثر السطح طامرا
وكذا لو كانت الغدر عند الميزاب وكثر الماء لا يله في الغدر غالة الميت لا ينجس ثوب غاسط طامرا
في غسله ما طامرا اختلط بتراب نجسة او عكسه فهو نجس في الاصح وقبل العبرة للغالب متى لم ينس
على البدن لم يكف المسح بساط نجس جلد في نهر جار وذلك ليله طهر تظهر الا ان من بوء قبل اضافته
بفله لا تالو نشف الماء مخرقه صبي قاده على ثدي امه ثم ارتفع منه ثلث رصعا طهرت غسلت
بدها من حناء نجس ثلثا طهرت ما طهر بالدهان طهر بالذوق مع التسمية استنبه موضع اصطافه اليه
من ثوب يفسد الكل فيسب بقرى الاستبراء على متاخمة لوقت كل صلوة بلا بول ولا غائط تركه
الاستبراء مع ستر العورة افضل من عكسه لا تقدر في الاستبراء ويغسل حق يطهر قلبه وتطهر
يد مع طهارة موضعه لا باس باستبراء مستنج ما لم يرفع ذيله الاستبراء ما يبارد افضل والليل
الفرق في المستنج والمغتسل مع على خف مخد من لبد جاز وكذا على الجوز يستمسك على الساق
وكذا على صاروج ان كانت اللقافة ذاهبتين وقد شدتها برباط حيث لا يدخل فيها ثلث
اصابع اليد الاستبراء شرط التيمم في المختار ويزن تحليل الاصابع وتحريك الخاتم تيمم بطهر
لكي ينفي اثره لا يفعل الا اذا خاف فوت الوقت وكذا الملح اذا كان جليلا لا مائيا صلى على جبانة
تيمم ثم اتي باغري وبينهما من الوقت ما يمكنه ان يتوضا لا يصلي بذلك التيمم تيمم لسجد تلو
او صلوة جنانة يصلي به ولو سجود ومصحف ودخل مسجد لا مع ريقه ما يبيعه بمن خيل ذلك
لزمه الشراء وبغين فاحشا المتيمم يقلل نجاسة بدنه مخرقه او تراب ولا يار فيه تيمم لدخول مسجد
وجو الماء وكذا للثوب المستدة لما رأت الدم تقعد عن الصلوة وغيرها فاذا رأت نصابا وطهرت
صار عاتقها هادقا وموضعا حاصت من وبرها فليس يحبس ناعت طامرة وقامت عاتقه
فحبسها من حيث نامت وفي عكسه طهارة من حيث قامت تخرج الكتاب من بين اليدين مخرقه
الانقطاع المعلمة حالة الحبس تعلم حرفا حرفا لا آية وفيما دون آية خلوف من ثوب الفقه بالكم

والرجل يابسة تعجز ما بدت الرطوبة في قدميه تنجس كلبا خضره رجل اقله حاله
الراح نجسة وحالة الغضب كلب وخل الماء ثم نفض نفسه فاصاب شيئا نجسه ولو نفض من المطر
اطلم يصل الى جلد حوض خضر عشره عشر لم ينجس نجاسة برة فان وقعت في بئر فظن لم
يفسد لا يغير طعم جري الماء في ميزاب من سطح لم يخل من غدرات فالما طامرا كان اكثر السطح طامرا
وكذا لو كانت الغدر عند الميزاب وكثر الماء لا يله في الغدر غالة الميت لا ينجس ثوب غاسط طامرا
في غسله ما طامرا اختلط بتراب نجسة او عكسه فهو نجس في الاصح وقبل العبرة للغالب متى لم ينس
على البدن لم يكف المسح بساط نجس جلد في نهر جار وذلك ليله طهر تظهر الا ان من بوء قبل اضافته
بفله لا تالو نشف الماء مخرقه صبي قاده على ثدي امه ثم ارتفع منه ثلث رصعا طهرت غسلت
بدها من حناء نجس ثلثا طهرت ما طهر بالدهان طهر بالذوق مع التسمية استنبه موضع اصطافه اليه
من ثوب يفسد الكل فيسب بقرى الاستبراء على متاخمة لوقت كل صلوة بلا بول ولا غائط تركه
الاستبراء مع ستر العورة افضل من عكسه لا تقدر في الاستبراء ويغسل حق يطهر قلبه وتطهر
يد مع طهارة موضعه لا باس باستبراء مستنج ما لم يرفع ذيله الاستبراء ما يبارد افضل والليل
الفرق في المستنج والمغتسل مع على خف مخد من لبد جاز وكذا على الجوز يستمسك على الساق
وكذا على صاروج ان كانت اللقافة ذاهبتين وقد شدتها برباط حيث لا يدخل فيها ثلث
اصابع اليد الاستبراء شرط التيمم في المختار ويزن تحليل الاصابع وتحريك الخاتم تيمم بطهر
لكي ينفي اثره لا يفعل الا اذا خاف فوت الوقت وكذا الملح اذا كان جليلا لا مائيا صلى على جبانة
تيمم ثم اتي باغري وبينهما من الوقت ما يمكنه ان يتوضا لا يصلي بذلك التيمم تيمم لسجد تلو
او صلوة جنانة يصلي به ولو سجود ومصحف ودخل مسجد لا مع ريقه ما يبيعه بمن خيل ذلك
لزمه الشراء وبغين فاحشا المتيمم يقلل نجاسة بدنه مخرقه او تراب ولا يار فيه تيمم لدخول مسجد
وجو الماء وكذا للثوب المستدة لما رأت الدم تقعد عن الصلوة وغيرها فاذا رأت نصابا وطهرت
صار عاتقها هادقا وموضعا حاصت من وبرها فليس يحبس ناعت طامرة وقامت عاتقه
فحبسها من حيث نامت وفي عكسه طهارة من حيث قامت تخرج الكتاب من بين اليدين مخرقه
الانقطاع المعلمة حالة الحبس تعلم حرفا حرفا لا آية وفيما دون آية خلوف من ثوب الفقه بالكم

والرجل يابسة تعجز ما بدت الرطوبة في قدميه تنجس كلبا خضره رجل اقله حاله
الراح نجسة وحالة الغضب كلب وخل الماء ثم نفض نفسه فاصاب شيئا نجسه ولو نفض من المطر
اطلم يصل الى جلد حوض خضر عشره عشر لم ينجس نجاسة برة فان وقعت في بئر فظن لم
يفسد لا يغير طعم جري الماء في ميزاب من سطح لم يخل من غدرات فالما طامرا كان اكثر السطح طامرا
وكذا لو كانت الغدر عند الميزاب وكثر الماء لا يله في الغدر غالة الميت لا ينجس ثوب غاسط طامرا
في غسله ما طامرا اختلط بتراب نجسة او عكسه فهو نجس في الاصح وقبل العبرة للغالب متى لم ينس
على البدن لم يكف المسح بساط نجس جلد في نهر جار وذلك ليله طهر تظهر الا ان من بوء قبل اضافته
بفله لا تالو نشف الماء مخرقه صبي قاده على ثدي امه ثم ارتفع منه ثلث رصعا طهرت غسلت
بدها من حناء نجس ثلثا طهرت ما طهر بالدهان طهر بالذوق مع التسمية استنبه موضع اصطافه اليه
من ثوب يفسد الكل فيسب بقرى الاستبراء على متاخمة لوقت كل صلوة بلا بول ولا غائط تركه
الاستبراء مع ستر العورة افضل من عكسه لا تقدر في الاستبراء ويغسل حق يطهر قلبه وتطهر
يد مع طهارة موضعه لا باس باستبراء مستنج ما لم يرفع ذيله الاستبراء ما يبارد افضل والليل
الفرق في المستنج والمغتسل مع على خف مخد من لبد جاز وكذا على الجوز يستمسك على الساق
وكذا على صاروج ان كانت اللقافة ذاهبتين وقد شدتها برباط حيث لا يدخل فيها ثلث
اصابع اليد الاستبراء شرط التيمم في المختار ويزن تحليل الاصابع وتحريك الخاتم تيمم بطهر
لكي ينفي اثره لا يفعل الا اذا خاف فوت الوقت وكذا الملح اذا كان جليلا لا مائيا صلى على جبانة
تيمم ثم اتي باغري وبينهما من الوقت ما يمكنه ان يتوضا لا يصلي بذلك التيمم تيمم لسجد تلو
او صلوة جنانة يصلي به ولو سجود ومصحف ودخل مسجد لا مع ريقه ما يبيعه بمن خيل ذلك
لزمه الشراء وبغين فاحشا المتيمم يقلل نجاسة بدنه مخرقه او تراب ولا يار فيه تيمم لدخول مسجد
وجو الماء وكذا للثوب المستدة لما رأت الدم تقعد عن الصلوة وغيرها فاذا رأت نصابا وطهرت
صار عاتقها هادقا وموضعا حاصت من وبرها فليس يحبس ناعت طامرة وقامت عاتقه
فحبسها من حيث نامت وفي عكسه طهارة من حيث قامت تخرج الكتاب من بين اليدين مخرقه
الانقطاع المعلمة حالة الحبس تعلم حرفا حرفا لا آية وفيما دون آية خلوف من ثوب الفقه بالكم

للتفتة محمدا جاز دون المصحف يكن للحايض والمجنب زيارة قبر ودخول حصن ودخان حوت
واللهم انا نستعينك وجواب لقائنا ونجس يستحب للحايض في كل وقت صلوة ان تتوضا وتجلس
عند مسجد بيتها وتسبح وتتل مقدار اطلد الصلوة لو كانت طامرة بلفت ولدت بوا وما ورواها
مكلا شرا فحشره من كل شهر حبي من قرب امرأة الحايض استغفر الله وكفى يسقط ان يتعدى
بلفظ وينار **كتاب** **الصلوة** فيما ينبغي للمصلي ان يفعل
اولا ومكان الصلوة وبأورها ولا في المرو بين يدي المصلي في الامام والمفتي في التراويح
والجماعة في الطلوع والوتر في الجمعة والعديد في الصلوة بوفات في المأوى والمريض في سجدة
السلام ثم السهو ثم الجنابة ثم صلوة الكسوف والخسوف والاستسقاء فيما ينبغي للمصلي ان يفعل
لوي فومي الوقت جاز الا في الجمعة لوي الطهر فمسك وسلم على الابحجار ولففت بنية بضع
على شماله حين كبر لا عقيب البناء خلفه فالحمد لله فان عنده الوضع سنة القراءة للقبلة وهذا لا يقع
عند في القنوت وتكبيرات العبد بين وعند في حيفه في يوسف نعم الله وضع في كل قيام من الصلاة
الوضع في كل قيام فيه ذكر مسنون يكن جعل شي من القرآن حتما لصلوة الا اذا كان فلك السيرة عليه
قراءة الفاتحة في صلوة على قصد الشاء جاز جنب قراءة الفاتحة او غيرها واراد به الطاء لا القراءة
لا باس به السجود يتاوى باصدي القدمين والجهة والانف وباليدين والركبتين لم يرم نفل قدسية
بعد ما كبر الى مكان نجس ثم الى مكان طاهر صححت صلوة الا ان يتناول قرش عليه في مكان نجس
وقام عليها جازت صلوة ولو لم يبرئها لا صلى على بساط في ناحية من نجاسة جازت لو كانت
في غير موضع قيام وسجود وفي موضع سجود روايتان بساط جسد تنجست بطلانة صلى على طهارة
في موضع النجاسة لم يجز في الاصح ونجاسة خشب الجبة يمنع وفي باطن البنية والاجرة ويؤى طامرا
لا الصلوة في الحمام والمخرج والمقبرة كان وفيصل في الحمام ان لم يكن فيه صلوة وما قيل لا يكره قراءة
في الحمام برفع صلوة يكن وبدونه بحيث يسمع مولا نظر من ريقه الى عورته لم يفسد صلوة في الاصح
نظر في صلوة بشوة الى فوج امرأة المطلقة صار رجعا ولم يفسد صلوة في الاصح رفع اليدين لا
الصلوة وقيل يفسد ابتلع الصلوة شيئا بين اسنانه لا يفسد وان كان قد حشمت في الاصح
قاه قلبه وعابلا ارادته لم يفسد صلوة المختار وفي العمل اكثر ما يقع به عند الناس انه ليس في الصلوة

فصل في ما ينبغي للمصلي ان يفعل
اولا ومكان الصلوة وبأورها ولا في المرو بين يدي المصلي في الامام والمفتي في التراويح
والجماعة في الطلوع والوتر في الجمعة والعديد في الصلوة بوفات في المأوى والمريض في سجدة
السلام ثم السهو ثم الجنابة ثم صلوة الكسوف والخسوف والاستسقاء فيما ينبغي للمصلي ان يفعل
لوي فومي الوقت جاز الا في الجمعة لوي الطهر فمسك وسلم على الابحجار ولففت بنية بضع
على شماله حين كبر لا عقيب البناء خلفه فالحمد لله فان عنده الوضع سنة القراءة للقبلة وهذا لا يقع
عند في القنوت وتكبيرات العبد بين وعند في حيفه في يوسف نعم الله وضع في كل قيام من الصلاة
الوضع في كل قيام فيه ذكر مسنون يكن جعل شي من القرآن حتما لصلوة الا اذا كان فلك السيرة عليه
قراءة الفاتحة في صلوة على قصد الشاء جاز جنب قراءة الفاتحة او غيرها واراد به الطاء لا القراءة
لا باس به السجود يتاوى باصدي القدمين والجهة والانف وباليدين والركبتين لم يرم نفل قدسية
بعد ما كبر الى مكان نجس ثم الى مكان طاهر صححت صلوة الا ان يتناول قرش عليه في مكان نجس
وقام عليها جازت صلوة ولو لم يبرئها لا صلى على بساط في ناحية من نجاسة جازت لو كانت
في غير موضع قيام وسجود وفي موضع سجود روايتان بساط جسد تنجست بطلانة صلى على طهارة
في موضع النجاسة لم يجز في الاصح ونجاسة خشب الجبة يمنع وفي باطن البنية والاجرة ويؤى طامرا
لا الصلوة في الحمام والمخرج والمقبرة كان وفيصل في الحمام ان لم يكن فيه صلوة وما قيل لا يكره قراءة
في الحمام برفع صلوة يكن وبدونه بحيث يسمع مولا نظر من ريقه الى عورته لم يفسد صلوة في الاصح
نظر في صلوة بشوة الى فوج امرأة المطلقة صار رجعا ولم يفسد صلوة في الاصح رفع اليدين لا
الصلوة وقيل يفسد ابتلع الصلوة شيئا بين اسنانه لا يفسد وان كان قد حشمت في الاصح
قاه قلبه وعابلا ارادته لم يفسد صلوة المختار وفي العمل اكثر ما يقع به عند الناس انه ليس في الصلوة

(الرسالة)
 ولا يصح ما ذكره من
 كماله ما في كلامه

قوله من لا يطعمه فيكون له من الله اجر ان كان له اولاد
ان قال عفت روي انه صلى الله عليه وسلم قوله من لا يطعمه
الطافه وما قيل هو انه قد شرب الماء p
وذكره سورة او ضياء الله ان الله الطوفان به الا ان في ذكر الله
بعضهم هم الجواز قوله في الحج

من

در کتابخانه علمیه

ومن النيام يفرقه

واحد بالتمام وكفر بالنقصان وشكل الامام والقوم فلا اعاد الا للثبوت بالنقصان لا سهو على الملاحق
 بسوء ولا حذر وجهي بما يخاف على الموقوف السهو **قواعد** ركوعه او سجوده او تشهد ركوعه السهو
 وتشهد في قيامه او ركوعه او سجوده فلا سهو وجهي بالشاء او التشهد لا سهو عليه الا في اتيان الامام
 في سهو ويا في سفاقر صلوة **سهي** في سجود ثم سهي لا سهو عليه بخلاف الموقوف مسبوق قام ذكر الامام
 ان عليه سهوا تابعد قبل السجدة طم الامام سهوا فبعد فتابع مسبوق قبل تفصيل ركعتي ثم تبين ان
 لا سهو عليه نفس صلوة الموقوف في الاصح **سهم** وعليه سهو وتلاوة وصلية فان ساهم فاكرا للصلية
 او التلاوة فسدت ولو كان ذكر السهو خاصة بعد وبغضى الاول فالاول ساهم الموقوف ساهيا بعد الامام
 نزه السهو ومقارنا له لا يلام قام اليه خمسة وقد فسد لا يتابعونه بل ينظرون عود فيسألون عنه
 ولا فيكونه **سابل الجنائز** ولو جئت لا يغسل ولا يلقى أفقوص يغسل ويصلي والتشهد
 لا يغسل ويصلي وابا في لا ولا واذا فرج اكثر الولد حيا فارت بصلي والا فلا وحده اكثر من قبل
 الرجل سترته ومن قبل الراس صدره وجد من الميت بعضه مع الراس يلقى عليه وبلا راس لا وكذا
 نصفه مع نصف راسه وكذا راسه وكذا راسه يلقى عليه والفا على هذا ان نشأت الشهيد بوجوب
 صلوة وهو عاقل او فقه من مكان حرصه او بقائه ثوبا ولبلة الخنثى يغسل في كونه وفي الاصح ثم
 اذا بلغ السن أو محرم من كف عن غسل لباسا اذا خرج للعبادة والمرأة ما يتبس عند زيارته زوجها وقبل
 ما يلبس المرأة في الغالب تنوع على ميتة بكفن فاخره سبع او حصر على مسجد فخر المسجد بعد ذلك
 المتبرع التيمم لصلوة الجنان لم يمتنع غير الامام والولي في الاصح الامام الاعظم اولى بها ثم سائرهم
 ثم الامام المعمر او القاضي ثم الامام الحنفي ثم ترتيب العصبة غير ان الاب يقدم على الابن سنا ببداء الحمل
 بمنزلة الميت لا بمن الجنان والمسلم يدفع ذارحم محرم كافر والكافر فربه المسلم لا واضع الميت في قبره
 بسم الله وعلى حلة رسول الله ويدخل القبر من يقع به الكفاية نقل الميت من بلد الى بلد مباح
 يستحب اعاد لفاد الجنب والمرأة والكرآن والمجنون لفاد المرحوم لا يكرأ الا رواية عن ابي حنيفة
 اذا سافر ركبها جاز يكن اذا قاعدا الا لنفسه دخل المسجد والموتة بغيره بعد المعبر في الجمعة
 اذا ان الجنب وقيل اذا ان المارة ان وقع في الوقت الاسف بالبحر افضل الا بمنزلة الحاج تاخير الحرب
 يكون الا في السفر او كان على المائدة انتحاننا ومنعرب يبداء بالمغرب في سائر العود قد

المسافر

المرأة ليست بعورة في حق الصلوة انكشف شيء من شعرها ومن ساقها وظهورها لجمع بلع ربع
 احد هانفع ثدي ناسه يتبع الصدر ومن كبيرة متبوعة والذكر عضو والا نشأ في عضو عا ر عذ
 كسوة يسأل فان منع عذر لها ثوب ان صلت فائمة انكشف ربع ساقها وقاعدة لا تصح قاعدة الا
 للامة ان يلقى بغير قناع استبه الثوب الطاسري تحري ولو كانت الغلبة للخصه التوجع
 اليه الغلبة ينع عن نية في الاصح قبله بلا دناء بين منو البشتا والصف تحري في ليلة مظلمة
 جاز في السفر لا ترك اجتهاد الا باخبار من مو ي اهل ذلك الموضع ترك الغلبة من خوف غلبة او
 جاز كفى للمقتدي بنية صلوة الامام كبر قبل الامام لا يصير شاعا في صلوة نفسه في الاصح ظهر وعظم
 يومين لا يدرى الاول كبر لها لا يصير شاعا واحد نسي بنية الصلوة ثم نوى الشروع حال النسيء
 كذا في البعض صلى الحسن في حوائثها ولم يعرف فرصتها لم يحز افعال الصلوة كبر للافتتاح
 وعوالي الركوع اقرب لم يحز لا يفرج اصابعه في الافتتاح كل التفرج بخلاف الركوع جهرا مخفيا
 بجهر افضل رفع راسه من الركوع يرسل يديه طوطا راسه للركوع فان كان الى الركوع اقرب في القيام
 جاز والا فلا سجود على جوارس لم يقع ينظر في سجوده الى خذبه انكر فضية الفقرة الأخيرة لا يكفر
 ما يكون في الصلوة لا يتشأوب في صلوة فان غلبه فزع يد على فمه يكن تعويض العين وتغطية
 الفم وقيام الامام في غير المحراب الا لقزوة ورفع كفيه الى المرفقين وان يكون بين يديه رواق
 لا تتبع او يكون صورة ما يبعد لاصفيرة بحيث لا يدرى الناظر او يدخل في صلوة ولا يولد او غايظ
 قلبه اني الامام في ركوعه كمن ان يسكع دون الصلوة وان يثبر عند كلمة الشهادة السفر من كان
 لمسافر يصير قما باقامة كاحراة وجيشين وعبد عبد فخرج مع مولاة فصلى اربعاً وترك الفقرة
 ثم اخبره المولى بنية السفر حين خرج بعيد الصلوة وقيل لا يقدم مكة حاجا في حشر الاصح وهو يريد
 بها سنة بقصر حتى يرجع من متى لانه يحتاج الى قضاء المناسك فصارت كنية الاقامة في غير موضعها
 نية الاقامة في موضع لا بناء فيه لم تقع ومن اسدل الكلاء من اصحاب الاجنبية والحكام تقع في الاصح
 فخرج مسافرا ثم بطل ان يرجع وبينه وبين مكة اقل من ثلثة اياما تم اقتدي بعميم ثم افسد لرحلته
 ركعتا مسافرا نوى الظهر اربعاً فسلم على ركعتين لا شيء عليه صلى مسافرا لمسافر فاحتر
 فاستخلف المقيم لم يلزم الا تمام الصلوة على الراجل والسقيفة يصل على الدابة موبى الكثرة

الصلوة

الاول

وسنة الفجر ولا يحذر ان يصلي على شيئا نذر ان يصلي لم يجز على الدابة انما في محل اقدى احدما
بأخر جاز نفلا ونفلا في خوف صلى على جملة لا تبرح جاز ولا يصلي لا يجز عن النقص والسبب
طين صلى قائما بايما والركب ان قدر ينزل ويجوي والا فعليها ويوقفها ان قدر في غير هاتين
ان قدر ولا يفدونه الصلوة بالتجاسن صلى وفي ثوبه دون الكثير الفاخر من الكوا والمقصود
بغيره لا يصح صلى ومو حائل ميت لم يفسل او سقط او جنب او جرد لم يجز ويجز في كل واحد
بغيره وولدت ولم ياز من بوج جاز وتعليق بوج كذا وقبل لا في سر او يله الا احكام
ولم يذكره بعد الصلوة من اقرب يوم اليه راي في ثوبه نجاسة لا بدري متى اصاب لم يفسد شيئا
صلى في ثوب به عرق او جوتي كره صلى وفيه كره جاز فكلب فسدت وسنور وجبة وفان لا يكون
الحجبة قرة الامام فقال بلى او نعم اواي او اوجي لا تفسد وبسم الله من وجح نفسه لا
واه من مرفق لا يقدر على الاستماع عنه لا تفسد وباجابة هذه تفسد وبالحمد لله على كل حال
ويجوز ان تفسد وبكلم حرف لا راي على ثوب لانه شيا اكثر من ورحم طنه نجاسة ولم يكن تفسد
الحديث احتل في صلوة لم يبي نزع الماء من ثوبه يمنع البناء ومثبه الى بعد الاوغسلا كل عضو
لا يمنع ولا يتنجس يمنع كسفت ذراعيها عن غسل اليدين بغيره لا يصح لاهم احداث فلو ضاع في جانب
المسجد ينظره القوم اجرام المنسرد افلوقضاه بعد الحديث لشرائطه وان شافه مكانه
الاول وكذا الموقوف احداث لاهم فاستغف من جاء ساعته قبل ان يفتدي جاز الخليفة لم يعلم
ان الامام صلى يصلي ربعا بعد في كل ركعة لاهم احداث فقدم غير متروكي فلم يتم صلاة حتى قدم
غيره صلى لاهم فاستغف حقيقا فانه يتم صلوة الامام ثم يقدم مسافرا يستلم بهم ولم يستلم هو
حتى يتم صلوة قاء قليلا وقد ران الحجة فاعاد فسدت وبغيره لا الجماعة فانه صلوة الكسوف
بجماعة صلى باهله ام آمنة وامرأة ونحو ذلك في الغنوة لم يكن انتمى الى المسجد وقد صلى بالجماعة
ان دخل صلى والا بطلت الجماعة ما ينبغي لمن صلى في مسجد بني على سور المدينة وقبل ان يفتح
عنوة جاز نذهب الى اقدم المسجد شاء فان استويا فالي اقر بها بابا الى بيته وان استويا فالي
منجرة والفقير فذهب الى اقلها قوا ليكنزوا ثم يقيم عن حدث وآخر عن جنابة والذي عن جنابة
اولى بالامامة لاهم لانهما الشكل المشاع لا يجوز صاحب البيت ان ياتي بالامانة من غير والمستاجر من الاجر

يوم اثنين ان شاء يتقدم ولز شاء قام بينهما مصلي العيد كالمسجد في القطيع الصلوة للفجر يجنب
مثله لا يصح ومصلي الجنان مثله فيها في الاصح نهر لا يصح الا بطلوج يمنع الاقدى صلى في صلاة وبين
الامام والقوم مقدار الصلوة فيه لم يصح الاقدى اقدى لمن نوي لشرائطه جاز اقدى نادر
بناؤه لم يجز الا افا قال الله صلى ما التزم مثله بينهم وبين الامام حايطة امكنه الوصول الى جاز والا فلا
رفع راسه قبل تسبحة ثلثا يتابعه تشهد قبل امامه وتكلم او وصي جازت صلوة سبط الترتيب
بكثرة الفوايت فقضاء الا قليلا جازت الوقعة مع ذكر في المختار والمختار في صيغ الوقت الوقت
المستحب متفضل اقدى مفضل ثم افسد ثم اقدى ناويا نفلا آخر قبل موفضه وقيل نفل
فانه صلوة حر يوم وليلة ولا يدرها اعاد صلوة يوم وليلة يصلي الظهر فذكر ان صلى الفجر الا فلما
فرغ يبين انه لم يصليها اعاد الظهر بعد الفجر المستحب في قضاء الفوايت ان ينوي اول ظهر او غير
نه على سلكا وكذا في غيره من الفوايت المبوق ما يقضى اول صلوة فيستفح مبوق بل بما فاقا
فقد خالف السنة ولا تفسد ما يتم ركعة نسي صلوة ذكرها بعد شرب بكون الوقعة مع ذكرها هو
المختار المبوق تكرر التشهد ولا يزيد دفع الوداع عن الميت لكل صلوة منوي بتر الوقعة
لكل مكين او الفل في مكين واحد جاز وحقة صلوة للفقير لا شفيعي تخلف ليس عليه قضاء
ما هي مات احده في وقت صلوة ليست عليه تلك الصلوة الجمعة عبد اذن له مولاه
بالجمعة وجبت عليه يجوز اقامة الجمعة لكل امير وان لم يتفقد من الخليفة افا كانت سيرة بين الاطراف
والى مات فصلى الجمعة خليفة او صاحب الشرطة او قاض جاز ولن يكون واحد منهم فاتفق الناس
على رجل جاز صلى احد بغير اذن الخطيب لم يجز الا افا اقدى به من له ولاية الجمعة فروي نوي
ان يكفى في المصر الى وقت الجمعة لزمته والا فلا وقبل ان نوي لنزح في يوم فلو جمعة عليه
خطبة الصبي لم يجز ومن الجنب جاز خطب فرج الى منزله فتقدى او جامع فافسل استقبل خطب
قاهر من لم يشهد الخطبة بالصلوة لم يجز ولو امر المأمور من شهدها جاز من لا يسمع الخطبة فهو كونه
بعده فسكونه افضل من القراءة والذكر الخطيب لا يتم على القوم تذكر انه لم يصلي الفجر والامام خطب
قام ويقضى صلوة العيد جاز في موضعين الحاجة الضعفة شرع في صلوة العيد ثم انفسا القضاء
عليه صلى العيد في بلد ثم انتهى من القد الى قوم بصلوة العيد في بلد آخر فصلى معهم لم يكن يجز

لن ينصرف اليه بيته من غير الطريق الذي اتي به المصلى نهي التكبير قبل ان يخرج من المسجد كبر للشرع
وان سبقه حدث له ان يكبر وان نوضا وجاء وكبر جاز قضي ما فاته في اول ايام التشريع في لغة
كبر لما فاته قبلها ولا ما قضى بعدها في الخوف اقام ينهيا من الخوف النزول بالجماعة صلوا
فرادي ولا يجوز بالجماعة ركبا ولا يجوز في الجمعة والعبد من سواه من سبع او عرق في المديح
مرجع يخرج عن الايمان براسه سقطت عنه الصلوة فاذا برأه وكان يعقل فلا قضاء عليه فيما زاد
على يوم ويليه في الاصح عجز عن القيام ولعله الاستعانة بغيره فصلى قاعدا جاز صلى بآخرة
من عجز جاز صلى قاعدا قبل ثلاث الا عان مريض نخبة ثياب نجسة ولو سطر لفرجت
عن ساعته او تحفة مشقة له ان يصلي كذلك المحتضا لانه لا يلزمها غسل ثوبها لكانت وقت صلوات
في الاصح جازت صلوة الاخرى وان قدر على الاقراء بالقادي قنت بغير العزيمة جاز الامام
في رمضان يقنت مخافة في المختار محبوب بر كعترة وتر رمضان قنت مع الامام لا يقنت
نايما تذكر في الركوع انه نسي الفوت لا يعود في الاصح ولا يصلي على البقي في الفوت الا بقول
اليه الليث وعليه الفتوى اصل ترك الوتر يؤدون فان لم ينجزوا بقائون دخلوا
او ترجع الامام تطوعا ثم افسد عليه اربع ركعات في النذر نذر الظهور نيا لم يلزمه الا اربع
نذر اربع ركعات بتسليمين فصلتها بتسليمه جاز وعكسه لا نذر كعترة فصلي قاعدا جاز وعلى الامة
لا نذر كعترين اليوم فام يصليها قضاها حلف كعترة يصلي اليوم كذا فلم تفعل كفر بلا قضاء شرع
خلف ما في ثم تكلم لم يلزمه شيء ترك العدة لاوي في السن والنوافل لا يفدر في الاصح تنفل كبرا
فحين قبله افضل سنة الفجر لا يجوز قاعدا اداء النفل في بيته افضل السنة بناوي تعطى البيعة
في المختار المسافر لا يترك السنة الا بعد دخول المسجد فان شاء صلى السنة ثم جلس في المسجد
اولا سنة العدة اربع ركعات افضل عند الامام وقبل الاربع سنة حوكة في التراويح اصل
بلد نكرو التراويح قتلهم الامام صلى التراويح في بيته وحد وان صلى بصلواتها في المسجد ترك السنة
ولم يكن مسببا ولو تركه الناس اقامتها في المسجد صلى كل واحد في بيته فقد اساءوا والارادة
على خمس نرويها بتسليمها ركوع وينوي التراويح او السنة او قبال الليل ولو نوي النفل جاز
في الاصح ولو لم يجد وكل شفع بيته جاز وانظروا تكبير الامام بيته واودا قاعدا يجوز صلى

فانهم

تروعة بتسليمه او الكل بتسليمه وقعد في موضع القوم جاز ولو فانت على وقتها لا يقضي شكوا
انهم صلوا تسليما او عشا صلوا اخرى فزاد صلى في كل ركعة ايام لا باس وكل تسليما لا يجز
وقيامها في اخر الليل لا يكره في الاصح اقدي في التسليم لاوي ممن يصلي للحاجته او العائفة
جاز اقدي فيها بغير فرض او وتر او متنفل غير التراويح لم يجز مقعد كذا التراويح في سجود
جاز ولا امام لا اورك بعض التراويح فاو ترجع الامام يصلي الباقى وحده ويكره الاسراع في
القرة والا تكاد مقعد نام كما فعد للشهيد واذا سلم الامام انبته ولم معه لم يجز يكره الانتقال
من سورة لا سورة فزاد في الاوليين من النفل المتعوفتين وفي الاخرين ثبت وسورة الاخر
لم يكن قبل فزاد في جامع سمرقند والسماء ذات الصرع والارض ذات الرجب افضى البعض بانه
لا تفرد والحواشي بانه تفرد في الكسوف ولواجبوا في الكسوف من غير ان يصليوا الفجر
والصلوة افضل وقبل مي سنة ركعتان جماعة بلا جهر الامام يصليها امام الجماعة وفي المنزلة
والظلمة في النهار واشتداد الريح والمطر او الثلج والافراغ وعموم المرفق يصلي وحدها ولا صلوات
في الاستسقاء ولا قلب الرءاء انما فيه الدعاء المصلي خاف الملاك على سلم قطع الصلوة
المسافر خاف السراق او قطاع الطريق له تاخير الوقت وكذا القابلة اذا خافت على الولد
المصلي لا يجب احدا بويه الا ان يستغيث منه صلى شرايطها جاز والقبول لا يدري هو المختار
صلى بغير وضوء بكفر وقيل انما يكفر اذا فعل استخفا فا افتتح الصلوة لوجه الله ثم دخل
في قلبه رياء فمن على ما استست الصلوة بنية الخفوم لا ينبغي ان يفعل لاهمة البقعة في
ليلة المراجع الارواح الانبياء كانت في النافلة مرس في المسجد يصلي للتجبة ركعتين في كل يوم
مرة القاصي دخل المسجد للقضاء ان شاء صلى للتجبة اولاً ثم جلس ولن شاء جلس ثم صلى
بلغ الصبي عشر يضرب لاجل الصلوة باليد دون الخشب ولا يجاوز الطلح صلى في بيت
رجل بلا اذن لا باس والاستيذان احسن يلقن الشهادتين والقبول صلى او صليته
لا في حد اشتاء يغسل الرجل والنساء ما نت في سفر وليست هناك اعادة تيممها بحرقه
وكذا الرجل من السنون وغير ذي الرحم المحرم تيممها بحرقه ويبلغ به عن ذرايعها حيث
وجد في الماء يتحرك بنية الغسل في التكليف ما ت بلائها كبر بالمراس تكليفه وان لم

صغير عن غيره

سائر الناس لم يكونوا ماتت معصرة فعلى الزوج تكفينها ولو مات مولاي شي عليها انما
تكون ثانيا بلا اعتبار التثليث الوارث بكن المثل لا يكون متبرعا في حمل الجنان لا باس
بالركوب في الجنان والمشي به افضل رفع الصوت بالذكر وقولهم سموت كل حي وصوت الحي
وتنخ خلخلة بدنة يكي النداء في الاصوات ان فلانا ما ولا باس بان يعلم بعضهم بعضا لا باس
ان يحمل الرضيع والعظيم في طبع او سقط مع الجنان فاحتمل او صالحة زجرت فان لم تنصر
لا باس بالمشي معها سنة المرسدين الصالحين معها في صلوة الجنان يوضع الرجل قد لا امام
ثم الصبي ثم الحنثي ثم المرأة ثم المرافقة ثم الرضيعة يندب الله ثم نوبت ان اصل ذكر واحد
لهذا الميت صلى على صبي عبد او امه او امرأة جارت وصبي لا حكم من قتل في جند منكر
حكم الباغي قتل نفسه جرحا او صلبا يصلي بعده ميت وجد في حارب في كنية
وعليه سماء المسلمين يصلي عليه ولو وجد في دار الاسلام غير مختون وعليه زنا لم يصلي عليه
دخل في الحرب فاشترى عبدا صغيرا فمات العبد يصلي عليه طلق بانيه ثم مات ومنع العدة
ليس لها ان تغسله ماتت في السفر وثمة كافه يعلمونها الفل صلى على جنازة وقت الطلوع
وتحن لا يعار صلى على حيت كان على دابة او على ايدي الناس لم يجز وعليه الفتوى اكره الاخرين
اولي بالصلوة عليها فان قدم مواجبتا فللمصير منه كتب الغائب بالصلوة الى اجنبي فالذي
عليه اولي ليس للصبيان والنسوان حق للصلوة جاز تكفينها بالحير وتكفينه لا ومن البصر
الموت اولي بالصلوة من الاب والابن ولتركا فاحرين تطيب القبور قيل يكن وقيل لا باس
يكن البناء على القبر والكتابة وان تعلم علامة زايدة ماتت السفينة يغسل ويكفن ويصلى
ويومي في البحر ما ينبغي ان يدفن الميت في الدار لانه سنة الانبياء وخاصة نصرانية ماتت
وفي بطنها ولم يمس قيس تدفن في مقابر المسلمين وقيل في مقابرهم وقيل في حفرة على حدة
وعلى هذا لو اخلط موتا المسلمين لموتهم وكانوا سواء الا ان يصلي على ميت بين القبور
ويكن صلوة لغيري عند القبور لو اصبحت ان يوضع الرجل والمرأة في قبر قدم الرجل على المرأة
فالمرأة خلفه وجعل بينهما حاجزا من تراب وضع غير القبلة فان كان قبل امانة التراب وقد
تزوجا اللبغ اذا الوافك وبعد الاحالة لا لبا من بتغزة المسلمين وترغيبهم في القبور

كتاب الزكاة الزكاة نوع واحد الخراج ثلثة انواع نوع في الحقيقة
بطريق الوفاء عاقبة اصل من نوع اخر للامام دفع ارضها للملكة نوع آخر في النقصان
عمره نوع الزكاة زكاة الاجرة المعجلة في الطويلة على الاجرة ما وامتت يد افا كانت دراهم
او دنانير وفي بيع الوفاء على البائع وقيل على المشتري ايضا مائة درهم نقد ما بين
يكنى النصاب بهما يحمل الصدقة الذي لم يسكنها وان لم يكونا متصفا حاجته لا يجوز
دفع الزكاة الى صبي لا يعقل الا اذا ابقض من له قبضة دفع الى مملوك جاز تجب الزكاة في الفلوس
الواجبة اذا كانت قيمتها ما في درهم مما يغلب فيها الفقرة او عشرين مثقالا من الذهب ثلاث
التجارة اشترى جوانات بوجرها لا زكاة عليه وان بلغت قيمتها نصابا ابتاع عبدا ففدته
ينوي لو اصاب بحاجته لا زكاة عليه ورث شيئا ونواه التجارة لم يهر للتجارة خلاف الفتوى
ونوي ولو ملك تخلف او صلح او قود ونوي للتجارة قيل يصير وقيل لا لا يوضع في الصدقة التي
التي يربي ولدها ولا الماحص التي في بطنها ولذا ولا الاكلة التي تجمت والحق الغنم لا زكاة
على المشتري في المبيع قبل القبض اقرض النصاب فملك لم يضمن ارتد سقط عنه الزكاة وان
اسلم اذا كان بحال لو شل عما ذاتي يملكه الاجابة بلا فكن فهو نية فله ان يصدقه في الجاه
فاك ما تصدقت الى اخر السنة فهو عن الزكاة لم يجز ان يتصدق ورامه تطوعا ثم نوي للآخر من
زكوة ثم تصدق الماحور جاز من زكوة اوي زكوة غيره مع ماله ذلك فاجاز المالك لمركان
قائما في يد الفقير جاز والا فلا لا يجوز اداء الدين عن غيره ولا عن دين يقبضه تصدق على فقير بدينه
على زيد من زكوة وامره بقبضه فقبضه اجراه وكله فقبضا باء الزكاة جاز رجلاه دفع كل
واحد درهم الى رجل لينصده عن زكوة في لطف ثم تصدق ضمن الا اذا وجدت ولالة الاون
بالخط شكر في الزكاة انه ادي اهل الاعا اداء الزكاة على وجه الشكر افضل والنافلة لا يحمل
زكاة احد نصا في فمب وفضة فملك المجل عنه الزكاة تنوب عن زكاة الباق اوي زكاة غيره
من مال نفسه باء جاز ويغير امره واجاز لا في الخراج والعشر النوع الاول اذا زرع المشتري
بعد قبض البذر في بيع الوفاء واخذ الفلة فالخراج والعشر على البائع ان نقصته الزرعة والا فلي
المشتري بمنزلة الفصيص فان اخرج فيه والعشر على المالك ان نقصته الزرعة والا فلي الفاصب

فقير

وخارج المستاجر وعشره على الأجر وخارج المستعار على المجير وعشره على المشتري اشتري الصلابة
وقد بقي من السنة تسعون يوما فخرج على المشتري وإن بقي منه فعلى البائع فان أخذ السلطان من المشتري
لا يرجع به على البائع والا تأكلوا خذ منه يرجع به على رب الأرض اشتري انشا فيها زرع لم يبلغ قحاجه
وعشره على المشتري ولز انفق الحب وبلغ ولم يبيع من السنة ما زرع ثانيا ينبغي ان يجع على البائع وان
تداولت عليها الايدي ولم يبق في يد احد ما يبلغ فيه زرع قيمة ضعف الخارج الواجب فخرج على احد
والخارج والعشر في المزارعة على اعتبار الجواز على رب الأرض والعشر على المشتري ان كان مسلما والآ
فعل المجير وقت الخراجة كل السنة او مقدار لا يبلغ بعد زرع قيمة ضعف الخارج لم يجز شي فان
نصب عليها الماء وبقى ما يبلغ فيه زرع ضعف الخارج واجب النوع الثالث ان يبي مملكة اي ملكا
ونعها الامام الي قوم ليعطوا الخراج واصلة ان المالك اذا جرح عن الزراعة يدفعها الامام من راحة
وباد الخراج من نصيب الرطبان ولو باع الامام من الأرض او أجرها زراعا او اقتسموا وارادوا
بعد ذلك ان يأخذوا من ادهم لم يملكوا النوع الثالث النقصان من وظيفة غيره اذا كانت
لا تطبق جاز بالاتفاق والزياد عليها في سواد العراق وبلد وفت الامام عليها لا يجوز بالاتفاق
ولز اتفاق واملا بلدت اراد ابتداء التوظيف فكذا عند ابي يوسف خلا فالحمد لله وخارج الكرم وكل
بستان فيه اشجار مثمرة عشرة دراهم في كل جريب جعل الولي الخراج لذي الارض جاز اذا صح
مصرفا وجعل العشر لا لم يطلب الخراج من رعي الأرض فعليه ان ينصدق وان تصدق بعد الطلب لم
خرج من العهدة لم يؤد الخراج حقت عليه سنون لا يؤخذ لما مضى وكذا الجزية وخارج الوظيفة
والمقاسمة اذا ملك الخراج قبل الحصار سقط وبعده لا والعشر يسقط بعده ايضا وقبل خراج
المقاسمة كذا وفي المزارعة جيب العشر على رب الأرض كون حصة في عينها حتى يسقط بالهلاك
مطلقا وفي حصة المزارع يجب ديناه في دمه حتى لا يسقط الا بالهلاك قبل الحصار للسلطان جيب
الغلة للملكة حتى يأخذ العشر والخارج **س** شئ في بعض السنة سيقا وفي البعض واليه يعبر
الاغلب مواعيد العشر بنفسه الي الفير لم يجز قضاء كل أرض فتحت حنفة وتكت على اربابها
في خراجية الآمكة بجيب الخراج في انش الوقف الجريب أرض طوبها سبعون دراهم وعرضا
كذا بذراع كبري نزيد على ذراع العامة بقبضته اشتري خراجية بنى فيها فعليه الخراج سلطان

جابر اخذ الخراج جاز في الزكاز والمحدث لا يسقط الحسن عن الزكاز وللمحدث وان كان الواحد
مدونا محرق وجد في دارنا مودنا اكثر يؤخذ منه كله مقرف حسن المحدث والزكاز لا ينتم
وللمساكين وابناء السبيل من اصحاب زكنا ويسقط ان يتصدق خمسة على المساكين وعلى بائروا
ايضا وان يصنع في نفسه عند حاجته **كتاب الصوم في الشهر**
على رؤية الهلال في بنة الصوم فيما يرجع الي فساد الصوم وجوب الكفارة في الاعتكاف
الفطر في الشهادة على الهلال لا يشترط لفظ الشهادة في ملال رمضان شهد احد على هذا واخذ
قبيل ولا يقبل شهادة الواحد عليه اذا كانت السما وخفيصة الا اذا كان خارج المصر او على مكان
مرتفع **س** صاموا بشهائ اثنين لهم ان يفطروا بعد الثلثين وان لم يبروا وشهائ واحد لا صام
ثلاثي للرؤية وعلى غيرهم قضاء يوم اذا لم يبقوا اقام يختلف المطالع بينهم رأي ملال رمضان
برستان وليس ثمة قايين ولا وال فعليه لم يبروا بقوله افا كان ثمة وشهائ عدلين على
شوال لا باس لم ينفروا يكون الاشارة الي الهلال رأي الامام ملال الشوال يسره ان يعيد كره
بمسند ان يقال جاء رمضان او ذهب وبه اخذ ابو الليث فقال الرخصي وسوق العامة
انه لا يكره **س** في البينة قال نوبت ان اصوم غدا ان شاء الله مع صومنا فحسنا نوي قضاء
ولم يبين اليوم جاز من اي رمضان كان وتعيين رمضان واليوم احوط نوي قضاء ونفلا فهو
قضاء وقضاء وكذا نفل فان افطر فحق خلاف المظنون والمظنون لو علم قبل الزوال انه نوي
ما يسر عليه فلم يفرط ومضى ثم افطر لزم القضاء **س** نوي صوم غير قبل الغروب لم يصح في
فساد الصوم وجوب الكفارة **س** قليل دمع كقطرة او قطر نوى ويجوز ذلك داخل النوى ما يبلغ
لم يفسد وكثير بحيث يجد ملوحة في جميع النوى يفسد وكذا عرق الوجه والغبار والذباب لا يفسد
وكذا كل شئ يبيد اسنانه دون الحنفة استلح سميمة يفسد ويكفر ويضعفها لا يفسد اكل وشرع
لن كان مما يؤكل عذق يفتق ويكفر والآ لا يكفر ويكبروي يرمي ويكفر استقصى في استجائه حتى
بلغ الماء موضع الحنفة قبل اقل ما يكون فلو كان فطره جامع باكر امها قبل عليه وعليها القضاء
والكفارة وبكرامه آياه يكفر مولا غير وقيل لا كفارة عليه باكر امها وعليه الفتوى **س** وخلفه
جوده طعم الاودية لا يفسد ولو طار ثلج او مطر دون الثلث قيل يفسد وقيل لا جعلت فطنة

البلد

في قبلها ان انتهت الى الفرج الداخل وهو الرحم ينسد بغير مجنون ثم افان في بعض الشهر لا ينفع
ما كان مجنونا فيه تسهر واكثر رايه ان الفرج طالع يستحب ان يقضي او يصبى فيه يعتبر من النبت
وان لم يوص وتبرعت عنه الورثة جاز ولو عدوا او عشتوا فغير من كل يوم جاز وكذا سحورا
عن يوم القضاء به على التراضي وقبل يات بالتأخير ان يرد بطل صومه ولا يارنه القضاء بسلامه
مضغ لقمته ثم اخبرها ثم اكلها لم يكثر اكل لوزة رطبة او دواء او طبيا او شيئا او حيا غير مطبوخ لو جنة
قبل ان يذوقه وينبت يكثر اوطر وموشاة في الغروب لا يكثر في الاصح صائم نوي سزا فقل ان يخرج
من العزلة اكل يكثر جاص في الدبر يكثر اكل مالح لا يكثر سافر بعد ما اصبغ في امله يكن له الا فطار
ازوباك الوجع بالصوم يوف بالاجتهاد او يقول طبيب جاني امة افطرت في رمضان لمستد العمل
جاز للعبد ان ياتي ما يجزه عن الفرائض نذر صوم ابر فضف لاشغال المعيشة لما ان يطر ويغذي
ولان عجز استغفر الله تعالى رجل ان صام يصلي قاعدا وان افطر فقام يصوم ويصلي قاعدا وعن
الامام انه كن الصوم في طريق مكة بجعل الافطار الا يوم غيم لا تصوم نفلا ولا ما لم ينعلمها
الا باذن الزوج ولا مملوك ولا اجبر الا باذن السيد والمستاجر ان كان الصوم بغير الحاجة
تاكل الكايف خفيه صوم يوم النور لا يكن يستحب ان يصوم قبل عاشوراء يوما او بعد
لاصل الكتاب بجعل المنذور ان لم يعلق نذر ان نذر صوم يوم فخر على لسانه صوم شهر
صوم شهر نذر صوم مريم لزمه صوم شهر باع او فرق نذر صوم الشهر لزمه بقية الشهر يذوق
كه فلان روز روز فادم نذر نذر صوم يوم الجمعة مدة عمره او سنة مثلا فشق عليه الربيع
والصيف يصوم عنه في الحزيف والشتاء نذر صوم بضع عشر لزمه ثلثة عشر والله اعلم
كتاب الاعتكاف اي بالاعتكاف بالسان لا بالقلب قال في بعض
النهار قبل الزوال او بعد وهو صائم عن الفعل على اعتكاف هذا اليوم لم يارنه شي لا اعتكاف
الا في المسجد بتمام فيه الحسن بلغ مجنونا او محتوها فعلى الاب صدقة فطره ولو غرة او جرة بعد
س قيل الاعتكاف سنة وقيل قد به تخلف باخذ زوجها في مسجد بيتها ولا اعتكف
في مسجد جماعة جاز بغير اعتكاف شهر فهو متتابع وتبين الشهر اليه نذر اعتكاف رمضان
فلم يعتكف حتى جاء رمضان قابل فاعتكف لم يجز ما تاذرت يذري عنه كالصوم

نذر امر يقضي بوجاهة الطم عنه جميع الشهر **فصل في الفطرة** جاز لجعل الفطر سنة او يبتز
لا يجب على الامام صدقة اولادها الصغار وعلى الجد المجاهد اوي عن ولد الكبر او زوجه طاهر
جاز استحقاقا مات الصغير او عبيد بعد الوجوب لا يسقط الفطرة من عليه الفطرة ما زوايا له
جاز من سقط عنه الصوم بعد لم تسقط الفطرة اشرى عبيدا سارا فاسدا وقبضه لم رده
بعد العبد فالفطرة على المشتري ودفعها الي ذمي جاز والهاشمي لا واجب على واحد يعطي عتقا
وكذا عكسه وشروط التملك وبطل فطرته حيث هو ويكر بعثها الي بلد آخر ان الذي قريانه قالوا
في صدقة الفطر قبول الصوم والفلاح والنجاة من سكرات الموت وعذاب القبر والله اعلم
كتاب الحج اذا قتل بعض الحاج فهو عذر في تركه الحج سرق نفقة بعد
ما الحرم ان عجز عن المشي يكون محصرا والا فلا ما حوز حج استاجر من يخدمه ان كان حله لا يحرم
نفسه فهو في مال الميت والا ففي ماله ما حوز قال عجت عن الميت والكرت الورثة والقول
مع ميمنه الامد يونان امر بان حج بالدين فعليه البينة قال انا حج فلاج عليه خلاف قولها فعلت
فانا حج محرم اضطر الي حبيته او صيد بالكل الميتة او دخل العبد في الحرم ثم افرجه فباع في الخط
من حلال او محرم بطل **س** من الطريق قبل شرط الوجوب وقيل للماء انما من لا يصلح
حجها وكذا الصبي المراهق وليس عليها ان يتزوج ليصير حرا بعد او صبي حج فاعتق وبلغ
لزمه ثانيا والفقير لا يجب الحج مضيقا في الخمار لكنه متى اوي ترتفع الاثم مريض على الحج
بالبر فبر في حج جاز عن حجة الاسلام نذر ما نذر حجة لزمه الكل بظنه حج وجوب الابصار قال
الله على حجة الاسلام مرتين لم يارنه الضرورة من لم يحج اطلق بنية الحج يقع عن الفرض يكن الاحرام
قبل شهر الحج وبعد ما التعجيل افضل الا اذا خاف عجزه عن اتمام خطوته لا يلبس الحج بالامرأة
ولا يلبس خفا الا مقطوع اسفل الكعبين واذا اراد التجان بعد الحج افضل بعد طواف الطواف الصدر
وقت الرجوع يقول مقربا برفقة غير موقع يا بيت الله ثم يخرجون من مكة وينزلون بقرب منها
اي لمن يجمع النافلة فيه حلو فبمخرج عن غيره رجل وجب عليه الحج فحج من عامه فمات في الطريق
ليس عليه ان يوصي بالحج ما ساجاج عن الميت بعد الوقوف بعرفة ابرأ عن الميت حج من غير
بلا امره يصل الثواب اليه لئلا كان املا المأور ينفق من مال الامر ذاهبا وجائيا واظ

فوي المقام خمسة عشر يوماً فمن مال نفسه وفي غير ذلك لو انفق من مال نفسه لا يقع الحج عن الأمر
ولا بأس بالنذر المأمور به ويدخل الحرام ويعطي اجرة الكارن **س** نفق صيداً فقتل الصيد صيداً ضمن
التي توبة في الشمس فانت فمئة كثيرة فعليه نصف صاع حنطة ان قصد فلك والا فلا شيء عليه ولا بأس
بالجماعة والفسد للحرم به ولا جزاء عند اواة واقهان واكل طيب في طعام اكلت بما فيه طيب من
او مرتين فعليه صدقة وفي الكثير دم والدم شاة او شر كفي بدنة قريبة لسوء با وضيق فعليه دم
واحد بسلم بعض فعليه كفارة واحدة ما لم تزل تلك العلة لا بأس ببسب الخاتم صبي احرم عنه الوضوء
جائز وجنبه ما يجنب المحرم ولا جزاء عليه اذا فعل شيئاً ويكون للمهرجة بسب البرقع وقبل نزع على
وجها خرقه وتجليه عن وجهها جزاء ارتكابها محذور الا احرم بفرد ذبح شاة في الحرم او صيام
ايام او اطعام ستة مساكين اية بهيمة لم يضر حجه وعليه دم ان ائذ لمسا امرأة بشهوة فافني
قبل الوقوف فعد الحج وكذا ان لم يمس في ردايته في الا حصص اهر بعد الوقوف بعرفة فعليه
ترك الوقوف بمزدلفة دم وترك الرمي دم ويطوف للزيادة وبناضه دم وبناضه الخلق دم
اخرمت بغير محرم في الحرم المحصر قطع التلبية اذا فتح مديبه طاف وفي توبه نجاسة الحرم
ورم كره ولا شيء عليه طاف كشوف العورة ما لا يجوز معه الصلوة لجزاءه ولزمه طاف للزيادة
بنية النفل يقع فضا وبعد طواف الزيادة وحل النفر يقع عن الصدر وان نوي فطلا طاف وسعي
لهمة بغير وضوء يفسد وباحد ما لزمه دم وفي الرمي يضع السبا على راس الابهام كعاقلة ثلثين
وقيل كعاقلة عشرة وقيل كعاقلة سبعين عاد الى عذات قبل الغروب بعد لقائه بسقط الدم في
قول وقف عذات ولم يعرفها او قربها بما اجزاء الوقوف ركباً افضل ترك الوقوف غموظه من
او ضعف خوف الرجعة فتعجل ببليل لا شيء عليه لا بأس ان يحرم وابوه كان ان استغنى عن حقه
الحج ركباً افضل وعليه الفتوى ولو التزمه ما شيا بزم المشي عن وطنه وان شاء ركب وامر في دما النصف
افضل من الحج الثانية لا بأس للحرم ان يحك رأسه او جسده ببطون انا مله لا بأس سوا خراج الحجر
والتراب من الحرم وقطع شجر من جنس ما بينته الناس قبل مقلد من المشرق ستة اميال ومن
الجانب الثاني اثني عشر ميلاً وقيل ثلثة اميال موالا صح ومن الجانب الثالث ثمانية عشر ميلاً ومن
الجانب الرابع اربعة وعشرون ميلاً ليس للمناسك دعاء فوقت وانه اعلم

كتاب النكاح نوع في الفاظ النكاح والوكيل وما يقع فيه ثم
في الولي ثم في الكفاءة ثم في المحرمات ثم في الزوج الثاني ثم المهر والمقعة ثم في النفقة وما ينقل بها
ثم فيما يسقط المهر ثم حق الزوجة عليه وحده عليها ثم دعوى النكاح والرضا به ودعوى الطهارة
س ايل الفاظ النكاح التي تعلين النكاح والرجعة لا يصح قولها خوشتن بفلان فاذم نكاح بقوله
بالعرف كذا قولها فاذم بلاميم وقوله بد نزلت عقب السوال ويقول له زنا من نذرت فقلت نذرت
طلب من امرأة زناً فقلت عند الشهود وبنت نفسي كك وقبل فليس نكاح ولو كان على وجه
النكاح فهو نكاح زوجت فلانة من فلان من عمرها نكاح بلا قبلت اشترى منك بكذا نكاح
قالت زوجتك نفسي ان شئت او ان شاء زيد فابطل صا حبشية مثبته في المجلس جائز
ولو بدله الزوج بها قبلت من غير شرط ثم النكاح بلا ابطال المشية قال زوجني بنتك او جنتك
خاطبا او جنتك لزوجني فقال الاب نكحتك فالنكاح لازم وليس ان لا يقبل وكل رجلاً
ان يخاطب له بنت فلان فقال الوكيل لا بد بها منك فقلت فقال وبنت ثم ادعى الوكيل ان اراد
لموكله ان كان من هذا من الخاطب على وجه الخطبة ومن الاب على وجه الاجابة لا العقد فلا نكاح
اصلاً ولنزكان على وجه العقد ينفق الوكيل بلا قبوله لا للموكل وان قبل له ولو قال بنت فلان
فقال وجبت ثم قبلت وان لم يقل فلان فعلى هذا اذا جرى بين اثنين استبان قال بعت بكذا
صح وان لم يقل جنتك كذا قولها خوشتن فخرينهم بعدت وكا بين ولم يقل منك قالت زوجني
ممن شئت لا يملك ان يتزوج من نفسه ولو قال صنع ثلث ما لي حيث ثلثت له لنزعه في
نفسه وكله ان يتزوج امرأة فزوجة حبشية لا يجامع مثلها جائز كما ارتقاء وبلا ولي عقد النكاح
في المسي لا يكون ويستحب بسط ثوبه في ليلة لاخذ النثر فهو كعقب الشبهة وان بسط لا لاخذ
فهو لمن اخذ الا فاضله واحتمال لاخذ كصيد وقع في دار فاعلق الباب **س** ايل الولي
لا يصح الكافر في حق المسلم ولا العبي ولا الجنون ولما زوج صغرة من غايب فبلغه بعد موت
الاب فاجازها في قول اليعسوب الاب والوصي يتزوجان امة البتيم لا مبدع ولا امة من مبدع
بلغ مجنوناً او معتوها بتقوى لاية الاب كما كانت ولو جنى او غتبه بعد البلوغ بعوضه الاصح جنى
الاب او غتبه فلا ينفق ولا ولاية له في ماله ولا خيار للصغار بعد عقد القافي تزوج المجنون

قال لا جنبه اريد ان تزوجك فقالت قد به وافى في قول السيد الامام في القامع اذ في قول
 حاتم الدين لا تنقبة لا بد منها الشهود قالت زوجت نفسي منك فقال تزوجت جاز اذن
 لعبد بالنكاح فوكل العبد بالتزويج لا يجوز فزوجني تزوج رجلا امرأة برصا ثم نفق الزوج
 قبل اعادة الزوج لم يصح ويجوز نفق العبد اذا تزوجه امرأة بغير رضا بنزوح ابنتها **مسألة**
المهر والمنفقة تزوج امرأة بالف ثم تزوجها بالعين فالمهر الفان وقيل الف تزوج في السر على
 مهر ثم تزوج في العلانية باكثر اشهدا انهما اراد بالزيادة الشفعة فلها مهر السر بالاجماع وان لم
 يشهدا يؤخذ بالعلانية عند لي خيفه ومهره وان لم يتزوج في السر لكن تواضعا على خلاف
 جنسه او على جنسه باكثر ان اتفقا على المواضعة في الجنس يؤخذ بالسر في خلافه للمثل وان
 اختلفا يؤخذ في الوجهين بالعلانية تزوج المطلقة رجعت في العدة لم يصير اجماعا وعند محمد
 يصير اجماعا تزوج على مهر معلوم ثم تزوج على الف آخر ثبت التسمية في الاصح قال اريد
 ان ابيعك هذا واظهر الثمن العين وفي السر الف والمهر بذلك ثم عاقدا على الف فان الفان
 عندي خيفه هو وعندهما الف ولو كان في النكاح فالمهر قد يها الف في قولهم تزوج كما حاك
 صوحا في الظاهر وتواضعا انه شفعة جاز النكاح تزوجها في السر صحيحا ثم اظهر في العلانية
 غير ذلك لا يلزمها الظاهر مهر المثل بعين بقرابة الاب كالاخت وبنت العم عند التساوي
 جالا ولا وبكارتا وستا وبكارتا لم يكن فاجنبه مساوية في الاوصاف فينظر كم تزوج
 ثم المنقة ثلثة ارباب وسط وهي كرتة وجا ودر ومنقفة ولا يزداد على نصف المهر ولا ينقص
 من خمسة دراهم **ما يسقط المهر وما لا يسقط** ان تزوج او قبل بنتها ولم يدخل بها
 عليه نصف المسمى وفي الفرقة تخيا ببلوغ الزوج قبل الدخول يسقط كله وبعده يملك له حالت
 رجله عليه بالمهر ثم وبنته الزوج لم يصح وليس لغير الاب والجد قبض مهر الصغار ولا بشرط
 لعضد المرأة مجلس طلبة الزوج بالمهر بل يستلم بعد ذلك خلاف المبيع الاب لا يقبض مهر
 البكر اب لفة الا المسمى ولم يقبض ذلك مالم تنه فان قبض عنه ضياحا لا يجوز الا في موضع
 جهرت العاقبة به للاب ان يطالب الزوج بالنفقة والمهر قبل الدخول اذا كانت حيا عليها
 يجب النفقة في صفره جدا لا في صفرها لا بغير الاب على دفوعها اليه صفره جدا ويجوز الزوج على

دفع المهر تزوج الصغير ومن عنه المهر اذ كان متطوعا استحسانا وان اشهد عند الاطراف انه
 يؤتي لم يرجع في ماله فان لم يرجع وان ادعى بعد كبره اشترى ضيعة او عبدا واشهدا به بشتره لا ينفق
 ونقد فان اشهدا به بنقد لم يرجع في ماله يرجع والا فلا **مسألة** تزوج بالف لم تكن قبضة وبالفين
 لم تكن قبضة صححت التسمية ان ام زوجت صغيرة وقبضت المهر ثم ادركت فان لم يكن الام
 وصية طالبت الزوج ثم موبرج على الام وان كانت وصية رجعت عليها وطحن جارية ولحقها
 لزوم مهر واحد وفي جارية والد اذا ادعى الشبهة بكل وطحن من تزوج على نقد البلد وكسرت خلية
 فيتمتع بها كسرت وبه يفتى **ما يل النفقة** غاب الزوج وليس له مال حاضر لا ينفق القاض
 لوجهة النفقة عندنا ولزكان له مال حاضر ان علم القاضي بالنكاح يفرض بطلبها وباضمنها كفيلا
 بعد احتوائها ان لم يعط نفقتها وان لم يعلم واقامت البينة على النكاح لم يقبل عندنا كذا لو اقامت على النكاح
 او المدبرين لما حدث النكاح او عت امرأة الغائب ان في يد ابيه وولده وطالبته بالنفقة ان انكر الاب
 فلا خصومة بينهما ونزكان مفرقا والودعة غير الدرامم والريانة وغير ما يصلح لنفقة الزوجة من كسوة
 او طعام فلا خصومة ايضا وان كانت دراهم او دنانير او ما يصح نفقة برفع الاب الى القاضي ليأمره
 بالرفع اليها اذا كان احد الزوجين موسرا والاخر معسرا يفرض على الزوج النفقة الكوفة وقيل على قدر
 يساوي الزوج معسر ولها ابن موسر يقال للابن اقربها ويجوز على ذلك فان ابى ففرض عليه النفقة
 اختلف في يساوي فاجبر رجلا للقاضي انه موسر يقبل بلفظ الاخبار بخلاف غيره آخر فرض النفقة
 فرض النفقة والكسوة ستة اشهر فليست وعرفت قبل المدة ان تحرق من فرق يساوي لها
 اخرى حتى تنقضي وان تحرق من يساوي فلها كسوة اخرى وان بقى الثوب بعد المدة ان كان
 اللبس او اللبس ثياب لفرصة بحيث لو لبسته لا غير لفرق فلها كسوة اخرى والا فلا كذا النفقة
 الزوجة الحرة يستحق نفقة خاومها والامة لا العبد يجبر على نفقة زوجته ويباع فيها متكررا وفي المهر
 مرة من تزوج امه عبده فنفقها على المولى وان ابى جبره في علف البهايم لا اذا كانت المنكوجة
 في بيت الزوج لا يستحق النفقة حتى يبلغ مبلغ اجماع وهو تسع سنين في الاصح اصطلي على نفقة فاكنت
 من ماله نفسها او استدانت تزوج عليه نفقة الزوجة اذا كانت مفروقة او مصطحة لا تسقط
 بموعد الزمان وتزوج عليه طلبت فرض النفقة وزوجها صاحب مائة لا يجبرها القاضي صاحب

المنقة

زوجها عن نفقة كل شهر على ثلثة دراهم وعلى لا يكتفي بها لها ان تطلب الزيادة والنفقة افاضها وتربا
في الذمة بسقط نفقة الموت احدثها والمستأنة لا الأب صلح المرأة عن نفقة ولده الصغير جاز صلح المعتدة
عن نفقة ما احدث في العدة على شيء معلوم فان كانت تعتب بالشهر جاز وبالحيف لا تسكت صرته ان
علم القاضي ذلك زجره وان لم يعلم وجيزانه صلحون سالهم فان اخبروا كما تسكت زجره وان لم يكونوا
صالحين او يملكون اليه امر بالاسكان عند صالحين قالت المتوعدة لا اسكن مع احبكم ليس لها ذلك
لانها كملت نفقة تزوج امرأة وهي ساكنة في ولية نفقة نزل بها وضمن عنها الاجرة واوي لا يرجع عليها
ولكن كان الفهمان باعها بطلاق الامه زوجها الحر كان للمولى ان ياخذ ليتوبها بيتا ونفق عليها حتى تنفق
عدها لئلا كان بجيبا وفيه ابين لا معتدة تخرج زنا وتكون زنا فزنا شرة ناشئة طلقت اعاد
اليه بيت الزوج يعود النفقة اجملا والامه افا بواها بيتا بعد الطلاق لا يتحقق النفقة منكوجة
قبلت ابن الزوج بشهر لا نفقة لها والمعتدة اذا فعلت ذلك لا تسقط نفقةها وبارئها وما
نفقةها الا ان باسلام المعتدة تعود وباسلام المنكوجة لا المعتدة اذ لم تأخذ النفقة حتى انقضت العدة
يسقط المفروضة لان الاصح **نفقة الاقارب** لا نفقة بين والدين وولودهم من الرضاع بعد
معدله اخ وابن بنت او بنت بنت فنفقة على ولد البنت بغير القرب لا الارث وبستوي فيه
الذكر والانثى بنت وابن ابن فعلى البنت النفقة على التيم والعهة انما وان كان الارث للام الأب
اولا حتى يمتحن النفقة على الولد بغير الحاجة وغيرهما وبالعجز عن التكسب قال الابن انما فقرا ايضا
لا يجبر عليها الا ان يطيق فان كان له كسب ينظر ان كان فيه فضل من قوته بغيره والا ولكن يؤمره بعمل
الاب واحدا من عياله المفروض له النفقة من الاقارب افا قال في المدعي ضاعفت النفقة وعلم ذلك
بغير ثانيا خلاف الزوجية نفقة زوجة الاب اذ لم يكن ام الولد ليست على الابن الا اذا احتاج اليه
مخدومه فيجب عليه نفقة خادمه اي خادمه كان **في اليسار** اليسار بنصاب حرمان الصدقة لا
نصاب وجوب الزكاة وعامة يؤمر بنفقة المحارم ولا يجبر في الاصح استدان الام وانفقت على الصغير
بما انقضى فبلغ الصغير لا يرجع الام عليه انفق الاخ الكبير على اخيه الصغير من نصيبه من الزكاة ان كان
لم يقضى ولم يكن له نفقة فكذا ان كان في حجره وفي غير ذلك يفهم ان لم يكن وصيا انفق الموضع والولي
على ولد الموضع او الزوجه او امراته يعني الموضع ولا يبرأ المديون ولا يبرأ جدها على المنفق عليه ليس على منفق

صغير او صغيرة نفقة مجببين اثنين غاب واحد وانفق عليه الآخر كان منقوفا فان قال احدهما
انا انفق على حصتي وقال الآخر لا شيء لي بدعي احكام متى ينفق عليه فان لم يجز استدان عليه فان لم يجز
من بيت المال فان قال انا انفق ويكون ديني على مولاه يؤمر ولا يجبر وان بلغ ذلك اكثر من قيمته اضا
لا يكون ذلك في رتبة العبد انما هو على المولى وان مات العبد فالدين على مولاه ولو كانت واثمة او نخل
لا يجبر **س** قدرها او رتبتها لا يمنع النفقة المكاتب والمعتبر وام الولد يسعون فيما وجبت عليهم ليس
على الاب نفقة زوجة الابن ذومامة واحدة لا يجبر على بيعها في النفقة ابرأت الزوج عن النفقة
ما وامت امراته لم يمت وفي المفروضة لكل شهر لا صلح الابن من الاول لامرأة الغائب ان ترفع الامر اليه
القاضي حتى يامر عبد الغائب ان ينفق عليها من كسبه لا نفقة في عقد نكاح فاسد **س** ابرعصر
وام حوسرة تؤمر الام بالانفاق ويكون دينها اب وابن حوسرة ان فالنفقة على الابن ابنا حوسرة بسقط
فا لنفقة عليها قبل بالتقارص وقبل بالتسوية ابن كبر حشغل بالتعلم لا يستدعي الي كسبه نفقة
على الاب لا يقد على الكسب كونه من اسر البيوتات اي خانه وان برك فنفقة على قريبه وان كان
له قوع الكسب عند البعض لا يجبر الحر على نفقة اولاد من الامه العبد لا يجبر على نفقة اولاد من الحر
كانوا اولاد الامه لا يجبر المسلم على نفقة ابويه المستأجرين ثم وقال فلهما انلا تا وكذا خال وعمة على الصغير
الموسر نفقة اقاربه **س** **باب الحضانة** ابنت المنكوجة ان ترضع الولد لا يجبر الا اذ لم ياخذ الولد
بغير غيرها ففيه الاصح وان لم يكن له مال ولا لاب يجبر على ذلك استاجر طولا افا نفق شهر ثم ابنت
ان ترضع والولد ياخذ ثدي غيرها يجبر على ذلك ما بنت الام وليست من النساء فان رجم محرم منه فلق
للعصبة من الرجال فان لم يكون عصبة فالي ذوي الارحام على الترتيب الام او غيرها اذا تزوجت فالاب
اولي بالولد الا ان يتزوج بذي رحم محرم منه كاخ الزوج لاول او غيره والجدة اولى من الخالة وام اب الام
ليست غنيرة قرابة الام للصغير اخوة لا غير فاصلهم اولى ولزكنا سوارا كرم اولى طلقت
وهي ام ولد او امه او مكاتبه ولدت قبل الكتابة لاحضانة لها ومولاه من بالولد الرقيق اولى بالحر
ولو ولدت بعد الكتابة فهي اولى ليس لام الام ان ينقل بالولد الي غيرها وان كان العنقته والام
ولدا اعتقت ان يخرج به من مصر فيه ابوا او بلغ الابن بغير بين ابويه فان اراد ان ينقله وذكر
فان كان فاسقا منحى عليه فالاب اولى بنفقه الي نفسه من الام والاب ان يفهم اليك البالغة الي نفقه

ولم كانت ثيباً لا ان كانت مأمونة والا له ذلك ولو اختلف الاب والبيت البالغة يسأل عن حالها
وكذا الكلام اذا بلغ عاقلًا **حق الزوج عليها وحققا عليه** **س** ليس للزوج ان يمنع ابوها عن
عليها الزينة في كل جمعة وهو الصحيح **س** كل شهر مرة وفي كل مرتين اقام عند ابها وراثة
ليس للثانية ان يطالبه بمثل كفى بقبول العدل بينهما **س** اردت ولحققت بهم فزوج اختها
جاز لانها سفيح الموت غايب اخبره عدله حر او عبداً ومردة او امرأة اردت له ان يتزوج
سواء الاولى في هذا الزمان ان يتزوج بحاربه نفسه تزوجت نمرانية فلم تصف وبنابنت فاذون
اشترى امرأته لا يفسد النكاح **في الخلوة** طلق امرأته بعد الخلوة لا يراجع بحسب العدل بالخلوة وان
لم يقع في حق كمال المهر وخلق الرقعة لم يقع ووجبت العدة لوطقتها وخلق على الزوج ولم يزوجها
فمكث ساعة وفرج الزوج لا يكون خلوة حملها الى ارساق من غير طريق الحاق يكون خلوة
صحيحة ومن الحاقه لا **في تزويج العبد** تزويج ثم افداه في النكاح فجاز ما فعل جاز اذا اؤتم
المكاتب بالنكاح جاز اذ لا لعبد ان يتزوج تزوج امه او مذبذبة او لم يوطى رقبة جاز ولو كانت
مكرة او مكاتبه لا امه بين اثنين زوجها احداهما لم يكره امه الغايب لو اختلفت الى الفتنة ليس
للقاضي ان ينقضها **س** **باب العتق** قامت مع العتق مطاوعة له في المقام لم يكن رضا المختار
خير من القاضي اجل العتق فقامت عن مجلسها قبل نكحها فلا خيار لها علمت بالغة قبل الزوج
لا خيار اردت تجبر على تزويج الاول حمزي له اربعة نسوة شى وسبين معه فسد نكاحه
فان سببت مع ثنتان لم يفسد نكاحها وفسد نكاح اللتين بقيتا ثم خاف الزوج ان يتزوج
احدتين لا يفسد بطنها لا يسهه ذلك ولا لم يخف وسمه والامتناع اولى اقرباء للرخصة ونكاحها
اقرباء للرضيع وعكسه لا يفسد بطن امرأة بطن ثاة لا يفسد بطن به الحرة الا بشرط العلبه
س **باب دعوى النكاح والرضاء به ودعوى الجواز** **س** او عت على رجل نكاحاً وحلف
في قهره ثم عزمت على تركه الخصومة معه لا يفسخ النكاح حتى لو تزوجت بغيره لم يكره خلاف
البيع فانه يفسخ بعزم المدعي على تركه الخصومة بعد التحليف بغيره زوجه الاب فقال
الزوج بلفظ النكاح وسكت وقالت بن روت فالقول قولها ولو قالت بلفظ يوم كذا فرددت
فالقول له ولو اقامت بيته انها زدت حين اجرت واقام الزوج على السكوت فبيتها اولى

بعد

وان شهد شهوداً ثانياً رضيت حينئذ اذ بينتة فزوجت صغيرة فادعت انها روت بعد البلوغ
حين علمت وانكر فالقول له رجل اقام بيته ان اباً ما زوجها منه ومن بنت ثمان ولقامت بيته
انها كانت يومئذ بنت عشرين فالقول لها والبيته بيتهما فزوج الاخ صغيرة فادعت انه بعد
البلوغ فقال الزوج بنيت بها كبيرة مطاوعة وقالت بل صغيرة كرامة فالقول له نكح بيته
الكبيرة بلا امرها فقالت بعد موت الزوج كنت اجرت لم تصدق ولو قالت كان باعري صدقت
وكذا اذا بيع عبد الغير ومات عند المشتري ان قال المالك كنت اجرت لم تقبل قوله ولو قال كان باعري
فالقول له قال الزوج بعد موتها الجهار كان صلياً ولي منه الارث وقال الاب كنت اجرت منها ان كان
العرف منتمياً الى الاب اذا جهزها برفع ذلك بطريق التملك اليها فالقول للزوج فلا تصدق الاب
الا بينته ولم تكن العرف مشككاً فالقول للاب **س** اذا كانت ممن تخد نفسها فعليها الخبز والبطيخ
للزوج ضربها على اربع خصال وما في معناها تركه الزينة زوجها وتركه الاجابة الى فراشه
وانت تركت الصلوة وغسل الخباية والرابع الخروج من المنزل بغير اذنه يخرج في حولهها
وتزويج بغير اذنه مالم تقبض المهر ويكون ان يخرج الى مجلس العلم الا لو وقعت لها نائفة والزوج
لا يسأل جواشها لها امرأة لها اب وليس له من يقوم عليه وينسبها الزوج من تعاهد لها ان يقصيه
وتطبع اباً ما مؤمناً كان او كافراً اذا اسلم الزوج ما يتعارف تعجبها فعليها تسليم النفس في جواب
زوج بيته البكر البالغة له ان يسافر بها الى ابى بلد شاء مع عياله اذ لم يسلم الزوج المحجل
قال الآخر تزوج منه فانتا مكره فزوجها واستولدها فاذن بي امه ضمن قيمة الاولاد ونكح
ورجع بها على غارت ولو غرت الامه بغير اذن يتدبرها رجوع عليها بعد الحق ولو غرت الامه
باذن يتدبرها رجوع عليها الى حال اخبرها ثمة بطلاقها من الغايب وسعها ان تعقد وتزوج
وكذا اذا جاء غير ثمة بكتاب الطلاق وغلبت على ظنها انه من الزوج وارسل
كتاب الطلاق في الايقاع بالفاظ العقود وسبب في البيه
في الكنايات في الايقاع بالفارسية وتحريم الحلال في الايقاع بلا قصد في تكرار لفظ الايقاع
والعطف ما يكون واحد او ثلثا او جميعاً او بايناً ما يقع تصرف في الطلاق بعد الايقاع
وما لا يقع ما يقع من الطلاق والايحى في الاستثناء وما يفصل بينه وبين الكلام في دعوى

الاستثناء والمشرط في الخلع والطلاق في الامر باليد والتصل به في عطف الناح من والعام في التطليق
 على سبيل الجواب في الفاظ التعليق والنعيم في تعليق الطلاق بالملك في التعليق جوا لا يلائمها
 في الخلع في العتق في حد الا يارس والبلوغ في حد الميراث الذي يصير نارا بالطلاق في حد المجهول
 والمعوق في الاقرار بحرمه الرضا وغيره في طلاق البدرعة واللحان في **الايقاع باللفظ العقود**
وبغيرها قال لها وميت بك ثلث طلقت يقع الثلث في الحال وكذا في قوله وميتك طلاقا
 وقيل من اجل الايقاع اليها قال اعزتك الطلاق يصير الطلاق بدها وبا وضحك طلاقا يقع
 وبرميتك قال يهلك طلاقا فقالت انتميت يقع رجعي خلا في قوله يهلك طلاقا فذكر
 او بعثت نفسك فقلت انتميت وببعثك لا يقع مالم يقل انتميت وسقط المهر وان لم يذكر
 البدر وميت بك نفسك من الكتاب قال خذي الطلاق فقالت اخذت يقع قال لغيره اخذت في
 بطلاقها او بشرط بطلاقها او اجزا انها طالق او قل لها انها طالق او اعمل اليها طلاقا يقع خلا في قوله
 قل لها انت طالق حيث لا يقع مالم يقل المأمور فيك قال اربع طوي عليك مفتوحة لا يقع وان نوي
 مالم يقل خذي اتي طوي شئت فاذا قال ذلك ونوي الطلاق يقع واذا قال لم ابرأ فقله قوله وكذا
 لو قال مهادن برنوكشاه بنوي ايضا ويكوله اذ سبي قال اذ سبي فترجعي ونوي يقع بانها
 ولد نوي ثلثا فثلث قال اذ سبي فيبلى الثوب واراد بقوله اذ سبي الطلاق لا يقع قال طلاقا على الجيب
 او طلاقا لان لم ي يقع بلائنه في الاصح قال باطال تطلق **سائل** لينة قال باطلقة طلقت
 وخرجت في القضاء بنية طلاق نوح كان وفي بنة الشتم وخرجت في القضاء وفي انت مطلقة
 بنوي نوي بانك طالق عن وثاي دين لا في القضاء ولا تصدقه ولو صدقة لا يصير قان
 ولو نوي طالق من العمل لم يدين اصله الا رواية عن الامام ولو قال انت طالق عن وثاي لا يقع ولو
 قال انت طالق من العمل يقع في القضاء بنية الثلث بانك طالق لا يقع في الاصح وفي طلاق يصح
 نوي بطلقتك او انت طالق الكذب او اليمين او لم يبر شيئا طلقت قضاء وديانة ولو نوي
 الخبر من الماضي كذا وسعد ان يسكن ما فيما بينه وبين ربه **في الكنايات** بصدقة في الكل انهم ينفون
 في حال الرضاء وكذا في الغضب الا في ثلثة اعتمد اخذ ادي امره بيدر وكذا في مذكرة الآ في
 احد عشر من الثلثة وخيلته وبرية بنة بنة بارة مالم لا يملكه عليك لا سبيل في عليك خيلت

سبيلك الايقاع بالفارسية ونعت باز واشتمت تفسير خيلتك بارس بنية في الاصح وقيل تفسير
 طلقك رجعي بلائنه وبه تم تفسير طلقك في الاصح وقيل تفسير خيلتك ويذكره ما كيه شمت
 وبأي كشاف كرومت لطلقك بالانفاق قالت طلقني فقال طلقك رجعي بنية ودست اذ لم
 فقال باز فاشته كير بارس بنية وفي فاف باز وكروم باو وواف كير وكروم كير بنوي وفي حصة
 باز فاشته است يقع بلائنه وفي كروم انكار لا يقع والافوي قالت ملامد قال ناداشته كير
 يقع بنية قالت ملامد طلاق وه قال كفته كير لا يقع وان نوي حلال الله على حرام او بالفارسية
 طلاق ان كانت له اعراف والا فكفار قال كل حل في علي حرام ليس بطلاق بلائنه الاقرار بحرمه
 المرأة مطلقا اقرار بالابلاء مالم ينو الطلاق قوله حلال المسلمين علي حرام طلاق بلائنه وكذا في
 بدست راست كيرم رجوع حرام طلاق بلائنه وبدست جب بايدست ليس بطلاق قولهم
 مراحلال است بر من حرام او حلال بر من حرام بلا لفظ ابرو وفلا في قب الا بشرط طية البنية
 في زماننا بالعرف في ثلاث وتلاخ وتلاخ وطلاق لا يقع في ترك البنية الا اذا شهد قبله وذكر
سائل **الايقاع بلا قصد** قال ظهر كطال لا يقع في الاصح وكذا وبرك خلفه في خبر
 في الاستثناء عن الماضي يكتب الجواب طلاق شئت است ولا يكتب ثوب زوج واحد من
 بناته قال لا بد من دفعه نرا طلاق واذم يقع بلا تسمية واصافة قال في نيب طالق وهي امراته يقع
 قال نرا به طلاق وان است لا يقع قال نرا به او توسا وبكي او ابر زكاة مر است بعد اولت
 بثلث ونوي يقع لقننه الطلاق بالعربية فطلق يقع وان لم يعلم وكذا ان اعتق او تبرأ العربية
 وابيع والشرا لا صريح الطلاق والعاق يقع وان لم يعرف حكم لقنها الاختلاخ واجابة الاصح
 مالم تعلم **وقيل** رفع اليمين والابراء عن المهر وكذا تلغير الابراء عن المهر والدين **يذكر**
 ان يلتم صوم يوم فجري على لسانه صوم شهر فعليه صوم شهر وكذا اذا اراد الا يقول شيئا فجري
 على لسانه الغدر او الطلاق او العاق او اليمين وكذا اذا اراد الجزا او جري طلاق مرة ومرة
 يريد نيب يعتبر بتم في القضاء كذا رانت طالق بغير واو او طام فاشتمان للمدخول بها
 طلق ففقد ما قلت فاخبرني واحدة كذا رانت طالق بالولو فاشتمان للمدخول بها قال درست
 باز واشتمت بك طلاق فاستعادت فاعاد وسالته اجنبية فاعلان قال في الشافعية والثالثة

فجري على لسانه التهم

امر امرأته بيد الله وبذلك فطلقها انما طلق يقع كذا في العتق وكذا لو قال امر مجدي في البيع بدينه
 وبذلك فباع ولو قال بيدك وبذلك ففعلت او بيدي وبذلك فطلقها لا يقع ما لم يجوز الزوج قال فطلقها
 بما شاء الله وبذلك فطلقها بما لا يقع ولو قال فطلقها ما شاء الله وشئت فطلقها بما لا يقع
 وكذا لو قال لها انت طالق ان شاء الله وشئت فشاءت ولو قال لغيره فطلقها بما شئت فشئت
 فطلقها بما لا يقع خلاف قوله بما شاء الله وشئت افاقات ولا امر بيده امر يفككم من الزنا
 بالوف والامر باليد يتوقف فان قال امرك بيده اليوم بصير الامر بيدها بلا عليها وقبولها وتبر
 بوجهها ولا يبقى الا بعد اليوم وفي المطلق بصير الامر بيد المفوض اليه في مجلس علمه وقبوله في المجلس
 ليس بشرط ويرتد بوجه وفي المعلق بشرط بصير الامر بها لاجاء الشرط لكن في امر من في مجلس علمه
 بلا اشتراط قبوله ويرتد بوجه وفي الموقوف في الوقت قال امرتا بيدها فلم تعلم حتى طلقت نفسها
 لم تطلق جهلا امرتا بيدها ان شرب الحمر او غاب عنها فوجدا امرت من طلقت ثم وجد الاخرين
 لها ان تطلق متى لم يفر قال جئت امرها بيدك فطلقها فلا امر على المجلس جهلا الامر بيدها فاقات
 دست باذنا ثم لم يفعل خوفا من راد لا يبين طلق صا حبيك نوكل للعنك وكلها بطلاق نفسها
 فهو عليك لا يملك عزلها وطلقها ان شئت فليكن عندي قال لا صري الاربعة امر نساى بيدك
 بنوي الطلاق فقالت طلقت نساك كلهن وقع عليها وعلى غيرها وقيل على غيرها وكذا لو قال
 نساى كلهن طواى ان شئت فقالت شئت فعليها وعلى غيرها ولو قال امر امرأة واحدة من نساى
 او امر امرأة من نساى في يدك بنوي الطلاق فطلعت نفسها او غيرها يقع ولو طلعت واحدة
 فقال الزوج عنت الاخرى لم يصدق قضاء ولو قال طلق اي نساى شئت فطلعت نفسها لم تطلق
 وكذا لو قال ان طلقت امرأة مع نساى فهي طالق فطلعت نفسها لم تطلق وكذا لو قال طلق امرأة
 من نساى ان دخلت الدار فنساى طواى فدخلت الدار فطلعت بي وغيرها **مسألة عطف**
الخاص والعام قال انت ومعى دخلت الدار من نساى طالق طلعت انما طلعت في كمال
 وان دخلت في العدة واخرى وكذا لو قال كل امرأة من نساى يدخل الدار فهي طالق وفلان
 معها طلقت فلانة في الحال وبالدخول في العدة اخرى قال كل امرأة اترىها فهي طالق وفلان
 طلقت فلانة في الحال ولو قال انت طالق وفلان لا ترى وجهها لا يطلق امرأته حتى يترى وجه فلانة

قال لبيد انت حر ومن دخل الدار من عبيدي عنك المخاطبة لك ان غنى تعلق
عنك لا وادخل الدار لا يدعي في القضاء قال كل امرأة تزوجها فهي طالق فماتت
حيه لم يدخل المخاطبة في اليمين كذا كل امرأة تزوجها ما دامت فلانة حيه لا تطلق
فلانة قال لامرأته كل امرأة تزوجها باسمك فهي طالق فطلق منها ثم تزوجها الاطلق
وان نفى بها عند اليمين **سائل التطليع على سبيل الجواب** قالت لزوجها لكر
امرأة غيري او قيل لكر من افعال كل امرأة في فهي طالق لا تطلق منها قال لا خزن
زن ارتقبه طلاق انكار نكوي فقال لهن ان طلاق يكون جواباً حتى لو لم يكن فعل
فلك الامر لا يقع قالت تزوجها طلقني ثلثا فقال انت طالق قيل ثلث فماتت واحدة
وقيل لنكوي جوابها ثلث والآ فواحدة ولو قال فعلت ثلث بكل حال قالت
طلقني واحدة بالف او على الف فطلقها ثلثا بالف تقف على قبولها وان لم يذكر النكاح
البدل فثلث بغير شيء وقال في الفصليين واحدة بالف وثلثا بغير شيء **سائل**
الفاظ التعلق والتعقيم قال انت طالق لدخولك الدار فهو تحريمها وخلت الدار
ويؤكد باليمين فان لم يكن وخلت طلق وبالفارسية زن انوي بطلاق كه جنير
كرواست فان كان فعل لا يحنث والآ يحنث قال انت طالق لان دخلت الدار فهو
كقوله انت طالق ان كنت دخلت الدار ولو قال انت طالق دخلت الدار طلق الساعة
قال انت طالق لو دخلت الدار اطلقتك فهذا حلف بطلاق امرأته ليطلقها ان دخلت
منزلة قوله عبيدي حر لو دخل الدار لا اضر به فهذا حلف بعقوبه ليعصيه ان دخل
الدار فان دخلت في مسئلة الطلاق لزمه ان يطلقها فان ماتت او ماتت فقد ماتت
في آخر جملة من اجزاء حيوته فيقع الطلاق قال او دخل الدار وانت حر فهو كقوله ان دخلت
الدار الا ان جواب الشرط بافاء وجواب لا حر بالواو وقال مويار كه زن كتم حنث في كل
مرة وفي مروت وميهم وميزان وميهم مرة واحدة موجهه زن كتم يقع على
كل امرأة مرة واحدة وفي مكرام يقع على امرأة واحدة وهو الصحيح قال ان شئت غانت
طالق غدا فالمسبة اليها الى الابد وفي انت طالق غدا ان شئت فالمسبة في الغد الاصح

قال انت طالق اذا شئت ان شئت اولك شئت اذا شئت فاما سواء ولها الخيار حتى
 شاءت وعند لي يوسف لراخا فكذا وان قدم بطلت المشية بالقيام عن المجلس
 الطلاق والعناق والظهار متى طلق بشرط منك بغير وفي البيهقي لا قال كلما طلقك
 فانت طالق ثم طلقها يقع ثلثان ولو قال كلما يقع عليك طلاق فانت طالق ثم طلقها يقع
 ثلث **مسألة** **تعلق الطلاق بالملك** قال ان فعلت كذا فامرته طالق ولم يكن له امره
 فنزوح وفعل لا يحسن قال ان تزوجت فلانة او امرت فلانا ان يتزوجها مني فليطالق
 فامر غير تزوجها منه لم يطلو ولو قال ان تزوجت فلانة او خطبتها فليطالق
 فخطب فنزوح لم يطلو واليهين منعقدة حتى لو تزوج قبل الاخرى المسئلة الاولى فيل
 الخطبة في الثانية لو تصور تطلق قال لا جنية او جبانة اكرت انخراهم خربتن باثر انهم
 ترا طلاق فنزوحها لا يقع قال اكر فلانة راخا برزق ومنه با برزق فاف شوه لا يصح التعلق
 في المختار خلاف قوله برزق كتم قال لمنكوحته ان تزوجك او بالنا رسته اكرت برزق كتم
 باثر نكاح كتم ينصرف الى التزوج وفي ان نكحتك في الوطى فاك لمعنه من رضى
 اكرت برزق كتم ينصرف الى النكاح وتصح بنة الرجعة قال لا جنية ان طلقك فبدي حرم
 صح خلاف قوله ان طلقك فانت طالق ثلث قال لمنكوحته فاسدا ان طلقها فبدي حرم
 كذا فهو على الطلاق بالبدن كذا قوله ليطلق اليوم فلانة ثلاثا وليس بجنية او حرم او
 مطلقة ثلثا وقوله ليتزوجها اليوم ولها زوج على النكاح النكاح فخطوبت فزوج رجلا ثم حلف
 فلك الرجل ان لا يتزوج امرأة ثم اجاز هذا النكاح لا يحسن ولو تزوج بعد اليهين
 فاجاز بالقول جاز وحسن والاجازة بالفعل سوت المهر اليها وفي الوطى والقبلة وكل
 رجلا ان يتزوج ثم حلف ان لا يتزوج فنزوحه كحس وكذا لو جعل امرأته ثم حلف
 ان لا يطلو وكذا الوكيل بالاعتاق حلف لا يتزوج فنزوحه فاسدا او زوجها ففوت لا يحسن
 وقيل المذكور في النكاح انما سوتها ما حلف لا يشترى فاشترى فاسدا او باع ففوت
 كحس تحصيل العام بالينة لم يصح الا في رواية الخصاف وصورتها لو عاين بين الزوج من
 بدكرا وفي الاماء من الروميا نزع قال كل امرأة تزوجها فليطالق ان كلمت فلانا فاني

الشرط كما قلنا وقت بان قال كل امرأة تزوجها ابدا او الى سنة فليطالق ان كلمت فلانا فاني
 المتزوجة قبل الكلام وبعد بعد ان يكون متزوجة في تلك المدة واخر الشرط كما ذكرنا ولم يوقت
 بطلو المتزوجة قبل الكلام لا المتزوجة بعده وذكر القردوي انه يطلو المتزوجة بعده الكلام كله
 ثانيا حتى يصير متزوجة قبل الكلام كذا ولا افا قدم الشرط بان قال لنكحت فلانا فكلما تزوجها
 فليطالق يطلو المتزوجة بعد الكلام وقت اولم يوقت لا المتزوجة قبله قال كل امرأة تزوجها
 فليطالق كلما كلمت فلانا فزوج وكلمه حتى طلق ثم تزوج امرأة اخرى ثم كلم ثانيا والمنكوحه الاولى
 يطلو لكانت في العدة لا المنكوحه الثانية ومنه مطعون على الرازي وهو ضعفها الجامع على
 هذا لو قال كل امرأة تزوجها فليطالق ان كلمت فلانا فزوج وكلم ثم تزوج اخرى لا يطلو
 الثانية كالمسئلة المطعون سواء قال ان دخلت منذ الدار وكل امرأة تزوجها فليطالق
 فدخلت ثم تزوجها تطلو وان صار معروفة باضافته الدخول اليها لان قوله لنكحت شرط
 وصوله وكل امرأة تزوجها فليطالق جزاء والجزاء في نفسه غير تامه فكانا يمينين فكل منهما مفرقة
 في احدهما لا يمنع الدخول تحت نكحة اليمين الاخرى وعلى هذا لو قال ان دخلت الدار وكل امرأة
 تزوجها فليطالق وفلانة منذ ثم دخلت حتى طلق ثم تزوجها تطلو ايضا ولم صار معروفة
 بالاشارة والمعرف بالجزء يدخل تحت نكحة الشرط كما لو قال ان دخل فاري منذ احد فان طلق
 فدخلت طلق ولو دخلها الحالف لا يحسن لانه معرف بالشرط باضافته الدار الى نفسه **مسألة**
التعليق جوابا لاسانها قالت لزوجها يا قريبا او سقلا او نحو من الشتم فقال ان كنت
 كما قلت فانت طالق ثلاثا طلق امراته سول كان اولم يكن لانه في الغالب على المجازات دون الشرط
 وتفسير طيب ان يبي مع امراته او محرم رجلا فيدعه خاليا بها وقيل هو المسبب لاسن اثنين لمع
 غير ممدوح وقيل الذي يبعث امراته مع غلام بالغ او مع مزارعه الى الضيعة او اذ هما في الدار
 عليها في غيبته وقيل في تفسير كراه من افا سمع ان رجلا قد بدد امراته بسوء لم يبال به والمجان
 من لا يبال بما صنع وقيل فاسد شبه شتم فليطالق الذي لا يحسن ولا يشترى شيئا
 لا حرمه وقيل الذي يفتسل بغير الناس وقيل مواجا يدك الحجام والديباع والسمك وقيل الذي لا
 الله تعالى وقيل الذي لا يختلف في القضاة وقيل هو الطيبى وقيل الذي يجمع النوازل كالمسئلة

وكلم

كأقالت

فقال اكر من كوسلام فاطلاق قبل ان كانت اسنانها ثمانية عشر يقع وقيل ان كانت الحية حبيبة غير
متصلة فهو الكوسج وهو الاصح **باب الخلع** قال خالعك فقالت قبلت لا يسقط المهر لانه يقع بحرق
قوله خلعك اذ نوى لانه من الكنايات ولو خلع على ما لم يعلم لم يخلو ما لم يصل ويصدق ترك البينة لا فضا
خالعها على ما لم يعلم ولم يذكر المهر فقبلت فهو موضع الخلاف للوقوف عند المحسنة به الخلع والمساواة في
برائة كل واحد منهما عن صاحبه عن المهر وغيره مما يتعلق بالنكاح وعن دين آخر لا في الاصح ولغة البيع
كالخلع والمساواة في الاصح والطلاق على ما لا يوجب البراءة بالاخراج قال لامرته خالعك فقبلت يقع الطلاق
وبراءه عن المهر ولا عطاء تر عليه لان المال المذكور فابعد ذكر الخلع وذكر ابو الليث اذ خلع امراته او بارها
على ما لا نفقة اليه قط المهر وان اخذت كله ثم اخلعت قبل الدخول لم يرجع عليها بنفسه قال لها
كابين ومنه ترا فبرختم بطلاق فقالت اشتريت لا تطلق لانه يقع عنها ما لها كما قال لا خلعك حرك
جاءتلك منه بعددي سدا فهو باطل ان اذا قال الرجل اخلعت منك نفسي فاجابته بوقع طلاق بابين والبراءة
منها اصح مما اذا ابتدأت طلق على الف قبل الدخول ولها عليه مهر ثلثة الا في سقط نصفها بالطلاق
يبقى عليه الف وخمسائة وعليها الف فينقاصان وترجع عليه خمسمائة ابا قبيس في الاصح قال اخلعتك
منى بغير شيء فاخلعت وخالعها فخلع واقع بغير شيء والطلاق بغير شيء اخلعتك منى او قال اخلعتك
فقالت اخلعت بالف ودرهم لا يتم الا ان يقول قبلت او اخلعت لانا اذا قال اخلعتك منى بلف درهم
فقالت اخلعت ثم قال اخلعتك فقالت خلع نفسي في طلاق بابين بلا عا والاصح ان لفظ
اخلع محمول على الطلاق بعوض حتى لو قال لغيره اخلع امره فخلعها بغير عوض لم يصح واذا قال خالعك
ونوى به الطلاق يقع وهو من الكنايات وقيل اذا قال اخلعت ولم يذكر البند فهو باين بلا ما لا يخلو
طلق نفسك بابين بلا عا فالتوكيل بالخلع فان العقد تم بالتوكيل وبالمراة فلا تؤدي الى النقصا وتقدر
حرام على التوكيل في جانبها لانه يغير الواجب مستلزما ومستقصا ولا وجه له ولهذا المعنى لا يقع الطلاق فيما
اذا قال اخلعتك على ما لم يخلع فقالت اخلعت لانه لم يقع التوكيل اذا لم يكن المال مقدرا لصيرة مستلزما
ومستقصا واذا ذكر الزوج البند في قوله اخلعت ثم بقولها اخلعت اذا كان البند مقدرا
في الاصح قالت اخلعت فقال طلقت يقع ثانيا ولا يبرأ من المهر قال اخلعتك منى بغير شيء
ونفقة عديك فقالت اخلعت او قال خويشتن بدم واذني فقالت واذني لا يقع فيها ما لم

ما لم يقل قبلت الا اذا اراد بقوله واذني المحقق دون السوم قال اشترى منك منى فقالت اشتريت
لا يقع ما لم يقل بعث بخلاف قوله اخلعت فقالت اخلعت الواحد يتوفى طرفي الخلع اذا كان البند
مذكورا او مقيدا اما اذا لم يكن فلا قال خويشتن لا يجوز بعدة وكابين فقالت خويشتن فقال من يزوجهم
تم الخلع بقولها حتى لو قال الزوج بعد من يك طلاق واذني يقع عليها طلاق واحد بقولها ولا يفر
بالطلاق والخلع بالمهر ونفقة العدة صح وان لم تجب النفقة بعد نكاحا في بيع الشرب قالت خويشتن
ان تقول بكذا وكذا خويشتن فقال خويشتن وقال غيبته غيرها لم يصدق قضاء قالت بغير شيء
تولست خويشتن خويشتن صح ولو قالت من حتى نفق انه لا يصح الا اذا كتب في الاستفتاء جرت
العادة انهم يقولون من حتى ويردونها من حتى قيل للزوج نفق ووضعي بعد قوله خويشتن فقال لا يتم
في مجلسه فزوجهم لم يقع قال بعد قولها خويشتن خويشتن كذا من يك طلاق واذني فهو جواز الخلع
قيل اشتريت نفسك بكذا ولم يقل من الزوج فقالت اشتريت وقيل له بعث فقالت بعث
صح الخلع قال لو اراد من جهة من خويشتن اذا نكحها مرة واحدة وتومت بزارك شتم دست اذني
فقال على الفور بيك طلاق باني كشاده كرومت نفق انها تسال ان قالت لم اجعل البراءة عوضا
عن الطلاق فالواقع رجعي فيبرأه عن المهر دون نفقة العدة وان قالت جعلتها عوضا عن الطلاق
يسال الزوج فان قال اردت جوابها وجعلتها عوضا فالواقع بابين وبند وان قال اردت جوابها
فعليه المهر والواقع رجعي قال ان دخلت الدار فقد خالعك على الف درهم وتراضيا ووجدت صح
خالع على ان يكون الولد عند الاب صح الخلع وبطل الشرط اخلعت بغيرها ونفقة عديها وعلان
الولد سنتين بنفقةها وامسكت بعض المدة ثم مرتت وارت نفسها ثم طهرت بدم الزوج
بقمة نفقة الولد في المدة التي لم تسكه اخلعت على ان مؤنة السكنى بان تكري صح وعلى ان لا
سكنى لها لا نوع الوكيل اذا خالع على الف او على مائة الف او على الف على المرأة بغير المهر لا عليه
ولو قال على الف مائة او على الف من مالي او على الف على الف مائة بغير عليه ولا تخاطبة المرأة ويجب
عليها قبل الاداء وبعد الوكيل بالنكاح اذا تزوج للوكيل وقال على الف مائة فله المهر بالجار ان
طابت الوكيل ولزمت طابت الزوج والوكيل لو ادعى لا يرجع لانه انما يجب عليه بالفسخ ولا بغير
اخر وفي الخلع فائدة الوكيل الرجوع لانه فملك التزام بذكر الخلع بلا وكالة ولا كذلك في النكاح

قالت طلقني ثلثا بالف فطلق واحدة فهي ثلثا لالف وعلى الف وقعت واحدة بغير شيء عند الامام
صح قبول الصغيرة العاقلة الخلع في حق الطلاق لا البراءة من المرأة نوع اذا قال لزوجي طلقني كذا فانت
طالق ما لم تقطع لايقوع وتقتصر على المجلس ولو قال اذا اعطيني او متى فكذا لكن قد لا تقدر قال انت
طالق على لزوجي طلقني كذا فقبلت في المجلس يقع وكان لم توجد وبلا قبولها كذا وكذا لو قال انت طالق على الف
فقبلت في المجلس وكذا لو قال بملك شرطه فلا خير لمن دعى فقبلت في المجلس كذا لو قال انت طالق
على دخولك الدار فقبلت في المجلس يقع من ساعته ويطلق بالقبول لا غير **س** لا بأس ان يحلفها
ويحلفها اذا راي منها ما يكره قال نعم منك تطليقة ثم كره ونفقة عدك فقالت بحلفي فخرم يقع
قالت فخرم اذ راي منها ما يكره قال نعم منك تطليقة ثم كره ونفقة عدك فقالت بحلفي فخرم يقع
وقال هو وكذا بالطلاق فطلق على مهر لم يحز الا في غير المدخول قال خورشيد ارمي فخرم يقع
فروخم فان قبضت الصداق لا تزويج وان لم يقبض برئ الزوج طلقها بعد الخلع على حال طلق بلا مال
لمهرها ولها في ذمة مهر ان برئ من المهر كذا لا الاول قال ابي عبد الله طالق بكرة حنيفة والاخرى بكرة تنغير
فقبلت طلقا بغير شيء الوكيل بالخلع لا يملك قبض المهر الخلع واضافة من جانبها صح ومن جانبها
لا الزيادة على بدله الخلع لا يصح **س** **باب العدة** كذبته في اقراره بالطلاق من الماضي اوقات لا اورد
فالعدة من وقت الاقرار في حقها لا في حقه ولزمت قته فكذا في المختار لكن لا نفقة لها وعليه المهر ثانيا
بالدخول ان كان بابنا لا اقرار ونصدها واعتبار شهر العدة بالايام لا الاسبوع والطلاق في الاجازة من وقت
اقرار الطلاق في الصحة وانقضاء العدة وصدرت فلها ان تتردد في الحال ولا يعلل لها فان اقر لها او
اوصى فلها الاقل من الميراث وما اقر او وصى عند الامام قال اخبرني ان عدتها انقضت وكذبته فاعدة
باقية في حقها زيلة في حقه حتى حل نكاح اختها والرابعة سواء مطلقة ثلثا لم تفارق زوجها وبجاءها
ويقول طهنت المحل لا تنقض العدة ولو قال علمت الحرة تنقضي ثلث حيض وبرهان اذا كانا كحسين
بلغ المرأة طلاقا او مونة فالعدة من وقت الطلاق والموت وعلمها ليس بشرط وادع ما تقدم في انقضاء
العدة ستود يونا عند الامام والقول لها اذا انقضت انقضت الخلع لا ينقض في الانقضاء
في اقل من سبعين الا اذا فترت باسقاط سبعة حسنين الخلع او بعضه يخرج من الولد نصف للبر
من قبل الزوجين سوى الزوجين او من قبل الراس سوى الراس انقضت العدة والبدن من المتكبر

الي لا يبين امرأة الفارعة باربعة اشهر وعشرة فيها ثلث حيض في الاصح وكذا كل حنة ورثت
بان او تدعى بانث لم تقبل اومات في الرقة ولن كان الطلاق رجعي في المهرن والعدة فمات
وصى في العدة بتقيد في عدة الوفاة دانت الصغيرة او الالبسة الدم بعد الاعتدال ببعض الشهور انقضت
انقضت البه في البابين والرجعي ولو اعتمدت بحضه او حبسيتين ثم اليست استقبلت بالشهر
وعدة الامة اذا اعتقدت في الرجعي ينقل الى عدة الحراير وفي البابين لا مات عداهم ولد وبقي نكاح
او عدة فلا عدة عليها ولن مات او اعتمدت بعد عدة الزوج فعليها ثلث حيض فان مات المولى الزوج
ولا يعلم ايتها مات اولا فان كان بين موتها شهرين وخمسة ايام فصاعدا فعليها اربعة اشهر وعشرة
فيها ثلث حيض ولن كان اقل فعليها اربعة اشهر وعشرة لا حيض فيها وان لم يعلم كم بين موتها ولا
ايتها مات اولا فعليها اربعة اشهر وعشرة لا يعتبر فيها الحيض عند الامام مات صبي عن امرأة حامل فعدها
بوضع الحمل وفي الحمل الكارث بعد الموت بان ولدت لاكثر من سنة اشهر عدتها اربعة اشهر وعشرة بالاجماع
جاء صبي امراته عليها العدة اذا اقر فعدة الوفاة لا يجب في النكاح الفاسد الدخول في النكاح
بغير شهود ويوجب العدة كذلك الدخول ملكا حرة الغير اذا تزوجها ولم يعلم انها حرة فان علم فلا
والعدة في النكاح الفاسد من وقت الفرقة وقيل من الوطى الاخير الخلع الصحيح في النكاح الفاسد
لا يوجب العدة والمهر والخلوة الفاسدة في النكاح الصحيح توجب العدة كالخلوة بالرتقاء وخلوة
والصايم والمهرم وبالحائض والنفس وكل صورة تنكح من الوطى حنيفة وفي الرقعة يكون بالفتق
ومن المجهوب بالسحر ولهذا يقع التحليل بالمجهوب اذا جعلت منه فطوى ثم ولدت وفي كل صورة
لا يمكن من الوطى اصلا كالمريء النخيف والصغيرة والصغيرة فلا عدة عليها الصغيرة اذا طلق
اختلف المشايخ وجوب العدة والاكثر لا يطلقون لفظ الوجوب لكن ينبغي لزينا عدة بائنا
الدخول على حقة والاطلاع عليها فيه روايتان ولعمري من بيتها وصى في منزل على حدة في الطلاق
منزلة عدت معدة كس داو ثم ابت ان يزوج نفسها منه او تزوجت بزوج اخر فان قال الفتى
عليك على ان تزوجني بزوج عليها زوجت منه او لم يزوج وان لم بشرط ذلك ولكن يعلم ذلك
بالوف لا يبرج في الاصح محمل لها مدة فماتت قبل مضيتها لم يشر من تركتها شيئا وعند غيره
حقة ما بقي من المدة كالرجل نفقة بزوجها فماتت قبل ان يزوجها وقبل ان ينفق من المدة شهر

المجهوب

روايتان

النفق

او دونهم يستردون ما كان نكاحا فلهذا كان تركها ما زاد نكاحا
الاول خبرنا ان خلافا للمذهب ونقد وهي تسع مسائل الاولى تزوجت غير كفو ودخل بها
ففرق بينهما وانهم المهر والنفقة العدة ثم تزوجها هذا الرجل في العدة بغير كفو ففرق بينهما قبل ان
يدخل كان عليه المهر ان كان عليها عدة مستقبله استحقاقا وعند نصف المهر ونفقة العدة
وعند نصف العدة وقبل لامهر عليه عند الفراق النكاح بلا ولي الثانية تزوجت كاهنا صحيحا
ودخل بها ثم طلقها باينا ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل ان يدخل بها الثالثة تزوجت صغيرة ودخل
بها قبلت فاخارت نفسها ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل ان يدخل الرابعة تزوجت صغيرة
ودخل بها ثم طلقها باينا ثم تزوجها في العدة ثم بلغت فاخارت نفسها قبل ان يدخل الخامسة
تزوج ودخل ثم ارتدت وبانت ثم اسلمت فزوجها في العدة ثم ارتدت قبل ان يدخل السادسة
تزوج ودخل ثم طلق باينا ثم تزوجها في العدة ثم ارتدت قبل الدخول السابعة تزوجت امه فدخل
بها ثم عقت فاخارت نفسها ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول الثامنة تزوجت امه فدخل
بها ثم طلق باينا ثم تزوجت في العدة ثم عقت فاخارت نفسها قبل الدخول التاسعة تزوج
كاهنا فاسد فدخل ففرق بينهما ثم تزوج في العدة صحيحا ثم طلقها قبل الدخول هذا الاصل في النكاح
حتى لا يباس لم يقدري رواية وفي رواية القدير المختار خبرنا عن شيخنا فان رأت بعد ذلك
وما اسودوا امر يكون حيفا واصفر واخضر الصلوح بلوغ الغلام بالسنة وبالاعتلام او
بالاحبال اغري والحجارية بالسنة والحيف والاعتلام والحبل وادنى المدة فيها تسع سنين المختار
والغلام اثني عشر سنة واكمل به ما بين الغلام اذا دخل في النكاح والحجارية في السابع عشر فصل
باعتبات شراعية وعقوبات ما كره وعرواية عن ابي يوسف خبرنا الميراث الذي يهراق بالطلاق
وحديث المجنون والمعتوه وسب المرأة الصداق حالة الطلاق لم يصح بالاتفاق فخرج للمبارنة
وطلق في تلك الحالة بغير فاك لو قتل وترش في العدة كذا اذا خرج بغير قصد فاصا او رجعا
فطلق بخلاف ما اذا كان محصورا او محبوسا او في صف القتال او في السجدة او في كف يمينه
فطلق ومن اخذ وجع البطن فمؤخر له صاحب الفرائض خبرنا الميراث الذي يهراق اذا
يكون صاحب الفرائض قد اصابه المرض وهو في شدة وقدر في اداء الصلوة جالسا قالت

لزوجها الميراث طلقني فطلقها باينا او ثلثا لا تدرى ولو قالت طلقني الرجعي ثرت طلاق المعتوه
غير واقع وسواء الاحكام كالصبي والعاقلة من يستقيم كلامه وافعاله غالبا والمجنون من المعتوه
من يخلط كلامه وافعاله وقيل المجنون من يفعل لا عن قصد والعاقلة من يفعل بافعال المجانين
في الاحابن لا عن قصد والمعتوه عن قصد فصل المعتوه قليل الفهم يخلط الكلام فانه لا يدرى
لكن لا يعزب ولا يثبت كالمجنون رجس عرف انه كان مجنونا مرة فقالت امراته طلقني لبارحة
ثلاثا فقال اصا بنى المجنون ولا يعرف فلك الا بقوله بالقول له ولو قال طلقها وانما ايم والقول لها
س عند الصغيرة فحاضت قبل الاستكمال بالاشهر استقبلت فات جيف لم يستكمل العدة حتى
استقبلت بثلاثة اشهر طلقت امرأة وقادت عليها تسع عشرة سنة ولم تحض بعد بالاشهر جامع
المطلقة باينا على وجه الزنا لم يستقبل العدة جامعها حنكرا لطلاقها ثم اقر استقبلت في المختار
حنكرا لطلاق طلق بعد ثلث حيفين قبل يقع وقيل لا جامع المطلقة باينا وجعلت فعدتها
لا تنقض بوضع الحنكرا الا اذا كتم طلاقها عنها لمعتوه عن نكاح فاسد ان يخرج الا ان ينفذ الزوج
لتحصين مائه المطلقة باينا يتم طلاقها بالاشهر الاشهر الا ان يخرج الزوج
وغيره اخبرت واحدة ان ارضعها لا يحرم به النكاح اقول هذا امر او ابنته او اخوته من الرضاع
ثم ارادوا بنزولها وقال غلطت او اوميت وصدقة له ان ينزولها وان ثبت على قوله الاول وان
اقرت بذلك وانكر الزوج جاز نكاحها سواء كذبت نفسها او لا قال بعد النكاح من ارضع من الرضاع
او ابنتي او ابني ثم قال او عمت لا يفسد النكاح ولو ثبت عليه او شهد به الشهود يفرق بينهما فلا نفقة
المجنون واذا اقرن ما قال حق ثم جاء بعد ذلك وقال او عمت لا يقبل منه قال س اختي امي وليس
لها نسب معروف ثم قال او عمت صدقة قال س لعمري هذا ابني او لامته من ابنتي عتق قال لامته
من ابنتي من نسب وثبت عليه ولها نسب معروف ومثلها يولد لمثلها لم يفرق بينهما وكذا لو قال
من ابني ام معروف ولو قال من ابنتي وليس لها نسب معروف ومثلها يولد لمثلها وثبت عليه ففرق
بينهما فان اقرت المرأة انها ابنته ثبت للنسب وان كان مثلها لا يولد لمثلها لم يثبت النسب ولم يفرق
بينهما قالت طلقني زوجي ثلثا ثم ارادت ان ينزولها نفسها امرت على ذلك او قالت كبرت
جاز النكاح في المختار وكذا امرأة قالت هذا ابني من الرضاع وثبت عليه ومع هذا تزوجت به

لان الحرمة ليست اليها كما بعد النكاح طلق امراته باينا قبل ان تنقضي كني فقال مرا غي شايه لغيره
بالثلاث وطهارة الحيض ثم طلقها الطهر لا يكسر شيئا وكذا اذا طلقها في الحيض ثم طلقها الطهر
قال لغيره المدخول بها انت طالق ثلثا السنة يقع واحدة طامس كانت او عايشا ثم تزوجها يقع في
وكذا لو تزوجها بالثالث نفي ولد بحري اللعان وينقطع النصب لكن اذا نفي بعد الولاء مائة
قصيرة وتقديرها مائة في رأي القاضي وقد روي عن ابن عباس قال اذا نفي بعد ذلك لا ينقض النصب
ولا يجري اللعان بل كحد وسدا اذا لم يقبل التهنئة اما اذا قبل التهنئة باء بغير فسكت لا يملكه
ولم يملك الولد اذا ولدت الا ان السكوت عند التهنئة في ورام الولد ليس بقول ولد للامانة
النصب من وجه دون وجه وهو كالوقوف حتى لو ادعاه غيره لا يثبت نسبه منه والملاهي لفا
الرب نفسه ثبت بغير ثابيا فيما يحاط فيه كاستناده بقوله الشهادة ووضع الزكوة وحرمة
ولا يعتبر في حق وجوب النكاح والميراث ونسب ولدا الم الولد ثبت من غير دعوى لكن ينفي بحجة
النفي بخلاف ولد النكاح **س** قال طلق امراته يقع قال سه طلاق بدامنته كعدم حاله كونه يقع
بلائنه وفي غير هاتين قال غفوت كعدم ونكحيت بحسبم يقع ان نوي وجهها من النكاح فان
الطلاق يقع قل من غير نياش وكذا اقل لم يكن بيننا نكاح ونوي لم يقع قال لانكاح بيني
وبينك نلوي يقع قل انما بيني من نكاحي ونوي يقع قال لانت طالق بالكره طلق بلائنه قال انت
طلاق مشبه الله تعالى او علم الله يقع وفي مشبه الله لا قال ان كان حكر سدا غلاما فانت طالق
واحدة وان كانت جارية فتشبه فولدت غلاما وجارية لم يقع شيء لا ينسب اليه في ثالثة قوله
حلال بر من حرلم قالت سر نوسه طلاق ام فقال لوجه سه طلاق وجهه من طلاق لم يطلو طلق
حالة الصبا او الفنة فاجاب بعد البلوغ والعقل لا يقع طلاق من كره من الثلث يقع من كره
المحرم مكرها فيصل يقع وقيل لا بنة البعوضة في انت طالق ونفي لا يقع في الاصح برك طلاق
دست انوبان واشتم رجعي قالت له وموتك الصداق ذلك آهيا شرها انت طالق ثلثا
فقال ذلك طلق قضاء وان لم يعلم قال انت طالق فيلزم قال ثلثا وقع ثلث انت طالق كل
ثلث وكل التطليقة واحدة قال انت طالق وسكت لا تقطع النفس ثم قال ثلثا وقع الثلث
قال ترا بغير طلاق طلق ثنتين ولو قال انت طالق لا قيل ولا كسر يقع ثلثا ولو قال انت طالق

ولا قيل يقع واحدة وقيل يقع ثلثا في الفصل انت طالق مالا يجوز عليك من الطلاق واحدة قال انت
طالق عدو ماله الحرف من النكاح وليس فيه سكر في واحدة قال كل امرأة اطلقها فمطلقا انقضت كل
فمطلقا من ملكها يوم طلق قال اگر جزا تو زن خودم يا مرا زن باشد يا الله راين جهاد مرا زن
باشد فمطلقا فتزوج امرأة ثم اخبري لم تطلق الثانية قال ان تزوجت امرأة كان لها زوج فمطلقا
فاباه امراته ثم تزوجها لم تطلق له اربع نسوة فقال حلال الله علي حرلم يقع كل واحدة تطليقة فيسقط
واحدة بغير عين قال طلقها بين يدي فلان وطلق لا بين يديه يقع وكله ان يطلقها ثلثا السنة فقال
طالق ثلثا السنة وفي حال محمل للسبي وقعت واحدة ولا يطلق في الطهر الا ان ثلثا السنة لم ينفذ
اليه التعليق والاضافة وكله بان يطلقها بالثالث ثم ابانها ثم يطلقها الوكيل لا يقع ولو وكله بالعرض يقع في
العداء بخلاف ما اذا تزوجها بعد العدة ثم طلق الوكيل قال لها شاي الطلاق مع النفقة وباريدك
قال انت طالق واراد ان يعلق فاخذ انسانا فجمه ثم خلى عنه فعلق موصولا لم يطلق مالم يوطأ شرط
كما لو اخذ العكس قال انت طالق ان اوقال بالفارسية ان لم يعلق وخافت في نقطة التعليق
او في نقطة الاستثناء بحيث لا يسمع ولكن بين الحروف قبل يقع وفي المختار لا قال انت طالق اذا
حضبت نصف خمسة لم تطلق حتى ينطق قال انت طالق بتطليقة لا يقع عليك الاغدا وتقبل الحلال
فيل ان امراتك فانت فعلق الطلاق به فالقول لها لم تفعل ان لم ينز المجازاة قال ان
كذا فامرته طالق ولما امراته فان تعين اليه اشتهت المطلقة عنها لا يحل وطهونه بالحري
وحيلته ان يتزوجها في الباب ويراجعها في الرجعي وفي الثلث يطلق كل واحدة طلقه ويرجع
حق نفقة عدته ثم يتزوجها على الترتيب تعينت الرابعة للثالث الى امراته ثم قال اشركت
عنه في الاطباء لا يصح الى من احدهما ثم طلق احدهما قبل حضني المدة لم يقع كمن احدهما
واحد بها امه فهو مومي من واحدة غير عتي فان بانث الامه قبل شهرين تعينت الاولى للاطباء
من وقت البين طلق التي ظاهرها ثلثا ثم عاوت اليه بعد التخليل او اردت ثم عاوت ثلثا
عالت الظهار ولو بانث سقطت الكفارة اعناق الطفل من الظهار جاز حوله الجنب والمرفق
منه الهلاك اذا قصرت اللعان يقول القاضي اتركه المحصنة وانفرد فان تركت ولا نفقت
ثم خاصمت صح فان انكر الزوج التذوق فعليها ان ياتي بشامدين فان عجزت فلا بين عليه

ينع

جنت او فرست او از تبت بعد لعانه سقط اللعان والحد لوامر القاضى ان تلقن اولاً فخذ اخطاء او او
بعد لعانه مرة اخرى فرق القاضى بعد اللعان مرة اخرى تين لم يقع الفرقة وبعد الثلث يقع فذها
ابانها فلا حد ولا لعان قال يا زينة بنت الزانية واجتمعت المرأة مع امها على المطالبة بدوا بالحد
لاجل الام وسقط اللعان ولدت امرأة الصبي المرامون ثبت النسب منه نقيح امه من رضيع
فولدت فادعاه المولى ثبت نسبه منه جارية خرج في الحواشي فولدت واكثر ظن المولى انه ليس منه
فبويعت بمئة من نعيم غاب عنها امراته البكر فانت عشر سنين خلا فزوجت فولدت اولاداً
فالاولاد والزوج للزوج في ظاهر الرواية وعن الامام انهم للزوج انما وعليه الفتوى في الحضنة
اذا ارتدت نزع الولد منها واذا اسلمت برده اليها اراوت الانتقال الي دار الحرب ليس لها ذكر
وان كان اصل العقد فيها الا ان يكونا حريتين اختارت نفسها بالادراك لعاقبة او علم الكفاءة
وفي مدخلها بها النفقة والسكنى في العدة وان طالت قالت القصة عدة وانتمها الزوج
يختلف بامه ما انقضت عدتها محبت عن طلاق رجعي تزوجت بزوجه اخرى وفضل بها ثم فرق
بينهما فلا نفقة لها على الاول والثاني ولو كانت عن ابانة فنقضتها على الاول رجل حلف بالحق
حاجة فلا حد فقال حاجتي ان يطلق امرائي لانه لا يصدق قال لامرأة تزوجت على ان يطلق
فقال تزوجت نفسي منك لم يطلق ولو كانت البداية منها قالت من برتو طلاق فقال حجة
لا تطلق خلا قوله مجتهد است او مجتهد في قال لغيره ان سيم لا ما جعل يزوج طلاق
من نكته بخبري بدست من نهاي فقال لها دم فلم تؤذ تزوج فلان يطلقها الاولى يطلق
تلك العلق ولم يكن له شيء يعطي مهرها اذ وان يجمع المصلحة باينها المتابعة قال
انت طالق في اكل او في شربك فابتها وجدت طلقت ولو وجد لم تطلق الا واحدة ولو تكرر
في اكل وشربك خط وجوها قال كراهة امرأة اترجها في كون كذا هي طالق فخرج امرأه من
الكون وتزوجها لم تطلق قال من زكته در نكاح من در اينه وكذا فاجاز عند الفقهاء بالعدول
تطلق في الاصح قال معك بدين سراي ورايت فامرأة طالق قيل الاصح ان لا يثبت الخائف
الا اذا وقت الدلالة قال معك بدست راسك يوم بر من حرام ان لم يكن له امرأه كان بيننا
قال لامرأة ان لم تكون على اسود من الزراب فانت طالق فان استهان بها نهاية الاستهان لم يطلق

قال لامرأة ان لم اجامعك في حيفك فانت طالق ثم قال في حيفها او بعد ما طهرت قد جاحفتك
في الحيف والقول له طلق الحاف فقل لم اجامعها فله عليها رجعة قال انت طالق ابراهيم و
الطلقت ثلثاً آخرها اليوم قال كتاب العناق
نوع في الفاظ العتق نوع في تعليق الحق نوع في شراء العبد ففقه العبد في الكتابة والمدير
وقيعة المدير وام الولد الفاظ العتق قال لا مئة انت حرة من سلا العمل لعتق نوي اولم ينو
وان نوي الحرية من العمل يصدق لا قضاء قال يا سدي او يا ملكي لا يعتق بلانية وبنيته على
روايان قال لا مئة يا سيدة يا كذا بانو ولم ينو لا يعتق ولو نوي قبل بحشي ان يعتق قال يا زينة
او يا زناودة لا يعتق في الاصح قال سنا عني او خالي يعتق وفي اخره واخفى لا وفي رواية يعتق
قال يا بني لا يعتق في الاصح قال سنا كوجه من لا يعتق في الاصح اشهد ان اسم عبده حرة فله
ياحر لا يعتق ولو قال يا زناودة يعتق وجواب عكسه على كسه قال عبده حرة ان لم يكن محض فلا
الدار ثم قال امراته طالق ان كان دخل عتق وطلقت قال او دخل المدا رولت طالق حرة
قوله افا دخلت سواء الا ان جواب الشرط بالنفاء وجواب الامر بالولو وعلى هذا اولى الفاء
وانت حرة شرى العبد بماله ففقه العبد والكتابة وبغيره بعد دفع الي رجل ما لا اقول الماشر فيمن
فاعتق ففعل ينفع في الاصح وعلى المشتري الثمن مرة اخرى اعتق او كاتب على شيء بعينه
ففي جوان رواية ما مات المكاتب لاعد وفاء قبل تنقيح الكتابة حتى لو تبرع انشاء بديل
عنه لا يقبل وفي قولك الميث لا ينفسح حتى ينفسح القاضى ويصح التبرع منه بذلك قبله قال سنة
امني ان احببت الي بيعها ابعتها وان بقيت بعد حرة في حرة فباعها جارية فمئة المدير في الغيب
قبل فمئة القيد وانه غير سديد وقيل ثلثا ببقاء منفعة الوطى والسعاية بعد الموت وقيل لم
الولد ثلث الثلث على هذا وقيل في المدير ينظر كم يستخدم مدة بقية عمره حذراً او قبل فمئة المدير
نصف الفى لكونه المنفعة على نوعين بيعها ما شاكله وقدران واجازة وياشاكلها وقدرتي
ومولا صح وعليه الفتوى س قال لعبده وبك اودركه حر لا يعتق قال انت حرة فتوي
العتق يعتق وان لم ينو لا قال عتقتك على واجب لا يعتق وسب نفس العبد يعتق قبل اولا
وكذا لو باع نفس العبد منه قال قد عتقتك لله يعتق قال حر فقبل له من ثوبت فقال بحسب

الحسن

"يقول قال لعبد رزق بلاد الله حيثما شئت ونوي العتق لا يعتق اشترى الوكيل قريب
 نفسه لا يعتق عبد قال مولاه ان اعنتني والافلتك فاعنته فاعنته فاعنته فاعنته فاعنته فاعنته
 بجارية ابية اوجه اوجه فوجدته فولدت ولد فهو حر قال جسد الله الدنيا امره او عبد الله
 ومنهم لم يعتق في المختار قال لعبد باحة او لاهية يا حرعتي قال لعبد انت وليي الاكبر
 يعتق قضاء قال اي كبر بذر لا يعتق قال يا نعم اراو يعتق نصفه قال سم منك حرعتي
 قال انادي من بينا كن فقال ارادى تو بينا كرم لا يعتق لاحتمال انه اظهر بالعتق قال يا مولاي
 زان او ابوك حر ان لم يعتق قيل له اعتقت هذا العبد فاقوى براسي نعم لا يعتق قال اعنت
 جدي وانا نايام او اعنت احسن قلت ان شاء الله لم يعتق قال انت حر وعليك العتق بالقول
 قال لاهية احديك مرة ثم قال لم اعن منه اعتقت الاخرى فلو قال بعد لم اعن منه لا يعتق
 الاولي فيعتق جميعا او في المعلق بيان في الملم قال احدهما حر غلام بين قبل العتق لا يعتق
 يسار النضيم ان يكون له مال قدر قيمته نصيب الساكن **سائل الخلف** ما يعتق قال لكاتبه ان
 انت عبيدي فانت حر لم يعتق قال انت حر لشرائك فلا يتعلق بمشيتك في مجلس علمه عن حمل
 الجارية لا يدخل في عين كل مملوك لي قال اذا اقيمت الي فاقا اديت الي في كل البصر فانت
 حر فاقى في غير كس ابين لم يعتق وكذا اذا قال ان اديت الي عبادا ويا فادي الي عبادا فانت
 قال لعبد احدهما حر بان والآخر غير شيء فقبلا عتقا غير شيء قال انت حر غلام قبله خرج
 الي ملك من يثوب به ثم يتوبه بعد العتق قال انت حر بعد حوت بكنا تدير عقيد قال اعنتني حتى بعد
 حوتيم بل بعد جاز افاقت فلا يسل احد عليك اقرار بالتدبير وتبر عبيد على الف درهم وقبل
 فهو مدبر ولا شيء عليه قال لعبد اوصيت لك بروحك وبرقتك صار مدبرا قال كل مملوك
 حر بعد حوت فاموجود في ملكه نصير مدبرا مطلقا والحادث بعد مقيلا ام ولرب من اثنين ما
 احدهما عتقت ولم يسع لآخر عند الامام اعنت عبيد فثيا به للمولى الا ثوبا يواريه ولو اذ ان جعل
 شيئا لام ولد بوجه بوصيه لها نذر ان يعتق فاعتق انما جاز قال اده بعد فهو حر فباعه بغير جاز
 لم يعتق ولو باعه فاسد عتق الا اذا كان في قبض المشتري وقت البيع ولو باعه بالخيار عتق
 قال اعنتك على ما في هذا الصند وفي حرم الدرهم فقبل عتق وعليه القيمة قال اي عبد من عبيدي

فان قام وشاء لم يعتق قال انت
 حر لشرائك وشاء فلان فشاء
 فلان في مجلس علمه

مظهر
 في عدم حوله العتق بالشرط

شئت عتقه فاعتقه ليس له ان يعتق نفسه قال مولاه اعنتني على الف درهم فقال اعنتك
 نصفك عتق نصفه غير شيء ويسعى في البتة ولو قال بالف عتق نصفه فحماة **الكاتب** جاز
 اختيار في الكتابة ثلثة ايام كاتب صغير لا يعتق لم يجز الا ان يقبل عنه انساها فيوقف على امره
 العبد الوسط يصلح بدلا وكذا الثوب الهروي والكت الوسط كاتب على درهم فسد وتفق
 ثلثة درهم وبه يفتى نوح المكاتب لفة او اشترى له لم يجز ليس له ان يقرض وجاز اقراض بالدين
 والاستيفاء مكاتب اوصى فهو باطل الا اذا اجاز بعد الفسخ وسبب بدل الكتابة للمكاتب عتق
 ولو رد الهبة ارتد بدل الكتابة ولا يبطل حرية اشترى المكاتب اباه او ابنة فوجد به عيبا
 لم يقدر على رد ولا يرجع بالفسخ ولو رد المكاتب في الرق فالمرء يرق بالعيب **كاتب**
 الجاني ولم يعلم بالجناية ثم فجر فانه يدفع او يفرى مكاتب اشترى امراته لا يفسخ النكاح المكاتب
 لا يجس في ويبي الكتابة وفيما سوي ويبي الكتابة قولان **في الولاء** مسلم اشترى جدي ودر الحرب
 عبدا فاعتق فغنى سبيله لا يكون الولاء له مسلم اعنت كافر في الاسلام فولاؤه له كذا لا يرثه
 كفرة حرية اعنت عبدا في دارنا فولاؤه له على كاد او ذمنا ولو اعنت الحر في حربنا لا يعتق الا
 بالتخلية واذا خلى سبيله لم يكن الولاء له اعنت عن ابية الميت فالقواب له والولاء للابوين **ولاء**
المولات يرث المولى كاهل من الاسفل والاسفل من الاعلى لا الا اذا شرط النقيض افا اور كاه
 ان يوالي مع من شاء الا افاض عن بيت المال اسلم على يد رجل لا يبر مولاه بنفسه الاسلام له
 ان يوالي من شاء **كتاب الامان** نوع في الفاظ البين وفيه عين
 على الكلام واسماء الازمان في الاخبار والبشارة والاعلام وتوكل وفيه المعرفة والمعاودة
 في الاكل والشرب واللبس البين على السكف البين على الخروج البين على البيع والشراء والمكسر
 البين على النكاح والكتابة والخلع والقرب والترك واليمين الذي يجري بين المؤمنين البين
 على العمل واليمن واليمين الذي يفرق الى المجاز واليمين بخلاف الظاهر البين على امرين العذر
 النذر والكفارة الفاظ البين التي البراءة من الاسلام بين وكذا البراءة من القبلة في الاصح
 قال مسلما في نه كوف ام اكر اين كار كنتم فهذا ليس بشيء وقيل ان اراد ان الذي عمل لم يكن حقا فهو
 بين قال حجة مسلما في كوف بكافران فاذم اكر اين كار كنتم ففعل لا يكون كفرا ولا يمينا لانه لغو

فبعد قر فخر كما ذبا حنت ولو قال تقدم فلا لا ولا اعلام والبشارة يقع على الصدق والاعلام
بالايمان يكون والاخبار لا **معرفة اسماء الانسان** حلف لا يكلم مبيتا او غلاما او شابا او فقي
او كاهنا او شيخا فقبل البلوغ صبي وعلام وبعده شاب وفق في التلخيص سنة وقيل ثلث عشر ما لم
يغلب عليه الشوط واذا جاء منه فكله في خمسين وبعده شيخ الارملة التي بلغت ومات زوجها او
فارقها دخل بها اولا الايم التي لا زوج لها وقد جمعت نكاح صحيح او فاسد او فحور والشيخ كل اواة
جمعت كلهن او حرام لها زوج اولا والكل كل اواة لم يجمع بنكاح والغير وان دعت العزرة
بخبث وغيره لكن اذا شرط العزرة فوجدت اربعة العزرة فله الرد حليف القوم من يقول انا حنك
ويحلف على ذلك ويحلفون له على الحوالة **معرفة اسماء الزمان وفصول السنة** قال عندنا من الشهر
او عند الهلال واذا اصل الهلال ولا يثبت له فله الليلة الاولى ويومها ولون في الساعة التي اسفل فيها صحت
قلت اول الشهر ولا يثبت له فهو من اليوم الاول الى خمسة عشر يوما وآخر الشهر من السادس عشر الى الاخر واخر اول
الشهر الخامس عشر يوما واول الشهر السادس عشر يوما حتى لو قال لا اواة انت طالق لغز اول الشهر طلقت
في الخامس عشر واول اخره في السادس عشر ولو قال تسع على يومين متتابعين من اوله واخره يومين
والسابع عشر وغنى الشهر الليلة الاولى ويومها في العرف وان كان في اللغة ثلثة ايام من اول الشهر والآخر
الشهر على ان مع والعشرين في العرف وفي اللغة على ان من والعشرين ايضا والخذاة من الفجر الثاني اياما
قبل الزوال والسم من بعد ذهاب ثلثي الليل الى الفجر الثاني وصوله الظهر وقت الظهر وكذا لو قال غدا طلعت
الشمس فله من حين تدرك الى ان تبيض وقت الضحى موصوف ببيض الشمس الى ان تروق وفي المساء
يتوكل لان المساء متى كان بعد الزوال وبعد الغروب **واما فصول السنة** ان كان عند حجاب
يعرفون به الشتاء والربيع والصيف والخريف فهو على حسابهم وان لم يكن فاستاء ما اشتد فيه البرد
على الدوام والصيف ما اشتد فيه الحر على الدوام فعلى هذا الخريف ما تكسره الحر على الدوام والربيع ما
تكسره البرد على الدوام وقيل ما يحتاج فيه الى شئ من الوقوف وليس المحشوق فهو شتاء والصيف
ما يستغنى فيه عنها فعلى هذا الربيع ما يستغنى فيه عن ادمها والخريف ما يحتاج فيه الى ادمها وقيل ان
اناس باجمهم ذكبت شتاء والصيف فهو كذا كبره في العرف وقيل ما دام على الاشجار اوراق وثمار
فهو صيف واذا بقي الاوراق لا غير فهو خريف وان لم يبق الاوراق ايضا فهو شتاء فاذا غلبت

هون النار فهو ربيع ومع الازهار ايضا قيل ان لم يكن حساب فحينه على هذا لانه ايسر ولو ذكر لغزوز
فهو على نود من المسلمين اي نود من الخليفة ولو قال الى وقوع النج والادوية وقت الوقوع فهو على وقت
النج وهو اليوم من الشهر الذي يقال به الفسنة اوار ولا لم ينو او في حقيقة الوقوع فهو على حقيقة
الوقوع وان يكون كان محتاج الى كسبه ولا يعتبر ما يغير في الهول ولا يستبين على الارض الا على غير
الاشجار او الحايض او الخبيث فلا وقع النج في هذه الصورة في بلد لغز وود ما فيها الكلف لا يعتبر
ولو كان الكلف في بلد لا يقع هناك نج متاخر البين ولو قال الى وقوع الحج فقدم ولصدمه انتهت
اليوم ولو ذكر ليلة القدر فانه كان لا يعرف اختلاف العلماء فيها فهو على الليلة السابعة والعشرين من رمضان
ولو كان يعرف لا يعرف الى ذلك فان كان الكلف في نصف شهر رمضان فحينه الى النصف من رمضان
القابل عندها وعند ذلك لم يمتد ليالي كل رمضان القابل به نفق ولا اختلاف بناء على ان ليلة القدر
في رمضان بلا خلاف لكن عنده قد تقدم ويتاخر وعند الليلة بعينها لا يتقدم ولا يتاخر فان فعلت
كذا ان فعلت كذا حتى تضي شوال فانت طالق ففعلت قبل معنى الشوال كحفت لانه في شوال غير معتبر
الاخبار والبشارة والاعلام والمعرفة والمعاداة قال من كلامه واقرار واخبار وبشارة واظهار
وافاء واعلام ونكلم باللسان وكتابة واشارة بالكلام لا يكون الا باللسان حتى لا يكون بالكتابة
والكلام لا يكون بالاشارة والافاء والاعلام يكون بالاشارة ايضا فلا يوجب الاظهار والافاء
والاعلام الاخبار بالكلام والكتابة يوجب لانه القضاء حلف لا يحدته لا يحث بالمشاهدة والى اومة
حلف لا يعرف فلا نا ويؤخره بوجهه لا باسمه ونسبه لا يحث شهد به هو المدعى عليه انه او غيره يعرف
بوجهه لا باسمه فله لا يندفع عنه الرجوع عند حلفه فانه حلف لا يباين فلا ما فاءه بقله وخط
لسانه وجازحه لا يحث **مسائل اليمين على الاكل والشرب واللبس** حلف باكل هذا
اللبس فشرب لا يحث واكله ان يشربه حلف لا يشرب فاكل لا يحث حلف لا يندف فاكل او شرب
حنث والشرب غير الاكل في العربية وبالفارسية يحث فيها وبغير نفق حلف لا ياكل طعاما بنفقه الى
كل مطعم كحلف التوكيل بشراء الطعام حلف لا ياكل خبزا فاكل خبز الزرة والارز ان كان من اصل
بلد نقا وفلك خبز فيه يحث حلف لا يشرب الشراب ولا يثبت له فهو على الخمر وفي غيرها حلف لا يشرب
بمن سده ان شرب شيئا منه حث حلف لا يشرب من لبن ما بين اثنتين فشر من ادمها

او قال لا اشرب من ماء هذه الانهار فشرب من ماء نهر واحد حنث كل شيء اذا حلف على الواحد منه
 حنث في قليله فاذا جمع بين اثنين او اكثر حنث في قليل حلف لا ياكل من هذه الوتانة فحقها مصلا لا حنث
 حلف لا ياكل من هذا الرغيف فاكل وبقي شيء قليل حنث الا ان ينوي كلمة فيصدق ويأثم **والفضل**
 روايتان كالنوي الكل في قول لا تزوج النساء ولا اكلتم بين آدم ونوح حلف لا ياكل الحرام فاضطر
 الى ميتة فاكل حنث حلف لا ياكل من فلان فغصب منه حنطة فطحنها او قبض اخضره واكل حنث
 وقبل لا حلف لا يشرب مع فلان طعاما فاكل من اناؤه فلان مرة اخرى لا يحنث حلف لا ياكل مع فلان
 فيمنه على نهر ياكل من ما به واحد **قلت** كما وفي حديثها قدح ماء ان شربته او صبته او وضعت او
 اعطيت انسانا فانت طالق ترسل فيه ثوبا حتى ينشف الماء لكونه انما يحتاج الى هذا التكليف ان تعلق
 مع ذلك او شيئا منه اما لو كان كاذرا فاشربته بعضه وصبت بعضه لا يحنث حلف لا يفتدي
 يحتاج الى تفسيره ووقته ما يفتدي به فالاولى عبارة عن اكل متراوفي بقصد البيع ووقته من طلوع
 الفجر الى زوال الشمس والثانية في عاتق تلك البلدة **س** حلف لا ياكل عينا فاكله ولم يشره وجبه
 وابضع ما به **س** حنث ولو رمى بقشره واكل الباقى حنث الجوز اليابس فاكله في البسوط وقالوا لا يدين
 في عرفنا الا لحم غصبا يحنث في ثمين الحرام حلف لا يقتني لم يحنث بلقيتين حلف لا ياكل من كل
 فلان فتناشد فاكل اكل حلف لم يحنث حلف وقال في نحره يحنث كل مسك عتيق والبيد يقع على
 من ماء العنب كذا اسم مسك يقع عليه حلف لا يشرب فصبته في فمه فدخل بغير صفة لم يحنث ولو شرب
 بعد ذلك حنث حلف لا يشرب كذا او صب مسك او فملا لا يسكر ان كان المختلط منه بكر حنث حلف لا يشرب
 خمر في هذه القرية فشرب في كرونها او ضياءها الخارج للولم لم يحنث **قلت** ان شربت او قامر خمر
 حنث حنث باحد ما وينتهي اليدين **قلت** كره شراب نخورم وقمار نكتم حنث باحد حالان كذا
 منها شرط حكم القرينة عتبت في الشراب وقال ان لو كنت شرية ابا فامرته كذا فان كان يعرفه ان لا
 ترك شرية لا يحنث قال فاكل شرخ ببيد شراب نخورم ينفرد في وقت الورود لا حرام بنو حنيفة
 الروية حلف لا يشرب دواء فشرب سالا لم يحنث **س** **سائل اللبس** حلف لا يلبس ثوبا
 فلبسهما او قلنسوة لم يحنث ولو لم يلبس ثوبا يحنث حلف لا يلبس ثوبا فلان فوضع ثوبا
 على كتفيه حنث حلف لا يلبس ثوبا فوضع على كتفيه فلبس ما ذكرنا ان الحرام اذا فعل سكر الا ان كان عليه

ما
 حلف لا يلبس ثوبا فلبس ثوبا حنث
 حلف لا يلبس ثوبا فلبس ثوبا حنث

يجب عليه ان لا يحنث وقيل يحنث لانه اذا لبس ثوبا ولو قال من هذا الثوب يحنث كذا الوطء لا يلبس
 ثوبا بعينه فانزله او ارتدى به حنث حلف لا يلبس ثوبا فوضع على عاتقه يريد حمله لا يحنث حلف
 لا يلبس سراويل فادخل احدي رجله لا يحنث وكذا في الخفين تقطع قباء له وجها فاكلها كرايا فاكله
 نوي بري اكون من يوشم فانت كذا فقطعت بعد ذلك بسنة ولبس طفت حلف لا يلبس من غزله
 فلانة فلبس ثوبا من غزله وغزل غيره حنث **قلت** ان بعثت غزلك فانت طالق فباع غزلا لغيره فيها
 غزله يحنث وان لم يعلم **س** حلف لا يلبس من الثوب فان نوى عليه ومونايم فلان انتهى الغاء عن نفسه
 لم يحنث قال اكره ان يجره من يجره من ابد فامرته كذا لم يحنث حتى يلبسه كما يلبس الناس حلف لا يلبس
 من غزله فلانة فلبس من غزله عاملة عن محمد انه لا يحنث قال سئل الثوب على حرام فهو على اللبس ولو
 لبس بكلمة من غزله يحنث عندنا في يوف وعنده محمد لا يحنث ويرفق حلف لا يلبس ثوبا من غزله
 فلانة فلبس ثوبا من غزله وغزل غيره لم يحنث ولو حلف لا يلبس من غزله فلانة فلبس ثوبا من غزله
 فلانة لم يحنث ولو كان عليه ثوب من غزله فادام عليه حنث ولو غزله في المستقبل لم يصدق فضا
 حلف لا يكسوا فلانا فاعاد كسوة لو كسبه بعد موته لا يحنث الا اذا اراد به السرور والتمليك حلف
 لا يلبس هذا حتى ياذن له فلان فمات فلان سقطت العيزر **في اليمين على السكينة** حلف لا يكون من هذا العمل
 ان كان الكلف لا يكون بالاصل كالابن الكبير مع الاب ومو على مكانه نفسه كذا من لا ينسب اليه السكينة كذا
 ومن في عياله غيره افاخرج بنفسه بر ومن كان دوا او ادا على عياله منسوب باعلى عياله نسب اليه السكينة
 حنث الا ان ياخذ في النقلة حنث من ساعته ثم لا يد من نقل الاصل والمتاع كله حتى لو بقي وتذملا
 لم يبر وعنده يوف بعير الاكثر وعنده محمد ما يقوم به كذا خذاه فاذا انتقل من ساعته الى اخرها
 في بيته وان انتقل الى المسجد او السكة قالوا لا برة الا افا سأل الدار في غيره باجان ونحوها فها هذا
 اذا كان الكلف على السكينة بالعوية فان حلف بالفارسية فخرج بنفسه على قهوان لا يعقد لا يحنث
 ويرفق ولا كان الكلف على السكينة المصرية في بيته بالانتقال بنفسه وان كان على السكينة القوية
 فاختر برهان الدين انه من المصير **قلت** ان يدين دية بياشم فانتقل بكل شيء ثم عاد وبشجر
 حنث قال اكره من افساد ديارين خانه بياشم فامرته كذا فسكت الابن بقي من السنة يطوق في الصح
 حلف لا يكون الرقة شهر فسلمها ساعة حنث **ولو قال** لا اقيم بالرقة شهر لم ينع تمام الشهر لا يحنث

قال كرمي اربى كوي نروم يازدي شهر نروم يعني انفت كه نباشم اي لا اسكن رفته ضد باشد
است وباشيد موالكن فان حلف بالفارسه كا ذكر فخرج بنفسه على قصد ان لا يعود بر
وان حلف بالعربية فقد ذكرنا **س** حلف لا يسكن منه الدار فاراد ان يخرج ويعد ابنا
محبث لا يمكنه الخروج او قيد ولم يترك الخروج لم يحث قال اكثر من امشب حريين شهر نباشم فاهية
حتى فلم يمكنه الخروج حتى اصبح حثت قال لها ان سكنت منه الدار فانت طالق وكانت اليمن بالليل
في معذون حتى يصبح ولو قال لرجل لم يكن معذورا حلف لا يسكن كوفة فمترها فمترها فمترها فمترها
بها خمسة عشر يوما حثت وبما دونه لا حلف لا يسكن كوفة شهر فسكرها بيا حثت كذا الوفا
اين رشتان اينجا نباشم فسكن شيئا قليلا حثت نظيره لا اكلم فلانا ايا ما تكلم من حثت
س حلف لا يخرج من منه الدار فصعد السطح لا حثت كالو حلف
لا يدخل وقيل لركان الحلف بالعربية حثت والا لاصح قال ان خرجت من باب منه الدار
فانت كذا فخرجت لامن الب حثت قال ان خرجت بغير اذني فانت طالق فظفرها بيا نباشم ترها
فخرجت بغير اذني لم تطلع وكذا منه العبد ابا عم ثم اشترى وفي الايام فاعل ثم توفي قال ان
خرجت الا باذني فخرجت مرة باذني ثم بغير اذني حثت فلا يحث الا مرة قال ان خرجت الا
باذني ثم قال عني الاذن مرة يصدر فضاء فلا يصح وبلا ينة ينة الاذن في كل مرة والحيلة
فيه ان يقول كلما ردت الخروج فقل انت لك فاذا قال فلك لا يعمل فيه عذابي بدين وعند
مجه يعمل وبديني ولو اذن لها بخرجة واحدة ثم نهاها عن تلك الخروج يعمل منه بالاجماع ولو قال
في غضب اخرجي ولا ينة له كان على الاذن قال اني خرجت الا اذن لك لو اذن فاذن من
يرفع اليمن والفرار سوي بين قوله الا باذني وبين ان اذن لك في انه لا بد من الاذن في كل مرة والا
برضا او هو الي او بارادتي كالا باذني والا ان ارضي او اموي او اريد كالا ان اذن ويخرج من
من وجه لغزو موافق في الهوي والرضا ولا اذن اذ ارضي ولم يسمع المكون عليه لم يحث اجماعا وفي الاذن
خلاف وفي الا بامري يستدعي الامر في كل مرة والا ان امرت فلك العبد ان خرجت الا باذني ثم قال
لغير اذني له فاذن لم يخرج حثت كذا الوفا فلك لرجل للعبد ان اذن لك ولو قال الموي
اذنت له بالخروج فاخبره انسان فخرج لم يحث ولو قال الموي ان فعلت كذا فقد اذنت لك لا يكون

س قال والله اكبر من بدين سراي اندرايم بنعتهم اليهم حلف لا يدخل علي فلان قد دخل بمجمل موافقه
لم يحنث حلف لا يدخل بلدا كذا فهو على الممران ولو قال كونه كذا او رستان كذا لم يحنث افا دخل
اراضها حلف لا يخرج من سدة الدار فارقت اعصان شجرة فيها خارجة من الدرع حتى صار كال
لوسقط يستقطط الطريق لم يحنث حلف لا يدرب بعير او ذئبة ففقد اليدين سقطت اليدين
نوي الخرج الي السفر في بين الخروج لا يصدق قضاء حلف ان لم يخرج اليوم فكنا فبقيد ومنع حنث
قال لا امرانه ان لم تاتي الليلة فكنا فنعها الولد عن الاتيان حنث **س ابل اليهم على البيع والشراء**
والمالك س حلف لا يبيع فباع المدبر لا يحنث ولو باع فاسدا حنث وباطلا بلينة واللام
وحنه لا ولو باع بيعا فيه خيار البايع والمشتري حنث في قول محمد خلافا لابي يوسف حلف لا يشتري
فاشتري فاسدا قبض اولم يقبض حنث وكذا افا باعه فضوي حنث قبل اجازة المالك عند
محمد بخلاف النكاح وعند ابي يوسف لو اشتري عند الاجازة كاذبا البيع ولو اشتري بخينة او دم
او اشتري بمكاتب او ام ولم يحنث قال والله لا يبيع هذا الثوب بعشرة حتى يزداد باع بتسعة
لم يحنث ولو قال لا ابيع بعشرة الا بزيادة او الا باكثر فباع بتسعة حنث قال لا ابيع بعشرة فباع
بتسعة لم يحنث قال لا اشتري بعشرة فاشتريه باحد عشر حنث حلف لا يبيع الا بعشرة فباع
بخمسة ودينار حنث ولو باعه بدينار وعشرة لم يحنث قال لا ابيعك هذا بعشرة حتى
تزيدني فباعه بتسعة لا يحنث في القياس وبه باخر قال ان اشتريت عبدا فهو حر فاشتري
نصفه ثم باعه ثم اشتري الباقى يعقوب بن كحلولة ان ملكك عبدا فانه لا يعقوب الا اذ نوي المالك
منفرا كذا لو قال ان ملكك مائة درهم فنته علي ان اتصدق بها فملكها منفرة ولم تجز ملكه
لا بانه شيئي ولو نوي بالثري المالك لم يدين قضاء ولو اشترى ابي عبد الله فقال ان ملكك
اولي مائة درهم بعينها فقال ان ملكتها فملكها مجتمعا او منفرا حنث قال رجلين ان ملكتما
عبدا واشترتاه فبعدي كذا فملكنا عبدا بينهما لو اشتري احدهما وباعه من الاخر حنث كذا
قوله ان ملكك قال ان كنت املك الا خمسين درهما ولم يملك الا عشرة لم يحنث ولو ملك
خمسين درهما وعشرة ودينار او شيئا التجارة او سائمة حنث وان ملك مع الخمين شيئا
بغير التجارة لم يحنث لانه اراو به المالك لانه ينصرف الي مال الزكاة **س** حلف ان يبيعه اليوم

شاهدين فهو ستر قال ان تزوجت النساء فبعد يحرر فتزوج امرأة حنت قال ان تزوجت فبعد
حرم قال نويت فلانة لم يصح قال امرأة اخرى ان زوجها في طالق فتزوج امرأة فظننا ثم
تزوجها ثم مات لم تطلق حلف لا يطلق في الخارج في قبض الزوج بده الخلع لم يحنت رجل قيل له
ان كنت فعلت كذا فامرتك طالق فقال نعم وقد كان فعلت **سبيل اليمين على العمل والحق**
حلف لا يعمل يوم الجمعة فمركبها بالانحياز وامر ان يحيط بالحنث وقال دست انك كتم
خراش بدست كشيء اكرتها اكرهه بآخر حنت لانه في معناه قال الابرار اكرهت كشيء
بهاى كشيء حنت قال ان وضعت يدي على الذوق فانت كذا فوضعت يدي على الذوق ولم
تفر لا حنت **في عين وضع القدم** لو نوي عبود وضع القدم صحت ولا يحنت بدخوله بالكا
وانما يجعل مجازا عن الدخول اظلم تكن له وكذا اذا حلف لا يلبس من غزها ونوي حنثه الغزل
وفي قوله ان ابتك او قوسك ونحو ان نوي غير الجماع لا يصح قضاء قال كل امرأة تزوجها
كل امه امكها ونوي امرأة من بلد كذا او امه من الروم لا يصح الا في رواية اخضاة
وكذا في من الطعام نوي طعاما دون طعام بناء على ان تخصيص العام بالنية لم يقع فظلم
الرواية قال اكرس لا ازان من جيري دى فانت طالق ونوي امها وتين لافضاء ولو قال
اكرس كس لا جيري دى ازان من نوي امها لم يقع بنية **س** حلف لا يركب ابنة فركب غيرها
لم يحنت الا بالنية حلف لا يركب فركب بغير نية لم يحنت **في يمين الصوم والصلوة**
حلف لا يصوم شهر رمضان ابدا فصام يوما يحنت كنه في قوله الابد فانه يقع على جميع الشهر
حلف لا يصوم شهر رمضان بكوفة فهذا على جميع الشهر كله حلف لا يفطر بكوفة فكان بها
يوم الفطر ولم ياكل ولم يشرب حنت حلف لا يصوم ففطرها لم يحنت ولو قال ان كنت
صليت وقد صلى بغير طهارة حنت حلف لا يؤم فشرع ونوي ان لا يؤم فانت يه رجل
حنت قضاء ويصدق ديانة ولو لم في صلوة الجنان وسجدة التلاوة لم يحنت حلف لا يؤم
اقر ان اليوم ينبغي ان يصلى صلوة النهار خلف الامام حلف لا ينام حتى يصلى كذا كذا ركعة
او تكر المتعمدا فنام جالس لم يحنت **في يمين الجماع** حلف لا يقرب امرأة فاستلم على قفاها
فقضت حاجتها منه فالمختار ان حنت قوله دست فزانكم يقع على الجماع حلفت

لا تقرب راسها من جنبه زوجها فهو على التمكن من الجماع حلف لا يفعل حراما لم يحنت بالدخول
في الجماع الفاسد كذا بوطي اليمين الا اذا قلت الدلالة بان كان الحالف من حال الرضا بقول
من يحنت حلف الدواب قال اكر فلانة اكرهت منس من بكرا يد في طالق فهو على الوطى
قال اكر من سري باليمن قد نمت فانت طالق فان نوي الجماع فهو على ما نوي ولا يصح على تركه
الحقيقة ولا لم ينصرف الى الحقيقة حلف لا يقع النكاح كحلال وحرام فجامع من غير حل النكاح
لم يحنت ان لم يوافق الجماع ويصدق قضاء قال ان لم ياتي حتى اجامعك فانت طالق فانت
ولم يجامع لم تطلق عند حنث وبه ينق خلا فالله يوسف حلف لا يفر من هذا الصبي على الاخر
حتى تنشق بنصفين فصره على الارض ولم يمشي لم يفر حلف لا يفر من عبده بالسياط حتى
يموت فبالف في ضربه ضربا غريبا حلف لا يضرب ولو فامر عبده فصره لم يحنت ولو كان
في العبد حنت قال لامرأة اكرهها ردت وبابت نكاحك فانت طالق لم يحنت واذا
حيث حلف لا يضرب لامرأة الا من حرم ثم ضربها فقال ضربتها من حرم فالقول له العجز
قال نزلتلك يوم الجمعة فبعد يحرر فضره بعد اليمين قبل الجمعة ومات يوم الجمعة **سبيل**
اليمين على امرين قال لامرأة انت طالق ان كلمت فلانا او اكلت كذا او شربت كذا او اخر
الطلاق فقال ان كلمت فلانا او اكلت كذا فامرته طالق فها سواد ما لم يجمع الشرط لا يقع الا
ان ينوي شيئا فان قال انت طالق ان كلمت فلانا وان اكلت وان شربت فاي شيء وجد
من هذه الاشياء يقع ثم يقع بوجود الآخر فان اخر الطلاق والعاكسة الشرط ما لم يجمع لا يقع
فوقع التفاوت ومن تقدم الشرط وتأخره او عاكسة الشرط وفيها لم يعد التفاوت فاك
ان لم ادخل ما بين الدارين اليوم او ان لم اضرب سوطي اليوم فانت كذا فدخلت احداهما
او ضرب سوطا واحدا حنت لان شرط البر وجودها **سبيل النذر والكفارة** قال
علي ان اعق من الرقبة ومن حكمه فعليه ان يفي به وان لم يفي فهو آثم ولا يجزئ القضي الا على
عشرة **سبيل** كل واحد من حنطة عن كفارة الابان لم يجز الا على واحدة كذا كفارة الظهار خلافا
لغير عشرة باكلتين متبعتين جاز يعطى عن كل صلوة متبوع حنطة ولو وقع حنطة في فقر واحد جاز
مخلاف كفارة اليمين ولا يجوز ان يعطى الفير واحد من متبوعين كفارة اليمين وتبعة افناء يكون من الرقبة

صلوات وكفارة الوترين **س** نذر محصية كان لينا نذر ان لا يشرب فحسب كتمان العيبر
نذر بنار الرباط او المسجدا والسقاية او القنطرة ونحوها لم يبع وكذا ان نذر صدقة ولم ينو شيئا
فعليه نصف صاع من بر قال ان فعلت كذا فالف درهم من مال صدقة ففعل ولم يملك الا عشرة دنانير
الا ذلك القدر ولو لم يملك لم يضره شيء كان مجنوناً وقت وجود الشرط لزمته الكفارة **باب كفارة**
اليمين لا يسعه الكفارة لزمته بالحنث وترفع الائم ولن يلزمه وجود التوبة عن كمال الجناية واحدم
عشرة فطيم لا يجوز وفي الشبان اختلف اعطى عشرة مداما ثم استغفر ثم اظفر واذا عاهد هذا
مد لم يجر دفع مد قيمته اذ لم يبيع جاز ولو كانت قيمة صاع شعير او تمر لا يكفر بالكسب بما ستره
ولو لم يخلو يعلم انه يدفع به اكثر من نصف مد الجدي جاز كقر عشرة لم يجر اعق المرتد عن
الكفارة لم يجر كفر عن ايمان كثيرة رقابا او غيره ولم ينوع كل واحد جاز اعق الابن عنها جاز
قال ان اثرته فهو حر عن كفارة يمين فاشترى جاز للزوج معها عن صوم الكفارة وكل صوم لهم
باجابها قال اگر من دست برين ساز تا هم بفع عينه على العمل بها اذا كان سبب العمل قال لا امر له
فلاذ كاركوف قالت لا قال بل اكثر كرم خوش اوردوم فقال اگر كرم تو طلاقي طاعت لا زار بفعها
قال اگر فردا از اين كوي ترا ترك ستا بكم فامر له كذا فله طاعت عليهم انوا كالكثرة بر قال اگر ترا ببيع
ناحري بنهي فانست طاق كشتقت وجهها في موضع براهها اني طاعت والام بقصد الناس
اليها قال ان كان في يدي دراهم سوي ثلثة فله في يدي صدقة وفي يد خمسة دراهم لم يحنث ولو قال
من الدراهم حنث قال ان قلته من السكر فامر له كذا ان تغير كلامه ومعاملة ما كاد يحنث
حلف ان لا يعمل معه من الفصانة ونحوها ففعل مع شركه حنث ومع عبدة الخافون لا حلف
ان يجلس فلانا غدا جايغا عيانا فحبسه غدا جايغا عيانا فاطمه انسان او كذا حنث حلف فلانا
فيعقل وموعنة الناس غير ثقل وعنده ثقل لم يحنث الا ان ينوي ما عند الناس قال ان شئت
منى الى اخيك فحاطبت عند اخيها صبياً لا يعقل ان زوجي فعل كذا وكذا لم يحنث حلف لا بقاء
دست عاربت واذا قيل يحنث وقيل لا واكر مجامري كرم لم يحنث قيل له زده از توبه طلاقه
فلاذ بخانه تواند زنيست قال فلاذ بخانه من اندر نيست لا يكون مبنياً رجلا او طاربه
فقال الماروا انه اكثر خيبر لا يضره شيء **كتاب البيوع**

البيع والتمزيق وفي البيع والخلع بيع المرسدة والمتاجر والمغسوب والابن وحل الدرم والجنين
والفرس العابر ثم البيع الفاقد والباطل والمقبوض على صوم الشرط **باب البيوع** ثم البيع بشرط
الخيار ثم اشتراط قدر المبيع وصفته ثم السلم والتأجيل ثم القرض ثم بيع الجنس بالجنس ثم الصرف
ثم الاستعناع ثم كسالة الثمن ثم اتحاد الصفقة ونحوها ثم قبض المبيع وملاكه قبل القبض ثم
قبض الثمن ومبته ثم القرض الفضي والوكيل والآب والوصي والمرضى والبيع من العيب
والقبض ثم العيب ودعواه والآفاد والآبراد والصلح ثم ما يمنع الرد وما لا يمنع ثم الاستحقاق
ثم اختلاف المتعاقدين ثم الخيارات ثم شري العيب في الارض ثم ما يجوز بغيره وما لا يجوز ثم بيع
المشاع ثم نواع المبيع ثم الاستبراء وما يجب على المتعاقدين ونقمة ثم الاقالة **الفاظ البيوع**
والتمزيق فيه جاز البيع والشراء بلفظ السلم وفي السلم بلفظ البيوع روايتان قال افسب هذه الصلقة
اليوم فاد فضيتها فهي لك بالثمن فاذ سب جاز كقوله بعثك على انك الخيار الى الليل قال بعثك بالثمن
ان شئت يوماً الى الليل فهو في معنى شرط الخيار قال جعلت بيع هذا العبد لك بالثمن فقال قد اخذ
لم يحنث البيوع حتى يقول البائع سلمته لك حتى يقول البيوع سلمته لك او اجرت او جعلته بيدك قال
بعث بالثمن ان شئت فقال شئت صح قال بعثك هذا بالثمن ان رضي فلاذ جاز اذ بين وقت الرضا
وفي النكاح صح النكاح لا الشرط قال اذيت الى كذا او ماعن هذا ثمن هذا فقد بعته منك فاوي
في المجلس صح استحسانا قال بعثك بالثمن فدرهم فقبضه المشتري ولم يقول شيئاً انعقد البيوع قال بعثك
بكذا فقال موخر لا يثبت الملك ولا يعتق ولو قال فهو حر عتق ولزمه الثمن وقيل يعتق في قوله حر الاكل
واللبس بعد قوله البائع بعث رضاه بالبيع قال اقلتك هذا بكذا فقبل لا ينعقد البيوع المتخار قال بعث
بلس هذا العبد لوجه او دمه صح قام احداهما قبل قبوله عن المجلس بطر وان لم يذهب
في البيوع والخلع احد المتعاقدين اذ ارجع قبل قبول الآخر صح وان لم يعلم به الاخر وكذا لو رجعت
عن الخلع قبل قبول الزوج صح وان لم يعلم به الزوج اذا كان المثلث رايه خلاف جنس المستر فالجعة للثمن
اذا لم يعلم المشتري انه خلافه فان علم فالجعة للمثاليه قال بعثك من الجارية واشار الى عبدة صح اذا
علم المشتري به قال اشترى جارية بهذا الف درهم واشار الى الرناين تعلق الوكيل بالذناير فلو اشترى
بالدراهم يقع لنفسه اشترى بدائين فلس فلم ينعق على العود جاز استحسانا وفي درهم لم يجر في الاصح

اشترى بدائي او اذيق ولم يقيد بالدرهم ولا بالنفس ينصرف الى الدوائق من الفوس بالعرف ان كان
المشتري شيئا خسيما يشترى بدائي فلس فليس بملكه بالدرهم ثم قال بعتك ثمانية دينار فقبل
المشتري كان الشراء بالثمن انما اشترى بالدين وعلم ان لا دين عليه لا يبيع وكذا لو ابيع شيئا او وزونا
فباعه منه وقبض الثمن ثم تصاوقا ان لا شيء عليه بطل البيع باع بغير ثمن لا يملك المشتري وان قبض وان سكت
عن الثمن بملكه بقبضه **س** قال اشترى منك بكذا فقال موكل اذا اذيت الثمن ثم قال ابيعك والرد له الا بكذا
فقبل او قال المشتري اشترى منك بكذا فقال بعت ثم قال رضىته بعشرة فقال بعت ثم لم يسمع البائع
قول المشتري لم ينعقد وان سمع اهل المجلس **قال المحجب** لم يسمع وليس في اذنيه وتر لم يصدق قضا فقلت
بعت بعشرة وقال لا غير بتسعة وتقالصا ومضيا عليه كان البيع بتسعة فينظر الى اخرهما كلما تباعا
بشيان او يسيران على اذنه او باسنى فان اصاب الخاطب متصلا بكلام صاحبه ثم وان فصل لا وان قل
بخطون السفينة قال بعت من فلان بكذا فبلغه الخبر فقبل لم يبيع كذا با ان بعت من فلان بكذا فقلت
في مجلسه ثم قال بعت من فلان بكذا فافرب واخبره الرضا فبدر في المجلس **س** ايل بيع المرسون
وغيره بيع المرسون يعني بانه يبيع ولا ينفذ كذا بيع المتاجر وليس خبر المشتري فيسخر والمشتري بالخيار
علم به او لم يعلم في الاصح باع المرسون ثم باع من اخر فاجاز المرثى البيع انما ينفذ انما ولو كان من ذلك المتاجر
ينفذ البيع الاول ولو من المرسون ببيع البيع ثم اجر او عيب فاجاز المرثى الاول ارسى والاجاز
والهبة وسلم الى الموصى له او المرثى انما ينفذ البيع دون الرضى والاجاز والهبة ببيع الموصى
غير الغاصب اذا كان الغاصب قرا اوله بكنة يبيع في الاصح كذا بيع العقار قبل القبض قبل نقد الثمن
باع الابن والجنين ثم ظهر الابن وولد الجنين لم يجر وقيل في الابن اذا ظهر لم يجر البيع هو الاصح الا اذا فسخ
انفاض قبل الظهور باع الابن والمشتري يعلم مكانه جاز ولو قال المشتري بعتي ولم اعلم مكانه فقال البائع
علمت فلقول البائع في الاصح وان لم يعلم احد مكانه لم يجر فان وجد وضعه اليه فاختصه من عليه فتمت
في قوله بيع حلال الدم موقوف ان قبل بطل في الاصح بيع الفرس العابر الذي لا يؤخذ الا بحيلة لا يجوز
س ايل بيع الفاسد في المشتري شراء فاسد قبل ملك المصروف لا العين بدليل انه لا ينفذ به ولا يخل
الوطى في الامنة وفي الاصح بملك العين بالقبض بدليل انه لو بيعت بحبها وارفعه الشفعة ولو ردها على
البائع فعليه الاستبراء ولو اشترى من الاب لو اوصى عبد بتم فاسدا وقبضه واعتقه جاز وقيل لا ولو

جاء

المشترة ولا يجرم ولو خلقت منه صارت ام ولد له وغرم قيمتها لا عقر حلفه الاصح ولو ادا من قيمتها
في بيع ثم استملكها فعليه قيمتها يوم القبض في الاصح وفي المشتري غير اسر او فاسدا فخلل عنده لا ينفذ عليه
رد الحبل لئلا كان قابلا ودية مثله لئلا كان مستهلكا ودية لئلا كان مستهلكا كالوكان غصبا بعد اشتري
بالمبينة والدم لم يملك المشتري بالقبض بالاتفاق وقيل انه مضمون عليه وقيل انه لانه ولو جاء المشتري
يدعي على المشتري لا خصوصية بينهما خلل ما لو اشترى بالخمر او الخنزير ولو باع المادون بالمبينة والدم
لهو على اذنه وبالخمر والخنزير بطل الاذنه بعد القبض المشتري في الفاسد فبصرفه بالتخلفه جمع بين
ماله والغيره وباع من ذلك الغير صفقة واحدة قبل لا يجوز فيها وقيل يجوز بيعه ماله هو الاصح
وجرت في الضيقة المشتري قطعة وقف قبل بطل البيع في الكل كالو جمع بين حق وعقد وفي الاصح جاز
في الملك كالو جمع بين عيب ومبينة وان جمع بين المسمى والملك بطل في الكل اذا كان سببا خاصة ولان كان
عامة لا يبطل في الملك وبيع دار بفنائها فاسد عند الامام المحققين على سبب الشراء انما يكون مضمونا اذا
سمى الثمن بان قال اذ عيب به فان رضىته اشترى به بعشرة الا اذا لم يفر بعشرة فلا يكون مضمونا بل هو
لانه طلب من البذر ثوبا فاعطاه ثلثة ارباب سدا بعشرة واثنان بعشرين والثالث اهلها الى غير ذلك
باني ثوب ترصاه بعت منك فخل فاحرق الكل في منزله ولم يدري انها سكت على التوافق او علم لكن لم يدر
الا انه سلا كاشم ثلث قيمة كل ثوب وان علم الاول لزمته قصته والاخر لئلا لانه وان سلك الثوبان
لزمته قيمة نصف كل واحد منهما اذا لم يعلم الاول والثالث لانه لانه وان سلك واحد لزمته قيمة
ورق الثوبين فان احرق الثوبان وبعض الثالث ولا يعلم الترتيب رد ما بقي من الثالث ويضمن بعض
كل واحد من الثوبين ولا يضمن نقصان الثالث **س** بيع العلوق يجوز بيع علم السباع والحمار ونحو
مدبوحها وبلا فسخ لا اعطى مدبرة عظيمة واخذ شعر النبي ع لم لا اعطى وجه البيع والشراء لا سوية سكة
غيره فذرة باعها اسلمها لم يجر كذا القسمة ببيع سرقين الربا كذا لا يجوز الا اذا جحد اشترى طينا او كرا
فان لم يقطع به سوى الاكل لم يجر اشترى ثوب الصواعير ان وجد فيه فمينا او فخذ جاز ولا الا فلا
ببيع من ثوبا فان اسلم صح وان قتل بطل اشترى جارية بشرط انها مقيمة جاز بشرط انها حامل
ويجوز هذا الشرط جاز ولم يرد بعدم الحبل لانه عيب اشترى بجدل على ان يظهر المحسن فيه
اشترى جارية على انها ذات لبن بالف جاز في الاصح مات البائع والمشتري الى ان لم يجر لو اراد

المشتري ان يبيعها او من وارث البيع باقيل مما باع قبل نقد الثمن باقيل مما باع بالذات نسبة
الخيار لا يجزي فاجاز في الخيار البيع ثم اشتراه فو الخيار خمسة قبل نقد الثمن حاز والبيع لا
اشترى عبده ودية عند شرائه فاعطته فان كان العبد حاضرا جاز الحماة او اعلم
عدها وامكن تسليمها جاز بيعها اشترى شاة على انها حلوب يبيع باقية جاز وعلى انها لبون
يبيع شير ناكله لم يجز اشترى جملتها على انها حاملة فسد ساقيل البيع بشرط الخيار شرط في البيع
لن يحل البيع انما على المشتري بالثمن لم يجز العقد ولو شرط ان يحل المشتري البيع بالثمن على
غيره جاز استحسانا كما شرط الكفيل بالثمن باقيل من اخر شيئا بكذا على ان يقرضه فلان الضمي
وقبل المشتري ذلك لا يفسد البيع لانه بشرط يجري بين احد المتعاقدين وبين الاخر لا يجز
اذا لم يقرضه قال بوجعك من فلان على ان يقرضه فلان على ان يقرضه فلان قل جاز والله خلاف
ظاهر الرواية قال بوجعك من فلان على ان يقرضه عشرة جاز ولا يكون شرطه البيع بشرط
بشرط ان يقرضه فلان بالدركه فلو كان بيع بشرط ان يعطي المشتري الثمن رهنا مقيتا او بنفسه
كفيل احاطا فانه يصح ولو بشرط رهنا مجهولا فسد الا اذا اتفقا على تعيين الزمن في المجهول
بعد الثمن ولو شرط من كره حنطة جيدة جاز وان لم يبين ولما منع المشتري عن تسليم الزمن
بعد النبوة لا يجز ويقال لها ان يدفعه او يقرضه او يبيع شيئا على ان يوفيه الثمن في بلد
كذا ان كان موقعا الى شهر جاز والا فلا وفي المؤجل اقل الاجل يطالبه في المكان المشروط
فيما له حمل ومونة وفيما لا له حمل له على اختلاف الروايات اشترى على انه ان لم ينفذ الثمن الى ثلثة
ايام فلا بيع بينهما جاز كشرط الخيار وان اعتق المشتري في الثلثة نفذ وان لم ينفذ
في الثلثة فسد البيع ولم يفسخ حتى لو اعتق ما دام في يد نفذ ولو اشترى ونقد الثمن على
ان البيع ان رد الثمن الى ثلثة ايام فلا بيع بينهما جاز استحسانا كشرط الخيار البيع ان اعتق
البيع صح وان اعتق المشتري لا اشترى وقبضه ثم وكل رجلا على انه ان لم ينفذ الثمن الى
خمس عشرة يوما فالوكيل يفسخ البيع لم ينفذ لانه بعد العقد وصح الشرط حتى لو لم ينفذ في المؤجل
كاه للوكيل ان يفسخ البيع باقيل رتبة الطريق على ان يكون للبايع حق المرور جاز والله لم يجز
بيعه في رتبة كذا لو باع السفن على ان يكون له حق توار العلو عليه باقيل بر باقيل بشرط ان يفي

الذي في الكرم

البايع حوايط الكرم فسد وان قال اشترى حتى اني لحوايط جاز ولا يجز على البناء لانه وعد كذا بوجه
المشتري عليه ان شاء س في خيار المشتري اذا انقضت العين اول ذوات لزم البيع وان لم يتولد
منه لزمت الزيادة كالهنه والكسب والفلة لا اذا كان الخيار لهما فتصرف اتهما كان فسخا اشترى كذا
او موزونا او عبدا او شرط الخيار في نفسه جاز الاستحسان والبس والركوب للنظر في البيع بشرط
الخيار ليس باختيار الا اذا تكرر دعاء الجارية المشتري الى فراشه لا يبطل خياره وكذا اذا
زوجها ولم يهاء الزوج قال احدهما مضى مدة الخيار بعد الفسخ وقال الآخر بعد الاجازة
فالقول ملحق بالاجازة خيار البيع باقيل بعد موت المشتري اشترى على انه كاتبه فخير فادى
المشتري انه ليس كذلك لم يجز على القبض حتى يعلم ذلك اشترى جارية على انها بكر فقال المشتري
لم اجدها بكر او قال البايغ كانت بكر او قال البايغ وان لم يقبضها حتى اختلفا نظر اليها النساء
ولزمت بقولهن بلا بيع ولا شيء على البايغ اشترى على انه بالخيار لم يجز على تسليمه البايغ وان
الثمن اشترى شاة او بقرة على انه بالخيار فخلب لبنها بطل خياره ولو اشترى كبشا على انه لونه
وليس كذلك لا خيار له كما لو شرط مغنية اشترى خفا به خرج على ان يخرج البايغ او خطفنا على ان
يرفعه البايغ جاز قال البايغ للمشتري بعد قبض المبيع بايام كذا الخيار ثلثة ايام صح وله الخيار اشترى
ما يفسد كالسهم الطري ونحوه وخلف الفسخ قبل الاجازة يقال للمشتري لا ان ترد او تاذر نوع
في اشتراط قدر المبيع وصفته اشترى صبرة على انها عشرة اقفة فاذ حوت الاسلام الزينة
اشترى حنطة حشار اليها على انها عشرة اقفة جاز ولو اشترى على انها اكثر من عشرة فوجد
اكثر جاز وان وجد عشرة او اقل لا ولو اشترى انها اقل فوجدها اقل جاز وان وجد عشرة
او اكثر لان الاصح وفي البلاء على انها عشرة او ربع يجوز في الوحد كلها اشترى نصف ما في هذا
الكرم من العنب الذي عليه على انه خمسة من جاز ان وجد كذلك اشترى مكيلا او موزونا
على انه كذا فوجد ناقصا جاز وهو بمنزلة الاستحسان ان كان قبل القبض او بعد قبض البعض
له الخيار ان شاء رد ما لم يتحقق ولن كان بعد قبض الكل لا اشترى عدل فبي على ان يفسخ
فاذا فيه احد وخمسون او تسعة واربعون فابيع فاسد لانه جعل المبيع في الزيادة والمخرج القبض
وان تم كل ثوب عشرة وراهم فخر الزيادة كذا وفي الفسخ جاز ويجز المشتري في الاصح

باع لؤلؤ على لينة وزنها مثقال فوجدنا مثقالين سلمت الزيادة للمشتري **في بيع الثمن**
شاة او بكرة على انها حلوبة او على انها يجلب كذا لا اشتري على لينة بعته وقف عند الامام فان
اعتقه جاز وان ملك قبل اعتاقه فعليه قيمته **بشرط** ان يخلصه من العبد فان لم يخلصه لا يرد وفي حكمه
برقة ولو وجد غنما او برة **اشترى** على لينة الباع لم يكن وطئها ثم تبين خلافه يسره ان يرد
وفي رواية له الرد السفح لانه مشروط في القرض فهو حرام والقرض فاسد وان لم يشترط
باع شجرة بشرط القلع الاصح انه لا يجوز وبشرط القطع يجوز وقيل يشترط بيان موضع القطع ببيع
نصيبه من المشجورة مشاعاً والاشجار قد انتهت جاز اشترى ايضا فيها اشجار على لينة لا يرد
الارض ولا لغير الاشجار جاز ببيع احد من شجرة جاز ان يبين موضع القطع ولا يرد فيه بيع ثمره
الكم بشرط التركة لا يجوز ببيع نصف ثمره الكم مشاعاً ولم يردكم بجزء الا من الشريك والجملة فيه
ان يبيع الكل ثم يبيع نصفه او ثلثه ببيع ثمره الكم بعد بيعه واورك مشاعاً او غير مشاع جاز
اشترى الكم مع الغلة وقبضه ان رضي الا كما رجا وله حصته من الثمن وان لم يرضي لم يجر
البيع اشترى اوراق التوت على لينة باخذ شيئاً فثبتاً لم يجر وان لم يذكر شيئاً فانه اخذها
في اليوم جاز وان مضى فسد والجملة ان يشتري في اخذ الاوران ثم يبيع الشجرة من الباع
سائل السلم والتاجيل لا بأس بالسلم في الفلوس عدواً في الاصح الاسلام بلفظ البيع
والشراء يجوز في الاصح السلم الكلي في زني يتبعون بالاشارة كالزعران او الحديدي جاز
وفي ما لا يتبعين كالزنا يبر والدراهم لا يجوز واطم بجرسماً ان كان بلفظ البيع يجوز بيعاً
بثمن مؤجل وان كان بلفظ السلم قبل لا يجوز وقبل يجوز وقيل يشترط في توصف الخط بترك
يكون وقيل بلفظه احد اللفظين كذا قوله سر حداً قطع السلم فيه ان لا يوجد في السوق الذي يجر
فيه وبيع كذا قطع العبد واذا قطع السلم فيه عن ايدي الناس في اوانه بغيره رب السلم وفي
المسألة انه يفتي السلم اسلم حكايله فيما بينت فانه نقيا او عوارته فيما بينت كمال نقيا في جوان
رواياته وانفق الروايات انه انما ثبت كيلة بالنقد لا يجوز بغيره بكنسه وزنا كما حفظه بالخط
وزنا الا ان يوفى قايومها كيلة ولا ما بينت فانه نقيا بكنسه كيلة لا درهم بالدرهم كيلة الا
رواية شاذة عن ابي يوسف انه يجوز اذا اعتاها الناس ببيع الثمن بالتميز كيلة او وزنا جاز للينة

يكال ويوزن كذا كمال ما يكال ويوزن اسلم في لبن كيلة او وزنا جاز لان ما لا ينقص فيه فالجدة للوقت
اسلم في الحلة والعصير كيلة او وزنا وفي البادنجان عدداً وفي البصل والقوم وزنا وفي الخبز
لا يجوز اصلاً في قول الامام دفع درهم الى خبز باخذ كل يوم شيئاً فهو على ما قاله قطب عليه السلام
في الآخر يجوز اذا بين المبيع اشترى مائة آجرة من الاثون لم يجر ذكر الطول والعرض بالدرهم
في المذروعة بشرط جوار السلم كبا سكا كان او حريراً بشرط ذكر الوزن في الحرير في الاصح وقيل
بشرط في الحرير لانه الحرير مع ثوب اخر ثوب حرير يلبس لم يجر الا وزنا كما وان الصفر والفضة
السلم وبقائه في البعض جازي جاء بالسلم فيه ازيد قدراً او وصفاً وقالا خذ وزنه حرماً
او انقص قدراً او وصفاً وقال خذ واذا عليك حرماً مما يجوز في المكيل والموزون في الزبارة
والنقصان قدراً او وصفاً ولا يجوز في النقضان قدراً او وصفاً الا اذا بين في العقد كل ذراع
حصته فيجوز في النقضان قدر المذروع وعند ابي يوسف يجوز في الكيل بطريق الخط والزبارة ان خفا
في الذي جاء به السلم اليه انه جرد اوردى بربه الحاكم رجلين من اسلم تلك المعساة وان اجعا
انه مما يقع عليه اسم الجيد كجر رب السلم على اخذ من السلم اليه رد السلم اليه راس المال او بعضه
وقال موزيوف اوستوة وقال رب السلم لم اعطك هذا فان كان اقر بعض الجبال او حصته
او لم يمس المال او باستيفاء الدراهم لم يسمع دعواه فان لم يقر بالقول له انه زبوف او بغيره
او ستوة او حصص فان اقر بقبض الدراهم لم يسمع دعواه انه ستوة او حصص بالقول
مع يمينه انه زبوف او بغيره في الاصح وعلى رب السلم البينة حلف لا ينافيه حتى يستوفى
ماله عليه فاستوفاه وفارقه ثم جرد زبوا او بغيره او مستحقه لم يحنث السلم اليه اذا حلف
رب السلم والطعام في بيت نفسه لا يصدق التحلف عند ابي يوسف خلافاً لمحمد وفي بيع العين كذا
الثوب في الذمة بالبيع لا يجب الا مؤجلاً اشترى شيئاً الى شهر فلم يسله الباع حتى مضى شهر
ثم اخرج بعد التسليم عند الامام ولو كان شهر بعينه صار الثمن حالاً لنفسه اجماعاً **رب السلم**
والسلم اليه لو سار حبلاً او اكثر بلا قبض جاز ما لم يفرق قايوماً جالساً فيس له ثمنه ولو لم يفرق
لم يفرقه اسلم في الثمن افعالاً لا يجوز الا من هو معلوم بما لا يختلف اسلم قطناً موزناً في ثوب
مروي جاز وقصبا في بواقي لا يطل فواخياري خيار في السلم فان كانت الدراهم قايمة

في السلم اليه صح السلم والآ فلا سلم مائة في ثوبين متوحدين جنسا وصفة ولم يبيح حصص كل واحد
من المائة جاز خلافاً لمختلفي الجنس او النوع من الكلي والوزني **وعب السلم في السلم اليه**
قبل القبض قبل بلوغه قد راس المال لانه منزلة الاقالة وكذا لو ابراه من نصف السلم في قبض
القبض لزمه رد نصف راس المال والحالة براس المال جازية كذا الكفالة به **والسالم فيه رهن**
راس المال اذا ملك بعد الاقراض ملك براس المال فيجب على المرموع رد راس السلم
من باع بئس حال ثم اجله لاجل معلوما او مجهولا متقاربا كالحصاة والدكان والبروز ونحوها
موجلا قول الطالب اعط كل شهر عشرة ليس بما جيل اخذ ورام غيره فاجل صاحبها ان كانت
مستملكة صح ولن كان الثمن غنيا كالعوض وضرب الاجل فيه فسد البيع **سائل القرض اقراض**
الخبر لا يجوز اصلا عند الامم ولكن جوز القرض بالقرصين بدل يد ولزكان بعضه اكثر من بعض
استقرض الله وزنا يجوز ويضمن متلفه القيمة والآلية والله سواد اشترى شيئا بالدين في الذمة
جاز كذا الوجه اجرة اذا اشترى شيئا كثيرا من القضا قبل يسلي ان يجعل الدين ثمنه وقيل بعضه
من القضا ثم يقرضه اياه افرض رجلا كرا ثم باعه من المستقرض الكرا الذي له عليه وهو
في يد المستقرض جاز على قياس ما روي عن ابي يوسف ان المستقرض لا يملك القرض ما لم يستهلك
ولن كان القرض مما لا يتعين يجوز بيع ما في الذمة وان كان المستقرض قليلا في يد ولوباغ المستقرض
الكن المقرض يجوز وذلك يدل على انه يملك بنفس القرض استقرض من ثم قضاء قبض المقرض من غير
اكل حله له القرض بلا كيل بخلاف البيع استقرض من آخر عبدا ليقتضيه به دينه ضمن المستقرض
قيمة العبد **سائل بيع الجنس بالجنس** او في ما يكون مال الربوا من الخطة نصف القفراي
نصف صاع حق لوباغ نصف فخر خبطة جيدة بغير روي لا يجوز ومجركه الثمر بالثمرتين
بيع الخطة بالثغير يكون متفاضلا لا يبد ونسبة لا الكيل والوزن مع الجنس ان افرد ما جاز
التفاضل والنسبة متى وجد احدها وباعد الوصف من النسبة لا غير **بيع خبطة بخطة**
وعكسه والدين بالخبر وعكسه والخطة بالخبر والخبر بالدين متفاضلا لكن يلبس جاز
ولن كانت نسبة اي لن كانت الخطة والدين نسبة والخبر نقدا جاز عندهم وعلى العكس
لم يخر عنهما وجاز عند ابي يوسف بناء على مسألة جواز السلم في الجزوز تاها غفره ونفق

وقيل في قول الامام اسلام الخبر في الخطة لا يجوز كالحطة في الدين وكل باع العين بيع الخطة
بالدين جاز بطريق الاعتبار عند ابي يوسف وعنده اذا تساوا بالكيل **س** بيع الخطة بالثغير
متفاضلا لا يجوز بيع الخطة بالدين في حجب لا يجوز الا تماثلا كذا الدين للفقهاء في المثل
سائل الصرف يعتبر وزن سبعة اذا كان عشرة ورام سبعة مثاقيل الدرهم ثمن في المثل
الفاقد من الاصل الا فيما انقص بعد الصفة وفيه ثمنه لفساد الصرف بعدم القبض واثبات الاصح
الدين ببيع الغضنة كفة بكفة جاز وان لم يعلم مقدار الوزن اشترى بالغضنة فضة مع غيرها او بالزبيب
في سماع غيره كيف حطته فضة بفضة او منطقة بفضة او جام ونحوه جاز بطريق الاعتبار ما
يكون الغضنة المنقوشة اكثر من الغضنة واذا تقاضا بغير الدرهم قضاة ثمانية قد رها
حق لو كانت مائة دينار فتمت الذمة ومن الاخر مائة درهم وتقاضا بغير الدرهم قضاة
عشرة ونابر ويقتضون دينار عليه كذا درهم عبد على رت دين المولى بدينه على المولى رجل
لدرهم على غيره فوجع ونابر من عليه ان يتدين ويأخذ وقيل لا يقتضون الدين اجمعا عليه الخبر
رب الدين على القبول في قول خوادمه وذكر السرخسي انه يجزى عند خلافا لفرق وقيل ما ذكره
اصح بيع العدلي وهذا بائنين جاز ان كان يدا بيد وفي القطر نفي لافي الاصح اذا كانت الدرهم
صنوفها بعضها ببعض متفاضلا يدا بيد ويصرف فضة احدها الى غيره الاخر ونسبه **س** اشترى قليا
بعشرة ثم غصب باع القليل منه عشرة او اشترى من يكون من بدل الصرف للمحق **سائل الاستصناع**
لا تجب الصانع على العمل ولا المستصنع على اعطاء الاجر وان شوط التعجيل وان قبض الصانع الدرهم
ويبطل الاستصناع موت الصانع والمستصنع خيرا اذا رآه والاخير للصانع ويجزى على التسليم
رأه المستصنع ورضي به وقيل لو ثبت له ان يبيعه ويذكر المدعى بغيره لا تعامل فيه كالتياب
بالاجماع كذا فيما في تعامل عند صدقته وسنا اذا كان المدعى على وجه الاستعمال لا الاستعمال وقيل
ان كان ذكر المدعى من المستصنع فهو استعمال ومن الصانع استعمال **سائل كسار الثمر** الفلوس الثمر
اذا كسرت قبل القبض فسد البيع عند الامام خلافا لغيره او بخص لا خيار له عند ابي يوسف
بحسب قيمته يوم العقد وعند غيره ما كسرت ولو تقابلا بعد الكسار فعلى البائع رد مثلهما في ثمنه
او كذا الاستقراض فانه اذا استقرضها ثم كسرت فعليه مثلهما عند وعنده ابي يوسف قيمة ما يوم القبض

وعند محمد فتمت باؤ الكسور واقرضه طعاما بالعراق فاخذته بكملة قال ابو يوسف عليه قيمة يوم اقرضه
وقال محمد فتمت بالعراق يوم اخذتها وليس عليه ان يرجع معه الى العراق فياخذ طعاما **والكسور** في كسورها
في الغصب كخلاصهم في الاستقراض ونفق بقول محمد رفقا بالناس اشترى برابحة ونفق بعض الثمن
ثم كسرت فسد البيع بقدر ما لم ينقد ولو اشترى بدرهم كاسدة وقت العقد غير معينة لم يخر ولو كان
في نكاح يجب مهر المثل تزوج امرأة على درهم كاسدة فلها فلكل بلغت قيمتها عشرة والابن عشرة
ولن تزوجها على رابحة ثم كسرت فبطلت قيمتها بالثمن واللكا وان لا يزوج في بدو دفع العقد فيه وعند
محمد ان لا يزوج في جميع البلدان بناء على ان المصطلح بعض الناس يكتفوا بطلان القيمة عند ما لاخذ
اسم في فلوس فكسرت ياخذ راس مال **سابل** **الحالة الصنفه** وقد دنا في البيع ثلثة اشياء
عائده وعند ومن فاذا اتحد الكل اتحدت الصنفه وان تعدد العاقدان كان الباع والمشتري
اثنين بان قال للمشتري منعت عنك اوقالا بعنا منك فالصنفه مقدره ولو تعدد الثمن بان قال الباع
خذ بكذا ومذا بكذا او قال للمشتري فلك والعقد والعاقد واحد فذلك ولو تعدد العقد وذلك
لا يتصور مع اتحاد الثمن لان تعدد العقدان يقول بعثك هذا بكذا وبعثك هذا بكذا فيتعدد الثمن
فيتعدد الصنفه كما لو تعددت الاشياء بالثمن ولو اتحد العقد وتعدد العاقد والثمن قبل العقد وقبل
لا يبريقي فمن ثمرى العقد ثمرى الثمن لا محالة فينفرد الصنفه لرجحان جنبه الثمن وتسمى اخذ
العقد يجوز ان يفرق الثمن ويجوز ان يتحد والعاقد كذلك فينفرد الصنفه اذا اشترى
من آخر ثيابا بكل ثوب بدرهم على ثمن من هذا بعينه حال ومن ابداه فوجب له ان يملك المشتري قبض
شيئ حتى يوزن جميع الثمن احواله الصنفه واحدة **سابل قبض البيع** الخ ببيع وخلي منه ومن
المشتري يصير قابضا حق لو هلك يملك على المشتري ولو قبض المشتري المبيع قبل نقد الثمن بغير
اذن الباع حتى وجب تسليمه الى الباع فمضى بين الباع والبصير الباع قابضا حتى يعرضه
باع خلافا في دة وخلي بينه وبين المشتري وختم المشتري على الدرة وتركه على حاله فملك يملك من
مال المشتري اذا كان الباع اعاد منه الدرة كمن اشترى حنطة ثم قال للبائع كلها في غير ابرك ففعل
والمشتري حاضر بصير قابضا اشترى مسلم من مسلم غير مسلم فلم ينفذه حتى تحضر فبطل البيع وكان
خلا قبل ان يتراضا بغير المشتري في اخذ وتركه وان خاصه قبل التخلل ابطال الرضا ببيع فان

تخلل بعده لم يكن له عليه سبيل وقبل عند محمد بطلان العقد والتجيم والامانة اخذ بعد التخلل وقبل
اراد محمد بقوله يبطل اي المشتري ان يبطله وليس فيه خلافا اشترى حنطة بعينها فاستعار
من الباع جوالى وافرء ان يكيل فيه فان كان الجوالى بعينه صار المشتري قابضا بكيل الباع فيها
وان كان بغير عينها بان قال لمرء جوالى وكلها فيها فان كان المشتري حاضرا فهو قبض وقال محمد
ليس يقبض عند غيبته في الوجهين حتى يقبض الجوالى بملك اليه ولو دفع المشتري جوالى لم يكيل
المؤمن فيه ففعل لم يكن قابضا كالم قال المشتري احملى معك ففعل فقبضت الدابة فهي على المشتري
ودكوبه قبض اشترى حنطا عسنا ودفع دنته وقال زن فيها فوزن فملك في يد الباع فاهلاك
على المشتري اذا وزن بحفرة ولز كان الرمي غير معين لم يكن قابضا وزن بحفرة او غيبته لانه
لم يبيع الاخر بالوزن قبل الشراء وشري النعالي انما يتم بالقبض او التخلية ولم يبيع القليلة في دلة
الباع او دكانه فاقا قبض الآن صار مشتريا قابضا ثم قبض لا يحل له التصرف قبل الوزن وقبل
يحل به يفتى اشترى دهنًا معينًا ودفع اليه قارورة صحفة وافرء ان يكيل فيها فلما وزن رطلًا
انكرت القارورة وسأل الرمي فوزن ابانة ولم يعلم به فوازن قبل الانكار فاهلاك على
المشتري ووازن بعده فعلى الباع وان بقى بعد الانكار شيء مما وزن قبل الانكار فافرضه الباع
وصية على ابنة ضمن فلك القدر للمشتري ولز كان دفع القارورة مكسورة ولم يعلم به ولمع الباع
بالصبي فيها فصبت وهو لا يعلم ايضا فذلك كله على المشتري وان كان المشتري بمسك القارورة بغير
فاهلاك في جميع ما فكونا على المشتري اشترى حطبًا في المصنف فاهلاك قبل تسليمه الى منزل المشتري
على الباع لان التسليم عليه كما لو استاجر دابة الى مصر كذا كان له ان يبلغ عليها الى منزله وليس كذا
منه بالعرف كذا كل ما يباع على ظهر الدواب كالقمح والحنطة وغيرهما بجر الباع على حملها الى منزله
المشتري وبشرط الحمل الى منزل المشتري مفسد بشرط الانتفاء في الاصح ولو شرط على المسلم اليه
الى مصر كذا فاما ان يوفيه في اي محله شاء اشترى عقلا فقال الباع سلمه اليك قبل المشتري فان
قدر المشتري فخرج الباء واغلاقه يكون سليما والا فلا اشترى جارية بكر او طمها يكون قبضا فلو
فبو على المشتري فان احدث الباع حفا بعد وطه صار ناقضا قبضه والهلاك على الباع الا انه يبقى
حصة نقصان نفل البكارة من الثمن على المشتري ولو كانت ثيبا يصير بالوطى قابضا ولو سكت

اقنوا اكثر لا ينفذ على الكل لان يدخل تحت التقويم بيع ما يتاوى ورجع بالف ورجع في غيره
 رواية الاصول يجوز ولا يكره في قول لا يوفى وقال محمد بن كثر ثم الغبن اليسير محتمل الا في سبيل
 احدها الوكيل اذا باع من عند نفسه او ممن لا يجوز شهادته له الثالثة بيع رب المال للمفازية
 الثالثة شركة الوارث من مورثه في مرضه الرابعة اذا اخذ المالك قيمة الجارية من الغائب
 بقوله مع يمينه ثم ظهر ان قيمتها قليلة بطلت لما كادته الخامسة اوصى بثلث ماله ثم باع الوصي
 في مرضه شيئا وجابا يورا يدخل المأبأة في ثلث ماله السادسة المرفض الذي علمه من محبط
 ماله مرفض باع ما يوايى الفاضل من الاصلح والاحال له سواء ينفذ المحاباة بقدر الثلث
 فقال للمشتري لا ان يبلغ الثمن في تمام الثلثين ولا يرد شيئا من المبيع وانا ان يفسخ وليس له يرد
 شيئا من المبيع باع من وارثه او اشترى بثلث القصة لا يفسخ البيع والشراء اصلا قبل اتمام
 الورثة عند الامام خلافا لهما وبالمحاباة لا يفسخ بالاجماع اجماع الورثة اولا ويقال للمشتري
 لا ان يبلغ الثمن في تمام القيمة والا يفسخ الاب اشترى للصغير طعاما من ماله نفسه يكون
 متبرعا وان كان للصغير مال استحسانا باع بثلثه ابنه ثم كبر ان كان الاب محمولا عند الناس
 او متورا فيبيع جارا وليس للمالين ابطاله لكن يطلب منه الثمن فان قال فاضاح او انقضى عليك
 قبل قوله وان كان فاسقا لا يجوز بيعه بالاب او الوصي عقدا للصغير وراي القاضي في نفسه
 للصغير اصلح كان له نقضه باع الوكيل على انه بالخيار ثلثة ايام فمات هو والموكل ثم البيع في الاصح
 باع الاب او الوصي بشرط الخيار فمات هو واليتيم او ادر كذا في الثلثة ثم البيع وغندم كذا او كذا
 يتخذه الخيار اليه باع المكاتب الخيار والمأذون فيجوز جرحه عليه في الثلث ثم البيع باع الاب او الوصي
 ثم بلغ الصبي بوجه الحقوق اليها ولو باع مال احد الابنين من الاخر ثم بلغا والعهد عليهما
 باع مال نفسه من الصغير ثم بلغ فالحقوق اليه الابن ولو باع مال الصغير من الاجنبي او اشترى
 مال الاجنبي للصغير ثم بلغ فالحقوق اليه الاب ولا يجوز البيع والقيمة على من جحد ودينه على
 المبروم والمنع عليه الا اذا كان وكيله قد وكله حال افاقته بيع القاضي مال اليتيم من نفسه او مال
 اليتيم لا يجوز حكمه لنفسه ولو اشترى من الوصي مال اليتيم جاز وان جعل القاضي شيئا ولو زوج
 الصغير من ابنة بطل اشترى الاب مال ابنة الاب او عن الثمن حتى ينصب القاضي وكذا في الصغير

ان

لنقبضه من الاب ثم بعد القبض يامر القاضي بالرد على الاب باع ماله من ابنة الصغير
 ذلك من قبض الشراء فما لم يتمكن المالك جاز من القبض حقيقته بملك من مال الاب اشترى
 ثوبا من الفضولي فقطعه ثم اجاز المالك جاز ولو اجاز بعد ما خطه لا شريك الغنان اشترى
 ربح محرم من شركه لزم المشتري ودون الشريك ولو اشترى للصغير او المعنوع وادهم محرم منهما لزم الاب
 ببيع الشريك من المحرم لزم وان كان بغيره فاحش صبي لا يعقل باع ثم اجاز بعد البلوغ او اجاز
 وليه لم يصح ولو كان يعقل جاز ما اجاز بيع الوصي عقدا للصبي يجوز باعدي شرط ثلث ان
 يكون بضعف قيمته او احتاج الصغير لثمنه او كان على الميت دين لا وفاء له الا به اشترى
 لاحد البتة من الاخر لم يجز وكذا لو اذن لهما فتابعا بخلاف ما اذا تابعا بازاء الاب افاض
 الابن شهر اجاز بيع الاب عليه وفيما دونه لا **مسائل العيب** الخ قال الباع بعد تمام البيع قبل
 القبض لعيب المبيع وانتمه المشتري في اخصار ويقول غرضه ان ارد عليه ويكذب فقبضه لا يكون
 رضا بالعيب ولا تصرفه اذا لم يصدقه لكن الاحتياط ان يقول له لا اعلم لي بذلك وانا لا ارضى
 بالعيب فلو ظهر غدي ارد عليه فاحش العيب مالا يدخل تحت التقويم وقد مر اشترى خنجر حاد
 ابها فوجدها رديئة فالرواية ليس بعيب خلاف ما لو وجد مسكوة او غفنة كذا لو اشترى
 انا فضة فوجدتها رديئة من غير كسر وغش لم يكن عيبا كذا اذا وجد الحارثة سواء الوجه لم يكن
 له حق الرد الصوبة في الشعر عيب ومولود بين الاصفر والاحمر والشط عيب وهو الشيب قبل وقته
 اشترى غلاما امرؤ فوجدته مولودا للمجته له ان يرد فبعه الجارية ليس بعيب الا كذا عيب في الرجل
 والمراة عن الجارية عن طلاق رجعي عيب وعن الابن لا اشترى جارية فقد سدت عند البيع
 لانه او عند آخر ولم يعلم المشتري بذلك له ان يرد في الاصح لان بكره الولا لا يرد ولا يرد نفس الولا
 عيب في بني آدم وفي البهائم الا ان يوجد نقصا ناعدا لم يخطأ في الغلام والجارية اذا كانا جليبين
 ليس بعيب وكذا في المولود من الصغير واد كانا كبيرين زوي عيب الغلام قال ابو حنيفة لا اعلم في بوقته
 الخانة ولا رواية فيه عنها وقد بع بعض المتأخرين تسعين سنة او عشرين اشترى جارية قد حاضت
 ولم تحيض او غلاما قد اهتم ولم تحن ان كانا مولدين فهو عيب ولز كانا جليبين لا اذا وجد
 العبد ولد الزنا ليس بعيب وهو عيب الجارية اشترى جارية فوجدها لا تحيض لا تنجب خصومة

الاب

ما لم يقع ارتفاع القبض بسبب الداء أو الخلل فإن ادعى سبب الخلل فالمرجع فيه قول النساء فإن قلن
يجب على المشتري أن يدفع ثمنه ولو كان له عيب في الشيء فإنه لا يبرأ من البيع ولا يبرأ من الداء
فالمراجع فيه قول الأطباء من المسلمين فإذا أخبروا بأن من الأطباء المسلمين ثبت العيب في شيء من الخشب
ويختلف البائع مع ذلك وما لم يثبت بقوله العيب منهم لا يبرأ من البيع وما لا يطلع عليه الرجال ثبت
العيب في شيء من الخشب بقوله امرأة واحدة ويختلف البائع فإن حلف والآدوت بكوله وقال لا يكون
لرأى قبل القبض نود بقوله النساء في كل ما لا ينظر إليه إلا النساء وقال محمد بن زائدة بن جهم
النساء قبل القبض وبعد ما خلا الخلل اشترى خنثى فوجد أنه ماضيقا إن كان لا يفرق
لعلة في الرجل ليس له أن يرد وإن كان كلاما ضيقا لا يرد اشترى بذرا بطوخ فزرع فإذا هو
بذرا ثاقورا يرد على البائع مثل ذلك وبأخذ ثمنه أو على المشتري العيب لا يجبر على إعادته إن لم يتم
البينة أو كلفه وكذا المديون إذا ادعى ابتداء الدين اشترى عبدا فابن بعد القبض لا يرد مع
البائع حتى يحضر العبد فيام العيب في الحال شرط صحة الدعوى فإذا ثبت علف البائع المرد على البائع
وسل يكتف على العلم بقيام العيب في الحال عندهما كلف وعنده لا قول المشتري ليس به عيب
بأقرار بائنا نقاء العيوب حتى لو وجد به عيبا كان له أن يرد ولو عيّن فقال ليس باني كان أقرا
بافتقار الأباقي كذا لو شهد الشهود أنه باع بشرط البراءة من كل عيب ليكون أقرا من الشهود بالعيب
حتى لو اشترى الشاهد فوجد به عيبا له أن يرد وكذا لو شهدوا أنه باع على أنه بريء من الأباقي
كان له الرد بعيب الأباقي ولو شهدوا أنه باع على أنه بريء من الأباقي كان أقرا حتى لو اشترى الشاهد
ليس له الرد بعيب الأباقي ولو قال بعثت عنك على أي بريء من الأباقي لا يكون أقرا بعيب الأباقي ولو قال على أي
بريء من الأباقي كان أقرا به المشتري الأول أبرأه بائنا علف العيب بعد ما وجد المشتري الثاني عيبا
قبل الرد صح حق لورده الثاني ليس له أن يرد على بائنا علف العيب في جارية وانكر البائع ما صطلحا
على حال على أن يبرئ المشتري البائع عن ذلك العيب ثم ظهر عدم العيب أو أبرأه عنه فالبائع أن يرجع
بما أورد من بدل الصلح وكذا لو قال العيب بعد الصلح **باب منع الرد والبيع** قال البائع بعد
ما وجد المشتري به عيبا تبعه فقال نعم لزمه وبطل الرد وقال بعد ما لم يشر فردد على فردد ثم
يشر لا يرد ولو قال المشتري بعثا وجد البائع الثمن زبونا انفضه فالمرجع رده على فافالم

لم يرج رده استحقاقا اشترى ضيقا في الخريف فوجد في الربيع مع الزرع وقد كان في البيع
كذلك فإن كان في يد المشتري بسبب نثره من آخر لا يرد وإن كان بعين ذلك السبب رده سواء كان
الزراع في يد المشتري أكثر أو ذلك القدر وعلى هذا إذا اشترى كفا فطره في يد المشتري بهاري فالجدة
لأنما السبب اشترى انضافا لغيره لا يرد بالعيب كالاعتاق والتبديل ويوجب بالنقصا حدث
عند المشتري عيب يرجع بالنقصا ن العيب القديم فإن قال البائع أنا قبله كذلك لا اردو النقصا
فلم ذلك اشترى ثوبا بفصله لابنة الصغير ثم وجد به عيبا لا يرجع بالنقصا ابن العبد ثم علم المشتري
بعيب لم يرجع بالنقصا ن عالم يمت أو يعوت لأن البائع أن يتبع محببا العبد المداون لا يمكن
الرد بالعيب إذا أبرأه البائع عن الثمن أو وعده له وصل ولو كان حقا يملك الرد قبل القبض
لا بعده ولا يرد شيء **أقر المشتري** أن المبيع كان فلان غير البائع وكذب فلا ثم علم بعيب له أن يرد
على البائع وكذا لو باعه ثم رده عليه بأسباب يكون ضيقا من كل وجه ثم علم بالعيب ولو كان الأول
غير بعد رؤية العيب وكذلك إذا كذبه المقر له وفي البيع بعد العلم بالعيب ليس له الرد ولو كان
فشي من كل وجه باع ما اشترى فوجد المشتري الثاني عيبا حدث مثله فقال كان غدا البائع الأول وأقر
المشتري لما قال حدثه عند الثاني فقام الثمن البينة أنه كان عند البائع الأول يرد على بائنا علف
على بائنا علفه يرد فخلافا لمحمد المشتري الثاني علم بالعيب وقد مات المبيع أو حدث عيب عنده
يرجع بالنقصا ن على بائنا علفه وبأبائه على بائنا علفه حتى لو صالح عن ذلك مع بائنا علفه لم يرجع وهذا
عند الأمام خلافا لهما إذا رد المشتري الآخر على بائنا علفه فضاء لم يرد وبأبائه على بائنا علفه الأصح
أخبر البائع أن عبيد هذا آبق فاشترى لم يرد بالأباقي وطرح التيب والتقبيل والمسح فهو يمنع الرد
بالعيب الاستحرام حتى ليس برضاء إلا أن يكون على كس من العبد الزنا والمنفعة لا تمنع الرد بالعيب
ومنع الاسترداد على قول محمد وبنا أنه تقابعا علفا رده وملك العبد قبل التسليم وقد أوردوا
الحادية متصلة في يد مشترها فليس للبائع الجارية أن يشرها أو الأعد محمد وكذا الزنا والمنفعة
في الصداق يمنع الاسترداد الزوج بصفة إذا طلق قبل الدخول عندهما والزنا والمنفعة تمنع الرد
بالإجماع ومنع الاسترداد على الاختلاف الزنا والمنفعة المقتولة من الأصداق كالحان والخلع والبراء
العين والبرء يبطل الحان وينفذ البيع عندهما خلافا لمحمد فعنده لا جرة للزنا والمنفعة المقتولة

في المبالات واذا كانت المنفعة غير متولدة من الاصل كالصنع والنجاسة ولت السوق بالتميز
والفرس والبناء يبطل الخيار بالإجماع والمنفعة المتولدة كالولد والارض والعقار واللبس والوصف
والتميز ونحوها يمنع الرد وغير المتولدة كالبنة والصدقة والكسب والفعل لا يمنع الرد وان فتح المشتري
خيار الشرط رد الاصل ولم يرد غير المتولدة من الاصل الاصح اشترى ثوبين وفضلهما فباع احدهما
ثم وجدتهما او بالبدل عيبا لان الرد عيب ولو باع نصف العبد لم يرد بالعيب ولو اشترى طعاما
في وعاء فباع بعضه فهو بمنزلة عيب باع نفسه ولو كان في وعاءين فهو بمنزلة عيبين وعند محمد رد
باع بعضا وعاء واحد ثم وجد به عيبا رد ما بقي قبل لا بد منه فبقي ولا يرجع بنقصان ما باع المتوهم
اذا وجد عيبا لا يرد بالعيب وان لم يترك واردا ما يجب الرد بالعيب ضمن الفاعب للمالك بعد التسليم
ثم رد عليه عيب فله ان يرد ويسترد الفضة لان الرد المتأخر لا يرد وان وجع الفرس او جمل المشتري
رجعها فقال البائع كاه قطعتها قبل البيع او مات فالقول له بلا يمن ولو اقام المشتري البينة على التكاح
لم يقبل حتى يحضر الزوج ولو اقام على اقرار البائع قبلت اشترى تركته لان الرد في الزكاة والهدية
اذا لم تعرف الهدية ان عدل البصر ذلك عيبا يرد بها والا فلا اشترى عيبا على ان يركبته وركبها
فاذا لم يركب لم يرد اشترى عيبا فباع من وادته فمات فوجد الوارث عيبا يصح التخييل وكذا
وبرة الوارث على الوكيل والوكيل على البائع وبأخذ الثمن ويدفعه الي الوارث اشترى عيبا على ان يركب
عيبا واحدا صح مع جهالة العيب فان وجد عيبين وحدث عند آخر رجوع بنقصان العيبين اشترى
اشترى امة فاعلم عيبا فامرها لترضع صبيا او امرها بالجزة او الطبخ او غل الثياب لم يكن رضا
ولو حطب من لبنها فاشرب او باع فهو رضا وكذا اذا جره صوف شاة اشترى عيبا فاجره ثم وجد به عيبا
لان بنقص الاجارة وبره ولو رده لا ينقص الرهن البائع اذا وضعه ان لا يخذ العيب مع علمه حتى ينقص
القاضي عليه يمكنه الرد على باعه القول في الفراض في الصغير انما لا يعتد عيبا اذا كان ربا عيبا ولا اذا كان
خاسيا فلا قاله الخصاف قصد المشتري الرد بالعيب فقال البائع لم اعمل هذا القول له مع بينة وعلم
في خيار الشرط والردية القول للمشتري اشترى بخلافه كل مرة ثم وجد به عيبا لم يرد وان اصرقت
التمرة رد اشترى كرام غلاته فان ادركت بالبيع رد ساعة وجد ان العيب لا يرجع الغلابة لو
تركها منع الرد اشترى ايضا فزرعها فوجد بها عيبا رجع بالنقصا اشترى نخلة فقطعها فوجد بها عيبا

الا للمحطب رجوع بالنقصان الا ان ياخذ البائع مقطوعة اشترى انضافا لغيره فباعها فباعها على خلف
اشترى الهالة الرد بعد ما حطب انه لم يعلم بخبرها ولا يعني به اشترى حيوانا ففقد نفسه فاذا اعداها فاعادها
فما لم يرد ما دمج بالنقصان عند ما وبه يفتى ولو اكل بعض معاته ثم علم دمج بنقصان ما اكله وبه يرد الباقي
الصكك عيب في الحمار والبغل وكذلك ما خول في فاحش قاله بدران شرط من فروش كعادته يستعمل
استوفى في يد المشتري لم يرجع اشترى ثوبا فوجد به دما ان كان عال لو غسل نقص الثوب بل الرد صبيغ
العيب ثم علم العيب رجوع بالنقصان وليس للبائع ان يقول انا اقبله كذلك اشترى ثوبا مخمرا وهو يماوي
عشرة فوجد به عيبا ينقصه خمسة رجوع به ربهين ونصف لانه فات نصف المبيع اشترى عينا فظهر
اقل من المعروف رجوع بالبدل كذا كل ما ظهر سعره اقل من المعروف اشترى سمنا واثبا فاكله ثم اقر البائع
ان الفان وقعت فيه رجوع بنقصان العيب عندهما وبه يفتى كثره المخرج في الشوم خارجا من العاق عيب
خاصم المشتري البائع في عيب ثم تركه لخصومة ياما ثم خاصم فقال البائع لم امسك من هذه المدة فقال لا نظر
من يرد هذا العيب ام لا فله رد استهلك المشتري الكسب المبيع بعد علم العيب لا ينفع رد المبيع
ولم كان كسبه حارية فوطئها لو اعتقها او دبرها فكذلك ولو استهلك وللمبيع ينفع الرد والمرفق في يد
المشتري وكان اصل المرض عند البائع ولم يعلم المشتري بذلك الرد اشترى شيئا فومبه لآخر ثم وجع فيه
ثم علم بعيب له ان يرد على البائع سائل الاختلاف اشترى شيئا ثم استوفى من يده ثم وصل الي
المشتري يوما لا يؤثر بالتسليم الي البائع وان حصل عيبا بالملك للبائع لنقصان الشراء لان الشراء قد فسخ
حتى لو اقر انه ملك البائع نصا فاستوفى ورجع بالثمن على البائع ثم وصل اليه يوما بغير التسليم الي البائع
واقوان انه ملك البائع لا يمنع رجوعه عليه بالثمن عند الاستحقاق اشترى دارا وبني فيها فاستوفت
يرجع بالثمن وقمة البناء مبنيا على البائع اذا سلم النقص اليه وان لم يسلم فالثمن لا غير اشترى عشرة
اققرة حنطة بعضها فاستوفى منها خمسة قبل القبض بخير المشتري لتفريق الصفقة قبل التمام هو صاعدا
التكاح فصح للعقد المتعلقان اختلاف في الطوع والكره للعقد فالقول لمن يرد على الطوع وان اقام البينة
فبينه موعى الاكره او يوبه يفتى كذا الموعى مع المكاتب اختلاف في الصحة والفساد فالقول لمن يرد على الصحة
والبينة بينه موعى الفساد اختلاف المتبايعان في مقدار الثمن والسعة في يد البائع بين الفان بخلاف
ما بعد القبض اشترى منزلة فخما منه ورجع فقال انما اشترى منكم رغبة الارض وقال البائع بل

حكم الثمن فان كان مثل ذلك الثمن فكل الاذن يكون قضاء ببيع الارض والبيع الكفاية كذا اذا اشترى
رؤية ماء فقال انما اشترى الراوية مع الماء **س** قال المشتري البيوعات وقال البائع بيع وفاقا لقول
البيان الا اذا اقام ويطلق على الوفاء اشترى خلافا في خايبه فله المشتري في جرة له فوجد فيها فان جنته فقال
البائع كانت في جرتك وقال المشتري بل في خايبك فالقول للبائع لان كان العيب **ارادة** اشترى شيئا فالت
كنت روي نوحى والثنى لك على فقال البائع بعته منك القوله **ارادة** باع رها ثم ادعى انه وقفها وقفا
ولا قام البينة ابطال القاضي البيوع وليس للمشتري حبس الا في الثمن وان لم يكن له بينة فلا يغير على المشتري
والارض ملكه **قال** المشتري مات المبيع في يد البائع قبل القبض وقبل نقد الثمن وقال البائع ما في يدي
فالقول للمشتري لا يصح تسليم الرار والبائع فيها متاع اذا اذن له بعض المتاع ببيع حنطة في بيت حلق وفتح
المقاع اليه وقال خيلت بينك وبينه فهو قبض وان لم يفعل خيلت لا اشترى ثوبا فاستلج البائع في خيل
او جفده ونحو ذلك ثم سلك القرب قبل ان يحدث البائع فيه عملا فهو على البائع وضع المبيع عند تسليمه
التمن فقبض المتوسط بعض الثمن وسلم المبيع كان للبائع ردة وان لا يضع عبد المتوسط الا اذا كان له ردة
رون ضمن العبد اشترى عبدا مجازفة فالقول على المشتري وكذا اذا اشترى التمر على راس الخيل اشترى بكابله
فالكيل والصبت في وعاء المشتري على البائع **س** **باب الخيارات** خيار الشرط يثبت في البيع الناسك
في الجائز حتى لو باع عبدا بالف درهم ورطل من تمر على انه بالخيار فقبضه المشتري باذن البائع واعتقه
في مدة الخيار لا يجوز لانا فلا ولا موقوفا **الاستخدام** في المرأة البائنة والركوب للنظر اليه وهو **البس** في البيع
بشرط الخيار لا يكون دليل الاختيار فان استخدم في المرة الثانية او بس او ركب فهو اختيار ولو قبل
او نظر في فرجها بشهوة فهو قضاء **قبيل** الجارية المشتري بشهوة في مدة خياره بسقط خياره اذا اقر انها
قبلته بشهوة الا عند جنته وكذا في خيار الرؤية والعيب وكذا المطلقة رجعيًا اذا فعلت ذلك لزوجها
يصير ملجأ عند ما وعين له روضه اذا فعلت اختلاسا وموكان لم يكن رجعة ولا اختيارا بخلاف الوطأ
فانه نقص ولينك يمنع الرق بالعيب وان كان من غير المشتري ولو نظرت الى فرجها بشهوة واقر المشتري انه
بشهوة سقط خياره وكذا في الرجعة ولو شهد الشهود انها فعلت عن شهوة لم يقبل خلاف شهادتهم
على الجماع لانه يشاهد القبلة والتمس للنظر الى الفرج بشهوة اذا كان منها بلكين الزوج فهو اختيارا
ويثبت رجعة المصاهرة بالاجماع وان فعلت اختلاسا فله عند ما ولو قبلها المشتري سقط خياره ولو شهد

لوقال المشتري قبلتها بغير شهوة فالقول له باع على انه بالخيار ثم غصب المبيع لا يكون رضاء باسقاط الخيار
السكوت ابتداء في خيار الرؤية والشرط والعيب في القسمة والمبيع جميعا دليل الرضاء هو **الصحيح في خيار**
الرؤية يثبت في عقد ينفذ بالرد كالبائع والاحارة والقيمة والصالح عن مال لا فيما لا ينفذ كالخيار والصالح
على القضا من والاشبه ذلك اشترى سائمة فينة لا يسقط خيار الرؤية الا بالنظر الى فرجها في شاة لم يرد
من الحبس وسقط خيار الرؤية برؤية نفس الامور في البستان وفي الدار برؤية نظامها **لعل كان**
ظاهرا باطنها اشترى ضيعة لم يرها ولها آثار فزوج الا كابر رضاء المشتري بسقط خيار الرؤية **الوكيل**
بالرؤية كروية الموكل ورؤية الرسول لا وكيل او رسل قبل الشرط حتى رآه ثم اشترى الموكل او وكيله بنفسه
يثبت له خيار الرؤية التوكيل بالرؤية مقصودا لا بصح ولا بصير رؤية الوكيل كروية الموكل حتى لو وكيلها
وقال ان رضىته فخذ ما يجوز **اشترى** مرثى موكله ولم يعلم الوكيل يثبت للوكيل خيار الرؤية اذا لم يره
اشترى ثوبا ملفوفا كان رآه ولم يعلم ان المرثى فذلك المرثى يثبت له خيار الرؤية اشترى شيئا كان
رآه من مرة فقال وجدته مغفرا فان كانت من ينفذ فيها غابا فالقول للمشتري والاقول للبائع على
المشتري البينة اشترى وعنده فادور لا يسقط خياره حتى ينظر اليه الرضوخا في القارورة في الاصح اذا
كان المشتري اشياء فلا كان من العدييات المتفاوتة كالشباب والطبخ ونحوها بشرط رؤية المالك
كانت متقاربة كالجوز والبعض والمكيل والموزون لئلا كان في وعاء واحد رؤية البعض يكفي اذا كان الباقى
على تلك الصفة وان كان في وعائين رؤية احدهما كروية الكل في الاصح اذا كان الباقى على تلك الصفة والقول
لبائع مع بئنه ان الباقى على تلك الصفة في كل موضع يكفي رؤية البعض وعلى المشتري البينة اشترى
كرش سلة بعد النزع قبل السطح جاز واذا اخرج البائع ظن ان خيار الرؤية ولو كان الشرط قبل النزع
لا يجوز باع او رهن قبل الرؤية فرد عليه بقضاء او اقل الرهن لا يعود خيار الرؤية الا في رولى على
البيع **س** **باب** خيار الرؤية في الثمن بعد ما دفع الشاة المشتراة جازت وبعد ما مات لا بعد ما خاف الطور
فقبضا او جعل الحديدي سيفا جازت وبعد ما طخت الحنطة المشتراة لا اشترى بئنه ونحوها فالقول في بيع
لانه قال بعتك بالف درهم فقال اشترى به بالعين جاز فان قبل الرمان ثم بالعين والاقبال ببيع فاسد
غلاما وتقباض ثم ابراه البائع من القسمة ثم مات الغلام ضمن القسمة **وقال** ابراهيم من الغلام فهو جازي
قال بعتك بالف درهم الا ما تفرقت المال فان ثمن نسوانه فقد ثبت المال قال اشترى به هذه الدرهم

والسكاج

التي من هذه الصفة فباعه بها فادام على خلاف نقد البلد فانه يطالبه بنقد البلد لانه شرط عرفا
قال اشترى بدينار درهم التي في هذه الحايبة فباع بها ثم راي الدرهم فله الخيار ويسمى هذا خيار
الكلمة او على كيلة او حوزة فباعه منه وقبض الثمن ثم نقضه وقا انه لم يكن عليه شيء بطل البيع قال
بعده منك عشرة ووهبت لك العشرة وقبل المشتري جاز الشراء ولا يبرأ من الثمن لانه لم يبرأ بعد
شري الخبيث في الارض لم يذكر في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف ان كان المشتري الخبيث في الارض
مما يكال او يوزن كاللحم والبصل والخز فقلع باق البائع او قلع البائع وذلك شيء يدخل تحت
الكيل والوزن فله الخيار حتى لو مضى به لزم البيع في الكل اذا وجد البائع كذلك لان رؤيته بعينه
المكيل والموزون كروية الكل اذا وجد البائع كذلك واذا قلع بغير اذن البائع لزمه ولم يكن له ان يرد
شيئا ان كان المقولوع شيئا له نحن وفي الفحل اذا قلع البعض لا يثبت له الخيار لانه غير ذي متقاربات
اشترى كرويين من الجزر فقلع من احد الكرويين فوجد جديا وقلع من الاخر فوجد مبيعا لغيره
ويرجع بالنقصان اشترى جزرا في جوالق فوجد في اعلاه جزرا طويلا وفي اسفله قصيرا فانه
كانت قيمة الطويل اكثر من عيبا وقيل اذا اشترى جزرا او بصلا او شيئا مقبلا في الارض
عند السقوط خيان حالم بر الكل خلافا لهما وعليه الفتوى **سائل ما يجوز بعدد ما لا يجوز**
س بيع قوائم الخلف جاز ببيع الصرف على ظهر الغنم لا ببيع الكراث يجوز ان كان ينفوس
اسفله للتعامل شراء الشجرة على وجه ان يشترى للقلع فيؤمر به وله القلع بعروقه لا الى ما يتناهي
العروق بل على العاق الا اذا شرط البائع القطع عن وجه الارض او يكون في القلع من اصلها حفرة
للبيع من شوق حايطة او انهاء له في يقطع من وجه الارض وان قلع او قطع ثم نبتت من عروقه
شجرة فهي للبائع الا اذا قطع من اعلى الشجرة فما نبت عنها يكون للمشتري ولو اشترى اعمق من ارضها
من الارض لا يجبر على القلع ولو قلع له ان يخرس مكانه اخري ولو لم يشترط شيئا قال ابو يوسف لا يدخل
الارض وقال محمد يدخل وله القرار كما في الاقوال والقيمة اجماعا وشراء الشجرة بشرط القطع جاز
ويقطع من وجه الارض وقيل انما يجوز ان يبين موضع القطع وبشرط القلع يجوز في الاصح وله
القلع باصلها ببيع الحنطة في سبيلها يجوز وعلى البائع تخليصها ببيع التبن قبل الكدس لا بعده جاز
وبيع الثمرة بعد الظهور جاز وكذا التفصيل قبل ان يصير منتفعا به اشترى صدف من كرم من صدفة

الزروع

جاز اشترى حنطة او شعيرا والمبيع في ملك البائع لكن لم يصف البيع اليه بالاشارة ولا بما يميزه
السلم جاز لانه باع ما يملك شراء ما له آجرة من الاتون لا يجوز بيع المجمع يجوز في الاصح سواء كان
سالم ثم باع او باع ثم سلم لكن اذا سلم بعد البيع يوم او يومين لا ثلثة ايام باع البيت مع الخرافات
بالليل جاز وبالنهار لا ذكر الحد وروى في الطول والعرض يمكن لبيع المساحة **سائل ما يقع المشاع**
باع نصف عبد بينه وبين غيره جاز باع نصيبه من مال مشترك من شركه او من الاجني ما دون شركه
جاز ولو كان بغير اذن فان كانت الشراكة بالخلط او الاختلاط بنفسه لا يجوز وان كانت بالارث فهو
او الهبة او الصدقة او الشري جاز باع نصيبه من شجرة مشتركة من الاجني لا يجوز ولا من ارض شركه
اذا كانوا ثلثة ومن شركه جاز ولا يجوز بيع الزرع المشترك لامي الاجني والامن الشريك الا ان يقطع
ولو لم يصف حتى او ركه جاز باع العامل من ركب الاشجار حصته من الثمار جاز وعكسها لانه ليس
للعامل تركها عليها ولكن لو لم يتفادعا حتى او ركت جاز لرواه المفيد وعلى هذا راي الارض مع الكار
في الزرع يمكن باع الجذع في السقف واخرجه وسلمه باع نصيبه من بناء من اجني بغير اذن شركه
لا يجوز بشرط ارض ما يبرأ اثنين باع ارضا نصيبه من اجني من البئر من غير ان يكون له طريق في
الارض جاز وعلى ان يكون له طريق في الارض جاز وعلى ان لا يكون له طريق في الارض لا قال يعطي نصيب
منك من هذه الدار بكذا وعلم المشتري نصيبه لا البائع جاز اذا قرأه كما قال المشتري ولو لم يقر
باع ارضا بيننا معينا قبل حاز في نصفه وقيل لا فلا اثر بطلان ان يبطل البيع زرع احد الشركين
فثبت فترضا ان يعطى للاخر مثل نصف البذر حتى يكون الخارج بينهما وقيل ان ثبت لم يجوز
طلب الاخر القلع قسمت الارض فيقطع الزرع مله نصيب شركه ويغرم النقصا لو كان زرع ارض
فاشركه في الارض جاز وفي الزرع وحده لا وقيل انما لا يجوز بيع الزرع المشاع مع حق القرار
فانه كان في ارض غصبته جاز لان القلع مستحق فكما انه يستحقه الشريك بالزرع مثل نصف الحايطة
بارض جاز وبلا ارض لا آمن الشريك وبيع نصف الزرع مع الارض جاز **سائل ما يقع المبيع**
اشترى صدقة فيها لؤلؤة فهي له **اصطفا** سكره في بطنها لؤلؤة فهي لقطعة ولو اشترى سكره
فوجد في بطنها لؤلؤة فهي للبائع ولو كانت اللؤلؤة في صدفة في بطنها فهي للشريك وكذا ما هو
غذاء للسكره كالصدف وسكره لغيره فلو اشترى نخلة في ارضه اشترى ارضا رجل بطنها في الارض

ولم يبين الطريق جاز عليه بوصف ويدخل عليها من أي النواحي شاء، أفلا كان لا يتفاوت وان تفاوت
فسد وعند محمد أفلا لم يبين بطل باع شجرة يدخل ماتحتها البيع بقدر غلظ الشجرة وقت البيع حتى
لوازها وغلظها فلما صاحب الأرض ان ينحت الشجرة ولا يدخل من الأرض ما يتناسب إلى العروق والأغصان
أشترى حارطاً من دار يدخل ماتحتها وقيل لا والشجرة تدخل في بيع الأرض من غير ذكر ان كان مما لا يفر
للقلع كالحطب ونحوه فذكر لا يدخل من غير ذكر كالزروع اشترى أرضاً فيها أشجار الخلف يدخل الأشجار
ولا يدخل ثوبها إلا بالشرط وكذلك بيع أشجار الخلاف لا يدخل الثوب بل بالشرط ولا أو لا أو لا الفصل الأول
بالشرط ولا القطن في بيع الأرض إلا بالشرط وكذلك أصل القطن في الأصح والآقوي لا يدخل في بيع الأرض
ذكر وقيل كقولهم القطن على الاختلاف والكرات ما كان على ظهر الأرض لا يدخل وما كان خفياً منه
يدخل في الأصح باع الأرض ثم أوقفها لا يدخل الزرع إلا ما كان على يوت وقيل الإجماع باع كل
حتى مولها لا يدخل الزرع يدخل الغلق في بيع البيت وكذا المفتاح احتساباً لا العقل ويدخل في
المفتاح لا يدخل القصاص في بيع الحمام وان فكر ثم أوقفها يدخل في بيع الفرس الفداء وفي البيع الحارث
ثياب ثملها لا ما عليها بعينها ولا حقنة للثياب من الثمن حتى لو امتحنت أو وجد بها عيباً لم يملك
ردّها اشترى أرضاً جذوة فسقاها المشتري فبنت فالزراع له ويضمن قيمة البذر كما كان غلظاً
أو غيره اشترى لؤلؤة على أن وزنها مثقال فاذا موثقالاً فالزراع يملكها كذا المزروع **مسائل**
الاستبراء الخ الحيلة في استقاط الاستبراء ان يزوج البائع أولاً ثم يرد شرها ان لم يكن له زوجة
مرة ثم يبيعها منه فيبطل النكاح ويحل من ساعته وقيل انما يحل للمشتري اذا تزوجها ووطئها ثم اشترى
حتى يكون عقد ولا قبل الوطئ فكما اشترى بطل النكاح فلا نكاح حال ثبوت الملك فوجب الاستبراء
لتحقق سببه ولزكان البائع ووطئها قبل ان يزوج وما حاضت بعد ووطئها لا بأس بالزوج ان طلاء
قبل الاستبراء ولزكانت للمشتري زوجة مرة تزوجها من رجل ليست له مرة ثم يبيعها وينقضها
ثم يطلها الزوج قبل الدخول فسقط الاستبراء ولو طلق الزوج قبل قبض المشتري لا يستطرد الخلف
في جواز الحيل معروف وان اشترىها وهي في عدة زوجها فنقضها ثم انقضت العدة فلا استبراء
عليه وان انقضت عدتها قبل القبض لم ينعقد الا عند يوتن تعديها كالحيف قبل القبض سبب
الاستبراء استبراء حل الوطئ باستبراء ملك اليقين بأي سبب كان سواء كان الوطئ متعزلاً

من المملك أولاً وعن أبي يوسف انه ان يتقن بفرع رهما من ماء البائع فلا استبراء عليه اشترى جارية
فصارت مملوكة الظهر غنم أبي يوسف تركها حتى يستبين انها غير حامل وروى عنها القدر
بثلثة اشهر وعن محمد في رواية قد سبعة وفاة الحرة وفي رواية بعدة وفاة الا انه يطلب من البائع
العكس القديم ولا يجبر على دفعه فاذ ابل من دفعه يؤمر باحضار حتى يسلخ منه نخعة يكون جهة
المشتري وموجهة للبائع في بدء استقر من فاجرة حمالة على المخزن وان قال المستقر للبائع استاجر
عليه او استاجر فلا يردج المخزن بس على المستقر ونحوه المشتري للبائع استاجر علي من بحله إلى المخزن
فاستاجر ودفعه إلى الجارية مملوكة المشتري ولا يرد على المشتري اجرة الا اذا دفع على المشتري بغيره نفق
وقيل ان قال المشتري وسلام جيد فعلى البائع ولم قال غير منقذ فعلى المشتري وقيمة الكيال والوزير
والنزاع على البائع **س** جارية وقعت في سهم رجل بسترها ولا بأس بالقبلة والباسنة
رد الجارية على المبيع كخيار الشرط فلا استبراء عليه على انهما كانا أحراراً واذا وردت في البيع الفاسد
بعد القبض يجب الاستبراء ولا استبراء على الذي اشترى جارية فحاضت في بدء ثم اسلمت حرة
وطئها عادت إلى صاحبها بعد الابان إلى دار الحرب لو عادت إليه من غاصب فالحق لا استبراء عليه
وان وطئها قبل الاستبراء ثم ولا استبراء عليه بغير ذلك **مسائل** الا قاله عند الامام فصح
بالمسألة الأولى وذكر زيادة الثمن وجعل كهن بطلان ولز تعذر جعلها اقاله بطلت وعند محمد فصح بالثمن
الأول والاقل وبهني فصح من آخر بيع وان تعذر بيعاً بغير اقاله ونسخا وان تعذر اقاله بطلت
وعند أبي يوسف بيع جديد ما أمكن نقايلاً في المنقول بعد التقابل ثم باع المبيع من المشتري بعد اقاله
قبل قبضه منه لان اقاله صححت فلا يكون بيع المنقول قبل القبض من كرهين مؤجل اشترى بغيره
عليه شيئاً وقبضه ثم نقايلاً لا يعول الاجل ولو وقع بعيب يعول فيه كذا اذا استحق أو وجد حراً أو
طلب الاقاله على ما كان من الاجل ولو كان بالدين كغيره فيما كان ضمناً من كل وجه يعول الكفالة وضماً لا
ولو كان به رهن في يد الطالب فهو من على حاله بكذا **مسائل** لا يصيد فرق فالما عليه وعلى
كفيل ولو ابراه فلية لا يعول على الكفيل ولو ومبب للكفيل فرق يرد ولو ابراه فرق لا ولو اخرج المظروب
سنة فرق كان حالاً عليها او على الكفيل فرق كان حالاً عليه **س** قال المشتري بيع باز وادم فقال
البائع باز فتمت الاقاله الاقاله الا اذا كانت بالقول لا بد من الإيجاب والقبول ولو كان بالفعل

وهو النفاط لا بد من التسليم والقبض من الجانبين في البيع الفاسد لكل واحد منها حتى الفسخ قبل
القبض لا بعد القبض لم يكن الفسخ قويا و دخل في صلب العقد فلو كان واحدا فسخه بغيره صاحبه وان
لم يكن قويا كشرط منفعة لاحدهما فلم له الشرط حتى الفسخ في البيع الفاسد اذ افسخ العقد بالبيع
يترد المبيع مع الزيادة المتصلة والمنفصلة اشترى صابوناً رطباً ثم تفاسخا البيع وقد جفت ونقص
ليس على المشتري شيء اشترى حنطة فاستحق بعضها قبل القبض فبخر المشتري لتفريق الصنفه قبل
ان تمام الوكيل بالبيع بالنقد باع نسيئة لم يجر كذا لو قال بع عدي فاني محتاج الى النفقة او قال
الغدا ويلان زوني ولو وكله بالنسيئة فباع نقدا ان باعه نقدا تمام ما يباع نسيئة جاز والا فلا فيسأل
جاز مطلقا الوكيل بالبيع المطلق انما يملك البيع بعين فاحس عند الامام اذا لم يكن له قيمة معلومة
في البلدة كاللحم والخز الوكيل بشره شيء بعينه يملك بشرائه بثمن غال وبغيره عنه ان صدق الموكل
انه اشتراه له فله عليه والا فلا دفع وراهم وقال اشترى بهاشيماً لم يجر الوكالة ولو قال شتياً لم يجر
تجارة جاز واشترى واداه لم يبع الا ببيان الثمن فاذ يبيع يقع على مصرعه فيه واشترى ثوباً بالثمن
لم يبع وان بين الثمن ولو قال ثوباً واداه وكفى او بطلا او فسا جاز ببيان الثمن ولو قال
عبد او عارية جانب بيان الثمن الوكيل اذا باع ثم اشتراه ثم استحق رجوع الوكيل على المشتري ثم المشتري
على الوكيل ثم الوكيل على الموكل وقيل يرجع الوكيل على الموكل اقام البائع بينه انه باع من فلان ثم
قبل دفع الثمن وطلب من الثاني البيع باعه في دينه ويوفي الثمن اشترى بدينارهم الفصيص ونفقها
لا يطيب له ولو اشترى بها ودفع غيرها او اشترى مطلقا ودفع تلك الدراهم او اشترى بدينارهم الفري
ودفع وراهم الفصيص اخفقوا وبقي انه يطيب وفعلا لم يجر باع عبداً برقيق بعينه ولم يتقابها
حتى اكمل العبد الرقيق صار البائع متوفياً للثمن اشترى قنطارا من ثوباً يخط من الثمن
حقه الزمان باع خبثاً في بيت ولا يمكن اخراجه الا بطلع ابي اخذ البائع بتسليمه خارج الباب
باع شيئاً واداه الاشهاد يشهد شاهدان من موافقاً رصبي باع واشترى وقال انا باعته وهو
ابن اثني عشر سنة ثم قال لست ببائع لم يلقفت لي دعوى ولو كان ابن احدى عشرة سنة صدق
اشترى غلاماً فاداه على امرائه كان له ولله اعقبة عند سنة ساء انما في البينة المدعي البينة على الموكل دون
العقود وبعد البينة يثبت العقد وان لم يكن له البينة استعمل المشتري ما لم يبيع قبل القبض وله

كسب فهو للمشتري كذا اذا رقت بالعيب ولو وسب له في مدة خيا والمشتري ثم رقت قبل يرد البينة
وقيل لا بعد طلب البيع من مولاه وهو يقر بأنه صحيحه عزراً لانه منعت وانه علم
كتاب الاجارات نوع من العقار الاجارة وبيع
الموجر المستاجر واجارته من غير الاول في الاجارة الطويلة في فسخ الاجارة وفسخ بيع الاجرة في العقد
في موت احد المتعاقدين في الاجارة على شرطين في الاعمال التي يبيع الاجارة اليها اولا يبيع
في استيجار الرابع في الهلاك عند الاجير المشترك في خلو المستاجر في الاستئجار في
تسليم المعقود عليه وما يجب على الموجر ومقتضىات الرقود والمستاجر ان يفعل في اعطائه المعقود عليه
في الاجارة الفاسدة والسكنى زيادة على المدة واجارة الغاصب والمقتضى في اجارة بائنه تسليمه
مسائل العقار الاجارة من ينفق الاجارة تلفظ الاعانة وعكس الا قال وبست فنافع الدرر
شهر كذا يكون اجارة دفع واراد على ان يسكنها ويرتبا ولا اجرة فهو عارية استعمل صانعاً بلا شرط
الا جرح كالحمار والخياط والفصا ان كان معروفاً انه يعمل بالاجرة عليه يجب الاجرة والا فلا اجر ابدلاً
اولي وقت موته لا يجوز وقال اذا جاء من الشهر فقد اجرته كذا جاز كما قال اجرته كذا غدا
وقيل الاول يقيق فلم يفتح اجرة مشاهرة بنفقة عند ماس كل شهر ولكل واحد فسخه عند تمام الشهر
ولو ابراه المستاجر عن له جرة ابدلاً لا يبيع الا عن اجرة شهر ينفق البيع والاجارة من الموجر الاجارة
المضافة قبل الوقت وببقي ولو باع في المضافة ثم رده عليه بقضاء رجعت الاجارة ولو عاود
جديد لا اجر للمستاجر لا ينفق حتى لو تفاسخا مع الاول لم يلزمه ان يسلم الي الثاني وينفق في حق
حتى لو ادعى اثنان عينا احدهما اجارة والاخر شراؤه فاقدم الموعود عليه للمستاجر فله على الشراء ان يملكه على
دعوى الشراء ولو ادعى اجارة فاقدم على يسأل الاخر ان يملكه اجرة بانه بعينها من رجل ثم يبيع في
آخر فاقدم الاول البينة فان كان الآخر حاضر يقبل عليه البينة ولو كان غيباً يدعي هذا المدعي والمركب
غائباً لا يقبل **مس** سكن داراً معقودة لليلة او زرع ارضاً معقودة للاستغلال من غير استيجار ربح الاجرة
وبه يفتي وكذا اذا دخل حاماً مستاجر الدار ادعى شراؤه الدار فالاجرة لازمة عليه ما لم يثبت البيع
يحل للقاضي اخذ الاجرة على كسبة السجلات والمحاضر والوثائق قدر ما يجوز لغيره الخياط خال
في بيته فسرقت الثوب يستره وحده الاجرة في اللجاة الفاسدة بخر والنكاح من الانقلاء لا يجزئ

استاجر رجلا بخرق له بيتا بمائيل والاصابع فلا اجر له قال ان ولفظي على ضالتي فكذلك
فشيء معه وولته فلا اجر ولولته واشي معه لا قصاص محمد الثوب ثم قصه فلا اجر له ولو قصه ثم
محمد له الاجرة قال يبيع في سبائكهم وباعه فليجر المثل لا يجاوز درهم ثلثة استاجر رجلا على
عمل بالشركة فمضى احداهم وعمل الاخرى وكذا العمل فلا جرة بينهم وكانا متطوعين فليس بهما اجر
وابنه الى مكان معلوم يعمل عليها طعاما فلما وصب لم يجد الطعام فلم اجر الذهاب فليس بهما اجر
نفسه وسلم من العمل وجب الاجر افاضت
بجها الى المشتري كسنة ثوب او دابة يجب
اجر المثل بالغام بلع وبسبب آخر لا يجاوز المشتري الشيا وبالعرو من تصليح اجرة بذكر القدر والصفة
والاجل والحيوان لا الا اذا كان معلوما **مسائل الاجارة الطويلة** هي اجر عبده او دابته او
طويلة ينبغي ان يكون كالدور استاجر كرا اجارة طويلة ففرغ على من قال ان باع الاشجار كما
هو المختار لا يبي على الموجه بل الغضب على المستاجر وهو المشتري والعمل في ان يفرغ على الكدور
وان اخذ معاينة فهو على الموجه دفع ارضه مزارعة على ان يكثر البذر على المزارع حتى صار المزارع جارا
الارض ثم اجر من غير طويلة بل ارضاء المزارع لانه اجر المستاجر وان رضى به المزارع انفسحت
مزارعته وتنفذ الاجارة الطويلة بخلاف اجارة المستاجر انما اذا رضى به المستاجر لا ان ينفذ
عليه وهنا ينفذ الاجارة لحاجة الناس باع الموجه المستاجر في الاجارة الطويلة ثم جاء وقت الخيار
ينفذ في اصح الروايتين كما يبيع في الاجارة المضافة قبل الوقت بناء على ان الثابت في الاجارة
الطويلة عقود فيكون في المستقبل مضافا وكذا لو اجر من غيره في الاجارة الطويلة فالاجارة الثانية
لا ينفذ في ايام الخيار في احدى الروايتين ولو باع في مدة الخيار قبل ان ينفذ بالاجل لانه يبيع
ولالة الفسخ واختلف المشايخ انها عقد واحد ام عقود وينبغي على من اذ اجار ان يبيع او يستاجر
له اجارة طويلة لا شك ان العقد يفسد في المدة التي في قليل اجرة الاجارة وكثير اجرة الاستجارة
وفي ابله من يفسد من جعلها عقدا واحدا قال يفسد من جعلها عقودا لا حتى لو استاجر طويل
في السنين الاول دون السنة الاخرة من يفسد فعلى هذا الاختلاف والحق راء جعل عقودا واحدا
لما سدد منها اشتراط الخيار في ثلثة ايام وغيره وعن ابو يوسف ان من استاجر على ان باع الخيار
ثلثة ايام في آخر الشهر كان له الخيار في جميع الشهر وعن محمد ان قال بفسد ما على ان كان الخيار في راس

شوال وقيل المشتري ومعه رمضان كان له الخيار من وقت العقد الى راس الشهر وقيل
لخيار في مدة الاجارة كلها ويعتق انه عقود الا ان فيه اشكالا اخر وهو ان العقد لا يكون
مضافا وفيه المضافة لا يمكن الاجرة بالتجديد واشترطه فيجعل عقودا الا ان في هذا الحكم
الناس وقيل هو عقود بالاتفاق لعدم دخول الايام الثلثة في العقد ولا يمكن الاجرة بالتجديد
وعن اصحابنا انه يمكن فصارت فيه روايتان وسبب المستاجر الاجرة في الطويلة من الاجر
قبل انفساخ الاجارة لا يبيع لان الاجرة صارت ملكا باشرط التجديد المستاجر اجارة
طويلة اذا اجر من المالك مشا من لا يبيعها اخذ من الاجرة فهو من راس المال ينتقصر
الاجارة الاولى في الشهر الاول وفيما بعده شك الفضل لان الثانية وقعت على شهر واحد فكما
دخل شهر بعد شهر يجب ان ينتقصر الاولى لانه كلما دخل شهر انقضت فيه اجارة في الفسخ
المستاجر في الاجارة الطويلة اذا طلب مال الاجارة فهو دليل الفسخ حتى لو قال الاخر ثم فسخت
الاجارة واعطيك المال بالكون يدان ده يجب ان يفسخ العقد اما اذا اخذ مال الاجارة بلا طلب
مالم يافذ الكف لا يكون فسخا وبه يفتي واذا فسخت الاجارة بغير مستاجر بموجبها بما لا الاجارة
اجر دارة حاشرة حتى كان لكل واحد فسخ العقد عند تمام الشهر ففسخ احدهما بغير حصة
صاحبه عند ما لا يجوز ولو غاب المستاجر وخلف امراته وحناعه فيها فليد الفسخ ان لا يجر
منه الدار من اناه قبل راس الشهر الذي يرد فسخه فاذا دخله ذلك الشهر انفسخت الاجارة
الاولى وانقضت الثانية وله ان يخرج امرأة الغائب ويسلمها الى كذا مثال ذلك من باع
شيئا بالخيار واراد الفسخ بفسخه المشتري لم يجز عند ما فلو باعه من غيره جاز وانقضى البيع
الاول ثم اذا كان حاضرا بفسخه في الليلة الاولى ويومها ولو قال قبل راس الشهر فسخت الاجارة
التي بيننا في منه الدار واذا جاء راس الشهر فقد فسخت الاجارة لم يجز خلافه او قال اذا
جاء راس الشهر فقد اجرتك فانه يجوز وقيل ان فسخ سبعة اصل الهلال مع والافلا وفي
الاصح يجوز الفسخ في الليلة الاولى ويومها وبيع الاجر والرا من لا يفسخ بفسخ المستاجر لانه
في الاصح **مسائل العقد** استاجر رجلا ما تا بتر ابي كذا ثم بدله ان يقوم من هذا العمل
ويعمل عملا آخر فهو عذر بخلاف ما استاجر رجلا ما يعمل له عمل الخياطة ثم بدله ان يافذ في عمل

استاجر فلما ليكتب جاز اذ ابين الوقت او الكتابة الاستجارة على كتابة المصنف جاز
وكذا القبالة ولا يكون استاجر رجلا للاعتقاد او الاحتشاش او الاصطبار جاز لتعليم
الفقه والقرآن لا وقيل لتعليم القرآن جاز ووجب الحق وبه يفتي استاجر انسانا لتعليم
ولد او غلامه شعرا او ادبا او حرفه كالحياطة ونحوها ان بين المدة صح وينفذ على
المدة ويصح الاجر بتسلم النفس في المدة تعلم او لا وان لم يبين المدة ينفذ لكن فاسد صح
لو علم فله اجر المثل والا فلا وكذا تعليم سائر الاعمال كالخط والهجاء والحساب ولو شرط عليه
ان يحذره في العمل والعلم لم يحذر اذ ليس في وصقة ذلك وليس له حد فيكون مجهولا دفع غلامه
الي حايك خذ معلومة يعلم النسخ على ان يرضى الاستاذ للمولى كل شهر كذا جاز ولو شرط
على اخذ اجر فلما علم العمل طلب الاستاذ الاجر من المولى والمولى من الاستاذ نظر الى عرف تلك
البلدة في ذلك العمل فان كان العرف يشهد للاستاذ حكم باجر مثل تعليم ذلك العمل على المولى ولو كان
يشهد للمولى فباجر مثل الغلام على الاستاذ وكذلك لو دفع ابنه استاجر رجلا تاهيب دية
روين لا يسايد بكذا ففعل العشرة واحتج عن البلية ان كانت موجودة معينة كبر وان كان
اصنع كل واحد واقعه اليك لا يصح وعلى هذا لو استاجر ناه زنجيري بالدر وكذا القضا
استاجر سلطانا ليبيت عليه سنة جاز استاجر ارضا ينصب فيه الشبكة للصيد جاز ان وقت
او ارضا ليلين فيها فالاجارة فاسدة واللبن للملبن وعليه قيمة التراب ان كان له ثم قيمة
والجر مثل الارض ولو كان في رفعة منفعة للارض فلا شيء عليه اجارة الاجام والانهاء
للملك او غيره لم يحذر لانها وقعت على عين وهو السمك او القصب او الماء كذا لو استاجر
بئرا ليعقى ارضه او غنمه او نهرا او غنبا والحيلة فيه ان يواجر منه موصفا معلوما من حريم النهر
او البئر ليكون عطفا لمواشيه ويسمح له سقي المواشي من النهر او البئر ان كان يقطع الماء من
شربه والا لاجابة الى الاذن للشفة اذا لم يفر البهايم بحريم النهر وكذا اجارة المجر فاسد
والحيلة فيه ما ذكرنا استاجر موصفا معلوما بغير نهر الجري فيه شرابا لم يحذر لان الفرس تقا
بقلة الماء وكثرته وكذلك سيل الماء من السطح او استاجر سحطا يسيل عليه ماء المطر لم يحذر
ولو استاجر الموضع او السطح مدة تم سبل منهما الملو جاز ان اجرة ارضه ليكرى فيها المستاجر نهرا

او يرضى فيها الميتات والسرقيين او سطحه او دانه يجري مزاربا او حايطة ليشفي عليه بناء
او يوضع عليه خبثة لا يجوز في جميع ذلك استاجر طريقا مدة معلومة ليرفيه او علوا ليشفي عليه
لم يحذر قلة الخبثه به خلافا لما استاجر من رجل موضع جفع يضع على حايطة او موضع
قوة يثقبها في حايطة له للفود او موضع يزار به حايطة او موضع في حايطة ليشفي فيه
يلحق عليه شيئا لم يحذر استاجر وتدا يعلق به شيئا او كتب ليقراء منها او اشجار الجفاف
عليه الشباك لم يحذر ولا اجرة استاجر جحر ليزن به مدة معلومة جاز لئلا كان جحر الهمزة
والا فلا استاجر الاشجار ليرتك عليها الثمار المستشرة الى وقت الادراك فلا اجرة عليه وطالب
له الفضل لانه يترك بافاد صاحب الاشجار فاعتبرت في حق الاذن لا غير وقيل مدة
اجارة الاجابة ولا فائدة اكثر اصل السوق استاجر وحارثا وكن ابان جاز
ويؤخذ الاجرة من الكل كذا اذا استاجر رئيسهم عين ماء لقرنه استاجر بعض اصل تلك
القرنة اجبرا ليقطع الاحجار ويحفر العين ليزيد الماء فيه فالزياد لجميع اصل القرنة كذا
لو حفر عينا لغيره في حريم مدة العين او زاد في شفة مدة العين او سفلها ولو حفر في غير
حريم مدة العين فالماء له وليس له ان يجري تلك الزيادة في نهرا اصل القرنة الا برضائهم
جميعا بل يحفر نهرا في ارض موات او ملك نفسه استاجر عبدا لبيع له ويشترى جاز ولو
دين اخذ المستاجر بذلك ولا يسيل للفرء على العبد استاجر داعيا وشرط عليه ان لا يرضى
مع غنمه غنما لغيره جاز استاجر القاضي رجلا يقوم عليه في مجلس القضاء باجر معلوم جاز
جماعة استاجر رجلا ليرفع امرهم الى السلطان ويبيع الظلم عنهم جاز ان وقتوا وان
لم يوقتوا جاز ايضا فيما يتهدد اصلاح لا يروى او يومين الاستجارة لحفر القبر جاز اجر من
ابنه الصغير وان جاز استاجر وفاقا وشرط عليه الحبرة جاز والكافد لا استاجر واية غير
عينها جاز مريض اجر باقل من اجر المثل جاز من جميع المال استاجر واية ان عمل صفة
فبدرهم وان عمل شعيرا فبنصفه جاز دفع غدا الى حايك ليشفي بالثلث ونحوه جاز
بلح وابوالثلث وغيره بالعرف اجر النيران بالبر ان لم يحذر بالبحر جاز استاجر فضل
الميت او عمله لم يحذر استاجر والدين للخدمة لا يجوز استاجر ميتا ليشفي فيه شرابا

لم يجز ان ياتي شيئا واستاجر باي حلقه لم يجز ولعلهم اودجها ان استاجر الميراث الراس
لحفظ الراس لم يجز استاجر طاهونه على ان عليه الاجر حال انقطاع الماء لم يجز استاجر عام
سنة على ان يحفظ عنه شهرين للتفصيل لم يجز ولو شرط حفظ قدر ما كان معطلا جان استاجر
رجلا ليعلم ولد حرفة كذا على ان يعمل له ولد مدة معلومة لم يجز وقيل يجوز به افني البعض
في المختار عرفا استاجر مشاطة لترين العروس فسد استاجر امراته للخبز والطبخ لبيع
جان وان لم يكن للبيع لا دفع ارضه الي رجل ليفرس فيها اشجارا على ان الارض والشيء بينهما
نصفين لم يجز فان فعل فالشجر لرب الارض وعليه قيمة الشجر واجر مثل ما عمل انتهى عبرا
فأجره من البايع قبل القبض لم يجز أجر نفسه ليعمل في الكنبه ويعملها لبايع أجر نفسه
من كافر ليعصر له الغنم ليقدر منه ضرركم ولو قد انزل لبايع حقة ليعت نفسه
من في عيال لبايع به ويكون اذا خلاها أجر نفسه ليكتب غلا لا لاجر يطبل كذا اذا
أجر ليخت له الطيور او ليربط يطيب الاجر الا انه لا باس ان يستاجر الملم البطر
الكافرة او التي قد ولدت من النجور ولا باس ان توضع المسلة ولد الكافر الظلام اذا
لم يكن ابوه حايكا فليس للذي في حقه ان يعلم الحياكة **سائل استجار الراعي** استاجر
رجلا شهرا ليرعى غنمه جان وان لم يتم عددا واذا استاجر لرجل مدة الاغنام فله ان يربد
على الاغنام استحسانا **الراعي** اذا كان اجيرا حتركا لم يلزمه رعي ما يحدث من الاولاد
الا اذا شرط عليه في اصل العقد واجره الوحد يلزمه ذلك مادون ان خاف على بقره ان
فدحها لم يضمن استحسانا ولو فرح رجل شاة انسان لحوف الموت يضمن وبه يفتي **قال الراعي**
فدحها وهي ميتة وقال صاحبها فدحها وهي حية فالقول للراعي ملك شاة في موضع
فقال رب شرطت لك ان ترعى في غير ذلك الموضع وقال الراعي بل في ذلك الموضع فالقول
لرب الغنم هو يضمن والبيعة بمنه الراعي اذا كان اجيرا حتركا فتساحت بعضها بعضا من
سوقه او وطئ بعضها بعضا من سوقه او وقع في نهر سوقه او غرت فسقطت يضمنه
الوحد لو اهد لا يضمن ولا اثنين يضمن **حارس البقر** لا يكون نادكا لحفظه بالم بقر عن
بصره ولز كانا بما وان غابت فقد تركه ومتى ملك باثة سماوية لم يضمن **قال الخياط**

ارئك ان تحيط بقاء فقال بل قبيحا او قال ارئك ان تصبغه لعمري فقال بل اصغر فالقول لرب
الثوب مع اليمين قال للخياط ارئك بقطع غير هذا السن فالقول له **اختلف القصار** ورب الثوب
في الاجرة ولم تأخذ في العمل مخالفا وترافا وبعد العمل لرب الثوب قال **الراعي** ان يفتي ببيع
وقال الآخر ان يوضع آخر وقد ركبها الى القادسية ولا كراو عليه لانه خالف ارض رب البيت الاجرة
والساكن الاعادة فالقول للساكن **سائل الملاك عند الاجرة المشتركة** الاجرة المشتركة ان يقبل
العمل من واحد والعقد فيه يقع على سليم العمل لا النفس والاجر الوحد ان يقبل من واحد وعلى
تعليم النفس في المدة من استاجر ليعصر معه او يخدمه شهرا فاذا سلم نفسه استحق وان لم يعمل ولا فم
على اجير الوحد فيما تلف في يد او من عمله ويقطع يقول الامام في الملاك عند الاجرة المشتركة وفي المزارعة
والمعاملة والوقف يقولها وفي اجارة المشيع يقول الامام وطريق جوازها حكمها حكم او حكم حكم ان تعذر
المرافعة الى الحاكم او بعد العقد في الكل ثم يفسخ في بعضه وانما اسهل معلوم ضرب صبي باذن الاب
او الوصي لا يضمن عنده وما لو ضرباه ضمنا ولو ضرب ابنته على تعليم القرآن او الادب فمات عليه
الدية ولا يرثه عند الامام وقال الاشعري عليه ويرثه ولو ضرب امراته على المضجع فماتت ضمن ولا يرثها
وقيل رجع الامام ليقولها في الاب والوصي اذا ضرب الابن جامع امراته التي تجامع عليها فماتت لاسي
عليه عند الحنفية ومحمد وعند يونس الدية على عاقلة البزاع والقصاص والحجامة واللعنان لا يضمن
بسرابة فعلهم فان قطع الختان بعض الخبثة يضمن حكومة عدله وان قطع الخبثة كلها ففيها كمال الدية
اذا لم يمس اليه النفس وان سري اليه النفس ففيه نصف الدية لان التلف حصل بفعلين احدهما مؤثر
فيه الثاني اذا كسر الدرامم بالغير يضمن الا اذا قال له اغمره اجير القصار فاوطئ ثوبا في بيت القصار
ان كان ثوبا يوطئ مثله لا يضمن ولا ركابا رقيقا لا يوطئ يضمن وان حمل ثوب القصار باذن الاستاذ
فسقط على ثوب آخر ففسده ان سقط على ثوب القصار لا يضمن انما يضمن الاستاذ وان سقط
على غير ثوب القصار ضمن الاجير خاصة استاجر عند الخدمة فسقط من يده شيء على يده فانكسر
الذي وقع عليه ان كان الواقع والذي وقع عليه ملك المستاجر لا يضمن وان وقع على قطعة عند
الاجير خاصة واذا سقط من يده المودع شيء على قطعة فافسدها يضمن دفع الثوب الى الخاطي
لحفظه فضاء لا يضمن اجماعا لانه مودع لانه كذا الاجر باراء الانتفاع بالحمام الا ان بشرط باراء

اولم يتبع الى احد وجاء يستحق الاجر جميع بالاجماع ولو كان مكان الكتاب شي له مؤنة فوضع
على يدي عدد ليوصل اليه وسوغايب بعب الاجر استاجر خيطا اقصارا فقال استاجرته
لخيطا ولتقصر ففعل بيغلامه يستحق الاجر وان قال بغيره لا وفي الارض استاجر لوضع
فارضعت بشدي جاريتهما يستحق ولو شرط عليها ان ترضع بغيرها اختلف المشايخ والاوجه
ان يستحق استاجر رجلا يعمل له سدا الخشب المعين على العجلة من كرمينة الى بخارا فجاء بها
في الماء قبل له اجر المثل استاجر حمارا يعمله عوضا عشرة عشر وبين عمق حفرة
في خمسة بعب الاجر لانه اوفى بعب العمل المكاري الى بلدة محسنة ان باقى الى منزله المستاجر
استحسانا رب الدار اذا امتنع عن ترفعه بيت الخلاء لم يجز لكن ان يفسخ الاجارة
ولا يجز على اصلاح الميزاب ويطين السطح ايضا استاجر ولما فيها بئر ماء ان سقى ماء
لوضوء ملا اذن رب الدار وفي الاجرة المشتركة كالحياض وغيره يجب ان يكون مؤنة الرق عليه
لان منفعة القنصل له لان له عينا ومسا لا جرة ولرب الثوب المنفعة هو موجهة لنفسه مؤنة
الرق على الكوهر ومؤنة ردا الرمن على امرتين وفي الوديعة على رب الوديعة وفي العارية
على المستعير وفي القصب على الفاضل استاجر دابة لحمل حدة رفا وادام المكاري ان يضع متاعه
عليها مع متاع المستاجر فلهما جرم منفعة ومع هذا لو وضع وبغيت الدابة الى ذلك الموضع يجب
جميع المتى ولو استاجر حمارا وسفل ربالا ر بعضهما متاع نفسه سقط من الاجر كحقة
للمستاجر ان يولجر ويعير ويودع فيما لا يختلف ان س في الانتفاع به رجلا ان استاجر ثيابا
فدفع احداهما الى صاحبه ليستكمل لا يضمن اذا كان شيئا لا يحتمل القيمة استاجر خمسة
اي مئة له ان يواجر من غيره لانها لا تختلف الناس فيه كالبنت فان اسرع فيها جاز ولا
اتخذها مطبعا ضمن الا اذا كان معدا لذلك باء كان متخذ من المسح استاجر ليركب
بنفسه ليركب ان يواجر غيره ولا ان يعيره المستاجر اجارة فاسدة يملك الاجارة من غيره في
الاصح للمستاجر ان يربط الدابة في الدار المستاجرة لانه من الكف اجرة غير مدره راي
المستاجر منه بظالمه ليس له ان يورقه الا اذا اذن له ابو ليس مستاجر الدابة ان يفسرها
اصلا عن الامام واه من فضيلت يضمن كذا الكبح بالهام وقال لا يضمن بالفسخ المحال

ولم يضمنها باعرب الدابة فاصاب الموضع العقار لا يضمن بالاجماع وفي غير الموضع المحال
بضمن الا ان يكون ما ذونا في ذلك الموضع وليس مستاجر البعد مستعير الدابة ان يفسر **سائل**
اعلام المحقود عليه تكاري بلا متعة بغير عينا من كوفة الى مكة جاز وقيل تفسيره ان
يقبل المكاري المحولة فيكون في الدقة كمن يفتي بالجوز مطلقا بالعار استاجر دابة ليطحن
بها كل يوم كذا جاز بشرط ان يبين ما يطين في الاصح اكثرى ابدا من كذا الى بعد الحج ثم خلافا
في وقت الخروج من كذا يؤخذ بقول من يريد الخروج في الوقت المعقول الذي فيه يخرج
اسهل بخار المستكاري الى مكة من كوفة للحج فاجبا وجائيا ان يركب للبعير يوم التروية
وعرفة ويوم النحر وثلاثة ايام التشرى استاجر اجولا يوقا عليه ان يعمل من حين يصلون
الحج الى غروب الشمس الا اذا كان العرف المسمى او الغالب انهم يعملون الى العصر فله ان يتبع
بعده وان لم يكن غالبا فلا ويجز له الغروب السنة في العجاة اذا كانت حين يهل الهلال
بالاسئلة اثني عشر شهرا وفي بعض الشهور بالايام ثمانية وستين يوما وقال في بعض الشهور
يملك بقية الشهر بالثلاث عشر واحد عشر بالاسئلة وفي العدة بعتر بالايام اجماعا المستاجر
من اوز جند الى مرقند جاز لان مرقند اسم بلدة واحدة ومن سمرقند الى بخارا قبل للحوز
لان مرقند كرمينة الى قنبر بخارا فصار كالموا استاجر الى ربي لا يجوز كونه عرقا بمر اوبه
البلدة فيجوز وبه يفتي على البعير ما شاء وان يعور مثلا ان الوسق على البعير كلام العرب
وذلك مستون صلحا والله اعلم **سائل الاجارة الفاسدة** ان كان له ثوب طمارة لم يمتسك
بها كان الاجرة دابة او ثوبا يجب له المثل بالغابا بلغ لا يجاوز به المسمى اجرة وان سته بعد
فكوى ولم يدفع البعد حتى اغتفر بعد الشهر فعليه للشهر الماضي اجر المثل بالغابا بلغ ونقص
الاجارة فيما بقي وان يدرك على ان الاجرة المعين لو ملك قبل التسليم بعد الكف لزم
اجر المثل بالغابا بلغ وفي سائر الاجارات الفاسدة لا ينزل على المسمى ونقص عنه ونقص
كأن اجر المثل مختلفا بين الناس في مثل تلك الدابة ينظر الى الوسط من المواجرين اذا كان
الاجر او مضت المدة قبل قبض المستاجر في الاجارة الفاسدة والصحة بغير تسليم
احداث اليد عليه استاجر شهرا فمضى شهرين عليها اجر الشهر الثاني في المدة لا استقلال

دون غيره ولا فصل بين الدار والحام والارض اجازا لما لك اجازة الغاصب فلا جرم قبل الاجازة
لغاصب ولعمري لما لك ولعمري المدة بلا اجازة فكل لغاصب ويحكم لواجب عده سنة ثم اعتقه
وسط السنة فاجازت العبد الاجازة فما مضى للعبد وبعد للمعتق اجازة الفضي يتوقف فان اجاز
المالك قبل استيفاء المنفعة فالاجرة له وان اجاز بعده فللعاقدين اجازة وسط المدة فالماضي للبائع
للمالك عند بل يوقف وعند غيره الباء له وللمالك للغاصب ولودعها فزارعة فاجازت لارض فان
كان الزرع قد سنبل ولم يمت فكل للمالك وان سمن الزرع لم يلحقه الاجازة وهو للغاصب **أجر الغاصب**
سنتين ومضت ثم ادعى المالك انه كنت اجرت عقد لا يقبل الا بالبينة ولو قال كنت اجازته يقبل كانه
زوجه ابوة فمات الزوج فماتت كنت اجرت لا بعقد الا بالبينة ولو قال كنت باوري قبل وبها الميراث
غصب دارا فاجرهما ثم اشترى فالا اجازة ما مضى واستيفاءها افضل **أجر الغاصب** ثم ان مشا جره
أجر منه واخذ الاجرة فللغاصب ان يسمي الاجرة للعقد مستأجرة يقع وقا للغاصب كالمشتري
شراء فاسد بلع من البائع جعل ذلك نقضا للعقد ساحة بين يدي جازت رجل في الشارع **أجرها**
من رجل يبيع الناقة فالا جرة للعاقدين قال ابو الليث انما يجب الاجرة اذا كان منسك دكانا او نحو
حق بغير غاصب اما بدونه فلا لانه ليس باجر من المستاجر الوكيل استاجر الدار للوكيل للموكل
ثم اذ ان يدفع الى الموكل وسكنها بنفسه سنة قال ابو يوسف **الاجر عليه** وقال محمد بن علي الموكل لا يقبض
الموكل والوكيل صار غاصبا فلا **أجر عليه** **أجر المتوفى** الوقف ان كان الواقف شرط ان لا يواجر اكثر من
سنة لا يجوز بالزباو عليه وان لم يكن شرط جازت اية ثلث سنين لا غير الاصح اجازة ما يقدر عليه
أجر البناء دون الارض يجب ان لا يجوز لانه في معنى المشايخ وروي عن محمد بن ابي عبد الله على الجوز فانه قال
من استاجر ارضا فبنى فيها ثم **أجرها** من صاحبها استوجب من الاجر حصته البناء فلو لم يجر اجازت البناء
فلو لم يجر اجازة البناء وحده لما استوجب حصته الاجر ولو كان البناء ملكا والعروة وقفًا فالاجر للموكل
بافق مالك البناء والعروة فما اصاب البناء فهو للمالك وكذا جازت اجازة الفطاح والافق
ببنيها **أجر ارضا** فيها زرع لم يدر كماله بالحصار والتسليم او غيره مما يمنع الزراعة فسدت فانه اوزر
الزرع يجب ان يجرز ويؤمر بالحصار والتسليم كالواجر دارا فيها حصار يؤمر بالتفريق والتسليم
عن محمد انه لا يجوز في الفضل **وان** فرغ وسلم الا بالاستيفاء الاجازة وقيل اذ كانت اشجار

في وسط الارض لا يجوز اجازتها وزارعتها وان كانت في النواحي على السنة جازت ولو كانت
وسط الارض شجرة او شجرتان صغيرتان كناية مفعليها حول او حولان جازت وان كانت عظيمة
لانه يقصر المستاجر نظرها وكثرة عروقها وكذا لا يمتد وسط الارض يمنع وفي النواحي لا وافا
رفع البناء بعد ذلك يدخل في العقد كذا التام **استاجر** ضياغا بعضها مشغول وبعضها فارغ
يقع الاجازة في الفارغ بحققة من الاجر نفقة الاجير ليست على المستاجر ولو شرط عليه ففسد
الاجازة على جواب الكتاب وقيل في زماننا لا يفسد استاجر ضياغا او ضياغا فالحق في الخط
عاقبة تلك البلدة سلم الثوب الى الخياط واخذ منه كفيلا بالخيطة جاز وضمن الكفيل الخياط
استاجر دارا سنة فومض له الا جرة شجرة رخصا فان جاز ولو ولدت شاة ابنة في يد ابي
المشرك فترك الولد في الحانة حتى ضاع لم يقدر لانه ليس عليه رعي الاطوار الا ان يشترط عليه
مخلاف الاجير الوحد **كتاب الكفالة** الفاظ التوكيل **سائل**
الوكيل بالبيع **الحق** وهو انواع **قال** المستبضع والوكيل بالشراء وهو انواع في كيفية ثبوت
للموكل وتوكل الوكيل **قال** الوكيل في القرض والدين **قال** اثبات الوكالة
قال المأمور بدفع المال جهة قضاء الدين وغيره **قال** التوكيل بالخصومة **قال**
الوكيل بالطلاق والنكاح والفلح وغيرها **قال** العزل وما يخرج به الوكيل عن الوكالة **قال**
العزل عن الوكالة المعلقة واللازمة **الفاظ التوكيل** الوصاية في حق الموصي وكاله قال
ملا وكيل في كل شيء فهو وكيل بالحفظ استحسننا ولو زاد فقال ملا وكيل في كل شيء جاز اوجه
فهو وكيل بالحفظ والبيع والشراء وقفاضي ديونه وحقوقه والهبة والصدقة وغير ذلك من الطلاق
والعتاق وقيل في المعاونة خاصة وقيل لا يجوز شيء مما صنع به قال ابو الليث وكلم
بالخصومة في كل حق في معركته او يقبض غلاته في معركته يصير وكلا فيما كان واجبا يوم التوكيل
وفيما حدث بعد كذا وكلم بقفاضي ديونه في معركته ولو كلم بالخصومة مع فلان في كل حق له
يكون وكلا في كل حق له قبل وقت التوكيل لا غير **قال** وكلمتك بالخصومة في كل حق في قبل اسن
البلدة او قال في بلد كذا لا ينفرد الا ما كان واجبا يوم التوكيل وما يحدث له استحسننا والقيا
ان يكون تعيين المهر والرجل سواء ولو كلم بكل حق له او بالخصومة حاز وان لم يعين المهر والرجل

تعليق الوكالة لطلوع الشرط جاز وتعليق الكفالة بالمعاقفة منه لا غير كقول من جعل على انه
ان لم يواف به غدا فعليه ما على الصلح صح ولو قال ان وافيتك به غدا فعلي ما عليه ثم اوفى به لم ينفذ
الماله لانه شرط له ووجه ان احسن اليه الوكالة لا يتطوّل بالشروط الفاسدة وكل انسان لا يصير
وكيلا قبل العلم بموافقه **قال** اذ يجب عهدي هذا الى فلان ببيع منك فدرميت واخبره ان
رب العبد امر ببيعه منه فاشتره صح الشراء منه وان لم يخبر بذلك **قال** بالبيع عهدي فقد اختلف
له بالتجان فباعوه جاز وان لم يعلم العبد بالامر اوصى الى غايبة وجوه وصحها بعد موته ثم ما
فباع الوصي شيئا قبل علمه بالوصاية والوفا جاز ويكون قبول الوصاية فلا يمكن له ان يخرج نفسه
وكل غايبة فباعه الخبر ولم يعلم الموكل بالرق حتى مات حصل ببيع كالاوصى اذا رآه فلم
يعلم به الموصى به حتى مات ثم قبل صح ويجوز ان تعبد الوكيل دون الوصي والظاهر التسوية
س التوكيل بالاقرار جاز وبالاقرار اذ لا **قال** لا انشا عن الوكالة لا يصير وكلا وكلا فله
مملوكه بكذا ولم يبين الذكوة والا نوته لم يصح وكل بشر او حمار او فرس ونحو ذلك ولم يبين الذكوة
والا نوته صح جاز للوصى ان يوكّل بما يعمل بنفسه في امر التيمم **س** **باب التوكيل بالبيع** **قال**
لو جليين اتكلا باع هذا فوجاهته او قال لرب باع احد من هذين فوجاهته فباها باع جاز **قال** وكلت
هذا وهذا ببيع بطل قبائلا وصح استحسانا **قال** باع احد من هذين اربع دراهم هذا جاز ببيع احدهما
قال باع عبدا من عبدي فباع معتقنا منهم جاز ولا يصير الموكل في قوله لم اعين هذا لا يتوقف
التوكيل بالتأقيت حتى لو وكله بشي اليوم ففعل غدا جاز ولو وكله به غدا كان وكلا لا يخل
وبعد دون الوكيل **نوع** الوكيل بالبيع ماله باع بالعين او الوكيل بشيء بشي بعينه بالعين **قال**
بالح جاز خلا فان فر امر رجلا ببيع غلامه مائة دينار فباعه مائة درهم ولم يعلم الموكل بما
بالح فقال للمأمور بعت الغلام فقال اخبرت جاز البيع كذا في النكاح ولز قال قد اجرت ما امرتك
به لم يخر وكلم ببيع جاز بثلث وبي قيمته ثم صار يساوي الغير ليس للوكيل ان يبيعه بالثمن
وكل ببيع جازية بثلث فباعها بثلث على انه بالخيار فزادت قيمتها الى الدين للوكيل ان يخر
البيع وان يسكت حتى مضت المدة وعند اذ يوصى ان اجاز لم يخر وان سكت جاز وعند
محمد لم يخر في الوجهين **قال** الراعي للمرتهين مع الرعي واستوفى دينك او بيع لاستيفاء دينك

فباع باجل جاز الوكيل بالبيع المطلق باع بثلث مؤجل فيل على قوله الامام جاز وان كانت المدة
وعندها جاز باجل متعارفة في تلك السعة وبدون ذلك لا يوصى ان وكله ببيع للتيان جاز
بالنسبة ولز وكله به الحاجة الى النفقة او قضاء الدين لا **قال** خذ عهدي هذا ببيعك فباعه بالنفقة فله ان
يبيعه من غيره لان ذلك مشوق كالودع مالا بالمضاربة فقال خذ مضاربة واشتر بثلث وبيع كان له
ان يشتري غير البث وكله ان يبيع عبدا من فلان فباعه من غيره لم يخر ولو امره ان يشتري له من فلان
خادما بعينه فاشتره من وكيله او من اشتره منه فهو جاز اسم الوكيل الى غيره من سمي موكله صار
مخالفا كالاوصى في غير ما ساء وكله بان دعا من عبده فلانا بائنه فباعها فلان من غيره للوكيل
ان دعا منه بهما مع المشتري لان مقصود الموكل تحصيل الامنة **قال** باع بشهود اربع واشهد فباع
بغير شهود جاز ولو قال لا بعه الا بشهود او حتى تشهد او قال باع على ان تشهد فباعه بغير شهود يجوز
وقوله باع بالري او بالكيل اربع وخذ منها او كذا كقوله لا ببع الا بالكيل والري لان الشهود تفيده
عند المحذور لا الاقرار وذلك في الحالين ولو قال باع واشهد ليس له ان يبيع ببيعة وكل ببيعة فباع
بالنفقة ان باع بما يباع فبيته جاز وكذا لو قال لا بعه بالنفقة فباعه بالنفقة بما يباع فبيته ولو **قال**
باع بالثمن في سنة فباعه بالثمن او اكثر فقد جاز وباقول لا ولو قال بالثمن في سنة فباعه بالثمن
في سنة وشهر لم يخر **قال** الامر لا ينفذ بعد البيع حتى يقبض الثمن فباعه المأمور فذبح قبل قبض الثمن
وقال ابو يوسف ليس له ان يدفعه قبل نقد الثمن ولو دفعه رقب على الباع حتى باخذ الثمن فان مات
في يد المشتري وسلم البيع وعلى الوكيل الثمن للمبايع ويرجع به الباع على المشتري وليس الامر على المشتري
شيئ ولو قال للمأمور حين دفع العبد اليه بعه بالثمن ولا بعه حتى باخذ الثمن اولا لم يخر الا ان باخذ
الثمن اولا ثم يقول بعتمكم بهذه الدراهم **قال** وكلتكم ببيع بشرط ان لا تقبض الثمن فلم يقبضه والتمني
باطل **قال** بعد وخذ منها فاخذ منها قليلا جاز عند الامام وعندنا لا الا فيما يتفارب فيه **نوع**
بيع الوكيل مما لا يقبل شهادته له باقول من قيمته لا يجوز عند الامام واكثر من قيمته جاز ولشئ منهم
روايتان وقيل كل خلاف في غير ببيع المضارب او امرأه ممن لا يقبل شهادته بالقرابة
او الزوجية بغيره يسير لم يخر عند الامام كالوكيل واكثره البيع يجوز وباقول الشراء يجوز وعلى
القيمة روايتان **اقام المقصر في** تعرف اوب والجدة والوصي ومثلي الوقف

لا يجوز الا يعرف او عين ليس ومن الحاريز كنف ما كان وكذا المكاتب والعبد المافون لدى الامام وقال
مقتضى عرف ومن المضارب وشريك القنان والمفاوض والوكيل بالبيع المطلق جاز البيع بغير
فاضى وشراهم به عليهم والمرضى المديون المستوفى وبنه لا يبيع بغير بيع وصيته به بعد موته
لنفسه ويؤنه ببيع المرضي من وارثه لا يبيع اصلا عند الامام وعندهما يبيع بقبضته وكذا بيع
المديون من ماله بغير بيع لم يصح عند الامام وبيع الوصي وشراؤه من اليتيم لا يجوز الا اذا كان
خبيرا لليتيم عند الامام وعندهما لا يجوز اصلا ولو قال للوكيل ما يبيع به من ثمنى فهو جائز فبيعه
من الكل جائز الا من نفسه وولده الصغير ومملوكه الذي لا دين عليه **نوع** الوكيل بالبيع لا يملك الثمن
من نفسه بخلاف الوكيل بالشراء ولا يجرى على القاضى والا يستغنى الا اذا كان وكيله بالايجر كالبيع
والسما والدلال واذا لم يجز يقال له اجل الموكل على المشتري ولو نقد الوكيل بالبيع الثمن من ماله
قضاء عن المشتري جاز ولا يرجع به على المشتري ولو نقد على ان يكون له ما على المشتري لم يجز ولو كان
الوكيل بالبيع صالح الموكل عما على المشتري على جارية جاز ولا جارية الموكل ببيع المشتري ولا يجرى
للوكيل عليه ولا على الموكل ولهما على الوكيل من الموكل مما على المشتري لم يجز لانه تمليك الدين من غير
عليه لا الصلح فاستقاط حق لوصاله عليها على ان يكون للوكيل الدين الذى على المشتري لم يجز ايضا
لانه بيع مبيع قبض الموكل الثمن صح استغناءا ولو كان الحق للوكيل الا ان صرف فان ثمة لا يجوز لانه
ممنزلة الاجابة والقبول الوكيل ما دام حيا وان كان غائبا لا ينتقل الحقوق الى الموكل ولان مات
الوكيل بالبيع عن وصي فالحقوق تنتقل الى وصيته وولا الموكل ولومات ولم يوصى برفع الى القاضي
لينصب وصيا وقبل ينتقل الى موكله الوكيل بشرائه يملك ابراء الباع عن العيب عندهما وعند
ابن سنان يملك قبل قبض المبيع لا بعد الا قبل القبض لاحقة للعيب عن الثمن حتى لو صلح
العيب على ثوب يكون الثوب زيادة في المبيع لا يملك العيب حتى ينقسم الثمن على قدر قيمة
المبيع والثوب وبعد القبض له حصته من الثمن ولو صلح على ثوب يكون بدلا عن العيب **فصل**
عند يملك الا برأه مطلقا لانه بمنزلة الموكل فيما لا يضر بالموكل ولا ضرر ايضا لان الموكل مخير
في اخذ المعيب والبراءة للوكيل عندهما بالبيع يملك استقاط الثمن عن المشتري بالاقالة
والبراءة والمقاصة بما على الوكيل عندهما ويفهم الثمن للموكل ويبقى للمبيع في الاقالة عند الوكيل

وعند ابو يوسف لا يملك استقاط الثمن من المشتري وبالاقالة يصير شرا من المشتري بغير الثمن على
المشتري للموكل والمشتري على الوكيل وكذا حط بعض الثمن ونما جيله وقبوله الحال على من سدد
المشتري في الحالة او فوته واخذ العوض عن الثمن والصلح منه على شئ يملك الوكيل في ذلك عندهما
وفي المقاصة ان كان دين المشتري على الموكل مثل الثمن صادقا فصاعدا اجماعا ولو كان دينه على الوكيل
فحق الخلاف وان كان عليها بغير فصاعدا بدين الموكل لانه يملك استقاط الثمن من المشتري بالايجار وفي
منها محالة محالة في موضعين **احدهما** اذا كان له رجل على زيد دين لا وقته بنو كل الدين على الغيرة
شراعيين من زيد فاذا اشترى ببيع المقاصة بين دين الوكيل على الباع وبين دين وجب للبائع على
الوكيل ثم لو قيل ان باخذ الثمن من موكله ان يكون له دين غيره بالشراء من المدين فبيع
المقاصة بين دين الموكل وبين ما وجب للبائع على الوكيل **نوع في الوكالة** اذا وقع المدين بجلد
الى رب الدين وقال بعه وخذ حقل او دفع اليه دنانيره وقال اصرفها وخذ حقل منها وحقه في الدرام
جاء او صرف وقبض الدرام وسكنت في يد ملكك على المدين مالم يحدث الدين فيها قبضا
وبمثل لو قال بعه حقلك او بعه الدنانير حقلك ففعل بغير قبض من مضمونا عليه كقبضه قال الموكل
قد اضر حقلك من الوكالة فقال قد بعهته افسد لم يضر لانه اضر حين لا يملك الاشياء ولو اقر الوكيل
بالبيع لافان فقال الموكل قد اضر حقلك من الوكالة جاز البيع او اقعاه فكل المشتري لانه اضر
حين يملك نكالا الوكيل بالبيع اذا لم يسلم المبيع اليه حتى قال بعهته من سدد وقبض الامر الثمن لو
قبضته ورفعه الى الامر او قال حقلك خذني وكذا الموكل في البيع وقبض الثمن او في قبض الثمن من
صدد الوكيل في البيع دون قبض الثمن في حق الموكل فان شاء المشتري نقد الثمن نائبا الى الموكل
وقبض منه المبيع والمشاء فصح البيع وله الثمن على الوكيل في الحالين الا ان قوله قبض الامر الثمن من المشتري
ولم يصدق الوكيل في البيع وقبض الوكيل الثمن وكذا في الملاك او الدفع اليه فالقول للوكيل في ذلك
مع ميمه ويجوز المولى على تسليم العبد للمشتري من غير ان ينقد الثمن نائبا اذا لم يكن العبد كائنا الى
الوكيل لما اذا كان مائلا اليه فالوكيل مصدق في ذلك كله وبسليم العبد الى المشتري والثمن على الوكيل
دون المثقوب لانه العاقد اقر براءته فاه حلف الوكيل على ما اوعى برئ موافقا وان نكل ضمن الثمن
للوكل فاه استحق العبد بعد ذلك من يد المشتري ورجع بالثمن على الوكيل ولا يرجع الوكيل بغير ذلك

ان يشتري بهاللعامة فاشترى بها فاكهة او لحم لم يجر على الامر ونفع على الحنطة والدقيق استحسانا
ومما عرف اصل كوفة فاتهم سموم سوق الحنطة والدقيق سوق الطعام حتى لو اشترى صغيرا لم يجر
ايضا وقيل ان كانت الدراهم كثيرة بشرى بمثلها الحنطة لا غير لا يلزم الامر غيرها وان كانت
قليلة لا يشتري بمثلها الا الجز ففعل فلنك قال ابو جعفر ان كثرت الدراهم فعلى الحنطة وان قلت
فعلى الجز وفيما بين ذلك على الدقيق وفي عرفنا الطعام ما يمكن كطه بلا ادم كاللحم المطبوخ والمثلوث
فينصرف الوكالة اليه وفي الحنطة والدقيق والجز وبه ينقو وعن ابي يوسف اذا كان ثمة وليمه فالدراهم
الكثيرة على الجز وكلمة بشر او لحم بدرهم فاشترى المطبوخ والمثلوث عنه لم يلزم الامر الا اذا كان مائة
نك خافا ولحم الطير او الوحش لزمه نك كان في بلد يباع فيه اسواقة وبشرى ثلثة الحية او المذبذبة
لا يجوز عليه وان من بعشرة ونايرة الا ان يكون مسلوحة ولما عره بشرى الببص فهو على بعض الدجاج
مختلف بين اكل الببص حيث يقع على بيض الطير ايضا آره بشرى فاكهة فاي فاكهة يباع
في الاسواق جاز وكلمة بشر او دهن فاي دهن اشترى جاز وكلمة بشرى الاضحية يتبعها بام الضرع
والكيل وبشرى الفم والجمد ان اشترى في وقتها من السنة انما ينة لا يجوز وقيل بتفصيل التوكيد
بشرى الاضحية والفم والجمد مروي عن ابي يوسف لما عند الامام يعبر الاطلاق نوع وكلمة بشرى
جارية فاشترى فارحم محمد من الموكل او جارية حلف للموكل اعتقها ان ملكها صح وعنف وكان العبد
اما ذوقه اشترى قريب محله والعبيد المأذون اشترى قريب نفسه صح وعنف ولو اشترى بالبيع
او حتى قريب العبيد او المعتق لا يلزم المشرى اشترى المعتق امته وقد استولاهما بالنكاح
يلزم الاب في الاصح صبي او عتق وعيب لم ينفذ له والى او وصيه جاز وعنف مخلوق الذم
وكذا اذا وهب له نفسه لكن لا يضمن العبيد بل يضمن العبد في نصيب الشريك وكلمة بشرى جارية
ومضى جنسها فاشترى له عيالا او مقطوعة اليد لزم الا عرق قوله خلافا لما في العورلة
ومقطوعة اصري اليدين جاز اجماعا وكلمة بشرى بقتة لم يجر العيالا وكذا لو قال جارية تحزني
او مضي خلافا من الاعمال ولو قال جارية لقاء فاشترى اخف الامر لم يلزمه ولو قال زوجتي
او امة فزوجه عيالا جاز ولو قال امراة سوله فزوجه بيضاء لم يجر ولو قال عيالا فزوجه صغيرة
جاز وكلمة بشرى جارية فاشترى اخف امراة الموكل او عمتا امراة من نسب او رضاع او اشترى جارية

لها نوع اوصى في عنده ببيع لودجتي او وفاة كان مخالفوا ولو اشترى اخذت الله فقد وطئها الزم ولو اشترى صغيرة لا يطوع او مجوسية فهو مخالف وبالنظرانية او اليهودية لا كذلك بالعابثة في قياس قوله ولو اشترى رتقاء ولم يعلم بها لزم الامر وله حرة الرد ولذا علم ان لم يعلم في قياس قوله بشرط الرده ابيع عن كل عيب فهو مخالف وكذلك قال الامر جارية اعطتها على نظاري فاشترى عبيدا او موطنة ولم يعلم لنفسه وله الرد ولزم ان يعلم فهو مخالف ولو كان جاريتهن اطاها فاشترى لهن في عقد واحدة او جارية وعمتها او خالتها من رضاع او نصب فهو مخالف وفي الصنفين لا وقبله لودجتي لهما امرأة بطنها لزم الامر للذ وطئها حلال له وانما يحرم عليه وطئ احداهما بوطئه الاخرى وكذا ان اشترى له عبد فلان بكذا فقال رب العبد لو قيل بعثت هذا العبد من فلان للموكل بكذا فقال لو قيلت لزم الوكيل لانه الموكل امره ان يقبل على نفسه حتى يارفع العبد فقبل على الموكل فصار مخالفا فيكون على جانيته الوكيل بشر او شيء لعينه ان اشتراه لنفسه لا يجوز الا اذا خالف في الثمن الا ان يخرجه الى جنس آخر ولو وكل غيره بالشراء فاشترى له صح بخلاف الوكيل يتكاح امرأة معينة اذا تزوجها لنفسه حيث يصح قال المامور اشترى فلان فاشترى بها فلان فهو لآخر ولو قال لنفسه فهو له فان قال قبل حدثت عيب او سلك اشترى بها فلان فالقول له ولذا قال فلنك بعد ما انت او تعبت لم يصح الا ان تصدق الامر قال لا اشترى عبد فلان بغيري وبينك فقال نعم فقال له اخر اشترى عبد فلان فليس وبينك فقال فاشترى المامور العبد فهو من الامرين ولا شيء للمشتري ولو لم يشره حتى لقيه ثالث فقال له مثل ذلك فقال نعم والاولان غايبان ثم اشترى هو لآخر من الاولين لانه لم يخرج عن مكانهما ما لم يعلم فاحلما بقوله انك ثم اشترى كان بين المشتري والثالث ولا شيء للاولين قال لا اخر ما اشترى اليوم من البقر للاضيحة فبيع وبينك فقال نعم ثم قال لا اخر مثلها قاله الاول فقال نعم ثم اشترى بقرة للاضيحة فان نصفها لآخر ونصفها بين الآخر الاول وبين المامور نصفين فاك ان اشترى بقرة للاضيحة فبي بينك وبينك فقال نعم فذهب فاشترى كانت بينهما وبطنها العبد لا يكون بينهما لان الوكالة بشر او العبد من غير بيان الثمن لا يجوز وفي البقر يجوز اشترى عبيدا او فقه ثم قال لا اخر اشترى فيه فلم يقبل شيئا حتى قال للمشتري لغيره قد اشترى فيه ثم قال لا اخر اشترى فيه جميعا قبلنا فالعبد بينهما ويخرج المشتري الا انه منزه من بقوله لا اخر بعثك نصف هذا العبد

تخمسائة ثم قال لا يخرج بعتك نصفه تخمسائة وقال لا يجعلا قد قبلنا قال لاخر اشترى عبد فلان فقال
نعم ثم قلنا انما يشترى له فاشترى الوكيل **واشترى** له فاشترى الوكيل قال قبل الوكالة منه حفرة
الاول فهو الثاني ولز كان لا حفرة فهو الاول وكان قال له الاول ولو كان قال له الاول
اشترى في بالعد درهم وقال له الاخر عانة وبنار فاشترى عانة وبنار فهو الاول لان لا يمكن
الشراء لنفسه بالدرنا يربو ما توكل عن الاول في شرائه بالدرهم فيملك لغيره بها امره بشري
له بقرة بعشرة دنانير فاشترى بمائتي درهم وفيه الدنانير مثل الدرهم او كان على العكس لزوم
الاخر استحسانا في قوله لا حنيفة **ولي يوسف** به خلافا لمحمد وزفر ولو اشترى بعروض قيمتها مثل
الدرهم لم يلزم الامر اجماعا وكله بشراء بقرة سواء للاضحية فاشترى بفضاء او عمرا ولو لم
لزم الامر ولو قال بقره انني فاشترى فكل ما يلزمه وكذا الشاة ولو قال بقره ولم يقل انني لزوم
الامر ولو قال كبش اقره او اعين للاضحية فاشترى كبش ليس ما عمن ولا اقرن لم يلزمه الا
والوكيل بالسلم اذا اضف العقدي درهم الامر فالعقد لا اثر له في درهم نفسه له وان لم يصف
اصلا تعتبر نيته فان قال لم يحضر في نيته قال ابو يوسف حكم النقض سواء صدقة الامر او كذبه
وقال محمد ان كذبه فكذلك صدقة فالعقد للمأجور بكل حال وهذا الوكيل بشراء شيء لغيره اذا
عقد ولم يحضر **نيته** من المشاع من جعله على مثل الخلاف ومنهم من قال الجواب فيه عند جواب
محمد في السلم وكل عبد ما فوينا بالشراء بالنقد فاشترى بالمأجور مع لآمر والعهد على العبد
استحسانا ولو امره بشراء شيء فيه ففعل يقع للعبد قياسا واستحسانا لان الاول معاوضة
لان له جيل المشتري الى ان يستوفي الثمن **وهذا** ان كان كفا له فيحتاج الى الاول والدرهم
نوع الوكيل بالشراء يطالب الثمن من مال نفسه وان لم يدفع اليه الموكل بعد الوكيل بالشراء
اشترى فيه فخل الثمن لموته لا يخل على الامر الوكيل بالشراء يملك حين المشتري خلافا لزرفر
فان ملك في يد قبل الجبس هلك على الموكل وبعد الجبس نصيبه كالغصب بالتمتع عند زفر
وعند الحنيفة ومحمد كما يبيع بالثمن وعند ابو يوسف كالبيع بالاقساط من قيمته ومن الثمن ولو لم
يملك الوكيل المشتري عن الامر حق نقده خمسمائة ثم طلبها منه فمكنت عند الوكيل
سلم للوكيل الخمسمائة المقبوضة وبطلت الباقية عن الامر ولو كان جسمه في الاستاء فعليه

ولو

ردا المقبوض ايضا اشترى الوكيل جارية بالف فوسب المبيع الا ان للوكيل يرجع الوكيل
عن الامر ولو وهب له خمسمائة ثم الباقية رجع الوكيل بخمسائة الثانية لا الاولى لان الاولى حقه
والثانية هبة ولو وسب خمسمائة ثم الباقية لا يرجع على الاخر الا بالمائة المأجور لشرائه بعينه
بالف اشترا بمائتي ومائة ثم حط المبيع المأجور من المشتري والعبد له وبيع الامر المبيع
الوكيل عن الثمن يرجع على الامر كما لو وسب له بخلاف الكفيل فانه يرجع على الاصيل **الطالب**
له فون الا براء والفرق ان الوكيل انما يرجع على موكله بالثمن لبيعته من الموكل فيستوفي البراء
والهبة كما لو باع منه حققة والكفيل انما يرجع بملكه ما في ذمة الاصيل حتى انه لم يرجع قبل
الاداء وانما يملك ما في ذمة الاصيل بالاداء او هبة الطالب لا بالبراء وجعل في يد **الانسان**
فوكيل غيره ان يشترى له موهولا فقال الوكيل اشترى ثوبه ونقدت من مالي وقدرة الوكيل
يؤمر براء الثمن الى الوكيل ولا يلتفت الى قوله اذا خاف ان يكره العبد الشراء فيستوفي
فله جهاد موالي العبد وانكر البيع رجع الامر على المأجور بما اعطاه اشترى عبدا من غير مالك وانكر
الوكيل عند القاضي وغاب فطلب المبيع النقض من القاضي ينقض بينهما وان طلب المشتري
بمومن المالك بانه ما وكله فالقاضي لا يؤثر الفسخ بل يقول للمشتري انقض البيع وانطلق **الطالب**
لمينه فرق بينه وبين وكيل المشتري بالرد ما عيب اذا امره على المبيع رضاء المشتري بالعيب
فان اذ لمينه فالقاضي يحلفه **اولا نوع في طريق ثبوت الملك** للموكل بالشراء وتوكل الوكيل
فيل الملك يثبت للوكيل ثم ينتقل الى الموكل فينقل يثبت للموكل ابتداء وهو الاصح
حتى لو كان المشتري قريب الوكيل او منكوحته لا يفتق ولا ينفذ النكاح امر رجلا ان
يوكل له انسانا ففعل فاشترى الوكيل يرجع الوكيل على الموكل وهو المأجور والمأجور على
الامر ولا يرجع الوكيل على الامر قال لاخر وكل فلانا بان يشترى بي منك ما بدارك كان فذكر
جائزا لان الاول كالرسول ولو قال وكل من شئت بان تشتري بي منك ما بدارك لم يجر قال
لوكيم اجزت ما صنعت حتى ملك توكل غير فوكيل الوكيل وقال له مثل ذلك فالتا لا يمكن
التوكيل وكل الوكيل وقد قيل له اعمل برأيك **صادرا** انما وكيل الموكل وينفرد الاول وان
موت الموكل ولا ينفرد انما لموت الاول وانفرد له وملك الاول خذ انما الا ان يقول الموكل

مطلبه عدم كسب الوكيل

فويله لا يغزله لانه كالمسوق ولو قال وقطعه ان شئت يغزله ويملك الوكيل ببيع ما انشترى وكيله
مسائل الاقراض والاقتراض التوكيل بالاقتراض جائز وبالاقتراض لا امر رجلا
 بان يرضى مالا ويقتضه الزبح يؤذي اليه الامر فان اوى المأمور لا يرجع على الامر بما اوى لانه
 التملك مقتضى الامر والاطاء الوكيل يقبض الدين بغير خصم كما في اثبات الدين وفي اثبات الابراء
 والايفاء عليه بالبينة عند الامام خلافا لهما فان المطلوب للتقاضى حقيق التوكيل ما يعلم ان الطالب
 يقبض حتى لا يرضى على الوكيل ولا ينسب تخليف الموكل بل يدفع المطلوب اليه ثم يبيع الموكل
 فيستحلفه الرسول والمأمور يقبض الدين لا يملك الخصومة والوكيل يقبض الدين لا يملك
 الخصومة اجماعا اذا كان الوكيل من القاضي كما لو وكل رجلا يقبض دينون الغائب الوكيل
 يقبض الدين او بالخصومة اذا قال في مجلس القضاء قبضت ودفعت الي الموكل مع اقرار
 في المستثنين جميعا الوكيل يقبض الدين اذا قال قبضت وسلك عندي او دفعت الي الموكل
 وكذبه الموكل بصدق في حق ابراء المدين لانه في حق الرجوع على الموكل تقدير الاستحقاق
 حتى لو استحق انسان ما اقر الوكيل بقبضه وضمن المستحق الوكيل لا يرجع الوكيل على الموكل
 الوكيل ان يقبض الدين لا يملك احدى القبض ولو وكلا بالخصومة والقبض خاصا صريحا
 ولا يقبض الا احدى الوكيل يقبض الدين وكل من في عبالة مع حق لو سلك في يد الشا
 يملك على رب الدين احد رتي الدين اذا وكل احديا يقبض نصيبه يقبض مع حق لو سلك
 في يد الوكيل يملك على الامر كله اذا كان قائما كان للشريك ان يشرك كما لو قبض بي الدين
 فملك في يد زوجه نصيبه ويشاركه فيما كان قائما وكل اهلهم المدينون يقبض الدين من
 نفسه او عبده لا يصح ولو وكله ببراء نفسه يصح لانه ان كان عاملا لنفسه تفرغ ذمته فهو
 عامل لرب الدين باستقاط دينه وشرط الوكالة كونه عاملا لغيره لا كونه عاملا لنفسه التوكيل
 بالتقاضي يعتمد العرف لانه كان العرف بين التجار ان المتقاضى هو الذي يقبض الدين
 كان التوكيل بالتقاضى توكيلا بالقبض والا فلا الرسول بالتقاضى يملك القبض لانه بمنزلة الرسول
 ولا يملك الخصومة اجماعا **مسائل اثبات الوكالة** الوكيل يقبض الدين اذا اخبر خصما
 فاقتر بالتوكيل وانكر الدين لا ثبت الوكالة حتى لو اقام البينة على الدين لا يقبل ادعى فلانا

وكله بطلب كل حق له بالكوفة وبعبقصة والخصومة فيه وجاء بالبينة على الوكالة والموكل
 غائب ولم يحضر الوكيل احد اقبل الموكل حق فان اضى لا يسمع منه حتى يحضر خصما جاعلا
 لذلك او حقا به في يسمع ونفذه الوكالة فان احضر بعد ذلك غريبا اضى لم يحضر الى امان البينة
 ولو ادعى الوكالة بطلب كل حق له قبل انسان بعينه شرط حضور بعينه واذا ثبت حضور
 فجاء بخصم من يقيم البينة على الوكالة من لغيري ادعى انه وكله يقبض كل حق له وله حكمة على
 من ادعى اقام بينة شهدها على الوكالة والحق على المدعي عليه دفعة واحدة يقبل على الوكالة لا غير
 باعاق البينة على الحق عند الامام وعندهما يقبل على الاخرين يقبض الوكالة **اولا** ثم بالمال كذا
 لو ادعى انه وصي الميت واثبت على من ادعى اقام البينة على الوصاية والمال او ادعى انه ابن فلان
 مات ولا وارث له سواء ولا يثبت على من ادعى عند الامام بيمين البينة على الامر الاول ثم على الثاني وعند
 على الامر من دفعة واحدة اقر المطلوب باللفظ وانكر الوكالة فلا عين عليه عند وقال لا تقبل على
 ادعى انه وكله يقبض من العين فاق الذي في يد العين بالوكالة فله ان يمتنع من الدفع ولو كان في
 فاق بالوكالة والدين ليس له ان يمتنع ثم في العين اذا اقر وامتنع عن الدفع فاقام المدعي البينة
 على الوكالة مع وان كان يقيمها على المقر كما اذا ادعى دينه تركه واحضر ولدنا فاقام البينة
 على من ادعى من الزكاة شيئا له ذلك حضر مجلس القاضي وكل رجلا يقبض كل حق له بخلافه فان
 كان القاضي يعرف الموكل يقبل من التوكيل ويجعل وكلا حتى اذا احضر خصما بعد قبضة الموكل يسمع
 خصمته وان كان لا يعرف الموكل لا يقبل لانه لا يعرف وقت القضاء لمن يقبض وان ادعى الموكل
 ان يقيم البينة انه فلان بن فلان بن فلان في موكل من لا يقبل لانه ليس من اخصامه حاضر
 ويمثل لو اقام البينة انه فلان بن فلان بن فلان في موكل من لا يقبل من القاضي له كتابا الى قاضي
 آخر ان فلان بن فلان بن فلان في موكل يقبل لانه حاضرة الخصم ليست بشرط سماع البينة للتداب
س شهد واحدته وكلمة بالخصومة في هذه الدار عنه قاضي الكوفة واخر قال عند قاضي البصرة
 جازت شهادتهما **مسائل المأجور يدفع المال بجهة قضاء الدين وغيره** قال لمدينونه البعث
 به مع فلان او ارسليه مع ابني او ابني او مع غلامي ففعل المدينون فضاخ منه فهو من مال المطلوب
 لانه رسول المطلوب وقوله البعث مع فلان ليس توكيلا ولو قال ادفع الى ابني او ابنتك او غلامي

مطلبه عدم كسب الوكيل
بعدم مالوكا عند الامام وجوان له الامام
مطلبه عدم كسب الوكيل

ماؤ خذمه

او غلامك بايتني به فهذا توكيل فان ضاع فمالي الطالب وكل بقضاء الدين فقال الوكيل قضيت
فصدقة الموكل وكفى لا يدفع اليه مخافة انكار القابض واخذ ثانيا بوجوه الموكل على القضاء للوكيل
فان جاء رب الدين وانكر يقبض من الوكيل ثم يرجع على الوكيل بما ادعى ولان كان صدقة الموكل
وبعضهم وضعوا المسئلة في التوكيل بشرى العجز امر رجلا ان يقضي عنه دينه فقال المأمور بعد
ذلك قضيت وصدقة الامر ولذبه رب الدين وحلف يرجع رب الدين على الامر لكن لا يرجع
المأمور على الامر لان المأمور وكيل بشرى او طرفة ذمة الامر مثله وينفذ الثمن من مال نفسه فانما يرجع
على الامر ان لو سلم للامر ما في ذمته كالمشتري انما يؤثر بدفع الثمن اذا سلم له ما اشتري وذكر التوروث
ان يرجع رب الدين على المديون بالدين والمأمور على المديون بما قضى امر غيره بقضاء دينه
فقضاء فجاء يرجع عليه فقال المأمور ما كان لفلان علي دين اصلا ولا امر ترك ان تقضي ولا انت
قضيت شيئا ورب الدين غائب فاقام المأمور البينة على الدين والامر بالقضاء فان القاضي
يقضي بالمال على الامر للغائب وبالرجوع للمأمور على الامر وان كان رب الدين غائبا لان عنه
خصما حاضر احكاما لانه ما يدعيه للغائب بسبب ثبوت ما يدعيه لنفسه وفي مثل ينقسم الحاضر
خصما امر غيره بان ينفق عليه فانفق يرجع على الامر وان لم ينفق الرجوع الى غيره اخصى
دينى فقضاء يرجع عليه ولو قال اقر ذكوة مالي او صيب لفلان يعني الفاعل المأمور لا يرجع عليه
الا اذا قال له على اني ضامن كذا لوقال عوف الواسع عني او اطعم عن فلان يعني والاصل في
حضر هذا انه متى ملكه المدفوع اليه مقابل يملك المان فالمأمور يرجع وفيما ملكه غير قابل به
الابشر الصمان قال **لاخر** افضه عني او قال الذي علي او ادفع عني على ان لك علي فاد المأمور
له ان يرجع على الامر ولو قال افض فلانا او ادفع فضله ولم يقل عني ان كان المأمور شره فكاله او خلط
له وتفسيره ان يكون في السوق بينهما اخذ واعطاء او المأمور في عيان الامر كالزوج بالزوجة
او عكسا كالزوجة بالزوج ويرجع وان لم يكن موافقا لانه المعبر فيه المسكنة فيرجع وان
لم يوجد شيء من سنة الاشياء الثلاثة لا يرجع عندهما وعذراي يوسف يرجع ثم عندهما الدافع
لا يرجع على المدفوع اليه بما دفع فيما قال افضه او ادفع فضاء وهما لا يذكر القضاء يرجع وحمل
على الامر بالادعاء قال **انقد** عني فلانا الف درهم او الف درهم له علي او ادفع اليه واعطه

مطلب

الذي له علي او افضه ماله علي او اعطه عني او افضه ماله علي او افضه عني ففعل المأمور يرجع بها
الامر وقوله عني علي او اربا المال عليه ولو قال انقد كذا علي في ضامن لها او وكيل لها او على انها
كس عني او اتيه او قبلي فهو سواء اذا نقضت بها وكذا لو نقض بها مائة دينار او باعها بها حارية او
او بابة ونحوها يرجع بها عليه ولو امر بطلب ماله ان ينفذ فلانا عنه الف درهم جيدة فنقد القاضي حجة
او غلة لم يرجع الا بمثل ما اعطى لانه يرجع بحكم الاقارن ولو كان المأمور كفيلا يرجع بالف جيدة لانه
رجع بحكم بكم ما في ذمته الاصيل **مسائل الوكيل بالخصوص** طلب المديون من القاضي ان يأخذ
من المديون عليه وكيفا بالخصوصة اخذ كالقالة بالنفس لكن اذا ابي لا يجبر بخلاف الكفالة وكلمة كفو مائة
واخذ حقوقه من الناس على لسان لا يكون وكيفا فيما يدعي على الموكف صح فلو اثبت الوكيل المال لموكله ثم
اراد المدعي عليه الدفع لا يسمع على الوكيل وكلمة بالخصوصة واستثنى الاقرار صححت الوكالة والاستثناء
في طاهر الرواية وكلمة بالخصوصة واستثنى الاقرار صح عند محمد خلافا ليه يوسف لمحمد ان الاقرار يقدر
الموكل بان كان المدعي وروعة او بضاعة وذكر في بعض المواضع صح استثناء الاقرار ولم يذكر خلاف
وكل المطلوب وكيفا في خصوصية ثم اذ بعد ذلك ان يستثنى اقرار الوكيل عليه جاز عند محمد مطلقا
وعند ليه يوسف بغيره الطالب لا وعلى هذا الخلاف اذا اذن المطلوب لوكيله في ان يوكف غيره ثم اذ
ان يجز عليه في حق سنده الزيادة حتى لا يملك توكيل غيره الوكيل بالخصوصة اذا اقر في غير محل القضاء
لا يصح اقراره كمن يخرج من الوكالة وكذا اذا استثنى اقراره فان قال الوكيل قبضت هذا الحق من
الغريم فضاء مني او قال دفعته الى الطالب صح اقراره وبراه الغريم بخلاف ما اقر يقبض الطالب
لان قبضه يبطل حق الوكيل في الاستيفاء وذلك مستثنى وقبض الوكيل مقرر عنه في الاستيفاء
فصح والقول له مع يمينه في دعوي الفضيحة والدفع الى الطالب التوكيل من غير قضاء الحقم كما هو
لازم بالاتفاق الا اذا كان على مسيرة او في السفر فهو لازم اذا اراد السفر لكن اذا صدقة خصمه فان
كذبه يسلم مع من يريد السفر كالمستاجر يريد السفر فيسئل بدقة فاذا تحقق السفر
لزم توكيله من غير قضاء الحقم وسقط المطالبة باعطاء الكفيل وتقدم دعواه في مجلس القضاء وكل
المضارب بشرى جسد بالف درهم من المضاربة ثم مات المضارب بطلت وكالة وكيله ووكيل الوكيل
لا ينفذ بموته **مسائل الوكيل بالطلاق وغيره** الوكيل باليعني بالطلاق جاز فان لامرأة الغير

ان دخلت الدار فانت طالق فاجاز الزوج فدخلت طلق وتو دخلت قبل الاجازة لا فان
بعد الاجازة فدخلت طلق لانه يصير مبيعا مقصودا على حالة الاجازة بخلاف ما لا يقع تعليقه بشرط
كالبسوخ فان الموقوف منه اذا انقضت به الاجازة ثبت حكمه من وقت العقد حتى ثبت المنكر
للمشترى في الزواجر والحادث بعد العقد تزوج امرأه بغير ادائها ثم طهر منها ثم اجازت فانها باطل
مختلف اعتناق المشتري من الفسوخ قال لو كلى طلاق لا يطلق احدكما دون صاحبه فطلق احدهما
ثم الآخر او فلق واحد ثم اجاز الآخر لم يقع مالم يجتمعا وكذا في وكلى عتاق ولو قال طلقا جميعا ثلثا
لم يقع شيء مالم يجتمعا على الثلث تنفرد احد وكلى طلاق به لاحد من جعل امرها بيديهما ولا احد
وكلى خلع او تزويج او عتاق قال لا امرأته طلقا انفسكما ثلثا فطلقت احدهما في المجلس نفسها
وصاحبه في المجلس او غيره ثلثا فطلقتا ثلثا ولو قال طلقا انفسكما ان شئتما فطلقت احدهما لا
لانه وجد بعض الشرط وكلى الطلاق خالع على ما لم يمتنع به في غير المدخلة بها والمدخلة بها وقيل
لا يقع فيها خالع الوكيل بان على انه ضامن صح وان لم تأس المرأة بالضمان وكذا في رجوع قبل الاداء
وبعد الوكيل بنكاح المرأة اذ تزوج على انه ضامن للمرأة في بالخيار في عطالة الوكيل والزوج
والوكيل لا يرجع على الزوج اذا اخذت منه كلمة مطلقة فطلق ثنتين لم يجز عنده وقالوا وقعت
واحدة وكل بالطلاق او العتاق فنعمل الاجنبى فاجاز لم يجز لان المطلوب عبارة وكذا الوكيل
الوكيل فطلق الثنا كحضرة كذا في مختلف الوكيل بالبيع والنكاح والخلع والكتابة اذا وكل وفعل كذا
كحضرة او فعل اجنبى فاجاز وكلمه بان يفتق نصف عمره فاعتق كلمة لم يجز وفي عكسه عتق نفسه
وقالوا عتق كلمة في الوجهين وكلمه رجلين باعتاق مجديهما فقالوا اعتقت احدهما ومات قبل البيان
في القياس لا يفتق واحد في الاستحسان بعقاقان ويسمي كل واحد نصف قيمة لثمنه وكذا
بالمنجزة والمبهم كالمعلق بالبيان لكنه منجزة في حق العتق دون المحل وكلى عتق قالوا اعتقت
امس وكلمه الموكل لم يفتق وفي وكيل بالبيع القول قوله لان وكيل بالبيع لو اجاز بيع غيره جاز
وكلى العتق لو اجاز عتاق غيره لا **س** وكيل قبض الدين وكلمه من في عياله مع الوكيل
بالبيع فوكيل قبض الثمن احد وكلى قبض الدين لا يفتق به وفي رد الوديعة وقضاء
الدين يفتق الوكيل بالاجازة ليس له قبض الاجرة وجعل المستاجر به ولو وجب الاجرة قبل

على

القبض جاز ان لم يكن شيئا بمبيعا **س** **باب العزل** مع الرجوع عن الرسالة بلا علم **باب العزل**
عزل وكيل النكاح لا يقع مالم يعلم وكذا وكيل الطلاق بلوغ كتاب موكله بالعزل اليه قوله
اذا علم ما فيه كذا في قوله رجوله كايضا من كان وان اخبره به عدل او اثنان غيره غير العزل
وان كذبه المخبر اذا ظهر صدق الخبر وبخبر واحد غير عدل ان صدق العزل والا فلا في قول
الاحكام وان ظهر صدق الخبر وقالوا العزل اذا ظهر صدق الخبر وان كذبه وكذا الخلاف في العزل في المأذون
وقالوا اخبار الشفع ببيع الدار ولا خيار للموكل بان يبعده حتى يبيد كدم والاخبار للباكر بالنكاح
والاخبار لمن اسلم في دار الحرب ولم يجر اليها بالشرايع عند الامام بشرط العدالة والعرف
وفي الصحيح الروايتين لا يشرط في الاخبار بالصلوة العدد الوكيل لا يملك اخراج نفسه عن الوكالة
بغير علم الموكل منعت المرأة الزوج عن السفر الا ان يوكل بالطلاق ان لم يحج الى وقت كذا في قوله
ولم يحج حتى صار وكىلا فلان ان يعزله بلا حضرته في الاصح ولا يجوز الوكيل على الطلاق قالوا طلق
حزرتك فلان ان يعزله ولو قال لا اجنبى طلقها ان ثبتت فهو يملك خلعها على المجلس ولا يملك
الرجوع عنه خلافا لفرقة قالوا وكل ان تطلق نفسك فهو نفوس لا تركيل حتى الموكل والموكل
بعد اخذ عده ان جئت جنونا مطبقا بنعزل والا فلا وتفسر المطبق من في النكاح وانما يعزل
بجنونه فيما يملك عزله وفيما لا يملك كالعزل في الرمي والامر بالبراءة لا يفتق لثوته وجنونه
والوكيل بالخصوصية بالتمسك بالحكم بنعزل موت الموكل وجنونه كذا الوكيل بالطلاق انفسا اذا ردت
في كالة الوكيل موقوفة عند الامام نافذة عندها ولو كان الموكل امرأه فهو على كالة حتى يموت
او يلحق به الحرب وكلمه بان يزوجه فلان فاذا اجاز زوج فبانت منه فزوجها منه بعد العدة جاز
ولو تزوجها الموكل بنفسه ثم ابانها لم يكن للوكيل ان يزوجها اياه ولو تزوجها الوكيل وفعل بها
ثم ابانها ثم زوجها منه جاز كذا في قوله زوجها بعد ما اردت وبسيت واعلمت في قول الامام خلافا
لها ولو تزوج الموكل امها او ذات رحم محرم منها او اباع منها فقد اخرج من الوكالة وكلفت
رجلا ان يزوجها ثم تزوجت قبل تزويج الوكيل اولدت بنتا فقد اخرجته من الوكالة وان
لم يلحق به الحرب ارد الموكل ولحق به الحرب بنوقف وكلمه **نوع الوكيل** بالبيع
ينعزل اذا باع الموكل بنفسه فان عاد اليه بدم ملك عاوت الوكالة والا فلا في النكاح لا يعود

وتكلم بالطلاق ثم طلق نفسه او خلع وانقضت عدتها ثم تزوجها فطلق الوكيل لا يقع ولا يملك
لا يخرج عن الوكالة بتطليق الموكل الا بالثلاث وكيل الخلع يخرج خلع الموكل خلعها او جعلها
بيدها ثم طلقها بآية لوقال لها انت طالق واحدة بآية ان شئت فقال شئت سقط الخيار
والامر باليد ولو كان رجعي لا يسقط قال لها اختاري ان شئت او امرك بيدها اذا شئت
فطلقها بآية ثم تزوجها فاختارت نفسها طلق بآية في الاصح وكذا بيع عبدة فباعه الوكيل
ثم رد عليه بعيب بقضاء كان للوكيل ان يبيعه ثانيا في الاصح كذا لو باع احد وكيل الموكل
بيعه فرد عليه بعيب فلكل واحد منهما بيعه باع الوكيل في قعله بعيب له ان يبيعه ثانيا وكذا
بان يهب عبدة فوهبه الوكيل ثم رجع الموكل في عبته لم يكن للوكيل ان يهبه مرة اخرى وكيل تزوج
فلانه تزوجها لنفسه ودخل وجاءت بالاولاد ثم طلق وانقضت العدة ثم تزوجها من الموكل
جاز وكل بكتابة عبدة ثم كانت الموكل او الوكيل ثم محزم لم يكن للوكيل ان يكتاها ثانيا كانه
نوع في الغزل عن الوكالة المعلقة والارمة يبيع الغزل قبل وجه الشرط التوكيل حتى لو
قالت له اذا جاء غد فطلقني بالثأر او قال العبد اذا جاء غد فاعقني بالثأر جاز ولو نسيته لو
نسي العبد قبل مجيئ الغد ثم جاء غد فطلق او اعقني بالثأر لم يبيع وعن ابو يوسف انه لا يبيع الغزل
عن الوكالة المعلقة قبل الشرط قال وكذا لو كان في الرجوع عنه لزمان في الطلاق والعتاق
لا يمكن غزله كما لو قال لرجل طلق امرأتك متى شئت او اعقني عبدي متى شئت ليلس غزله فلا
اذا قال وكذا لو كان في الرجوع فالحق من هذا الامر باليد ولزكان في البيع والشراء والاجابة
يبيع الغزل وقال حنابلة ان يغرله في الفصول كلها ولو قال وقت التوكيل كذا غزلك فانت
وكيلي وكالة مستقبلة ثم غزله بغيره لكونه يكون وكيله بوكالة مستقبلة فان اراد غزله عنها قبل
يقول كنت وكنتك وقتك كذا غزلك فانت وكيلي فقد غزلك عن ذلك كله عن المطلقة
والمعلقة فينزع ولا يبر وكذا لا يتوكيل جديده فيقول غزلك كذا وكذا او غزلك عن
الوكالة كلها والاصح فيه ان يقول اولا رجعت عن الوكالة المعلقة وغزلك عن الوكالة المستقبلة
وقوله رجعت احراز عن خلافه ليعرف انما جاوز ابطال المعلقة بلفظ الغزل **في تعلق**
الغزل بالخط لا يجوز اختلط عمل الوكيل بالشرب ويعرف الشرط والقبض فهو على وكالة

مختلف ما اذا اختلط بشرب البهجة لانه بمنزلة المعقوق قال الموكل رد على الوكالة فقال ردودتها
خرج عن الوكالة اقام البينة على وكيل القبض انه اوفاه لرب الدين قبلت وبراءه وقع الي
آخر عشرة دراهم لينفقها على اهله فانفق عشرة من عندة والعشرة بعشرة قال ابن زياد بيع العبد
بالفقد بعبته نسيه فقال امرتني به خطفا فالقول لا امر وكيل تزوج رجوع كخر اوبلا قسمه حاز
من المثل **كتاب الشهادات** فيما يحل للرجل ان يشهد
اولا في اداء الشهادة وفيه اختلاف الشافعيين والرجوع عن الشهادة فيمن يقبل شهادة
وفيمن لا يقبل وفيه شهاك الفروع في الشهادة على النسب والموت والطلاق والرضة في
الشهادة على النفي **لاول فيمن يحل له ان يشهد** ولا لابي لانسان ان يتزوجه عن محرم
الشهاك طلب منه ان يكتب شهاكة او يشهد على عقد فان كان الطالب بحد غيره فطلب منه ان يات
والا فلا كتب الشهادة فطلب منه الاداء عند الحكم فان كان له شهود اجابوا ممن يقبل شهاكهم
وسعه الاقتناع ايضا وان لم يكن سواه او كان ممن لا يقبل او شهاك هذا امرح قبوله لا يسمع الاقتناع
اشهد على الصلح ولم يعلم بما فيه القوي اصحابنا انه لا يجوز تحمل هذه الشهادة وانما اختلوا فيهم
كتاب القاضي عند ابي حنيفة ومحمد وابي يوسف اولا كذا وكذا وغزله ليعرف الا يشترط علم
الشهود ويكتفيهم اشهاد القاضي انه كتابه وختمه ايم فله وجده خطه مكتوب بالصلح ولا يذكر الشهادة
لا يحل له ان يشهد عند الامام خلافا لهما كذا القاضي وجده في ديوانه سجدة بخطه وختمه او خط
نائبه ولم يذكر فانه لا يعضبه عنده وكذا لو وجد في ديوانه شهاك منعه ومكتوب بخطه او
خطه نايه مخوم لكي لا يذكر بذكر الشهاك كذا في رواية الاخبار اذا وجد جماعة مكتوب بخطه
ولا يذكر ذلك لا يحل له عنده ان يروي اذا لم يحفظ عن ظهر القلب من حيث سمع لا ان يروي
خلافا لهما في الكل سمع اقرا رجل محي حار له ان يشهد به وان لم يعاين سبب الحق ولم يشهد
ولا سمع من وراء الحجاب لا يجوز له ان يشهد واذا دخل في بيعت وعلم انه ليس فيه غير واحد
ثم خرج ووقف على الباب وبسبب البيت مسكلا من فاق من في البيت حل له ان يشهد فرت
وراء الحجاب لا يجوز لم يسمع ان يشهد على اقاربها الا اذا راي شخصها ولم يشترط في النوازل

روية وجهها نوسط بين رجلين فقال لا تشهد علينا بما نسمع منها ثم مع من احدها ما يكون اقربا
حله الشهاد وكذا لو سمع يقول لا خير كان كل على كذا وقد قبضت حل له ان يشهد كمن مع ترويج
احاة لمضى وبعد العهد وولدت منه اولاد والشهود يتكلمون فيل لا يشهدون الاحتمال سقوط
كله او بعضه بعد هذه العوارض وفي الاصح يحل لهم ان يشهدوا ويدينوا راي عينا في يد انسان نفرد
فيه تصرف الملاك اولم يرتفع حله ان يشهد بالملك له وفي العبد والامة ان كان كل واحد منهما
موروثين بالرق فكذلك والا فلا وقيل انما يحل اذا وقع في قلبه انه حاكم رجل في يده جدي لا يعتر عن
نفسه وقال هذا جدي وسمع ذلك منه رجل ثم تكلم الفلام فقال انا حر سمع ذلك الرجل ان يشهد
انه عبده وان لم يكن سمع ذلك منه لم يسمع ان يشهد ولو راي ثوبه يد ولم يقل موثوبي ثم اتعاه
رجل وسمعه ان يشهد انه ثوبه ثوب يد رجل وقد رايته قبل ذلك يوما او يومين فافعل به
لا يسمع ان يشهد انه ثوبه وقيل اذا رايته في يد وسمع ان يشهد انه له وان لم يكن رايته قبل ذلك
في يد وهو الاصح الا في العبد والامة اذا عاين الدابة تتبع الدابة ويرتفع لها فهدا يطول له اذا
بالملك والنتاج شهد ان فلان ابن فلان مات وتركه هذه الاراضي انا ابنه فلان ولم يدركها حيث
فشكها بما باطلة لانها شهد بالملك ملاحا بنة سببه ولا يثبت في يد سبل اداء الشهادة بالغير
فصوله الفصل الاول في الاداء شهد احد الشاهدين بالحق فنفى الآخر على شهادته
او على مثل شهادته لا تقبل بلا حجاج را اذا شهد مثل شهادته فيقبل عند عامة مشايخنا في حصاص
وقيل يقبل الاجمال من الشاهد لا عجي اذا كان بحال يمكنه البيان لولا حاشية مجلس القاضي ومن القبح لا
وقيل ان لم يحسن القاضي تهمه يقبل الاجمال وانما حسن لا ويدين كما روي عن محمد انه اذا اتهم الشهود
فرد والا فلا قراء الكتاب عند الشاهدين فشهد ان لهذا المدعي جميع ما سمع ووصف في هذا الكتاب
على هذا المدعي عليه او يقول هذا المدعي عليه الذي قرد ووصف في الكتاب في يد المدعي غير حق
واجب عليه تسليمه يوقع هذه الشهادة لان الحاجة يس اليه شهد احد الشاهدين بنسخة قراها بلسان
والآخر قرد رجل من النسخة ويقر او يحرقها قال انه فهو غير صحيح لانه لا يثبتين القاري من الشاهد
ثم في الشهادة على الظاهر يحتاج الى الاشارة الى المدعي عليه والمشهدوبه وفي الشهادة على الميت

على الغائب اخضر الوصي او الوكيل لم يكن نسبة المدعي اليه حتى ينسبوا اليه حتى لا يعلو في اليه
نسبة اليه وقيل مع ابو يوسف وذكر الصنعة لا يقوم مقام ذكر الجدا الصنعة يعرف بها الاحالة
الفصل الثاني فيما بين الشاهد في شهادته او ينقص شهد الشهود بما يقع الشهاد فيه
وقالوا لم نعاين لكن اظهر عندنا يقبل بخلاف قولهم لا نارا بنا العيون في يد بتصرفه فصرف الملاك
حيث لا يقبل وكذا قالوا وقع في قلبنا انه حاكم ولو قالوا شهدنا لانا سمعنا من اناس لا تقبل ولو شهد
على موت انسان وقال لم اعاين موته لم يقبل شهدا من كل المدعي ولم يشهد انه يد من غير حق
لا يقبل ويدين في شهدا ان سئل وقف على كذا ولم يسمع الواقف بنفسه ان يقبل وقيل اذا لم يكن
الوقف قريبا لا بد من بيان الواقف شهدا ان هذه الصيغة وقف ولم يذكر الجهة لا يجوز ويثبت
ان يقول وقف على كذا او على دار في يد رجل انه اشتراها من فلان وشهد الشهود انه ملك للمدعي
اشترها من فلان من فلان وفلان بملك او شهدا انه كان للبايع فلان اشتراها من فلان او شهدا
انه اشتراها من فلان وسلمها اليه فلان يقبل شهادتهم وان شهدا انه اشتراها من فلان لا يقبل او يدين
عينا في يد انسان انه ملك فشهد شاطرين انه باع منه العين فلان وموت في يد من هذا المدعي يقبل
ولا يحتاجان الى التوقيع باع ومو ملك وكذا لو شهدا ان المدعي اشترى من فلان من فلان وقدر
حتى يكون شهادته انه كان في يد الباع يوم البيع وكذا لو كان مكان البيع مبني وقيل ان كان المدعي يد
المدعي عليه لا يحتاجان ان يقولوا باع ومو ملك وان لم يكن في يد يحتاجان وان شهدا انه ملك للمدعي
اشترها من فلان يكفي من غير ان يقولوا وفلان بملك او على ثوبه يد رجل انه اشتراها منه ومحمد فواليد
فشهد الشهود انه باع منه لكن لا ندرى اصوله ام لا فانه يقضي ببراءتهما او عينا في يد انسان
انه اشتراها من فلان الغائب وانك فواليد انه كان ملك الباع يحتاج المدعي الى اقامة البينة انه
كان لبايعه واذا شهد عليه يقبل وان لم ينقل على كونه للبايع يوم البيع او على فقال منه البينة
اشترية منه او شهدا الشاهد كذلك يوقع باخبار كان اي كان له فاشترية منه شهدا ان فلان
باعه من المدعي ولا ندرى اصول الباع ام لا يقبل ولو قال انها القاضي العين لنا ومو باع منه نفى
شهادتهما للمدعي اقام البينة ان اباه اشترى من فلان من فلان وقدمات ابو لا يكلف
اقامة البينة ان اباه مات وتركها ميراثا له لكن يقم البينة انه لا وارث له غير شهدا انه ميراث

ووارثه ولم يشهدوا ان لا تعلم له وارثا غيره ولا قالوا لوارثه غيره فقبل ويتوهم القاضي بتقصي
دأبه ثم يدفع اليه شهد الشهود ان منع الدار كانت جرد المدعي لا يقبل لعدم الجرد ولو شهدوا على
اقرار ذي اليد انها كانت جرد المدعي كفاه واذا شهدوا انه كان في يد المدعي لا ولو شهدوا على اقرار
المدعي عليه انه كان في يد المدعي او اقر المدعي عليه بذلك يؤمر بالتسليم اليه المدعي ادعى الميراث فشهد
لانه كان في يد مورثه لا يقبل ولو اقر به فواليد يجبر على التسليم اليه ولارث المدعي **الفصل الثالث**
في اختلاف الشاهدين ومخالفة الشهادتي الدعوي اختلف الشاهدان في الزمان او المكان
او في الاشياء والافترق فان كان الاختلاف في الفعل حقيقة وحكما كالجنابة والغصب او في قول المدعي
بالفعل كالنكاح لتضمنه فعل احضار الشهود يمنع قبول الشهادتين وان كان الاختلاف في قول المدعي
كالبيع والطلاق والعتاق او في فعل المدعي بالقول وهو الفرق عن لا يمنع القبول وان كان لا يتم الفرق الا
وموالتسليم لكن محمول على قول المقر من اقرضتك فصار كالطلاق والعتاق والبيع ومخالفة **أحدهما**
ان يكون الاختلاف في الزمان او المكان في فعل لا يتم الا بالقبض كالهبة والصدقة والرمي وفيه اختلاف
معروف فان شهدا على حايثة القبض جازت عندهما وعند محمد ان شهدا على اقرار الراسين الواجب
والمتصدق جازت وعلى حايثة القبض لا **الفصل الرابع من الاختلاف في العددين**
ان اختلفا في الزمان والمكان لا يمنع القبول عند الامام خلافا لهما ولو اختلفا في الاقرار والاشياء يمنع
بالاجماع شهدا على الاقرار بالبيع واختلفا في الوقت او المكان يقبل ولو سال القاضي عن الوقت والمكان
فقال لا تعلم فذلك يقبل شهادتهما في الشهادة على الابرار اختلفا في المكان جازت شهدا معا انه اقر
في المسجد والاخر انه اقر في السوق او شهدا معا انه اقر غدا والاخر انه اقر عشية جاز شهدا معا
ان يقره الشوب المقتضوب المالك كذا وشهد الآخر على اقراره بذلك لا يقبل وكذا لو ادعى غسلة يد
انسان انه له غصبة منه الذي في يديه فشهدا معا انه ملك المدعي وشهد الآخر على اقرار ذي اليد
بالمالك لا يقبل شهدا معا انه اشتراه وبه من الغير والاخر على اقرار البائع ان اشتراه ومنه الجعبي عتبت
لم يقبل وكذا لو شهدا معا على الملك للمدعي والاخر على اقرار المدعي عليه بالملك للمدعي لا يقبل ادعى
ملكه لم يشهد له احدهما انها له او قال ملكه وشهد الآخر انها كانت ملكا لم يقبل شهدا معا على
الموثة في البر ولاخر في الطعام وانكر للموثة لا يقبل شهادتهما ولو شهدا معا على ميراث الاثر في البر

وشهد الآخر انه له يشترى البر فسكت لا يقبل شهدا معا انه اعتق عبدا وشهد الآخر انه
اعتق نصفه لا يقبل او على حصة جيت فشهدا معا بالحيث والآخر بالروي يقضي بالروي
وكذا اذا ادعى البيض من الدراهم فشهدا معا بالبيض والاخر بالسود يقبل على السود وهو
اسم لا نقص من البيض شهدا معا انه اشترى عبدا فلا يقبل والاخر بالف وغسلة فاشهاد
باطلة وان كان المدعي يدعي الشراء بالاكتر شهدا معا انه اقر بالف ودرهم والاخر انه اقر بالفيز
فان لقى الاقل لا يقبل بالاجماع الا ان يدعي التوفيق بينهما وان ادعى الاكثر فلكل عند الامام خلافا
لهما ولو ادعى الفين او الف وخمسة فشهدا معا بالف والاخر بالف وخمسة يقبل بالالف
اجماعا بخلاف ما اذا شهدا معا بعشرة والاخر بمائة فشهدا معا بالف والاخر بمائة والمدة
يقول لم يكن الف فشهدا معا بالف وخمسة باطلة ولو ادعى الفين فشهدا معا بالف يقبل اجماعا
ولا يفر مخالفة الدعوي الشهادة في المقدار شهدا معا انه اقر عشرة او اقر اثنين والاخر على واحدة
لم يقبل عنده خلافا لهما **س** شهدا معا على اقرار الطالب باستيفائه والاخر على اقراره لم يقبل
ادعى انه استوفى فشهدا على البراءة جازت وعلى الهبة والصدقة او على الادعى بالخطبة او على
بنط خاتنه لم يجز او على عشرة الاف ودرهم فشهدا على مبلغ عشرة الاف لم يقبل شهدا على دعوي
ارضها ختمه مكانا واخطاه في المقدار قبلت **نوع** ادعى ملكا مطلقا فشهد الشهود بالملك
بسبب يقتل وعلى العكس لا ادعى على امرأة نكاحا فشهد الشهود على اقرارها بالنكاح يقبل كذا
الغصب اذا خالفت الشهادة الدعوي صورة ومنع لا يقبل مالم يوفى المدعي كما اذا شهدا بالف
وخمسة وقد ادعى الف فان ادعى التوفيق بان قال كان الف وخمسة الا انه استوفيت
خمسة لم يقبل والا فلا وكذا لو ادعى الشراء فشهد الشهود بالهبة والقبض لا يقبل الا بالتوفيق مالم
قال اشترى بها منه فشهد الشراء فاستوفيتها منه واعا والبينة على القبض والهبة ولو ادعى انه
ورثها من ابيه فشهدا معا بذلك وشهد الآخر انه ورثها من ابيه لا يقبل ادعى ان فشهدا معا
بذلك وقضي له بالدار ثم ان المدعي اقر ان البناء كان ملك للمقضي عليه لا بطل القضاء بالارض
للمدعي ومثل لو شهد نصبا بالاصل والبناء والمسئلة محالها يبطل مات وترك ابين اقام
البينة على رجل ان لا يبيع عليه الف ودرهم فرضا واقام الآخر البينة ان عليه الف ودرهم من ثمن جارية

باعتها منه وتصادق انه ليس عليه للاب الآلف يفتى لكل واحد خمس مائة واذا استوفى الخمسمائة
لا يشترك الآخر **مس** شهد انه باع مائة من الجوز وبيعها وبيعها ولم يبق له من الجوز شيء
يقبل قال كواهي في ربيع يقبل وكواهي في ربيع لا لأنه وعد الآلف بل لا يفرق بينهما يقبل شهادته
عده على الولاد وشهادته امرأة فيما لا يطع عليه الرجال قبل شرط لفظة الشهادة وقبل لا يشكك
على الا فلاس ان يشهدوا او يقولوا لانهم بالاسوى سار له ونها **الفصل الخامس في الرجوع**
عن الشهادة قال نعم شهدوا ان الشهادة التي شهدت عند القاضي فله ان يرد على نفسه كذا في ربيع
وباطلة لا تبطل شهادته بذلك كونه في غير مجلس القاضي ولو رجع في غير قاض غير القاضي الذي
شهد عنده صح رجوعه حتى لو اقام المشهود عليه البينة على رجوعه في غير مجلس القاضي لا يقبل وعده
زفر يقبل ولو ادعى رجوعه مطلقا لا يقبل وان لم يكن له على الرجوع بينة واراوا سخط
الشاهد ان ادعى رجوعه مطلقا او في غير مجلس القاضي لا يقبل وان ادعى في مجلس القاضي
يستقبل ادعى على الشهادة والرجوع عند القاضي ولم ينع القضاء بالرجوع والقضاء به ولو
اقر الشاهدان عند القاضي انهما رجعا في غير مجلس القاضي تصح ويجعل الاقرار منزلة الاشهاد
شهادتهما على رجل فلم يقن بشهادتهما حتى شهد رجلان عليهما انهما رجعا عن تلك الشهادة فان
كان اللذان اخبرا عنهما بالرجوع ممن يعرفهما القاضي وافتداهما وقف امرهما ولم ينفذ
شهادتهما سرق من سفل ثم قال اغلظنا واوهنا بل سرق من سفل لم يقن بها اصلا لانها
اقرت بالفعل شهد الرجل ثم زاد فيها قبل القضاء بها او بعد وقالوا انما ان كانا عذرين
غير متقين قبل ذلك منها شهد انه امر امراته ان يطلع نفسها واخران انها طلقت نفسها وذكر
قبل الدخول ثم رجعا فالضمان على شهود الطلاق لانها ابنتا السبب والوصف والتفويض شرط
كونه سببا وعلى من ادعى ان رجلا عتق عبدا بيد فلان ولغران انه اعتقه ثم رجعا ولو شهدا انه
امر بالتعلق ولغران ان الامام عتق ولغران على وجود الشرط ثم رجعا فالضمان على شهود
التعليق شهد انه باع عبدا بحسب ما له سنة او قال احاله واخره سنة وقيمة العبد مائة
والبايع كحد ففتى بذلك ثم رجعا فالبايع بالخيار ان يشاء رجع بالثمن على المشتري الى البطل
ولن شاء ضمن الشاهد بيمين قيمة العبد حاله فان ضمنها رجعا بالثمن على المشتري بافاقة

الاجل لانها باءت الضمان فاما مقام البايع واذا رجعا بالثمن على المشتري يطيب لهما قدر مائة
ويصدقان بالفضل وبمثل لو شهدا بالبيع بحسب ما به وقفوا القاضي ثم شهدا ان البايع اقر الثمن
ثم رجعا عن الشهادة وتبين جميعا ضمن الثمن خمس مائة عند الامام كما لو شهدا باجل حين ثم رجعا
ضمن ثم العبرة في الرجوع لبقاء من بقي على شهادته لا رجوع من رجع حتى لو رجع احد الشاهد
ضمن نصف المال ولو رجعت امرأتان وبقي رجل ضمن نصف المال ولو رجعت واحدة
فربح المال وان رجع واحدة من ثلثة لا يضمن فان رجع آخر ضمن نصف الحرج شهد رجل وعشر
نسوة فربح ثمان فلا ضمان وان رجعت تاسعة فعليه من ربع الحرج ولم يرجع الكل فعليه ربع
وعليه من خمسة امداس عند الامام وعند من نصف عليه ونصف عليهم وان رجعت ثمانية
فعليه من نصف الحرج ولو شهد رجل وثلث نسوة فربحوا فعليه ضمان وعليهن ثلثة امداس
وعند من نصفان ولو شهد رجلان وامرأة فالضمان عليهما وول المرأة عند من شهدا
بالعقود القصاص ثم رجعا لم يضمن با **باب من يقبل شهادته ومن لا يقبل**
وفيه ثلثة فصول **فصل** في شهادة العبد والمكاتب والصبي والذمي والنساء
واسل السجين وغير ذلك **فصل** في شهادة الخصم ومن يدهم كالوصي والوكيل
وغیر ذلك **فصل** في شهادة الفروع **الفصل الاول** في شهادة العبد والصبي
فيما لا يحضره الا العبيدان يقبل عند مالك وشهادة رجل وامرأتين في الحدود يقبل عند
مالك ذلك خلاف حنابلة شهدا العبد لولاه فروت ثم شهد بها بعد العتق يقبل ولو شهد
المولى لعبده بالنكاح فروت ثم شهد له بالعق لم يجز لان المردود كانت شهادته وكذا
الصبي او المكاتب او شهد فروت ثم شهد بها بعد البلوغ او بعد العتق جاز لان المردود
لم يكن شهادته تحمل المملوك شهادة لولاه ثم شهد بها بعد العتق قبلت لا يقبل شهادته لرجوعه
الامة تحمل لرجوعه شهادة فشهد بها بعد ما بان جاز اعتق عبده في مرضوته وللعاق
له سواء فشهد هذا العبد لا يقبل عبده في يد رجل فاستحقه رجل بالبينة ثم استحقه لغيره
بالبينة ثم ظهر شهودا صريحا فانه كان شهودا الاول رقا العبد على المشهود عليه الاول
ولن كان شهودا ثانيا فعلى المشهود عليه اثنا فبقي سبع اقرار مسلم ثم اسلم او غلظ ثم بلغ

او عبد ثم عتق فشهدوا جازت شهادته الخ في المتما من على الذم لا يقبل وعلى المتما من قبل
شهادته الاخرى لا يقبل في حادثة شهادته الا على من في النصب وغيره لا يقبل اذا كان غير المتما
والاداء فان كان بصيرا عند التعلل لا الاداء فكلنا عند الامام وعندنا يقبل الاداء **الفصل**
شهادته الخ في مقبولة وكذا الاقل لا ان تكة شهادته الخ لا رغبة عنها لا لوجب الفسخ وهو
بعدا لكبير لصيانته رغبة شهادته ولا ان رغبة شهادته اذا كان عدلا شهادته من جنة مئة
وفيق ساعة بحرف في حال صفة وقيل قدر يوم او يومين شهادته اصل السجود بعضهم على
فيما يقع في السجود والصبيان فيما يقع في الملاعب والنساء فيما يقع في الحمام لا يقبل
الفصل الثاني في شهادته المتهم شهادته الوصي للميت والورثة كلهم كذا بالخبر
لان القبض في الدين والوجبة له حتى يموت الفريضة والموضع وشهادته يدين على الميت **الفصل**
اولورثة كبر لا صغير يقبل لعدم التهمة وشهادته ليست بعد الغلة لا وان لم يخاصم خلاف
الموكيل اذا شهد لموكلة قبل الخصومة وقبل القضاء بوكالة تقبل عندهما خلافا للابن
وكل بالخصومة لمحض القاضي فخاصم الموكل المطلوب بالف درهم ثم اخرجه الموكل من الوكالة
فشهد الموكل على المطلوب بمائة دينار جازت ونعم لو وكل غير محضر القاضي في الخصومة
بالف درهم وقام البينة على الوكالة ثم غرله الموكل فشهد على المطلوب بمائة دينار فما
كانت الموكل على المطلوب بعد قضائه للموكلة بالوكالة لم يجز شهادته لان الفصل الثاني
انصل القضاء بها صار الموكل خصما في جميع حقوق الموكل على غرله فاذا شهد بالذات
فقد شهد بما هو خصم فيه وفي الاول علم القاضي بوكالة ليس بقضاء فلم يفسد خصما في غير موكله
وموالدراهم فيجوز شهادته بعد الغلة في حق آخر شهد البائع للمشتري على الشئيع تسليم الشئيع
بعد تسليم الدر لا يقبل وان لم يخاصم معه الشئيع شهادته اجبر الوعد لانه لا يقبل في تجارة
وغيره اجبر حياومة كالتسليم مائة او مائة وشهادة الاجير مشتركة مقبولة شهادته
على ابهاما بطلاق اتهما ان كانا يجوز لهما يقبل وان اقصت لا ولو شهدا على امرأة ابهاما انهما
ارتدت ومي مكر فان كانت اتهما حية لا يقبل لان كانت مبنية فان حذر الابن يقبل وان
او على لا الشهادة لو لم يثبت لا يقبل الشهادة لابنه من الرضاع والابن ابنة يقبل اقربا

يدين على الميت فلم يقض القاضي عليها حق شهد بذلك لرب الدين يقبل ويثبت عليها
وعلى غيره مما من الورثة ولو قضى عليها ثم شهد لا يقبل كذا لو شهد قدف انسان مع نفر آخر
شهد على القذف بالزنا فقبل القضاء بالحد على القاذف يقبل وبعده لا **الفصل**
الثالث في الشهادة على الشهادة اقل ما يكفي في الاشهاد ثلث شينات وهي اشهادكم بكذا
فاشهدوا على شهادته بذلك وفي الاداء ست شينات وهي اشهدان فلانا شهد غدي بكذا
واشهد في على شهادته به فانا اشهد على شهادته بذلك وقوله في الاشهاد اشهد في الشهادة
لا يصح في المشهور الرواية عن ابو يوسف وقال ابو جعفر لو قال في الاداء اشهد على شهادته
بكذا كفي بلا زيادة ثبت شهادته الاصيلين اذا شهدا الفرعان على شهادته كل واحد من الاصيلين
عندنا وعند الشافعي لا بد من اربعة يجوز الاشهاد على الشهادة وان لم يكن بالاصول عذر
من مرض او سفر وانما يشترط العذر عند الاداء ولا يصح الاداء بلا عذر بالاصول في الاصح
شهادته الابن على شهادته الاب مقبولة وعلى قضائه لا عندنا يوفى خلافا لمحمد لا يجوز شهادته
الفروع حتى ينسبوا الاصول اليه آباءهم واجدادهم ينبغي للقاضي ان يسأل الفروع عن عدالة
الاصول فاذا عدلوا جاز تقديرهم اياهم في الاصح اذا كانت عدالة الفروع معلومة فان
لم يكن يسأل عنهم القاضي فاذا ثبت عدالتهم ثبت عدالة الاصول وانما يصح تقدير الفروع
لان فعل الشهادة ينتهي حكم النيابة فيصير اجنبيا ويصح تقدير اصد الشامدين صاحبه
ولا يتم فيه كما لا يتم في شهادته نفسه لان قال الفرعان لا يجزى لا يقبل شهادتهما وعن ابو يوسف
يقبل شهادتهما ويسأل عن الاصل ولو قال لا تعرفه اعدل موام لا يقبل في الاصح ويسأل
عن الاصل ولو قال الفروع انا نتم في الشهادة لا يقبل شهادتهما على شهادته كونه حرا
للاصل فكذا قولهم لا تجزى في المشهور ولو نوى الاصل الفروع عن الاداء بعد ما امر لادوية
فيه عن المتقدمين واختلف المتأخرون فيه **س** شهد لفرقة المتفلس جاز تشا جاز شهد
احدهما على الآخر يقبل ان كان عدلا رجل لا يحسن الدعوي فامر القاضي بخليين بالنظيم
ثم شهد العدلان على كل الدعوي والخصومة يقبل شهادته عمال السلطان جاز في الفقيه
ابو الليث ان كان مثل عبد بن عبد الرحمن جازت ومثل يزدن حواوية لا شهادته من اللعب

ثم

بالسطح ولا يدور القمار ويتبع عن الزور يقبل قال المدعي طي بئنه ثم أقامها لم يقبل
عند الامام وعند محمد يقبل قال لا أعلم بي حجة او حقا ثم اقول حقا فحاجته قبلت فخرج
ان يخرج الشهود الي ضيعة اشترى فاستاجر لهم دواب وبكثهم ان لم يكن لهم قدرة المشي
ولما حال يستكروا به يقبل والا لا طعن المردع عليه في الشهود انهم عبيد فعلى المدعي اقامته
البينة على محرتهم ولو قال بما محمد ودان في قذف فعلى الطاعن البينة شهد الفرعان والاشهر
خرسا او عيال وارثا او نسقا لم يقبل **باب** **الشهادة بالنسب والموت**
والطلاق والرقبة الشهادة بالشبهة والنسب وغيره بطريقين الشهادة الحقيقية او الحكمة
والحقيقة ان يشتر ويبيع من قوم كثير لا يتصور تواطؤهم على الكذب ويشترط فيه التواتر لانه
العدل والحكمة ان يشهد عنده عدلان من الرجال او رجل وامرأتان بلفظة الشهادة الشهادة
انما يحل بالشبهة في اربعة النسب النكاح والقضاء والموت ولكن الشهادة في الثلثة لا اول
لا يثبت الا بخبر جماعة لا يتوهم تواطؤهم على الكذب او خبر عدلين بلفظة الشهادة وبخبر
الموت بخبر العدل الواحد وقال ابو يوسف خبر عدلين وان يكون موته مشهورا نظر الرجال
الي القاضي في مجلسه والناس عنده فقالوا هذا القاضي وسعه ان يشهد انه القاضي على اسمه
ونسبه اذا رايت رجلا وشهد عندك عدلان انه فلان بن فلان وسعه ان يشهد به وان لم يشهد
عنده احد انه فلان بن فلان ولم تسمع الا منه وطال مقامه معه واذا ناه سنة ووقع قلبك
صدقه وسعه ان يشهد انه فلان بن فلان وقبل السنة لا يشهد انه فلان بن فلان ولم يدركا
لاب وعلى ان اباه مات وتركه هذه الدرر من انما يقبل في النسب الميراث شهد عدل عندك
انه فلان بن فلان قال ابو يوسف وسعه ان يشهد بذلك وقال ابو حنيفة لا حتى يقع قلبك
انه كذلك شهدا ثنان انه طلق امراته والزواج غاييب لا يقبل وان شهدا عند امرأة حل بها
ان تعدد تزوج وكذا اذا شهد عندك عدل واحد الشهادة والاخبار عند وفي المرأة
كاشهادة والاخبار عندك ولو شهد عندك عدل انما تدعي الاسلام فيه رواية واذا
اخرى واحد عدل موته حل بها ان تزوج واذا سمع منه اثنا حل لها ان يشهد واذا
اخرى عدل لموت الزوج الغاييب واخرى اثنا محبوبة فان كان الذي اخرج بالموت

اخرى بينة الموت او شهد جنازة فلها ان تزوج وان كان اللذان اقبلا بحبانه فزارها
بتاريخ لاحق فشهادتهما اولى شهدا ثنان ان زوج فلانة مات او قتل واخرى انه حي والشهادة
على الموت اولى وروى خبر موت رجل من ارض لغوي فصنع ورثته ما يصنعون على الموت
فعاين ان هذا الصنع لا يستعمل ان يشهد على موته فهذا على موته وليس موته مشهورا فلا
لم نعاين موته لا يجوز الشهادة على الوقف المشهور بالمشهور جازية على اصل الوقف لا بشرطه
ويقبل لا يجوز الشهادة على الوقف بالشبهة لانه لا بد من بيان الجهة **فصل في الشهادة**
على النفي شهدا على رجل انه استقر من من فلان يوم كذا فوضع في مكان كذا فاقام المشهود عليه
بينة انه لم يكن في ذلك اليوم في المكان الذي ذكر الاولان وكان في مكان كذا لا يقبل منه
الشهادة لقيامها على النفي قال عدي حمران لم اتج العام فقال حجبت فشهدا انهما في العام
بالكونة لم يعقوب خلافا لمحمد شهدا على رجل انا سمعناه يقول المسيح ابن الله ولم يقبل النصارى
فبانت امراته والرجل يقول وصلت بقوله النصارى يقبل الشهادة ويقع الزمرة ولو قال
سمعنا ذلك ولم نسمع منه غيره لم يقبل آمن الامام اهل المدينة فاضلوا بابا من مدينة لغوي
وقالوا كنت جميعا فشهد شهود من غيرهم انهم لم يكونوا وقت الامانة فيها جازت شهادتهم
حلف رجل ان لم يجئني صهرته الليلة ولم اكلها في كذا فامرته طالق ثلثا فشهدا انه حلف بكذا
ولم يجئ صهرته تلك الليلة ولم ياكلها في ذلك الوقت وقد طلقت امراته يقبل لان المقصود
الاثبات الثلث كما لو شهدا انه اسلم واستثنى واخرى انه اسلم ولم يستثنى يقبل على اثبات الاسلام
لانه المقصود بجواز اثبات الشرط بالبينة ولزكان نفيها كما لو قال لعبد ان لم ادخل الدار
اليوم فانت حر فاقام العبد البينة انه لم يدخل الدار اليوم يقبل وقضى بعقده **س** ثبت
ورائه وارث لا عدم غيره بلقوم القاضي متى يرى ثم يدفع اليه وان كان ممن يحب غيره كالجد
والاخ والعلم لا يدفع المال اليه شهدا انه وارثه لا وارث له غيره لا يقبل ما لم يذكر الجهة فيقول
انه ابنه او ابنه ولو ذكر الجنة ولم يذكر انه وارثه يكفي شهدا انه مات وتركها ميراثا ولم
يشهد على الورثة لم يقبل عن محمد بن مسلم العدل من يجنب الميتات المستثنات

ويكون بغيره لا يكون **سليم** القلب بحيث يلتزم عليه الامر ولا يشتر العتلة تستط بتأخير
الطوق عن اوقاتها تركه لجمعة بغير عذر مرة سقطت عدلته عند الخلو في وقت الرخصي لا
حق يتوكلها ثلثا متوكلها اعتاد شتم ما يملكه واسله كل ساعة ويوم سقطت عدلته من
الحرس لا يستط العتلة قال حاتم الدين الذي فاسكو لا تقبل شهادة من جلس مجالس الخمر
على الشراب لم يقبل شهادة وان لم يشرب ولم يسكر عدله جماعة وجرحه اثنان فالجرح اولى
صبي احل لم لا يقبل شهادة مالم يسئل عنه ولا يداين بتاني بعد البلوغ قد راي نفع قلوب
اسلم المسير ومحلته انه صالح كذا القريب نزل يقوم وقد بعضهم فلك بسة اشهر وبعضهم
بسة وبه يفتي المزمع وجد الشاهد عدلا فمائل يهتج وان وجد يقول الله اعلم واذا
جرح ما ينبغي ان يقول جرح شهوك بل يقول ذوق شهوك اولى جرح شهوك تركه ان
حلا من الحرو والاربعة قبلت ولو غلط في غير لا شهدا فقالا اشهدنا قاضي بلدك لم يلق
مالم يسمي القاضي وينسبها الي ابيه وجد وكذا في شهدا على فعل ولم يسمي الفاعل
كتاب القاضى السعيد والفعل وما يكون
حكما وما يدخل في الحكم ولا يدخل ثم سائل العدوي والتكليف والملازمة سائل
الجس سائل بيع مال المديون ولاية القاضي سائل علم القاضي في غير المحصر وما
ينصل به سائل قضاء القاضي في المجتهد فيه فسح اليه من القاضي والحكم سائل
كتاب القاضي في القاضي والتوفيق سائل التعديل والجرح سائل دعوى الظلم
والعنوق سائل القضاء على الغائب **في التقليد والعدل** ايم تعليق تقليد القضاء
والامارة بالشرط مضافا الي وقت في المستقبل جاز بان قال اذا قدم فلان فانت
قاض بلده كذا واذا قدمت بلده كذا فانت قاض بلده او قال ان قدم فلان او ان قدمت
فاما تعليق الحكم بين اثنين بان قال اذا قدم او ان قدمت فلان فاحكم بيننا من
الحادث لم يصح عند الموقوف وبه يفتي وفيه خلاف محمد وتعليق عدل القاضي بالشرط
بان قال اذا وصل كتابي اليك فانت من قبل قيل يصح وقيل لا وبه يفتي قلد انسانا

القضاء يوما او مجلسه سئل ياتت السلطان او الامام الاكبر فوفى قضاء ناحية الى اثنين
فقضى احد ما لم يجز كاحد وكلي بيع قلد قضاء بلده كذا لا تدخل فيه القري مالم يكتب
في منشور البلدة والسواد قول القاضي ثبت غنبي كذا حكمه في لاصح يوم الموت لا يدخل
تحت القضاء حتى لو ادعى ان اياه مات يوم كذا وقضى له ثم اصبحت امرأة النكاح بيوم
تقبل ويوم النكاح والتقبل يدخل **س** سئل احد الخصمين على القاضي لا ينبغي ان يبر على قوله
وعليكم ينبغي لمن يقوم على راس القاضي جلوان يمنع الناس من اساء الاواب **طلب**
المدعي عليه ان يسال المدعي من ابي وجه يدعي سائل القاضي ولولاية لا يجز على بيان السبب الدعوى
الخاصة التي لا يجيزها القاضي من التي لو علم المضيف ان القاضي لا يجيزه ترك الدعوى لا باس ان
وموتك ولا يقضى وموتك ويكره ان يفتي المحضوم وقيل لا باس فيما كان حلقا وان كان
ينبغي ان يقضى شهوة من اهل قبل ان يجلس للقضاء ممن جاء أولا فهو اولى بالتقديم لا الغرباء
فانه لا باس بتقديمهم الا اذا كانوا اكثر من يتضرر به لعل المصير فيحفظ الغربة والاحسان يقضى
حيث يحضر الجماعة لتفي النعمه وفي المسجد لا يكره اذا جلس للقضاء لا يسلم على المحضوم
ولا المحضوم عليه **سائل العدوي** المدعي اذا طلب من القاضي احضار الخصم وخارج
المصر ان كان الموضع قريبا بحيث لو ابتكر من اسله امكنه ان يحضر مجلس القاضي ويجيب خصمه
ويثبت في منزله بديره بنحو الدعوى كما كان في المصر وان كان ابعد من ذلك قيل يامره باقامة
البينة على موافقة دعواه لاحضار خصمه والمتور في سائل يفتي فاذا اقام يامره انسا بالخصم
وقيل يحلف القاضي فان نكل اقامه عن مجلسه فان حلف يامره باحضار خصمه امرأة فالت القاضي
ان زوجي يريد ان يغيب فخر منه كفيلا بتفتي لا ياخذ عند الامام والتحسن ابو يوسف فلك في نفعه
شهر وفقا بالناس وعلى قياس قوله لو فعل القاضي في سائر الديون لا ينفذ قال لامرأة كفلت لك
بتفتك كل شهر لا ينفذ الا شهر واحد ولو قال انا ضامن لك ابد ينفذ فلك قال المدعي في
بينة حاضرة فطلب ان ياخذ من المدعي عليه كفيلا ياخذ له ثلثة ايام او الى المجلس كذا هو اذا كان
المدعي عليه او مجهول والمال حيزه او خيره ومن محمد لا ياخذ في المعروف ولا في المال الخبير وان كان المدعي
عليه غريبا لا ياخذ منه كفيلا وكذا اذا قال ينبغي غايبة وتاقبة الكفالة بثلثة ايام ونحوها

لنوسعة الامر على المدعي حتى لا يسلم الكفيل المدعي عليه الحال فيبذل ويجز المدعي عن الاتيان
بالبيعة وانما يسلم له المدعي بعد وجود ذلك الوقت حتى لو اوقف المدعي البيعة قبل ذلك بحكم ان
يطالب الكفيل وكذا الكفيل في شهر انما يطالب بعد مضي الشهر لا قبله لانه توسعة الامر عليه لكن لو
عجل الكفيل صح ادعى المدعي عليه البراءة من الدين وقال في بيعة حاضرة يؤجل ثلثة ايام او الي
المجلس الثاني ولا يستوف منه الحال والتقدير بثلثة ايام لانه القضاة يجسرون في ذلك الزمان في كل ثلثة ايام
او في المشتري الغيب وقال يتيق حاضرة لا يجبر على دفع الثمن حتى يكلف البائع اتيتم المشتري
بثمنه فان قال يتيق غايبة يستخلف البائع فان حلف بجبر على دفع الثمن وان نكل حكم بالغيب
الى المدعي عليه اعطاء الكفيل باهر المدعي ملازمته وموان يدور معه حيث ما دار او يبعث
معه احيناً حتى يدور معه حيث ما دار واذا انتهت المطلوب الي وان فاما ان يازن المدعي في الدار
معه او يجلس على باب الدار ولو كان المدعي عليها امرأة قيل يستاجر امرأة فتلازمها المرأة وقيل له
ان يلازمها ويجلس معها وتقبض على ثيابها بالنها وفاما بالليل فيلازمها النساء فان سرت
ووظفت خربة لا باس ان يدخل الرجل افا كان يامن على نفسه في ذلك ويكون بعيداً منها
مخفياً بعينه فان قال المدعي هذا الكفيل الذي اعطاه غير ثقه بجبر على اعطائه ثقه والثقة
ان لا يخفي نفسه ولا يهرب من البلد بان يكون له دار مرفقة لا يسكن بكرة او يترك ويهرب ثم انما
يامر باعطاء الكفيل افا طلب المدعي وبدونه لا وقيل افا كان المدعي جاهلاً بذلك فاقاضي
يطالب طلب ان يعطيه كفيلاً بنفسه وبالمدعى به ومومتاً بقتل ويحكم فاقاضي بطالب فان ابا
امر القاضي ان يارفعه وان لم يلقه ذلك الشيء حتى يأخذ منه كفيلاً بهما وان كان المدعي غافراً
لا يطلب الكفيل بالمدعي به ولو لم يكلف بالكفيل والمدعي به وطلب وضع المنقود على يد المدعي
نفس الدعوى بانه في مابيل الجبلولة مرة كتاب الدعوى طلب نفس الدعوى ان يأخذ من المدعي
وكيفاً بالخصوصية يطلب القاضي كين اذ ابله لا يجبر عليه **سائل الجبس** بحسن في الويون كلها
قرضاً كان او عصباً او ثمن مبيع او ميراث ولا يجسه في اول ما يتقدم عليه ويقول له قم فارضه
فان عاذا اليه جلسة **محبس** بتقليد الدين وكثيره اقله من المظن سواء في الرجال والنساء
وان يكون بينهما قرابة او لم يكن الا انه لا يجسب الوالد لغيره ولو كان الوالد او اخت الوالد

عن نفقة اولاد الواجبة عليه حبسه القاضي لاجلهم تعزير المدين اذا كان له غار بحسن المبيع
وكذا كان لا يشترى الا بثمن قليل قال المديون ابيع عبيدي سلفا واقضي حقك بوجله القاضي
يومين او ثلثة ولا يجسه المحبوس بالدين يمنع من الاكساب فيه في الاصح ولا يخرج الى الحمام
ولا احتاج الى الجماع لا باس ان يدخل زوجته وجارية السجون فيطأها حيث لا يطلع عليه
احد فان شهد المدعي رجل بحسن المطلوب حتى يحل بالآخر واجله ثلثة ايام فان جاوبه والا
خفي سبيله لا يخرج جمعة ولا عید ولا جنازة قريب ولا بعيد الاول والاول اذا لم يوجد
من يفصلها ويكفنها ولا يلج من في السجن فاضناه المرض وليس هناك من يخدمه لغيره
من الحبس ولا يقرب المحبوس ولا يقيد ولا يؤذ ب الا اذا احتل في الخروج والهرب في لو اذبه
القاضي باسوا حتى ينتهي عن ذلك فحسن الزوج اذا حبسته المرأة شهرين او مدين **أخر قال**
الزوج للقاضي احبسها معي فان لي موضعاً في الحبس لا يجسها معه بل في بيت الزوج المحبوس
اذا سئل عنه القاضي بعد ما مضى زمان على ما علم فاخبر انه مرسر ابد الحبس وانما اخبره انه **مفسر**
خفي سبيله **وجبر العدل** الثقة بكفي والاحوط الاثنان ولا يشرط لفظة الشهان طلب المحبوس
يبيى الطالب لانه لا يعرف مذهب مكلفه القاضي فان نكل اطلعه وان حلف ابر حبسه
بيع مال المديون يبيع القاضي ماله ويقضي ديونه عندهما بغير رضاه واصله ان ابا حنيفة
لا يري القضاء بالمحج ولا بالتفلسن وما يري بان ذلك واذا باع القاضي ماله او امر امينة به نقض
ديونه فالعبد على المطلوب لا على من باع حتى لو اسحق وجع بالثمن على المطلوب وبرر عليه
بالعيب ثم على قوله افا باع ماله يفي له وتسبى من الثياب حتى اذا غل احدما ببق له
الاخر اذا كان للمديون ثياب حسنة يمكنه الاكتفاء بما دونها يبيع ويقضي الدين ويشترى بالثمن
ثوباً يكفيه سقط العدل على بيع الرمن فامتنع بجبر الراس فان امتنع باع القاضي بالاجماع ولزم
غاب الراس اجبر العدل وهذا اذا شرط البيع في الرمن فان شرط بعد عقد الرمن قبل الاجرة في الاصح
بجبر الرضا وكذا الوكيل بالخصومة اذا غاب الموكل بجبر على الخصومة **ولاية القاضي** للقاضي
ولاية اقران النقطة من المنقط للقاضي ان يقرض مال الغايب وان يبيع منقوله اذ غاب
الثمن لكن اذا لم يعلم مكان الغايب لا اذا علم فلا لانه يمكنه ان يبعثه الى الغايب وملازمته

على لزوم القاضي ان يبحث ما ان الغائب اليه اذا خاف التوري الاب اذا كان مفقودا جازا المال
فلما قضى ان ياخذ مال اليتيم من يد ويضعه على يدي عدل الى وقت حاجة الصغير او بلوغه
س المرأة يصلح قاضية فيما سوى الحدود والعبد والصبي والاعمى والاطلاق قضى بنفسه
جاء الا اذا كان غائب قضاه على الجور من طلب القضاء والامان لا يوزي لان الخيرة فيه
الرجوع في القضاء وخضه لمن لا يخاف العجز ويامن على نفسه الحيف والاعتناع عنه **مؤخر**
خارج غلبوا على بلدة وقتلوا قاضيا من الخوارج لم يجر وان قتلوا من اهل العدل جاز مات
السلطان لا ينفذ قضائه القاضي اذا ارتد ثم صلح فهو على حاله **س** **باب القضاء والعلم**
في غير المعصية وما يتصل به المعصية شرط لفساد القضاء في الامتج وعن ابي يوسف انه ليس شرط في
عليه مسئلة احدية ان كتاب قاضي الرستاق الى القاضي لا يقع في ظاهر الرواية والثانية
اذا علم القاضي في الرستاق بحادثة ثم اراد ان يقضي بذلك العلم ففي ظاهر الرواية على الاصل
الذي علم قبل قتل القضاء شامد مع القاضي يقضي في الرستاق على يسعه ان يشهد من
غير امر القاضي عن ابي حنيفة انه يسع وعن ابي يوسف لا قالوا ما قاله الامام ابيس وقال ابو يوسف
اخط **س** **باب قضاءه في المجتهد** قيل العبرة في هذا الى استنباه الدليل بحيث لا يكون
خلاف النص لا يجر ولا اختلاف حتى لو لم يعرف الاختلاف لكن استنبه ولعله لم يكن قطعا
ففي القاضي على خلاف المذهب يجوز وعلى العكس لا قضية مختلف فيه فقد قضى ولم يجز
خلاف الشافعي انما المجتهد خلاف الصحابة ومن كان بينهم قضية في مسئلة الاستيلاء لا ينفذ لانه
لم يثبت فيها اختلاف الصحابة وقيل ينفذ لاختلاف العلماء استوى المشركون على اجتماع
المسلمين فامر زوه معصا بهم في ذلك الاسلام ثم استنفذ منهم جيش المسلمين قبل اعراسهم
الحرب رد على صاحبه فلما لم يعلم الامام حتى قسم بين من اصابه فالتفت باطله والمناع
اي صاحبه ولم يعلم الامام احوال وراي ان اعراسهم بالمعصية يكون ما وقع بين من اصاب
من المسلمين ثم رفع الي قاض يري ذلك غير اعراس جاز ما صنع الاول فان العلماء اختلفوا في
احد ما ان اموال المسلمين ملوكة لا يملك بالقرينة الا حرزوا في ان الاعراس فيه على نعم باليد
قبل الاعراس بالدار فاطا اجتهد القاضي واستقر عليه على ان مال المسلم محل التملك والقرينة

يتم بالاقرار بالمعصية وامضى الحكم كان ذلك منه اجتهالا في موضعه فينفذ قضاءه كالقاضي
بشهادة الفتى على غائب او بشهادة رجل وامرأتين في النكاح على غائب فانه ينفذ وان كان
من يجوز القضاء على الغائب يقول ليس للفساق شهادة ولا للنفاء في باب النكاح شهادة
حكم القاضي في الخلع انه فسخ ام طلاق كما حكم في سائر المختلفات لاختلاف الصحابة فيه قضى
بجواز نكاح مربية الاب لا يجوز عند ابي يوسف والقاضي ان يبطله وقال محمد جاز ولا يبطله
الثاني وقضى بشهادة الابن لابي او عكسه فالخلاف بينهما على العكس قضى في المأذونة له في نزع
انه لا يصير ما ونا له في الانواع ينفذ لكن اذا قضى عند شرطه بان خوصم فيها تعرف في غير النوع
المعقن قضى في مجتهده فيه ولا يعلم بذلك لا ينفذ فانه ذكر في السيل الكبير رجل مات وله مدبرون
حتى علقوا ثم اثبت رجل وبناء على الميت فباعهم القاضي على طعن انهم عبيد وقضى بجواز ثم
ظهر انهم مدبرون بطل قضاءه وان كان مجتهده فيه لعدم علمه بذلك حتى لو علم باجتهاد بطل
التدبير جاز **س** **باب ائمة** ولها روج اوباع مدبر بعد موت سيده اوباع ام ولد ثم ترافعا الى
قاضي اخر امضى قضاءه الا في بيع ام الولد لا يجوز كان عليا وقد رجع وقيل اذا قضى بجواز
بيع ام الولد يتوقف على قضاء قاض آخر ان قضى بنقضه فلك القضاء نفذ وان ابطله بطل وهو
اوجه الا قاض يبيع للمكاتب برضا صحيح في اصح الروايتين قضى ويؤيد هذا الموقوف عليه
فوافق قضاءه مختلفا فيه فقد شهد اثنان على رجل انه قد زنى اعراسه فلا عنها الزوج من غير
اكرام وجس وفريق بينهما ثم ظهر الشهادة عبيد حق القضاء بالتقوى لانه بقوله ان صادق فيها
دميتها به من زنا صار محررا بالتقوى قضى بشهادة محمد ومحمد في زنى بابا وهو لا يعلم بذلك ثم
ظهر لا ينفذ قضاءه وعليه ان ياخذ المال من المقتضي له وكذا لو علم انهما عبيد لم او اعجابا
او كافر لم وقيل ينفذ فانه ذكر انه اذا قضى بشهادة محمد ومحمد في زنى قد تابا ثم عزل او مات
فرفع ذلك لا قاض آخر لايبراه امضى القضاء الاول ولو كان المحرم هو القاضي فمضى بقضيه
ثم رفع الي قاض آخر لايبراه فانه يبطل قضاءه وان راي جواز اعضاء وكذا شهادة الرجل لمراته
في الزوجين بين لو كان الزوج شامدا او قاضيا فمضى هذا لقضى على الغائب وهو لا يري فلك لا ينفذ
عند محمد خلافا لهما قضى ثم راي بعد فلك خلافا فيه ينفذ عند الامام وبه نفى وان فوض

المذهب القضاء يجوز بيع المذبح وفتح اليمن قبل انما يجوز ذلك اذا كان المفوض يرى ذلك
قال لا اجتهاد في ذلك لا بد منه لانه لو فعل المفوض بنفسه لانفذ لكونه الامام لو فعل بنفسه
ينفذ كما يجوز تفويضه مطلقا وبغيره وقبل لو فرق بين شفعي ينفذ براه جاز عند الكل نسي
القاضي مذهب ففرض المذهب غيره او قضى به مع علمه من نفسه ينفذ عند الامام خلافا لغيره
او قضى بخلاف رايه غلط فوافق بعض الاختلاف وقبل اذا قضى بخلاف مذهب مع العلم به لم يجر
في قولهم فصارت كاحاصل عن رايه حينئذ في القضاء بخلاف مذهب مع العلم به رايته فيكون القضاء
في المجتهدين ولما لم يكن عن اجتهاد في الاصح قضى في مجتهدين خوفه اليمن ينفذ على المقتضى عليه فيكون
القضاء عالما كان او جاهلا له راي بخلافه ولم يكن لا المقتضى له لكان جاهلا فكذلك ولو كان
عالما له راي بخلافه ومن المسلم المعروف ان قضاء القاضي لغيره راي سل ينفذ عند لا ينفذ
خلافا لغيره والجاسل لو استفتى فيها اعلم من القاضي فقبل فتواه فهو على هذا الخلاف لا ينفذ
في حق الجاسل كرايه ورد كتاب القاضي في حادثة لغيره القاضي المكتوب اليه ومن المختلف فيها
فانه لا ينفذ وانما ينفذ فيها بجله ينفذ لانه السجل محكوم به وكون الكتاب ولله لانه لا يقبل الكتاب
دون السجل شافعي المذهب او في شفعة بالحوار اختلف المشايخ منهم من قال لا ينفذ له ومنهم
من قال ينفذ كاحد من مجتهدين فيعين قال ان صاحب حق محرم مني وطلب للفرقة فالتقاضى بينهما
عند لا ينفذ ومحمد وبلاطيل كذا سنا ينفذ اذا طلب بما هو حق عند القاضي ولو كان المدعي لا يعتقد
ذلك وان كان المدعي عليه شفعويا والمدعي حنفيا ينفذ بما هو مذهبنا ومذهب القاضي بالاجماع
من قال اذا كان المدعي شفعويا يسئل القاضي سل يعتقد هذا ان قال نعم قضى له وان قال لا لا
ومنا القول لعدم فتح اليمن المضافة قضى بالزوجته منها ولم يقل قضيت بطلاق اليمن صح
القضاء وبطلت اليمن ان كان خلف بايمان مضافة مختلفة ينبغي ان يعلم القاضي بذلك حتى
يقول قضيت بطلاق كل عين حلفت بها والا يقضى بطلاق تلك اليمن فلا يبطل لغيره وقضى
بطلاق كل عين يحتاج الى الفسخ في حق امراة لغوي عند س ولو قال قضيت بتركها بالنكاح
صح ولو كان لما يمان مختلفة ولو لم يبطل القاضي حتى اجاز نكاح فضولي بالعدل ثم طلقها
ثلاثا ثم تزوجها بنفسه ثم رفع الامر الى القاضي فان علم بتقديم نكاح الفضولي ومع ذلك

قضى بالنكاح بينهما صح وكان قضاء بطلاق اليمن وبطلان نكاح الفضولي وبطلان ^{الثالث}
بعده وان لم يعلم بتقديم نكاح الفضولي ينبغي ان يعلم حتى يقصد نقضه موضع الاجتهاد
اليمن المضافة ونكاح الفضولي عند اليمن على جميع النساء بان قال كل امراة تزوجها فهي
طالق ففسخ اليمن على امراة يحتاج الى الفسخ في كل امراة عند لا ينفذ فانه روي عنه فممن حلف
مكثا فترجى امراة ولا يرى الطلاق المضاف واقفا فرقعة امراة الى قاض لا يراه واقفا ففسخ
بصحته النكاح وبقاء الحل بينهما ثم صار الرجل من يري الطلاق واقفا ثم يترجى امراة لغوي
بعد هذا فانه يمكن امراة الاولى ويبنى الامر في الثانية على راي نفسه فيفارقها لانه ثبت فيها
الحل الآن ولم يجر فيها حكم وانما روي للفتوي قوله انه يمكن الفسخ على امراة واحدة وعلى هذا
اذا قال كل عبد اشترىته الى سنة فهو حر فاشترى عبدا فاشترى العبد واقام على منه اليمن
وقضى بعقده ثم اشترى عبدا آخر على قوله حر لا يحتاج الى اقامة البيعة ثانيا خلافا لغيره
اشترى عبدا فشهد شاهدان انه كان حلف بعقده كل عبد اشترىته فاعقده القاضي ثم اشترى
عبدا لغيره قال ابو يوسف يعقود بالشهادة الاولى وقال الامام لا حتى يقيم البيعة ثانيا وقيل مع
رفع مسئلة الشهادة القائمة على عتق العبد قال امراة كلما تزوجت فانت طالق ثلثا ثم تزوجها
ورفع الامر الى قاض يري صحة نكاحها وحلها له فقضى بحلها له ثم طلقها ثلثا وتزوجها بعد
زوج آخر سل يحتاج الى القضاء بحلها ثانيا اختلف المشايخ بناء على ان المعتد بكل حال
بين واحدة يتعد العقل لها كل وقع الحث ام المعتد بها الحال ايمان فبجئت في البعض
بوجود الشرط فيه وينبغي الباقية منعقدة فمن قال لا في الثاني وهو الاصح قال لا يحتاج ومن لم
لا الاول قال يحتاج لا اذا عقد ايمان على امراة واحدة فقضى القاضي بصحة نكاحها يرفع
الايمان واقعد على كل امراة عينا واحدة لا شك انه اذا فسخ على امراة لا يفسخ على الاخرى
واذا فسخ اليمن بعد التزوج لا يحتاج الى تجديد النكاح لانه القاضي لا يرتفع طلاقا واقفا
انما اليه ابطال اليمن السابقة حتى لو وطئها بعد النكاح قبل الفسخ يكل وكان بطل الفسخ
في حق منه امراة يظهر فيمن كان قبلها الا اذا تعدر الفسخ في التي طلقت قبل الفسخ
ان كانت امراة المفوضة بالفسخ خامسة فلا يظهر في الابع لانه سبقها

لا يكون اليها نظر رجلين والشهادة على المرأة قيل لا يجوز حتى يشهد عنه جماعة أهلها
وفي المختار والفتوى إذا شهد عدلان أنها فلا نه جاز **كتاب القاضي** إلى القاضي قبل
مع كراهة ثم عن ثمة الأمة الحلوي مات القاضي الكاتب وعزل قبل أن يصل المكتوب إليه
لم يقبل المكتوب إليه فقد الكاتب على وارث المطلوب أو وصيته إذا مات المطلوب انتقل
المطلوب إلى بلد الكاتب فقد قدم الطالب إليه لم يحكم عليه بشهادة أو لشك حتى يشهد بخبر
الحكم نائب القاضي أو مع البينة أو الأقران كتب بذلك إلى القاضي ليقضي بالكلية
المدعى أعان البينة **سائل التعديل والخرج** المزمع أنما يستل حال الشهود
منه العدول فلا يثبت بقول الفاسق الخلاف في عدد المزمع في تزكية السر في تزكية العلانية
شرط بالاجماع والخلاف في عدد المخرج كالخلاف في عدد المزمع في السر لكن المخرج لا يكون
الآن العلانية وأصلية الشهادة شرط في المخرج لانه تزكية السر عدل العبد حوله أو لا
إياه جاز في السر لا العلانية وهو الأصح وأصلية الشهادة شرط في تعديل العلانية لا السر
خرج واحد وعدل واحد فليس جازما في بل يسأل عن ثالث جرح اثنان وعدل اثنان
فواو في قبل إذا جرح واحد وعدل واحد فالحرج أولى عندنا لان التعديل والجرح ثم
بالواحد فصار كل واحد اثنان وجرح اثنان وعند محمد موقوف إلى أن يخرج آخر أو
آخر وأن جرح واحد وعدل اثنان فالتعديل أولى عندهم وأن جرح اثنان وعدل
جماعة فالجرح أولى شهد عنه القاضي ويثبت عدالته ثم شهد في حادثة أخرى على حجاج
إلى التعديل والأصح قولان أصحهما أن يفرض إلى رأي القاضي أن لا يخل بين الشهادة
سنة أشهر كحاج والأفلا تعديل المشهود عليه إذا كان ساكنا غير جازم للمخ فيقال نعم
يقبل بالاتفاق وإن جرح وقال هم عدول كذا خطأ أو نسوا في حق التعديل وإن
رجل نزل بين أظهرهم فلم يظهر لهم منه الأخير فأنما يجوز أن يعدلوا إذا سكن عندهم
سنة في الأصح تعارض شهود الجرح والتعديل فالقاضي يستقر شهود الجرح عن سبب
الجرح لا يقال أنهم جرحوا بما ليس بجرح عند القاضي والمعدل ليس ترك صلوة مع الجماعة
منقلا بسقط عدالته وتفسيره أن لا يستعظم تقوية الجماعة كما ينفع العوام لأن

يستغف بالدين فانه كفر ترك الجمعة مع وقيل ثلثا بغير عذر وتأويل بسقط العدالة العدول
يجتنب الكبار كلها حتى لو لم يكن بكسرة سقطت عدالته وفي الصغير العبرة للغالب أو الجماعة عليها
لصحة كسرة وقيل الكسرة ما يكون حراما محضاً سمي فاحشة كاللواط أو طرح عليها عقوبة محضنة
بنقض قاطعة الدنيا بالحركة كالسرقة والزنا وقتل النفس أو العبد بالذات لا بغيره ككل ما لا يقع
وشر الجرح لا يسقط العدالة إلا بالملامة ولا دمان كذا الكلى الويل وقيل بسقط أسلم وترك
الختان لا يسقط عدالته لأنها تركها لا رغبة عنها بل صيانة لمصلحة منها أصل الصنائع والمرف
جانبه إذا كانا عدولاً وقيل لا لكثرة البين الفاجرة والكذب بينهم شهادة باع الكفن إذا ابتكر
وتصدق لذلك لا يقبل لانه يمتنع الموت والفا حرم أو إذا كان يبيع الشيء ويشترى منه الكفن
يقبل شهادة **دعوى الطلاق والعتق** امرأة قالت طلقني زوجي ثلثاً وتزوجت بعد العدة
وأضاف أن ينكر الطلاق فثله حتى لو أنكر أقيم البينة يشلهم إجماعاً أو عت طلاقاً أو لا عت
وأقامت شامداً واحداً بحال بينها وبين الزوج والموي وبأخذ من الزوج كفيلاً ثلثة أيام فإن
البينة ولا يخرج القاضي الكفيل من الكفالة أقامت بينة على الطلاق والزواج غائب لا يقبل
كذا إذا أنكر ثم غاب فإن أقر ثم غاب يقضي به كراهي ودعوى الأمة الحرة على المولى في الزوج ثلثة
يسمع البينة على الطلاق وعتق الأمة حسيبة من غير دعوى ومن يحلف حسيبة بلا دعوى فذكر محرم
ما يدرك على أنه يحلف قال إذا طلق امرأة من نسائه بعضها ثلثاً ثم نفي ثم من الآخر لا يحل
له وطؤها والقاضي لا يحق بينها وبينه حتى يجرها غير المطلقة ثلثاً فإذا أخبر استخلف القاضي بآية
ما طلقت منه ثلثاً فلم يشترط الدعوى وقيل لا يحلف في موضع ما إلا بتقدم الدعوى كذا في
الدعوى في التحليف على حق العبد إنما الخلاف في اشتراط لقول الشهادة جارية أو عت أنها
حرة الأصح ودعوى فواليداتها أوتت بالرق وانكرت فالقول لها **س** قال يفتي غابنة لا يمكن
أعضارها فحلفه إجابته القاضي إلى فلك تحلف القاضي عينا واحدة في الدعوى المتخلفة
وقيل من إذا كان السبب متحداً حلفه في مجلس قاض يسوله أن يحلف ثانياً ولو حلف عند قدم
أن يحلف ثانياً عند القاضي الصبي للعاقلة كما دون له أن يستحلف ويقضي عليه بكتوله والفتوى
في الأشياء الستة على قولها يستحلف في دعوى التعزير ولا يستحلف الأب في مال الصبي

ولا الوصي في مال اليتيم ولا المتوفى في مال الوقف المدعى عليه اذا لم يكن على وجه الصلح غلظ
البعض يذكر الاوصاف الكثيرة تختلف الاخرى ان يقال له عليك عهدته وميثاقه ان كان كذا فيشير
به نعم او على رجل وبنار مؤجلا فانكر لا يختلف في اظهر للقولير او على عبد مجبور حقا
يؤاخر به بعد العتق فان انكر يختلف **مسائل القضاء على الغائب** قال لامرأة ان طلق فلان
امرأة فانت طالق فادعت ان فلانا طلق امرأته وفلان غائب واقامت بيته على طلاق
فلان لا يصح في الاصح بخلاف ما لو قال ان وفلان طلاق فانت طالق فقامت بيته انه دخل
ومو غائب لانه منكر ليس فيها ابطال حق الغائب فلا يكون قضاء على الغائب قبل يصح
في الاول ايضا وينتصب الحاضر خفما وعلى منكر ما يفعله ان من انهم متى ارادوا اثبات شيء على الغائب
من طلاق او بيع ونحو جعلوه ذلك الشيء شرط الوكالة حاضر مثل ان اراد رجل اقامة البيعة على بيع
الغائب يقول لغيره ان كان فلان الغائب باع وان من فلان بكذا فانت وكيلي في اثبات
حقوقي على اناس ثم الوكيل يحضر رجلا يدعي عليه انه قد صار وكيل فلان بطلب حقوقي على الناس
لوجوه شرط الوكالة وهو بيع فلان ولد لموكله على منكر كذا فيقر المدعى عليه بتعلق الوكالة وبأن شرط
فيقيم المدعى البيعة على بيع الغائب فيقضي بيع الغائب ووكالة الحاضر وسد فتوى بعض
المناجذين كمن الاصح ان لا يقبل هذه البيعة ذكره من ذلك ان الحاضر انما ينتصب خصما عن
الغائب باحدى معان ثلثة احدها ان يكون الحاضر وكيل الغائب والثانية ان يكون المدعى
على الحاضر والغائب شيئا واحدا وما يدعي على الغائب سببا لثبوت ما يدعي على الحاضر للاحالة
ففي هذا يقضي على الحاضر والغائب حتى لو حضر الغائب لا يلتفت الى انكاره انما ثبت ان يكون
المدعى شيئين مختلفين ويكون ما يدعي على الغائب سببا لثبوت ما يدعي على الحاضر بحيث لا ينكر
عنه ففي هذا ينتصب الحاضر خصما عن الغائب ويقضي عليها جميعا اما اذا كان ما يدعي على الغائب
قد يكون سببا لما يدعي على الحاضر وقد لا يكون فنظر ان كان ما يدعي على الغائب نفسه سببا لما يدعي
على الحاضر يقضي على الحاضر ودون الغائب حتى لو حضر وانكر محتاج الى الحاق البيعة ولو كان ما يدعي
على الغائب نفسه لا يكون سببا لما يدعي على الحاضر الا بالتقاء الوقت الدعوي فانه لا يقضي ما ادعي
المدعى الا في حق الحاضر ولا في حق الغائب الا في غير موطن يكون المدعى على الحاضر والغائب شيئا

واحدا وما يدعي على الغائب سببا لثبوت ما يدعي على الحاضر للاحالة فبيان ذلك في ثلث مسائل
احد رجل ادعى وانكر في يد رجل انها ملكه وانكر فواليد فاقام المدعى بيعة انها له اشترى الممن فلفظ
ومو يملكها فانه يقضي بها في حق الحاضر والغائب لانه المدعى شيء واحد وما يدعي على الغائب
الشيء سبب لثبوت ما يدعي على الحاضر والثانية اذا ادعى على امرأته كفل عن فلاحه بما
يذوب عليه فاقام المدعى عليه بالكفالة وانكر الحق فاقام البيعة انه فاني على فلان كذا يقضي بها في
الكفيل والغائب جميعا حتى لو حضر الغائب لا يلتفت الى انكاره وان الله انه اذا ادعى شفعة
في دار في يد انسان فقال فواليد بي وادري ما اشترى بها من احد فاقام المدعى بيعة انه اشترى
من فلان بثلث ومو يملكها وانه شفعيها يقضي بالشرأة في حق فواليد والغائب جميعا **الا**
الاخر وهو ما اذا كان المدعى شيئين وما يدعيه على الغائب سبب لما يدعيه على الحاضر بيانه
في ثلث مسائل **احد** رجل قد فحصى فقال القافف انا جدد فلاحه وقال للمقوف كل
اعتقك حولاك ولي عليك حولا لاهله واثبت يقضي بالعتق في حق الحاضر والغائب كقول
العتق سببا لتكثير الاحالة الثانية شهد على رجل فقال المشهود عليه ما عبد من واثبت
المشهود له ان مولاه قد اعتقها قبل هذا ومو يملكها يثبت الملك والعتق في حق المشهود عليه
والمولي الغائب الثالثة رجل قتل رجلا عملا فادعى الحاضر من ولته ان الغائب غفا وانقلب
نصوبه الا وانكر القاتل فاقام المدعى بيعة يقضي بها على الحاضر والغائب فان قيل بطل هذا
بعد بين حاضر وغائب فادعى على الحاضر ان الغائب اعتق نفسه وهو موثر فادعى قهره
عن نفسه واقام البيعة لا تقبل ولو كان ذلك سببا لقهر المدعى للاحالة لصحة ورتة مكاتبا
فليس انما لا يقبل لجهالة المقضي عليه بالكتابة لانه يتقدم اختيار التفسير به كما يتأجل
العتق واختيار الاستسعاء على الساكت لانه اذا ادعى شيئين وما يدعي على الغائب قد يكون
سببا وقد لا يكون بيانه في مسئلتين رجل قال لا انسان ان حولاك وتكفي بان اعطاك الله فاقام العبد
البيعة ان حولا قد اعتقه يقبل في حق قهر المدعى للاحالة في حق العتق على الغائب ويحتاج الى
احاق البيعة بانكار الثانية رجل قال لامرأة الغائب ان زوجك وتكفي ان انفكك الله فاقام
بيعة ان زوجها طلقها ثلث يقضي بقهر المدعى عنها لا بالطلاق لان الطلاق والعتاق يتحققان

بلا انظر الى الوكيل بان لا يكون هناك وكالة وبانظر الى بان يكونا بعد الوكالة فمن حيث انه موجب
لا نفي الى الوكيل بنقص خصما في قصر يد وتحيث انه ليس بلازم له الاقضي بالطلاق والنفقة
ولا ما يكون شئيين وليس ما يدعي على الغائب سببا لما يدعي على الحاضر الا ببقائه لا وقت
بيان في مايل اشترى جارية فادعى ان البائع كان زوجها من فلان الغائب وقد اشترى لم
يعلم بذلك وانكر البائع واقام المشتري بينة لا يقضي بها على الحاضر ولا على الغائب لان نفس النكاح
ليس بحبيب الا تقدير بقاءه ولنشهدوا انها امراته في الحال لا يقبل ايضا لان البقاء تبع للابنة
والثانية اقام المشتري فاسدا انه باعه من فلان الغائب لا يقبل لابطال حق البائع في الهترواد
ولا في حق الغائب لان نفس البيع ليس بسبب لبطان حق الاسترواد لجواز ان باع ثم فسخ
البيع بينهما الثالثة رجل في يديه ولد بيعت بحبيها ولراخري ولاد ان ياخذ المشتري ولد
فقال المشتري للشفيع الذي في يديكي ماسي واركني انما بي لفلان فاقام الشفيع بينة انها له اشترى ماسي
فلان الغائب لا يقضي بالشراء لان حق الحاضر ولا في حق الغائب لان الشراء منه ليس بسبب
لثبوت حق الشفعة الا ببقائه حتى لو فسخ الشراء ونال عن ملكه لم يبق سببا ثم كما لا ينتصبت الحاضر
خصما عن الغائب في اثبات سبب حقه فكل في اثبات شرط حقه اذا لم يكن اثبات حقه الا به فمهم
منزلة السبب كما مر في مسئلة حرية العارف طلب الشفعة فقال المشتري انما اشتريتها فلان
واقام البينة انه قال من قبل الشراء وانه وكله لشرائها فخذ سنة لا يقبل او لا قبلت لان الغائب
البيع قبل على هذا قوله في عليه انسان ان الدار التي في يديه واجاب صاحب البينة وكيله
في الشراء لا يندفع الحفوة عنه ادعى دينا على رجل فقضى القاضي له عليه به بينة فغاب المقضي
عليه او مات وله ورثة وعال في الحضر فايد اقام يفرق بذلك المقضي عليه لا يدفع القاضي
من ذلك شيئا الى المقضي له حتى يحضر المقضي عليه او ورثته ان مات لجواز ان الغائب
دينه وهذا مخالف ما ذكر في الاصل ان القاضي يقضي بالبينة لامرأة الغائب بالشفقة ما لا يغيب
اذا كان مودعه محررا بالنكاح والودعة يفرق بينهما اذا اراد ان يقضي على وكيل الغائب او على
الميت يقضي على الغائب والميت يحضر الوكيل والوصي كذا يكتب في نسخ المحضر ادعى على الغائب
شيئا ليس للقاضي الا بقبضه وكبلا عنه في اثباته عليه وفي نفاذ القضاء على الغائب لا خصم واثبات

وبه يفتى انه لا ينفذ وقيل الا ان يراه القاضي فيقضي به في ينفذ لان الخلاف في ان البينة من غير
خصم حاضر من هي جهة فاذا صار جهة في رأي القاضي وقضى لنفذه كالتضاء بشان المجرى والمخلف
ما لو كان القاضي محمدا قال ابو يوسف لو غاب المدعي عليه في الحضر ناديت على باب دار
فاذا تبين انه حاضر سمعت عليه البينة وقضيت وعن محمد قال ينادي على باب داره ان احضر
والا قضى عليه فاذا فعل ذلك ثلث مرات فعدا عن القاضي وجعل له وكبلا وقضى عليه الخمس
في اثبات الدين على الغائب ان يكفل للمدعي عن الغائب رجل بكلمة المدعي على الغائب ويجزى
المدعي كفاية في المجلس فيدعي على الكفيل ماله مقدرا بسبب الكفاية المطلقة في الكفيل الكفاية
ويكره المال للمدعي على الغائب فبقم البينة على الغائب فيقضي على الكفيل بالمال الذي ادعى عليه
لا قراره بالكفاية ثم يبرئ المدعي الكفيل عن المال فيثبت المال على الغائب وهذا اذا كانت الكفاية
بكل ماله على الغائب ثم ادعى حقه لا اذا ادعى مقدرا او ادعى انه كفيل بهذا المقدار واشت
لا يكون القضاء به على الكفيل قضاء على الغائب الا اذا كان باعرا الغائب واذا كانت الكفاية بغير ماله
عليه كان القضاء على الكفيل قضاء على الغائب وان لم يكن باعرا فلا يكون القضاء عليه قضاء
ادعى انسان على آخر وان القاضي يعلم انه مسخر لشيء عليه لا يسمع الحفوة واشاء من زعم
ان جواز المسخر فقال اذا ادعى حاضر على رجل وذكر انه خصم الغائب وادعى ان الغائب ملك
بقبض جميع حقوقه على الغائب وانكر المدعي عليه وكالته فاقام البينة يقضي بوكالته فدرت
المسئلة على جواز فانه قال فكر انه خصم الغائب ولم يقل انه خصم الغائب لكنه عندنا محرم على ان
القاضي لا يعلم بذلك الا اذا علم لا يثبت الخصم شرط لقبول البينة اذا اراد المدعي ان ياخذ من يد
الخصم الغائب شيئا الا اذا اراد ان ياخذ حقه من ثمن ماله كان الغائب في يد الاثر طرفة لخصم
فلا يحتاج القاضي الى نصب الوكيل مات ربة الدابة في الطريق وقد كثر في الامثلة ان يبركها
وعليه الكراء فانه في حكمة دفع الليرة الى القاضي فان راى القاضي بيع الدابة وقد كان المستاجر دفع
الكراء من بعد اذ اتيه ملكه فاهبا وجائبا فادعى ذلك عند القاضي فادعى ان يستره بعض الاجرة
كلفه القاضي اقامة البينة على ما ادعى وفيه اشكال لان فيه اقامة البينة على الغائب لكن عند جوابان
احدهما ان القاضي ينصب وصيا عن الميت حتى يخاصم والثاني ان حفره لخصم انما يشرط اذا اراد

المدعي

ان ياخذ شيئاً من يد الغائب لما في يده فلا كما لو غاب المشتري منقطعة قبل نقد الثمن وتبقى العبد
وثبت ذلك بالبينة عند القاضي مدعيه ونفيه الثمن قال الاخر ضمن لفلان عني ما قضى له به علي
او غاب له علي ونحوه ففعل فغاب الامر فاقام المكفول له بينة بما له على الغائب لا قبل حتى يظفر الغائب
مخلوفاً ما لو كفل عنه عال كماله عليه فانه يفتي بالبينة وان كان المكفول عنه غائباً ثم في فصل الاول
اذا اقام البينة ان قاضي بلد كذا قضى له عليه بهذا الكفالة او صدقه الكفيل بذلك يعني القاضي
بالمال على الكفيل والاصيل **س** في البلدة قوم صالحون لم ياتوا مع واحد منهم عن القضاء لم ياتوا
فان لم يكن غير صالحاً ياتوا بالمتبعين جميع من يصلح انما الا اذا كان السلطان بحيث يفصل
المقصودات بنفسه القاضي اذا لم يكن مجتهداً فعليه اتباع رأي الفقهاء وان كان مجتهداً لم يتجاوز
الفقهاء ووجوه الاستدلال فيما ذكره من قضى بها من مستفهم ثم قال رجعت عن قضائي او
او قففت على تبليس من الشهود او قال ابطال حكمي لا يعتبر والقضاء ما في القاضي انما هو
افاقضي فلما قضى آخر ان يطل قضاؤه لا يحبس الاب والجد بدين الولد القاضي حتى الكفاية
من بيت المال في يوم البطالة في الاصح انما القاضي اذا جازع استخرج الحق عن المطلوب ان
يستعين بالوالي مؤتمناً الشخص قبل في بيت المال في الاصح على المتمردين والاعلم
كتاب الدعوى في معرفة الخصم والمقضي عليه ورفع
ثم ما يتبع بما حدى البينتين ثم سأل في الرفع والنقض قبل القضاء وبعد سأل في المصلحة
وتلك في النكاح اختلاف الزوجين والفرز دعوى للنسب ودعوى بالهبة وعلى البنت
ثم التحديد في دعوى العقار ثم سأل في الاستحلاف **فهي يكون فسخاً ومن لا يكون ومن لا يصير**
مفتحاً عليه ومن لا يصير وما ينفذ بالخصومة والائتلاف ادعى الموقوف فاقول المدعي عليه انه في
يد يقبل اقراره وفي العقار لا يصح بقم البينة وان اقر فوا ليد وليس للمدعي بينة كلفه فاه
اقر باليد حكمت على عواده فيضمن ترك التوضي لكن اذا اود المدعي قامة البينة لا بد ان يثبت اليه
بالبينة عين في يدي رجل او في آخر انها ملك اشترها من فلان الغائب وصدقه بذلك فواليد
فالقاضي لا يامر باليد بالتسليم الي المدعي حتى لا يكون قضاء على الغائب بالفرز ومن عجمته
ادعى على المودع شري الوديعة من المودع لا ينتصب خصماً اذا انكر شراؤه مخلوفاً بالوالوي

الورثة ولو قال مدعي الشراء اشترتها من المودع وامرني بالقبض منك لا ينفذ المحض عن
دي اليد اقام البينة على ارض يدي رجل انها له وقال فوا ليد انها لفلان خصمها منه لو ادعى
او دعها او ضلت عنه فوجدتها او سرقها عنه فاقام البينة انها لفلان لكن لم يشهد على مدعيه
فدوا ليد خصم ولو اقام المدعي البينة انها له سرقته منه واقام فوا ليد بينة ان فلانا او دعها اياه
فوخضمه ونقض بها للمدعي عندها خلا فالحجت ولو قال غصب عني او اخذ واقام فوا ليد
البينة انها وديعة في يد من فلان اندفعت الخصومة وكذا لو اقام فوا ليد بينة ان فلانا
او دعها اياه او قالوا غصبها فوا ليد من فلان او سرقها عنه ولا ندرى لفلان من ام لا فلا ينفذ
بينهما حتى يحضر فلان قال ابو يوسف اذا اتهمته جعلته خصماً اقام البينة على طاعة يدي رجل
انها له اشترها من في اليد وفيضها ونقد الثمن واقام فوا ليد البينة ان فلانا او دعها اياه
فلا خصومة بينهما وان ادعى على في اليد ففلان المدعي به عند استوفى احكامه وكان كالحكم
فصار كدعوى ملك مطلق حتى لو لم يشهدوا على قبض المشتري فوخضمه فان ادعى المشتري
الشراء والقبض وصدقه ابايع ثم اقام البينة انها وديعة لفلان فلا خصومة ولو ادعى الخارج
الدار دون الشراء فاقول من يد انها كانت للمدعي وقال فلان او دعها اثبت في الخصم
ولو ادعى الهبة والقبض او الصدقة والقبض او الرهن والقبض او الاجارة والقبض المستأجر
بحالها لا ينفذ الخصومة وقيل في الهبة والصدقة ينفذ الخصومة لانه دعوى فعل استوفى احكامه
مخلوفاً الرهن والاجارة قال هذا المال وديعة ولا اعرف مالها في يد رجل وادعى لفلان المال
واقام البينة ينتصب المودع خصماً لاد اليمين ينتصب خصماً للمالك لا لغير المالك فوا ليد اجابة
او دعها رجل لا اعرفه فوخضمه وان اثبت ذلك لجواز ان يكون المدعي هو المودع او على غيره
انما استاجرت الدار التي في يدك من فلان بتأرخ كذا قبل ان يتاجرها انت ان ادعى عليه
فعلا باه قال انا قبضتها فاخذتها مني بغير حق ينتصب خصماً ولو قال انا استاجرت قبلك
ولكن سلم اليك لا ابي لا ينتصب خصماً لان المستاجر لا ينتصب خصماً لانه اثبات المالك ولو في
اثبات الاجارة لا بد دعوى الفعل عليه بايع من كذا شيئاً وادعى ثالث ان البائع يعرفه
او دعها قبل ان يسع منه لا خصومة حتى يحضر البائع فاطحفة واقام عليه البينة قبل

تكراري ثلث دواب ثم أجر واحد من غيره وأعلى الآخر من الآخر وبلغ الثالثة أو حسب الآخر
فوجد المشتري الدواب في أيديهم لم يكن بايع ما بايع من غير جاز وانقضت الاجارة وان كان
عذر البائع موصوفاً المستعير فلا خصوصية بينهما حتى يحضر صاحبها والموكل به ختم فيها أو لا
ذكر في الكافي ان المستعير اخرجها حتى يصرفه الاجارة من اصحابها من قال امران المستعير الاول
ختم كمن الاصح ان الثاني لا يكون ختماً للاول حتى يحضر رب الدابة كالمستعير حتى المبيع بعد تداوله
الا يري فخرج المشتري على البائع بالثمن بالقضاء ثم اراد البائع الاقاة البينة من ملكه لا يقبل لانه
عليه ولو اقام البينة على التلقين من المشتري لا يقبل عند الامام وبشرط اقامه على المشتري لانه
ايساه انقضت بالرجوع بالثمن بالقضاء فام يبيع المشتري لاوله ختماً للبائع الاول واذا اقام على
المشتري ليرى ان يانهم المشتري لا اذ رجوع المشتري على البائع ولم يقض عليه بالرجوع حتى اقام البائع البينة
على التلقين ان اقام على المشتري يقبل وله ان يانهم المشتري ويسأل المشتري قبضه اذا ابي البائع التمسك بالامام
على المشتري يجب ان يقبل لانه لو اقام كان له ان يانهم المشتري فيكون فسخاً وكذلك الفصل الاول عند فسخ
وبه يفتي اوعى على عبد محجور لا بسبب الاستهلاك او الخضم بشرط حضرة المولى لسماع البينة
لان المولى سنا خضم كالعبد ولا كذلك المادون اوعى على الصغير شيئاً وله وهي حاضرة قبل البينة بشرط
حضرة الصغير والاعهر انه بشرط وبلاء تمامه في خمسة مثلاً الكتاب قامة البينة على وصي الصغير
ثم بلغ الصغير لا يكتف اعانة البينة على الصغير كذا اذا اقامت على الوكيل بالخصوصية ثم حضر الموكل بالاعانة
البينة عليه مات المدعي عليه او غاب بعد قيام البينة عليه قبل القضاء بالبينة او مات الوكيل بالخصوصية
قبل القضاء بالبينة ثم ركب البينة لا يقضي بتلك البينة عند ما خلا فالله يوسع وهذا اقول بحضر
الموكل فان حضر حكم عليه بتلك البينة ولو اقر ثم غاب نقض عليه بالاتفاق وان ركب البينة ثم
مات المدعي عليه وله ورثة يقضي عليهم بتلك البينة من غير الاعانة ولو كانوا غيباً في بلد منفصلة
عن سائر البلدة ينصب القاضي وكيله وكذا اذا وركب قاض له قاض وقد مات المطلوب قبل
كتاب القاضي او بعده فالمكتوب اليه ينفذ الكتاب على الوارث او الوصي ايها كان اقامه بيمينه على
الشرا من ذي اليد وقال فواليد او غيرها فلا اقام بينة اولى يقع لا يدفع الخصومة ويقضي للمشتري
ولو لم يقض حتى حضر المقر له الغائب يدفع العبد اليه ويقضي عليه للمدعي المشتري ولا يكون لتمام البينة

ولو اقام البينة رب العبد انه عبيد او عهد الذي كان في يد اوانه عبيد ولم يرضى قبضت و
بينه المشتري فان اعاد المشتري البينة على رب العبد فان كان قبل القضاء ببينة رب العبد يقبل
ويقضي له بالعبد ولو كان بعد ذلك لا يقبل لانه صار حقيقياً عليه وذلك المسئلة ان القضاء ببينة
قضاء بالملك حقيقة لا قضاء تركه فان حضر المقر له الغائب بعد ما اقام المدعي شيئاً مداً او مداً على الشراء
وفسخ العبد اليه ولا اقام شيئاً آخر على رب العبد لكن المقضي عليه المقر لا المقر له المطلوب استحق
من يد الغائب بالبينة لا يظهر القضاء في حق المطلوب منه حتى اقام البينة على المشتري يقبل فعلى
مدعيه يفتي ليرى لغيره العاصب عن الضمان اوعى على ذي يد فقام مدعيه في ثمان على ان
الملك المطلق على القضي له يقبل منه لانه الملك المطلق بخلاف العقب حيث يكون قضاء على الناس
كافة عهد ادهاء اثنان اقام كل واحد بينة انه عبيد او عهد الذي في يديه وفواليد نكر فلم يقضي
بالشهادة حتى اقر به فواليد لا حدما وفسخ العبد الى المقر له فان عدلت البينات قضى به في المقر له
او عي عيلاً في يد رجل فسال القاضي المدعي بشروط فقاما من عند القاضي باعه فواليد وقا ايضا
لم او عهد المشتري البائع وغاب فاعاد المدعي اليه القاضي البينة عليه ان علم القاضي به ولا
اقر به المدعي لكن اراد فواليد ان يثبت فملك بالبينة لا يسمع القاضي بينة ويبيع عليه بينة المدعي
ويقضي عليه اوعى على آخر شيئاً واقام البينة فاقربه للمدعي لغير المدعي او اقر قبل اقامة البينة بينة
اقران المدعي عليه اقام بينة ان المدعي شهد بهذا الغلام او انه اسرقه منه متى اقامه اقر
انه ليس له او انه قبله وفيه يندفع عنه الخصومة وكذا لو اثبت ان المدعي عليه استأجره متى كذا اقل
اثبت ان سائر الشاهد اوعى منه لنفسه تركها لانه اراد ان المشتري يعيب فاقام البائع بينة
على اقران انه يبيع العبد قبل والمدعي عليه الدار ملكاً مطلقاً اقام بينة انه اقر في مجلس القضي
ان سائر الدار ميراث لعم ابيه فهو دفع بينة المدعي اوعى داراً بالميراث عن ابيه واقام البينة
واقام ذي اليد بينة على اقران ابيه ان الدار ليست بي او ما كانت بي فهو دفع اوعى داراً انه
سرق منه مخد عام واقام بينة واقام المدعي عليه بينة انه في يد مخد خمس ينسب لم يكن ضحاً اوعى
بينة جارية مستهلكة واقام المدعي عليه بينة ان لها ربة قامة وايناه في بلد كذا لم يكن دفعا انكر المدعي
عليه مرة ثم قال ان الاصل ان في يدي ليست على سائر المخد ولم يصب دفعه من قبل المدعي بالجلس

او على ما يراه القاضي او على بينة الايفاء يؤجل ثلثة ايام او عند القاضي ان كان فلان عام
ثم اقام بينة انه اشتراه منه ولم يوقت البينة جانبا لوقال كان له عام اول لاهو في فيه يومئذ ثم
اقام بينة على الشراء منه لم يقبل الا لثبوت البينة وقتا بعد عام اول اقام فواليد بينة انه باع
من فلان ولم يسلم اليه فوخصم اوعى وان اصلها وبناؤها واقام البينة ثم اقام المدعي عليه بينة
انه اقر في غير مجلس القاضي ان ذي اليد من الذي بنى العمارت يبطل الشهادة اقام بينة على دعوي
اربع فيها الشجار ولم يقرض الا شجار ثم اقام فواليد البينة انه غرس الاشجار لم يبطل بينة المدعي
في حوز الاصل اقامة البينة انه استاجر الشجر لم يقبل **ما يتبع به احدي البينتين او لا يتبع**
اقاما على عين في ثلث البينة وانفرد احداهما سبق تاريخ فهو اولى وان لم يوافقا في ثلثها او
انفردا في اربعين بدعوي الشراج فهو اولى وان اقام البينة على الشراج وارضا وتاريخ احدهما
يوافق منها في ثلثي توافقا تاريخا وليس كان مشكلا فهو بينهما ولو اقام الخارج وهو البينة
فبينه الخارج اولى الذي دعوي الشراج فان فيه بينة ذي اليد اولى ولو كان في يد احداهما اقام احداهما بينة
انه لا والاخر ان له نصيبه فهو لصاحب الجميع ولو اقام احدهما ان له خمسة اسداسه والاخر ان له ثلثه
فله صاحب خمسة الاسداس ثلثاه ولصاحب الثلث ثلثه اختلافه حابط عند من لم يقضي
لمن وجه الحابط اليه بر يري به الزينة والنقوش يفعل وقت البناء ولو كان لاحدهما تجبى او
تطبيع لا يقضى له بالاتفاق **س** احدهما اخذ بعد الدابة ولا يخرج بها فاما سواه وكذا لو
كان في سرج واحد ولو كان احدهما في السرج والاخر رديفا فاما في صاحب السرج اقام
البينة على عبده يد رجل احدهما بخصيب والاخر لوردة فهو بينهما **س** **سبل التناقض والرفع**
قبل القضاء قال المدعي عليه في مخرج من سنة الدعوي لا يكون هذا حجة اقرارا اقر فواليد عند القاضي
انه اشترى لها من المدعي وزعم انه له بينة سل ياخذ الدار منه ويرفع اليه المدعي باقراره قال في غير ذلك
نعم وكفى او عرفت يد واخذ منه كفيلا واجله ثلثة ايام فان احضر بينة والا قضيت التناقض فكل ما يمنع
الدعوي لنفسه تمنع الدعوي لغيره كتب شهادة على صلح السبع ثم اوعى المحمود فوفا كان كتب شهادته
فيه او شهد على ذلك وقد كتب في العتق باع ما يملكه او يبيعها باقا نافذا لا يسمع فقول وان كان كتب
شهادته باقرار البائع انه باع او يملكه يسمع عينه يد رجل عينه يد رجل يقول ليس فاقا

احد فقال حو في مخرج ذلك منه لانه قوله ليس لم يثبت حقا لاهو حتى لو كان من كل خصم يدعيه
يقع نفيه ولا يصح دعواه بعد وارث اقر ان الدار لم يكن لابيه وانما كان ودية في يد رجل
ثم اقام البينة ان الدار كانت في يد ابيه اخذها الذي في يد ابيه بعد موته او من الاب في صفة
وقت اليه الابن ان كان موضعها حتى يقدم المستدعي وان لم يكن موضعها جعلت في يدي المدعي
هذا اذا اقر الوارث لانسائه معروف فان لم يقر لمعرف بل قال لم يكن هذه الدار لابي ثم قال
كدبت بل كانت لابي مات وتركها ميراثي دفعت اليه بعد ما تلوم القاضي في لئله من
يدعيها اقام فواليد البينة على اقرار المدعي ان الدار ليست ملكا لي او ما كانت كانت
يكون دفعا لبينة المدعي وان لم يقربها الا نسائي معروف وكذا لو اوعى الوارث من الاب
فاقام البينة واقام فواليد على اقرار الميت ان الدار ليست ملكا لي او ما كانت في
دفعا او على عليه اخذ شركة فيما يد بالولادة من ابيه فانكر المدعي عليه وقال لم يكن
اليه فيها حو ثم قال اشترتها من ابي او قد اقر في بها صح دعواه لاحكام التوفيق ولو كان
قال لم يكن اليه قط او لم يكن فيها حو قط لم يسمع دعواه الشراء من ابيه وصح دعواه اقرار له
اقرار الورثة ان منها ميراث بيننا من ابينا ثم اوعى ان ثلثة وصية لابن صغير عن ابي
يسمع واقرار بالميراث لا ينافي لانه كله ميراث وكذا في وصية ومثل الحق التوفيق
صح الدعوي وان لم يدع التوفيق وقال خواص ذلك يشترط دعوى التوفيق وهو الاصح قال
ما اشترت منك هذا الدرهم ثم يقيم البينة انه اشترى وكبله له منه صح قال مالي بالكوفة دارا
او مالي على احد ثم مالي ثم اوعى فلان بالكوفة او لا يسمع لانه لم يبرأ انسانا فابينة قال
يسمى في يد فلان دارا ونحوها ثم اوعى انها له لا يسمع الا ان يقيم البينة انه اخذها منه الاقرار
قال مالي بالري ونحو حو في دار ثم اوعى واقام بينة يقبل مالي بقصد به قربة او ارضا
بعينها او على الملك بسبب ثم اوعى الملك المطلق لا يقبل وعكسه يقبل ولو اوعى المطلق فاقام
المدعي عليه بينة انه كان او عاها من قبل بسبب صح الرفع اوعى دارا في يد رجل اتي
اشترى منها من ابيه في حيوته وصحته وهو يملكها فحجج عن البينة فادعى انها دارا في مات
وتركها ميراثي واقام البينة يقبل ولو اوعى الميراث لولا اوعى دارا بالارث ثم قال

جوز في ذوالبيد اشترتها منه واقام البيعة اجزائه عيني في يدي رجل اقدم واحد على الشراء
منه كان اقراره ملكية العين للبايع في رواية وفي الاصح لا اما الاقدام على الشراء او الاستيلاء
على اتفان الرواية اقرار بان لا ملك للمقدم حتى لو اوعاه لا يقبل وكذا الاقدام على الاجارة
والمزاولة قدم بلدة فاستاجرهما دارا فقبل منه دارا بثلث مائة وثلثا مائة اياك ثم اوعاه
لم يسمع كذا لو اشترى جارية في ثياب فكشف الثياب فقال منه جاريتي ولو كان ثوبا في
جراب او منديل فاشتراه فلما نشره فقال من اوعاه في لم اعرفه يقبل بيعة ساكن دارا وانه
كان يدفع الاجر في فلان ثم قال الداربي فاقول له لانه يقول كاذب كيدا في قبض غلتها
ولو قل آجرها فلان او استاجرتهما منه فهو اقرار بعماله ان يخرجها منها اقرار فلان ساكن
منه الداربي اقام بيعة انها له يقبل اقام ذوالبيد على اقرار الخارج له صح ولو اقام واحد
منهما بيعة على اقرار صاحبه له ثباتا ويقضي لذي اليد اقراره وبسبه فلان ويقبضه
ثم اوعى انه اقر كاذبا ولم يقبضه وطلب عيني المومنين لا تحلف عندهما خلافا لابي يوسف كذا
في كل من اقر ثم اوعى انه كاذبا مثل اقر قبض الثمن وغيره **س** يجوز اقراره بيعة على وراث
ليس في بيع شيء من التركة كذا تخليفه على العلم وكذا اذا لم يكن تركه قال ابو جعفر يسمع البيعة
بظاهر تركه ولا يتحقق الا عند ظهور مال **سائل التناقض بعد القضاء** اوعى
دارا وقضى له بالبيعة ثم اقر ان البناء ملك للقضي عليه لا يبطل القضاء بالاهن للمدعي مثل
لو شهدوا بالاصل والبناء فصار المسئلة محالها بطل وقدر قيل في فصل الرجوع على
الشهادة اوعى ايضا فيها اشجارا وبناء واقام البيعة وقضوله ثم ان المقضي عليه اوعى انه
غرس الاشجار واحداث البناء وقد كانوا شهدوا لارض لا غير يسمع وعوله وكونه
بالارض والبناء والاشجار ايضا لا ولو شهدوا انها دار ففرضها بها ثم اقام المقضي عليه البيعة
ان البناء له بناءه مو لا يقبل ولو شهدوا انها دار ولا يعلمون حال البناء قضى بالدارج
البناء ولو اقام للمدعي عليه البيعة ان الدار له قبلت والتخل في الارض بمنزلة البناء قامت
بيته على ارض فيها زرع فقضى بالارض والزرع ثم اقر انها لفلان لاحق في فيها في المقر
ولا شئ على المقر ولو قال هي لفلان لم يكن في قط وصدقه المقر يرد الدار على المقضي عليه

ولو قال المقر له كانت المقر وبها في وقبضتها في المقر له والمقر ضامن قيمة الدار للمقضي عليه
عند الحق مو المعجى وكذا لو بدلا المقر لنفي ثم بالاقرار بان في المسئلة الاولى ليست في كلفها
لفلان وفي الثانية لم يكن في قط لكانها لفلان فيها سواء ويجب ان يكون قوله كلفها لفلان هو
بالنفي لو كان الاقرار بعد الشهادة قبل القضاء بطلت ولا يقضى له **س** اوعى محذورا ولم
يبين انه كرم اولاد من وشهدوا كذلك لا يصح وقيل اذا سبق البلد والمحلة صح ما لم يثبت
في يد اجنبي فداين الميت يقيم البيعة على ذي اليد حفرة الورثة في دعوى الجور لا يثبت
ذكر الورثة ان كان غائبا اوعى قيمة المستهلك ولم يعرفه او ثمن المحذور ولم يبين المحذور
صح في الاصح لا يمكن نقل المدعى به الى مجلس القضاء لعظمه ان شاء الحاكم حفرة ولشراء
بعث اليه امينين وفي عند الغائب يبين جنسه ورسنه وقيمته وجليته اوعى انه مستهلك
دوابه وشهدوا كذلك ولم يذكر الذكور والاناث والعدد قبل لا يقبل **سائل الجبلولة**
اوعى نكاح كبره ومي يتخذ فاقام عليها بيعة وسال القاضي ان يعرفها حق يسئل عن شهده
لا ينعقد القاضي فلنكحها وانما يعرف الحق مع رجل يطأ اوعى امرأة نكاحا بمنزلة الذي
لا يحال اوعى على كبره غير منكوحه نكاحا واقام البيعة وسال القاضي ان يضعها على يدي عدل
ويضع وكذا البيعة في بيت ابها اوعى على زوجها انه طلقها ثلثا لا يحال بمنزلة الذي
كنى اذا قامت امرأة عدلة بحال ولد اقامت فاسقين فكذا في احد الروايتين امة في يد
رجل اقامت بيعة انها حرة فالقاضي يضعها على يد عدل حتى يسئل عن شهدها ولن
وان طلبت النفقة من المولي من المسئلة عن الشهود فالقاضي يامر بالانفاق **سائل**
العبد على يدي عدل ونجود الدعوي لا يحال بيعة وبين الامة والمرأة وفي العبد لا يحال
وان اقام شاملا واحلا ولان اقام حثوبين حيل وقيل من اذا كان حوله فاسقا نحو
عليه القريب ولن اقام فاسقين فغير روايتان وفي الامة بحال بشهادة امرأة عدلة لولا
كان المدعي طلقا امرأة وشهد عدل يثبت الجبلولة بان ينصب امرأة عدلة في بيت الزوج
يحفظها ولنكح الزوج ولا يخرج من بيت الزوج وفي المطلقة ثلثا لا ينصب امرأة كذا في امر
القاضي الزوج ان يجعل بينها سقاة وان كان المدعي غنق امة بوضع على يد اجنبي ونجود

عذام

ولم يكن محلا لا يحل ولا يخرج الآفة ثلثة مواضع ان ياتي المدعي عليه اعطاء الكفيل او لم
يجز المدعي عن ملازمة الآفة يضعه على يدي عدل وان كان يكون فاجرا بالظلمات
والثالث اذا كان يخاف عليه التعيب او الاباء ولم يكن المدعي به جابة او ثوبا لا يضع الآفة
في وجهه **والثاني** علم القاضي بحرمة امرأة قبل نقل القضاء يحول بالاجماع لكن لا يقضي
بالفرقة ادعى منقولا وطلب بنفس الدعوى ان يضعه على يدي عدل ولم يكلف اعطاء
الكفيل بنفس المدعي عليه والمدعي به فان كان للمدعي عليه عدلا لم يجبه القاضي ولا يجبه
وفي العقار لا يجبه الآفة الشجر الذي عليه ثمر لان الثمر نقلى قالت للقاضي لا آمن من ان يطاف
زوجي في الخبيث فاجعل على يدي عدل في الخبيث لا يجبهها **سائل دعوى النكاح**
ادعى نكاح امرأة فاقرت لاحد مما ثم اقاما البينة لا تقضي لاحد مما كان لو لم تفر تنازع
اثنان في امرأة كل واحد يدعي انها امراته واقاما البينة فان اتزعا واحدا ابرق فهو اول
وان كان تاريخها على السواء ولا يدر لو احدهما عليها وكل واحد يدعيها او لم يورثا
لا يقضي بها لاحد مما لا ستواهما وان اتزعا على السواء الآفة لاحدهما عليها لا يقضي للآخر
ببينة تزجحت باليد وان اتزعا احدهما دون الآخر فذو التاريخ اولى ولم يكن لاحد مما
تاريخ وللآخر يذو اليد اولى بكذا الشراء وان اقرت لاحدهما وللآخر تاريخ يقضي
لذو اقرت له لان الاقرار بمنزلة اليد كذا اذا اتزعا على السواء الا انها اقرت لاحدهما
وان لم تفر لاحد مما فرق بينهما وبينها ولا يقضي على احدهما قبل الدخول فان تنازعا
بعد موتها فنزلا ايضا على وجوه ولا يعتبر فيه الاقرار باليد فان سبق تاريخ احدهما يقضي
له بالميراث وذكر في موضع آخر اذا ادعى كل واحد منهما انه تزوجها اولاً واقام البينة لا يقضي
واحدة من البينتين الا ان يتزوج على صاحبها باحد مما ثلثة لا باقرارها **لو اقرت**
اقامة البينة او بعدتها او لا او يكونها في بيت احدهما او يكونها في حوزة احدهما فقصي
بنكاح امرأة او بنسب له ولا عتاقة ثم اتعا آخر لا يسمع تزوج امرأة فادعى امراته امراته
وتزويجها قبله ولا بينة له واراد ان يكلف المرأة ولا يمين عليها عند اللعان خلاهما ثم
عندها لا يستخف المرأة حتى يكلف الزوج ويكلف الزوج اثنتان او لا بانه ما نفهم ان هذا

تزوجها قبلك وان يكلف برئ وفي امراته وان نكل يكلف المرأة على البينات فان حلفت برئت
عن دعواه وان تكلفت فرق بينهما وبين اثنتان وفي امرأة الا ان تزوج امرأة وابنتها في عقد بين ثم قال
لا ادري ايتهما اللؤل قال محمد يكلف لكل واحدة منهما بالله ما نزل وجها قبل صاحبها والقاضي يدر
بأيتها شاء وان شاء اقرع بينهما فان حلف لاحدهما ثبت نكاح الاخرى وان نكل الاولي ثبت نكاحها
وبطل نكاح الاخرى قال ابو الليث معنى المسئلة اذا اوعت كل واحدة السبوع وسد على فليها
لا على قوله فلا يمين في النكاح لكن الفتوى في هذا على قولها **س** ادعى على منكوحة الغير نكاحا
بشهادة حفصة الزوج وعند اقامة البينة كذا رجل وامرأة في دار اقام الرجل البينة ان الدار له وفي
امراته واقامت ان الدار لها ومولوكها يقبل ببينة في النكاح لا غير وبينتها في الدار لا غير
سائل دعوى الزوجين في الغزل غزلت قطن زوجها فان كان قال لها اغزليه لي
باجر فالغزل له ولها المسمى لكونها اجان صبيح وان لم يذكر اجرا فالغزل للزوج وبني مطوعة
لا في هذا استخدام لا استيجار وان اختلفا فقالت غزلت باجر وقال اسم شيئا فالقول للمهر
فان قال اغزليه لنفسك فالغزل لها لانه مية وقد قبضت في ضمن الغزل ولان قال لغزني لك
لغزليه لي وقالت بل قلت اغزليه لنفسك فالقول له مع اليمين لان الاول يستفاد من جهة
ولن قال لها اغزليه لتكون الثوب لي وكذا فالغزل له ولها اجر المثل كالودع غزلا الى حائك
ليفسحه بالنصف فانه قال اغزليه ولم يرد فالغزل للزوج ولا شيء لها لانه استخدام هذا افا
افه لها فانه ها ثم غزلت فالغزل لها وعليها مثل قطنه بالاستهلاك كالحج حنطة حنطة
وان لم يافه ولم يينه حتى غزلت فان كان الزوج بايع القطن فالغزل لها وعليها مثل قطنه لانه
للتجارة فكان ناهيا والالة وان جاء به الزوج للبيث فغزله فهو للزوج وفي مطوعة كما لو
ها اغزليه ولم يرد وكذا لو خبزت وقين الزوج وطبخت القدر وان وضعه في البيت فغزله
عن ابي يوسف ان الغزل لها ولا شيء عليها كطعام وضعه فاكلته وان دفع القطن وامرأ بالخط
فغزلت صارت غاصبة وان دفع اليها ولم يقل شيئا فالغزل للزوج اذ لم يكن الزوج بايع القطن
غزلت قطن غيره فقال فالقطن باذنه غزلت فالغزل له وقال القائل بغيره انك غزلت فليس
كن الا مثل غيرك فقلت فالغزل لذو القطن لان عدم الاذن وان كان اصلا لك هذا ظاهر ويذكر

يبدى تحقق قطن غيره والطاهر لا يكفي للاستحقاق وله كان يكفي للدفع اشرى قطن الامارة
 او حرقا واسدت اليها اخنها فقلت ونسجت بعضها الكرياس ثم ماتت فانه دفعته في الغزل
 كله بغير امر الزوج الى النسيج كان الكرياس كله لورثتها والزوج في مالها مثل الغزل الذي غزلته
 منه قطنه **وان كان الزوج دفع الغزل الى النسيج بغير امرها كان الكرياس كله للزوج وكان عليه**
 مثل الغزل الذي غزلته من قطنها ولن دفعها ذلك او اهداها برضا صاحبه كان الكرياس لهما
 كله واحدهما بتدريغ له ولا ضمان على واحد منهما لصاحبه **دعوى النسب ودعوى**
الميت وعليه ادعى على اخيه ابو لا يصدق الا ببينة او تصديق المدعي عليه واذا ادعى انه ابنه
 يصدق التحسنا قال **ان كان في بطن جارية غلام فهو حق وان كانت جارية فليس من فولد**
 ولا يثبت النسب منه غلاما كان او جارية لانه او اعاء الجبل اليه دون تعيين الوصف في
 ولد الحرة يلاع بينهما لكن انما ينقطع النسب اذا انفاه في مدة قريبة وقدره بالاربعين ^{فقد}
 لا ينقطع وفوق الامام الى راي القاضي تقديره ولو سئى فسكت لا يقع نفقة بعد ^{فقد}
 الموت اذا مقي فسكت فالتسكوت عند التهمة في ولد المنكوحه ولم الولد قبول دون الامة ^{نسب}
 وللام الولد ينفي بحجج النفي وولد المنكوحه لا الاب بالتعان **س** جارية بين اثنين ولدت ولدين
 في بطنين فقال احدهما الاصغر ولدي والاكر ولد شريكى وصدقة الشريك **ص** دعوى
 الاصغر صار من ام ولده وغرم لشريكه نصف قيمتها وعليه نصف المهر والاكر يكون حرا
 وثبت نسب من المدعي الاكر وعليه نصف قيمة الولد ان كان حوسلا او سعى المظالم في
 نصف قيمة لركان معسرا ويضمن له ايضا نصف المهر ادعى على رجل انه اخو لاسمه
 واحدة او ادعت انها اخنها اولاد عمتها ولم يدع ميراثا او حقا لم يصح ولو ادعى انه ابو
 او ابنه يكون خصما او ابا اثبات نسبه من ابيه وابوه ميت لم يقبل ببينه الا على خصم
 وهو وارث الميت او غريم عليه الميت حق او من له على الميت حق او موهى له وللازنا
 يثبت نسبه من امة دون الزنا في قضاء القاضي بالنسب بشهادة الزور بغير باطن
دعوى مال الميت وعليه رجل في يد مال لافسان غايبت ابنته الغايب وجاء رجل
 وادعى انه ابنه وصدقه فعاد البند فان القاضي يتوهم قال للميت وارث آخر ولم يقبل

فان ظهر وارث آخر والا فاعمال اليه وحرص الاحمال تقديرون مدة التوهم الى القاضي بها
 قدره بالخول في يد مال فقال لرجل تركت هذا المال زوجتي وبني اختك فقال مني اختي
 ولست تزوجها فامال للاخ الا ان يقدم الزوج البينة وقال ابو يوسف بينهما نصفان **م**
 النسب في يد مال فقال ورثته من يد فلان ثم اقر باخ لاب ولم تقبل المهر لانه ابنه لانه
 فهو بينهما نصفان عندنا كذا اذا اقرت بالورثة من الزوج واقرت لرجل انه اخو
 فانكر الاخ كونها زوجة له فعندنا كله للاخ وعند ابو يوسف الربع لها والباقي للاخ او ثلث
 وبناته تركه واقام البينة فادعى القاضي كلفه بالله ما استوفيته ولا شيء منه وان لم يطلب البينة
 يمينه بل يستخلف وله ابو ادعى بعض الورثة وبناته على موثقه وصدقه بعد ان يطرح نصيب
 المدعي صدق بعض الورثة مدعى الدين لو خذ كله من نصيبه عندنا بنا واختار
 ابو الليث ان ياخذ منه حصته ويومئذ يشافي مات وتركه اخوين اقر احدهما باخ
 وانكر الآخر يعطى المقر للاخ المقر نصف ما في يد عندنا مات عن الف فاقام رجل عليه
 البينة بالف فقضى له ثم ادعى آخر مثله ايضا فله الف فانكر الورثة وصدقه المقر
 بالالف فالالف بينهما **مسائل التحديد في العقار** ادعى محروط ولم يذكر في حرقه
 اسم الجرد وقال لزين وار فلان ابن فلان لم يكن لاه التحديد لازم عند الامام وان كانت
 الدار مشهورة وعندنا شهرة الدار يقع عن التحديد فلا يشترط ذكر اسم الجرد جعله النهر
 ملك انسان فعند الامام عين النهر حرر وعندنا يجب ان يكون الحد هو المستاء **ادعى**
 محروط وذكر الحد هو الاربعة فانكر المدعي عليه فقضى عليه ببينه او نكول ثم اراد ان يقدم
 البينة على المدعي انه اخطأ في احد الحدود وعول غير صحيح لا يسمع دعواه لانه حين اجاب
 صدقه في الحدود **مسائل الاستخلاف** شك الرجل فيما يدعي عليه ينبغي ان يرضى
 بصلح ولا يجعل بالبين فان ابا الخصم الا ان كلفه فان كان اكثر رايه انه مبطل وصح
 ان علف وفي عكسه لا تخلف الاخر من والصبي لما دون له مرتبة فصل دعوى الطلاق
 والعقاق من كتاب القضاء قال مدعى بي بينة حاضرة في المصر لكن استخلفه لا يجيبه
 القاضي عند الامام خلافا لهما التحليف بالطلاق والعقاق والايمان المخطئة لم تجز اكثر

ما يخفى وان مست اليه الضرورة يفتي ان الراي فيه الي القاضي اتباعا للبعض المدعي
عليه لم يقر ولم ينكر بل قال ابراهم عن هذه الدعوي على من يجب اليه وبينه ان كان
المدعي اقام البينة على دعواه استخلف على البراءة وان لم يكن له بينة يستخلف المدعي عليه
فان حلف برئ وان نكل استخلف المدعي عليه البراءة وهذا قول المتقدمين وهو اصل
قول بعض المتأخرين اخرج صكنا باقرار رجل فادعى المقر ان المقر له رقا قاري واراد
تخليفه فلم تخلفه بمنزلة من قال بعث عبدك مني فقال نعم لكنك اقبلتني البيع صح ولا تخلف
اقر ثم مات فادعى الورثة على المقر له انه اقر بكن تلمحة كلف المقر له بالله لقد اقر اقرارا
صويحا اقر بالف رجل ثم انكر الاقرار بها قال ابو يوسف البويهي للطالب ان تخلف بالله
ما اقر له بكذا وقال ابو القاسم انما تخلف بالله ماله عليه كذا لا على الاقرار بجل في يد غلام
او جارية او ثوب فادعاه رجلان فقتلاه في القاضي فحلف احدهما فكل فقضى ثم اراد
الآخر تخلفه فان ادعى ملكا مرسل او شرا من جهة لم يكن له ان يخلفه لانه لو نكل لا يقضي
عليه لانه لا يجوز اقراره على المقضي له ولو ادعى عليه الغصب له ان يخلفه لانه لو اقر بالغصب
وجب عليه الضمان كل من اقر شي لا يجوز اقراره لا يستخلف افا انك وتفسير من ادعى على
ميت مالا فقدم الوصي في القاضي ولا يئنه للمدعي فاراد بين الوصي فان كان الوصي
وارثا حلفه لان اقراره جائز في حصته نفسه وان لم يكن وارثا لا يخلفه رجل في يد
ضعيف يدعي انه وقف حقه على ابيه واولاد ابيه جانا آخر يدعي انه من اولاد الوارثين
والادان يخلف الذي في يد مدعي دعواه ذلك اما اصل الوقف فلا يمين عليه لعدم الثابتة
ولذلك كان في يد شي من علة الوقف للمدعي ان يستخلف على نصيبه من الغلة خلف الشيع
فانكر المشتري الشراء واقر ان الدار لابنه الصغير ولا يئنه للشيع لا يمين على المشتري لانه
لزمه اقراره لابنه ولو ادعى دارا ملكا حلفا فادعى المدعي عليه ان الدار لابنه الصغير فقال
المدعي للمحكم ان استهلك حاري باقراره لابنه فاريد ان اخمته قيمتها فاستخلف لي حتى
لو نكل اخذته بقيمتها فانه حلفه على قوله من يري غضب الفقهاء خلا لا يئنه ولا يكون
وفي اختلاف المتأخرين هذا اذا اقر لابنه الصغير فان اقر لاجني غايب لا يئنه غيبه اليمين

الا ان يقدم البينة ومعب ارضا من ميراث ابيه وتكلمها ثم جاءت امرأة الميت وادعى على
الموئوب له ان الارض لها وانهم قسموا الميراث بعد ما وعب كذا الارض وسي وقوت في قسمي
وادعى الموئوب له ان الارض له وانهم قسموا اصل الميراث وقد وقعت الارض في قسم الوارثين
وعجز الموئوب على البينة وحلفت المرأة ليس لها ان يخلف ساير الورثة لان بحلفها ظهر ^{بطلان}
البينة لان مئة المشاع فيما ينقسم فامر ببقاء العين اراد بين المدعي عليه في امره كان ميراث
حلف على العلم وان كان بشراء او بينة ونحوها فعلى البينات فان قال المدعي عليه الراي ميراث
عندي من ابيه وقال المدعي عليه وصل اليك بغير ميراث وبني عليك يمين البتة فالقول
للمدعي مع عيسته على علمه بالله ما يعلم انها وصلت اليه بميراث فان حلف حلف له ذوال اليد
على البتة وان يخلف المدعي حلف له المدعي عليه على العلم في دعاوي متفرقة قال
ابو جعفر ان عرف المدعي بالتعنت يؤمن جميع الدعاوي وتخلفه من وان لم يعرف له الكلف
جمعها بعث القاضي امينا او اثنين الى امرأة لا يخرج لليمين فقال الامين حلفتها لا قبل
قوله الا بشا من قال ابو يوسف اذا كان المطلوب مريضا او امرأة حرة لا يخرج بعث
اليها من يستخلفها وقال ابو حنيفة لا الحاكم المحكم اذا حلف الخصم ليس للمدعي ان يخلف ثانيا
عند القاضي لانه استوفى حقه قدم مدعيه في الدين المؤجل الى القاضي قبل الاجل وحلف
الرجل ماله اليوم قبله شي وجهل تسلسل منه سل يسع الحالف ذلك ان كان لا يوي بان يذنب
بحقه رجوت ان لا يكون به باس لا يئنه للقاضي ان يقبل ذلك منه بل يخلفه بالله ماله قبله
شي وفيه دليل ان قوله ليس له قبل اليوم شي ليس باقرار عليه الف نسبة فلو اقر بغير
انها نسبة ياخذ القاضي باقراره ولا يصدقه في دعوي النسبة فحلفه ان يقول القاضي
سلة يدعيها حالة اوزية فان ادعى حاله حلف بالله ماله عليه هذه الالف التي يدعيها ولو
حلف بالطلاق حلف ولو كان معسرا موسرا لم يسمع ان يخلف ولو قال ان شاء الله
فحرك به لسانه لم يسمع ولو حلف القاضي صاحب النسبة وجهل ان تسلسل اي حالة
اوزية فقال لشرع الله وسمع حلف القاضي المدعي عليه حلف او اشار يا صبيح كذا
الى رجل آخر بالله ماله على كذا صدق ويانة لا قضاو المدعي عليه الالف بخلف بالله ماله

قبلك ما يدعي ولا شيء منه لانه قد يكون عليه الف الاحد مما يكون صادقا او كذا على
البايع لا لاقالة كاذبا وحده فنكف القاضى بالاقالة بتكوله حل للبايع التفرغ فيه الكلا
وطشا وغيره ذلك فهو على الاختلاف في القضاء ونسهاك الزور **س** اقرار الورثة بالدين
فللطالب ان يقيم البينة حتى يلزم جميع الورثة وكذا لو اقر به جميع الورثة له اقامة البينة
مات وتركته عند ورثته في بلدة اخرى فادعى قوم حقوقا فان كان بلد الورثة منقطعاً
عن بلد الميت جعل له وصياً فيثبتون ديونهم عليه وان لم يكن منقطعاً لم يجعل له وصياً
لكن سمع الشهود ويكتب لهم ان قاض بلد الورثة يفتق لهم ثم يكتب به الي القاضي الكاتب
ليسلم التركة اليهم مات للمدعي عليه بعد تركته الشهود وقبل القضاء يفتق على واثبه بلا اقامة
البينة **كتاب** **الاقرار** في صحة الاقرار وحل المقر به
ما يكون اقراراً بملكية العين او لا يكون وما يدخل في الاقرار العام وما لا يدخل في جواب
يكونه اقراراً بدين او عتق او قتل او لا يكون ثم في الفاظ الاقرار ابتداء والاشارة والكتابة
وقيه سايل الفصل ثم في معرفة كمية المال المقر به وما عليه ثم في الاستثناء من الاقرار
ثم دعوي زبافة المال واختلاف سبب وجوبه والاختلاف في الجملة ونقل الاقرار الي
غير المقر له ثم اقرار المرحوم والوصي والعبد والتابع بعد ما باع في صحة الاقرار وحل
المقر به له الاقرار بصحة بلا قبول كمن يبطل بالرق والمكر للمقر له ثبت بلا قبول وقبول
كمن يبطل بالرق والمقر له افا صديق الاقرار لم يرد لا يبطل المقر له يعلم انه كاذب فاحذر على
كراهية من المقر لا يحمل له فيها بينه وبين الله وان سلم المقر اليه على طيب نفسه حتى يكون
مبني بمسئلة من يده الدار قال لاخر ابراهيم من هذه الدار فليس باقرار ولو قال
ابراهيم على كذا فهو اقرار في الاصح للمدعي ساكن واراق انه كاذب يدفع الاقرار الى فلان
فليس باقرار وقيل انه اقرار ومرة الدعوي قال ابتع مني عبدي هذا واستاجر مني
او اعزتك فاربي منه فقال نعم فهو اقرار به وكذا ارفع الي غلة عبدي هذا او
اعطني ثوب عبدي هذا او افتح باب فاربي هذا او اسرج واتبعي هذا واعطني سرج
بغلي هذا او اجام بغلي هذا فقال نعم فهو اقرار ولو قال في كذا لا يكون اقراراً ولو قال

لا اعطيكها فهو اقرار بالبطل والنجام قال مله في يدي من قليل او كثير من عبد او غيره لفلان
صح الاقرار لانه عام لا محمول فان اختلف في عبد من عبده انه كان في يوم الاقرار ام لا
فالقول للمقر وكذا في قوله ما في حاتوة لفلان وعن محمد اذ قال لامرأته هذا البيت بما اخلق
بانه كن وفي البيت متاع فلما البيت والمتاع ولو كان بيع بهذا اللفظ لا يدخل المتاع في البيع
وبصير كانه قال بعتك البيت بحقوقه اقول لا بئنه في صحته بجميع ما في منزله من الفوسخ واللاؤف
وغيره مما يقع عليه الملك من صنوف الاموال وله بالورثتان جواب وفلما كان ومساكن
في البلد فاقرار يقع على ما في منزله الذي هو ساكنه وما كان يبعث من الدواب الي الباقوة
بالنهار ويرجع الي وطنه الذي اقر بواشيه وكذا عبده الذي يخرجون في حواجره وياوون
الي منزله كل فلك داخل في اقراره قال في صحته جميع ما هو داخل منزلي لامرأتي غير ما علي
من الثياب ثم مات فادعى ابنه انه تركه ابيه قال ابو القاسم هنا حكم وفتوي لا الحكم
اذا ثبت من الاقرار وجب القضاء لها ما كان في الدار يوم الاقرار وما الفتوي فكل شيء
علمت المرأة انه لها بتقليد الزوج ببيع صحيح او هبة او كان ذلك ملكاً لها كانت في سعة
من منفه والاحتياج بهذا الاقرار وان لم يكن ملكاً لها لا يصير ملكاً لها بهذا الاقرار فيما بينها
وبين الله وموت تركه ائنف مال والدته ثم قال لها جميع ما في يدي من المال لك ثم مات والمال
الذي اقر لها به قائم بعينه فهو لها وان كان الابن المستحل فيك ومما لا يكال ولا يوزن
وقد تركه دراهم او دنانير في سعة من ان يتناول الدراهم والدنانير حذراً من استعماله
بعد قوله جميع ما في يدي من المال فهي تترك لانه منزلة الصلح وبالاستعلاء بطل الصلح وعاد
الدين في الجواب الذي يكون من المدعي عليه اقراراً بدين او لا يكون وفيه اقرار بالعتق
والقتل قال لاخري عليك الف درهم فقال فضيتك او حسبتها لك او اهلك بها او وجبتها
الي او ابرأني منها او خللتني منها فهذا كله اقرار قال كيسة بدوز وكيسة ش بدوز لا يكون اقراراً
وقيل كيسة ش بدوز اقرار كقوله اتزنها اقرار واتزنها ليس باقرار انتقد اخذ اقرار
وخذ وانتقد لا قال المدعي عليه الالف لكل على الف درهم ما بعدك من ذلك لا يانفم ولو قال
ما بعدك من الشرا لزمه الالف كما قال الخري الامان الامان فقال المسلم الامان الالف

ستعلم او سترى لم يكن لانا ولوم يقل ستعلم ولا قال سترى كانا لانا ولوقال المدعي عليه مائة
وينار لا يكون اقرارا لانه عطف على الدنا نير والدنا نير وغيره واجبة قال ابو الليث وعندي ان
المدعي لو ادعى الدنا نير له ان ياخذها جميعا ولوم بصيرة في الدنا نير ياخذها درهم لانه اقرارا
او عن ورياق لان الجواب يتضمن اعاقه ما في السؤال قال لاخر اقرضتك الف فقال ما هو
من احد موالك او بعتك او جعلك فليس باقرار لانه قل ما استقرضت من احد موالك اي استقرضت
منك لاسي غيرك ولو صرح فقال استقرضت منك لا يكون اقرارا فكذلك هنا بخلاف قوله اقرضتني
حيث كان اقرارا حلف لا استقرض فسال المرفق فلم تقرض حث والقرض لا يكون الا بالقبول
قال استقرضت منك فلم تقرضني فالقوله ان وصل وان فصل لا ولوقال اقرضتني فلم اقبض
فكذلك ابو يوسف اذا قال اقرضتني او اودعني او اعطيتني فلم اقبل فالقوله قال اقرضتني
ما تدرهم فقال لا اعود لها فهو اقرار قال لا اغصبك بعد هذه المائة اولم اغصب بعد كمال
او قبلك او معك اولم اغصبك مع هذه المائة شيئا اولم اغصبك الا هذه المائة فهذا كله اقرار
قال ما لك علي الا مائة درهم او سوي مائة درهم فهو اقرار بالمائة قال ما لك على اكثر من مائة
درهم ولا اقل لم يكن اقرارا وكان ينبغي ان يكون اقرارا قال قل فلان ان له علي الف واجزه
اولم اشهد ان له علي الف او قال له غيره اخبر فلانا ان له عليك الف واعلم او ابشر او اقول له
او اشهد به فقال نعم فهذا كله اقرار وقوله لا اشهد لا ونعم السرخسي ان في اخبره روايتان قال
ما فلان علي شي فلا يخبره ان له علي الف ولا يقل ان له علي الف فليس باقرار قال لا تشهدوا
ان عبدي حر فانه لم اعنقه لم يكن حررا فان قال لا تشهدوا علي بعقود عبدي سند كان حرا قال
اكتوها ان طلقها او اكتبوها طلاقا اياها فهو اقرار بخلاف قوله لا تخبروها ان طلقها ولوقال
اكتوها طلاقا لم يكن طلاقا قال ابو يوسف اقرار المدعي عليه الف وفي عليك مثلها لا يكون اقرارا
وقال كتب مو اقرار وعلى هذا الخلاف اقرار له رجل اعتقت غلامك فلانا فقال وانت
ايضا اعتقت غلامك او قال قلت فلانا فقال فانت ايضا قلت فلانا انتم نفس فقبل له
لم قلت فلانا فقال كذا كان مكتوبا في اللوح المحفوظ او قال قلت عدوي فهذا ان الغفان
منه اقرار بالقتل فيلزمه الدية في ماله ان لم تقر بالعمد قال قلت ابن فلان ثم قال بعد ذلك

قلت ابن فلان او كان مكان الابن جدا فقال المقر له قتل ابنين او جديين في فاقول للمقر وهو
اقرار بابن واحد وعبد واحد الا ان يكون المقر ستم اسمين مختلفين وكذا تزويج الامه والافراد
بالجراحة ولا شبه هذا الاقرار بالماله في موضعين ثم في الفاظ بذكرنا ابتداء فيكون اقرارا او لا يكون
ولا اقرار بالاشارة او الكتابة وفيه مسائل صك الاقرار قال فلان علي الف درهم في حالي
او في كتيبي وقال الهت بذلك الخير بالباطل يانم الماله في القضاء ويصدق فيما عند الله قال
علي الف درهم فيما اخط او احسب او فيما اري او فيما رايت كان باطلا ولوقال فيما علمت انم
المال وفيما اعلم لا يلزمه في قولهما خلافا لابي يوسف وفي علم فلان لا يلزمه وبعلمه يلزمه ولوقال
بقول فلان او في قوله او في حسابه او بحسابه لا يلزمه وعن ابو يوسف ان في حسابه يلزمه ولو
بصك فلان او بصك او في صك او في كتاب او من حساب بيغي وبينه او بحساب او من كتاب
بيغي وبينه او قال علي صك بالف درهم او كتابا وحساب بالف درهم لزوم الماله ولوقال في قضاء
فلان لا يلزمه قال فلان علي الف درهم ان مت فعليه مال عايش او مات كذا افاقا ان انظر
الناس لان من اظرب من الاجل لا تعليق وذكر حرمنا ان تعليق الاقرار بالبشر وطه باطل
بان قال فلان علي الف درهم ان قدم فلان او ان شاء فلان ولوقال فلان علي الف اذ جاء
راس الشهر او الفطر او عيد الفطر او الاضي او الفدا وان مات فلان لزمه حاله في العرف لا يلزمه
به التعليق وانما يدعى به بيان باصل الدين الى من الاوقات فصاعدا فبالدين متقيا
الاجل فالقول للمقر له ان كاره **في الكتابة والاشارة** الاشارة يقوم مقام العبارة ولا يغير
على البيان بالكتابة من كتب كتابا فيه اقرار بين يدي شهود فمقام احد ما ان كتب لم يفت
لا يكون اقرارا حتى لا يحل لهم ان يشهدوا بما فيه لانه قد يكون للبحرمة وقيل لم كان مصدرا ملقوبا
على الرسم وعلم السامع وشهد كل واحد من الغايبين ان كتب الي الغايب على وجه الرسالة
لا بعد ذلك علي كذا فهو اقرار وفي الاخرى بشرط ان يكون مصدرا معنونا وان لم يكن في الغايب
الكتاب اكتب وقول بين يدي الشهود فهذا اقرار منه الثالث ان يقرأ عليه بين ايديهم فان
قال الكاتب اشهدوا علي بما فيه فهو اقرار والا فلا الرابع افا كتب بين ايديهم وقال اشهدوا
علي بما فيه ان علموا بما فيه كان اقرارا والا فلا قضى الدين وارضاهن ياخذ صك الاقرار من المقر

فلم يدفع اليه لا بحجر اخذ الشفع الدار من المشتري ياخذ منه صك الشراء فان ابي لا يجبر لكن شهد
شروط الشراء على تسليم الدار بالشفقة وفي الدين شهد شهود على الايفاء ويكتب كتابا ياخذ
خطوطهم او دوع صكها باسم غيره فاحتاج الذي باسمه الصك اليه ليري الشهود المختار ان يجبر المودع
حق يري فيه من الشهود ولا يدفع اليه لانه غير مودع اقر بحال الانسان واشهدتم اقرنا بانه مجلس
آخر واشهدت هذه المال لانه عند الامام **س** قال ما اكثر ما تتقاضاه او قال لم اعطك فهو اقرار قال
يسحق قيل يكون اقرارا الا اذا قال فك على وجه الاستبراء قال المست قد اقرضني درهم
فقال بلي ثم هدر المقر لزمه اقرار السكران ببيع الاملاك قال بلي عليك كذا فقال كذا فقال الحق والعين
او الصدق او صدقا او قبيحا فهو اقرار بجميع ما في يدي لفلان اقرارا بانه كذا لم تر امت اقرار
قولا طلق اقرار بالنكاح الاستينام ليس باقرار على كية فك للبائع في الاصح **في معرفة كية المال**
المقر به واهية قال لفلان علي درهم لزمه ثلثة ودرهم كثيرة عشرة وعند ما يتان والدراهم
الكثيرة عشرة عنده وعشر من عندهما كذا دينار ودينار لزمه لانه اقل ما بعد كذا درهم واحد
عشر كذا وكذا احدى وعشرين **على هذا الدناير والمكيل والموزون** قال كذا كذا درهمها وكذا كذا
دينارا لزمه من كل واحد عشر قال كذا كذا دينار ودرهما لزمه واحد عشر منها كما لو قال احدى
دينارا ودرهما لزمه من كل واحد النصف ولو قال احدى عشر دينارا واحد عشر درهم لزمه من كل
واحد منها احدى عشر قال بضعه وخمسون او عشرة ونيف فالبضعة ثلثة ليس له ان ينقص منها
والقول له النيف في درهم او اقل او اكثر مال عظيم من الدراهم ما يتان عندهما وقيل قوله كذا
وقيل الاصح على قوله بفي على حال المقر في الفدر والغني فان الفقير يستعظم القليل والغني لا يستعظم
وعلى ابي يوسف في اموال العظام من ستمائة درهم مال كثير ما يتان وما نيف او كبريم او خفي او جليل
كذلك الوق درهم ثلثة آلاف الوق عشرة عشرة آلاف كذا الفلوس والدراهم مال قليل درهم
درهم مضاعفة ستة ولو قال اضعا فاضعا عفا او مضاعفا عفا فاضعا فاضعا ثمانية عشر وعشرون
واضعا فاضعا عفا فاضعا لزمه على كل درهم درهم او درهم مع كل درهم لزمه درهمان نظرا لانه
عشرة دراهم بعينها فقال لفلان علي مع كل درهم من هذه الدراهم لزمه عشرة دراهم ولو قال مع هذه
الدراهم درهم لزمه احدى عشر قال على كل درهم من الدراهم لزمه ثلثة فقولها وفي قول العام عشرة

شبا كثيرة اربعون شاة وابل كثيرة خمسة وعشرون والاحظنة الكثيرة فحمة او من عندها قيل
على قوله البيان فيه الى المقر بعد ان يبيع اكثر مما تناوله اسم الحظنة لواقفها مطلقا ومودع الصالح
وقيل الحظنة الكثيرة عشرة اقفرة وكذا كل ما يكال او يوزن واقفرة حنطة ثلثة اقفرة واقفرة كثيرة
عشرة قال ترا بر من بست درمست ثم قال عيبت بسفات الميزان لا يصدق قال كذا عيبت
درهم فعليه **ديون** يساوي درهما ولو قال درهم دقيق بل درهم دقيق اقر بخبر في ذلك لانسائه
لزمه القنمة والاقرار بكل شيء لا يمكن تسليمه اقرار بالقنمة **في الاستثناء** اقرارا استثنى فان كان
المستثنى من جنس ما اقر به صح الاستثناء بالاجماع ولزمه كان من خلعت جنسه للجوز فيما سواه وقيل
مجهز وزفر قال ابو حنيفة وابو يوسف لزمه كان المستثنى مثل من جنسه كالكلب والوزن والعددي **المستثنى**
نحو ان يقول لفلان علي دينار لا درهما او لا اغير حنطة او لا ماله جوز صح ويخرج قيمة المستثنى
على المقر ولو قال علي دينار لا ثوبا او لا شاة لا يصح اجماعا **س** قال له علي درهم او دينار لزمه
النمام له شرك او شركه اقرار بالنصف قال لا احد كما علي كذا او قال لا رجل بك على احدى شي
لم يصح ولو قال له على احدى مائة دينار وعلى الاخر الف درهم لم يؤخذ بشي لفلان على عشرة دراهم
او لفلان علي دينار لم يصح انا فقي فلان ليس باقرار بالرق في زماننا في المختار قالت ميم
مرامي بابست اقر بقبض الف درهم ثم لا يكون اقرارا بقبض المهر قال لا يخرج من هذه الدعوى لا يكون اقرارا
قال لفلان علي كذا في مائة فلان او قبوله لم يلزمه قال لفلان علي حوت ثم قال ادرت حوت الاسلام
ما يل دعوى زيادة المقر به واختلال سبب وجوبه وتكذيب المقر له في الجبهة ونقل الاقرار
الذي غير المقر له اقر بقبض الف درهم ثم قال من زبوف صدق ولو قال ستون لوان قال فقال
وان لم يري زبوف لم يصدق وفي المضاربة والوديعة والغصب اذا مات وصار دينه ماله **الصدق**
الوديعة دعوى الزبافة اقر بالتفدين من قرض او بيع او عي لزمه ان يصدق وان وصل عند
وقالا يصدق اذا وصل ولو ارسل ولم يبين الجبهة يصدق في دعوى الزبافة لا السقوة وان اقر
به غصبا او وديعة يصدق ولن فصل وقيل في الغصب يصدق عند ابي حنيفة وابو يوسف في دعوى
الزبافة الا اذا وصل وفي الوديعة يصدق وان فصل وفي دعوى السقوة لا الا اذا وصل اقر بك
حنطة من ثمن بيع او قرض ثم قال من روي قال لفلان لانه الحنطة قد يكون رقية في الحنطة



فلا يكون عيباً فلا يفتقد البيع بالجيد ولهذا لو اشترى بالحنطة لاجبوز عالم بيتين العنفة وكذا الكلي
والوزنية مثلا سوى الدرهم والدراهم او عشرة افلس من قرص او ثمن بيع ثم قال في الكسب
وان وصل وقال بصدي اذ وصل وفي البيع عليه قنطرة المبيع وكذا الخلاف في قوله عليه عشرة دراهم
مستوفى من قرص او ثمن بيع ولو قال فقصبة عشرة افلس او او عشرة افلس ثم قال في الكسب
بصدي او يقبض راس المال ثم ادعى الزيادة ان كان اقرب قبض الجمل او يقبض حقه او يقبض من
اعمال او يستيف الدرهم لا يسمع دعوى الزيادة ولم يكن اقرب قبض الدرهم او قال قبضت
ولم يزد فالقول لرب السلم والبينة على المسلم اليه قياساً وفي الاستقار القول للمسلم اليه مع يمينه
وعلى رب السلم البينة انه اعطاه الجمل **نوع** ثالث اسلمت الي عشرة دراهم في كسنة او
اسلمت الي ثوبان في كسنة ثم قال بعد ما سكنت الا انه لم يقبضها منك وقال رب السلم قبضها
فالقول لرب السلم مع يمينه استحساناً وفي القياس للمسلم اليه قال اعطيتني او اسلمتني عشرة دراهم
في كسنة او اقضتني عشرة دراهم ثم قال بعد الا انه لم يقبضها فهذا كله على القياس والاحتياط
وقد مر قبل قال اقضتني الفاً ولم يدفعها الي قال القول له ان وصل والا يضمن كذا قوله اعطيتني
او اسلمتني لكن لم يدفع الي قال القول له ولو قال دفعت الي الفاً وقد تني فلم اقبلها قال ابو يوسف
لا يصدرى وموضاً من وقال محمد القول له ولا ضمان ولو قال قبضت منك الفاً واخذت لكن
لم تدعني حتى اذعيب به لا يصدرى وموضاً من قال علي بن ابي ريم من ثمن جارية بعينها ثم
قال لم يقبضها وقال فلان بل قبضتها وسوله وصل لم يقبضها او فصل صدقة المقر له في الجهة او
كذبه **ولم** على غضب او بدك فرض فالحال لازم عند الامام وقالوا ان صدقة المقر له في الجهة
يصدرى وكثر فصل وان كذبه فيها فان وصل صدق وان فصل لا ولو كان عين الجارية المشتملة
بها او قال ابتعت من فلان عبداً او جارية بالف الا انه لم يقبضها صدرى اجملها وصل
ام فصل قال علي بن ابي ريم من ثمن او خير وعاجل من وقال المقر له من ثمن بر فالحال
لازم المقر له في قول الامام مع غير الطالب وقالوا القول المقر له لا يضمن عليه كذا لو قال من ثمن
مبينة او دم وعلى قياس قول الامام اذ قال له علي بن ابي ريم من ثمن مبينة او دم وكذبه
المقر له لزمه المالة في ذلك كله مع يمين الطالب وقالوا القول المقر مع يمينه ولو قال المقر عليه

من ثمن خمر وصدقة المدعي بحجب المال عند الامام وقالوا لا يثبت على مسئلة توكيل الذي بشرى بالخمر
ولان كذبه بحجب المال يكون على هذا الاختلاف ولان اقر مال من جهة فكذب المقول فيها والوجه في جهة اخرى
ان لم يكن بين الطرفين منافاة بحجب المال نحو ما افاض قال المدعي عليه علي الف وورثهم بدل قرص
وقال المدعي بدل غصيب ولزكان بينهما منافاة بان قال المدعي عليه ثمن عبد بعينه الا ان لم
اقتضه وقال المدعي بدل قرص او غصيب فان لم يكن العبد في يد المدعي بان اقر المدعي عليه
بيعه عبد لاهنه فعند الامام بان هذا الالف صدقة المدعي في الجهة او كذبه ولا يصدق في قوله لم اقتصر
وان وصل ولزكان العبد في يد المدعي في يد المدعي فان كان المقر عتق عبدا فان صدقة المدعي
يؤثر ما خذ الالف وتسلم العبد الى المقر كذا افاض قال العبد له ولكن هذا الالف عليه من غير ثمن هذا
العبد وان كذبه وقال العبد لي وما بعته وانما لي عليه الالف بسبب آخر من بدل قرص او غصيب فالقول
للمقر مع بعينه ما لهذا عليه الف من غير ثمن هذا العبد قال لفلان علي الف من ثمن هذا العبد الذي
في يدي فان اقر الطالب بذلك وسلم له اخذه بالمال ولز قال لم ابعك هذا او بعثك غيره كان
واخذ منه وحلف عليه لم يكن عليه شيء ولو قال هذا العبد لك ولم ابعك وبعتك غيره كان المال
لازما ولو قال له علي الف ثمن هذا العبد الذي في يدي فقال المقر لم ابعك هذا وبعتك غيره لم يكن
على المقر شيء في قوله فان سلم العبد له وجب المال والافلا وجه المال دار في يد رجل اقر
آخر ان هذه الدار لذي العبد ان ابعته بالف حرهم ووصل الكلام وانكره واليد الشراعية اقام
المقر البيعة ان الدار له يقبل البيعة ولو سكنت بعد الاقرار ان الدار لذي اليد ثم اقام البيعة ان
الدار له لم يقبل ولو اقام البيعة على البيع منه في المشتريين يقبل البيعة لانه كذلك اوعاه
قال لفلان علي الف ورثهم من ثمن متاع فقال فلان ما كان لي عليه قط الف ورثهم من ثمن
متاع لكن لي عليه الف من قرص كان له الالف ولو قال ما كان لي عليه قط الف ورثهم من
ثمن متاع وسكنت ثم اقر الالف انها قرص لم يصدق قال لا غير هذه الالف وبيعة لكن قال
ليست ببيعة لكن في يديك الف قرص او ثمن بيع فانكره واليد الالف والبيعة فارد المقر له
اخذ الالف والبيعة قصاصا عن الدين لم يكن له فذلك وكذا كل ما كان اصله امانة كالضدبة
وغيرها ولو قال المقر ليست ببيعة لكن اقرضتها بعينها وجه المقر والبيعة والمقر من

فللمقر له ان ياخذ الالف بعينها الا ان يصدره المقر في القرض فلا ياخذها عندها وعند المقر
ياضاحيتها قال لك على الف فرض فقال ليس عليك الف فرض لكن فكش ثمن بيع فانكر المقر
البيع والقرض فلمقر له ان ياخذ الالف القرض قصاصا قال منه الالف اخذتها منك غصبا فقال لم ياخذها
منك فكش ثمن عليك الف ثمن محمد المقر الدين في الغصب فليس للمقر له على الالف الغصب بسبب اوله
ان ياخذ بالالف اخذ ودلت المسئلة على ان الغصب يوجب الضمان بنفسه **نوع المقر له بالدين**
اذا اقران الدين فلان وصدة فلان صح وحق القبض للاول دون الثاني لكن مع من له لاداي اليه
الثاني برئ وجعل الاول كالوكيل والثاني كالموكل وان في يد رجل اقرانها فلان لا حق له فيها
فقال المقر له كما كانت في قط لكنها فلان وصدة فلان فهي الثانية بخلاف المقر له بالوراثا
قال بعد القضاء ما كان له حق فيها قط لكنها فلان وقد مر في كتاب النكاحي مريض اقر لورثته
بعد الامان له غيره فقال الوارث ليس للعبد في كنه فلان ثم مات المريض فالبعد لا يجزيه
الوارث المقر له قيمة فيكون بينه وبين ساير ورثته قال هذا العبد لاحد من دين جاز ويحتاج
ان يختلف لكل واحد منهما ولو قال سوا واحد من ان لا يجوز قال لعبد في دين هذا العبد لزيد
لا بل لعمرو ولا بل غصبه من عمرو ولا بل او غيره عمرو واعاءه كل واحد منهما فحق المسائل
الثالث يستلم العبد في الاول وهو زيد ثم في اقران عمرو مرسل ان وقع الي زيد بقضاء لم يغير
لعمرو شيئا وبغير قضاء غم لعمرو وقيمة وفي اقران لعمرو والغصب غم له قيمة سلم الاول
بقضاء او غيره ولو كان اقران له بالرفع بقضاء فغصبا ليدفع عليه موكا اقران له لاولا وقال محمد
موكا اقران له بالغصب مات وترك الذوا وبنا فقال الابن لفلان على الي الف لا بل فلان فالاول
يستحق الالف ولا شيء على الابن الا ان يدفع الى الاول بغير قضاء وقال زفر نعم الثانية على كل
حال كذا لو قال اوصي فلان بثلث ماله لا بل لهذا ولومات ولم يترك الا عبدا فقال العبد اعطني
ابوك في المرفق وقال رجل لي على ابيك الف فقال العبد الابن صدقا قال ابو يوسف يستلم العبد
في جميع قيمته للفرم وقال زفر في حصة اسداس قيمته لانه لو بداء بالعقود كان يسعي في ثلثي قيمته
ولو بداء بالدين في جميع قيمته فاذا استبسه سقط نصف الزيادة قال محمد من اقر بعبد في دين غير
انه فلان ثم اقر انه حر ثم اشترى في المقر له وان كان قال اوله موحر ثم قال مو فلان ثم اشترى

بالودعة

نوع مقر بل اقر المرفق والعبد والبايع بعد ما باع عده المرفق من هذا المرفق
اقر لوارث ثم مات فقال المقر له اقر في حصته وقال الورثة لا بل في مرضه فالقول للورثة وبينه المقر له
اولي فان لم يكن بينه واردا استلافهم له ذلك مريض اوصي لرجل ومات فقال الورثة اعطوني هذا
العبد في مرضه وقال الموصي له في حصته فالقول للورثة ولا شيء للموصي له الا ان يفضل من الثلث
شيء او يقوم له بينة من مريض يومين ويقع ثلثه ويمرض يومين ويقع يومين اقر لانه يدين
فان فعل ذلك في مرض صح بعده جاز وان فعل في مرض الرمة الفرس واتصل لموته لم يجز مريض
اقر لامرأة بدين المهر صح الي مهر مثلها كاملا فلان كان الظاهر انها استوفت شيئا اذا كان بعد
الدخول اقر لامرأة في مرضه الف وقدرت زوجها عليها ثم قامت البينة بعد حوته ان المرأة وهبت
مهرها لزوجها وصوته مبني صحيح جاز اقران لها بالمهر ولا يقبل البينة على البينة لانه علم كذا بابا
المتاخر عنها مريضة اقرت باستيفاء مهرها فان ماتت ومن مكنوعة او مكنوعة لا يقع اقرانها
ولان مات بلا علقه حرة بان طلقها قبل الدخول صح قال في مرضه من لقطه وكذب الورثة
قال محمد لا يصدق وقال ابو يوسف مومن الثلث اشترى عبدا في حصته بغير فاحش على انه
بالخير ثلثة ايام ثم مرض فجاز او سكنت حتى مضى المدة فالحجاباة من الثلث ولو اعطى
احد عبده ثم مريض في ثمن كثير القيمة فالعقود من جميع المال اقر في مرضه بعد بعينه لامرأة
ثم علقه بعد ذلك فان صدقة الورثة فعقده باطل وان كذبوه جاز من الثلث اقر في مرضه
بارض في يديه انها وقف فان اقر بوقف من قبل نفسه من الثلث كرهين بقر بعتق عبده
او بقر بانه يصدق به على فلان الي الثلث ولان اقر بوقف من جهة غيره فان صدقة ذلك
الغير او ورثته جاز في الكل وان اقر بوقف ولم يبين انه منه او من غيره فهو من الثلث **كتاب**
عبد في مرضه ولا مال له غيره ثم اقر باستيفاء بدل الكتاب جاز من الثلث ويسعى في ثلثي قيمته
بخلاف ما باع عين ماله من اجنبي في مرضه ثم اقر باستيفاء ثمنه حيث يقع من جميع المال صح
اقر بالبيع وقاسم الوصي ان كان عاقل اقر بالبيع والقيمة ولا يقبل قوله اني لم اكن باللف
ولان لم يكن عاقل بل كان مثالا لا يحكم عاقل لا يبيع الا اقر بالقيمة وبين هذا ان قبل اشترى
سنة البينة لا يبيع الا اقر بالبيع وبعدها انما يبيع بشرط ان يكون بحال لا يحكم مثله عاقل

لا يصح اقرار المادون بالكفالة بالماله لانه لا يمكن الكفالة بالماله باع عدا ثم اقرانه كان حرا او
على المشتري ولا يبرأ المشتري عن الثمن اقر المدين باستيفاء دين وجب له في القصة بصدق
كان عليه دين القصة اولا اقر لا جني في عرضه ثم قال موافق ثبت فيه وبطل اقراره قال
درهم لابل دينار بل مانه قال غصبت منه الف او اودعني الف الا انه نفق كذا ان وصرت
وان فصل لا الا ان يكون بانقطع الكلام ثم وصل قال علي بن ابي بصير لابل سوف فعلية ففصلها
قال اقررت لك بكذا وانا صبي او ايام فالقول له مع ماله صبي في يد رجل قبل له هذا ابتكر
فاوي برأيه اي نعم ثبت نسبة منه مجهولة النسب اقرت انها بنت الجد الزوج والابن وصرفها
الحق له فكذبها الزوج فروي بينهما رق اقرار ثم صدقة فليس على المهر شيء ولو صدقة ثم تلافى
الرق اقراره منه الدائكانت له امس امر بالردة اليه اقر بعد الدخول انها طلقها قبل الدخول لانه
مهر ونصف كتاب **الجنائيات** والحدود والسرقة في الجنائيات
على طرف الآدمي وجوبها ثم في العاقلة ولا يعقل ولا يعقل في الجنين والصبي والمجنون
في قيل يوجد في مكان ولا يعرف قاتله في جنائيات البهمة وعلى البهمة يملك في الطريق والقضاء
والأحر في ذلك والعامل في الحايك المابل والاشهار مشتركان بين الجنائيات والقضبان الآخر
بالمعروف الحدود السرقة وقطع الطريق **سابل الجنائيات على اطراف الحر والعبد وقد**
دخل فيها طريق معرفة ذهاب السمع والبصر والحكومة رجل قطع اصبع رجل عمدا فسقط اصبع
آخر بحسبه لا قصاص من شيء من ذلك عند الامام وعند محمد بحسب القصاص فيها وعند يونس
بحسب القصاص في كادوي والدية في الثانية لمحمد ان سرقة فعليه مضاعفة اليه فيضيق الثانية منزلة
المباشر ولها انه في الثانية كالمسبب والخطا لانه ما قصد الثانية قطع عمدا اصبع رجل فشلت
لغوي الي جنبها عليها رثن الاصبعين دون القصاص عند الامام وقال عليه القصاص في المقتولة
والارثن في الاخرى كسر رثن انسان من الاصل او نزاع من الاصل متعمدا بحسب القصاص
ولو كسر بعضه ولو لم يسوق باق يوجب وان قطع لا يقطع سنة كمن يؤخذ سنة
بالمبرور الي لثني ينتهي الي اللكم ويسقط ما سوله وفيما كسر البعض واسوق باقي لوقاله انا
استوفى القصاص في المكسور وان كان ما اسوق ليس له ذلك ولو كسر بعض السن فسقط

لاقصاص في المشهور كسر السن من الاصل خطأ فيه كالدية اي دية السن ضرب سن انسان
فتحرك سنانا حولا فان اخضر او احمر او اسود يجب كال دية وان اخضر اختلف المشايخ في حكمه
عدله والصحيح انه لا يجب ثم انما يجب كال دية في الاسود افا كانت غففة المنفع او يكون من
الاسنان التي تربي حتى تفوت جماله فان لم يفسد واحد منها لا يجب شيء في الاصح الروايتين عن
الامام ولز كان سن المملوك ففيه حكومة عدله قطع سن بالغ لا يستاني لانه البنت نادر ولو
قطع سن الصبي سنانا حولا ومع سنا لو ثبت سن بالغ لاشي نزع سن رجل ثم انزع المخرج
سنة سن النازع ثم ثبت سن الاول فعلى الملول خمس مائة ولو ثبت معوجا يجب حكومته عدله
ولو ثبت سنة او اذنه بعد القلع والقطع يجب الارثن على عاقلة الجاني لانه كان خطاء لانه لا يعرف الجاني
الحالة الاولى حتى لو تصور ارتفع الضمان غنم يد رجل فانزع المفضوض يده فقطع سن العاقر
لا ضمان عند الامام وعند ابن ابي ليلى فيه دية السن غنم يد رجل فخر به من فيه فسقط بعض
اسنان العاقر فلا محذور دية الاسنان مدر وعلى العاقر ارثن فباعه وهذا كله ولو
تقطعت شتوت غيره فخر به صاحب الثوب فتحرر يضمن المشتري نفقة ذلك ولو جزيه من
تقطعت به يضمن جميع الخرز ثبج راس انسان موصمة او استوعبت من الجهة الى القفا
او من الافذ الى الاذن فان كان راسها مساو فانتهت من اي جانب احب لكن حقل
شجرة فان كان راسا لهما اعظم يتخير المتجوز في ثبج مقدار شجرة من اي جانب شاء استيفاء
الارثن ضرب بالخشب على عين انسان حتى وضعت عينه بحسب الدية في ماله لانه شبه العبد
نوع الجنائيات على اطراف العبد وسلك بها مسلك الجنائيات على الاموال حتى يجب
في حال الجاني حال كتمان العصب والاستهلاك ثبج عذبه موضوعة فعليه نصف عشر قيمته
عبد مقطوع اليد قطع انسان رجله من جانب اليد المقطوعة فعليه نقصان قيمة العبد المقطوع
يده ولو قطع رجلا لامن فلك الجانب فعليه نصف قيمة العبد المقطوع يده لانه ليس بانفك الجاز
ان يكون له ارثن فقدر وعلى سنا البائع اذا قطع يد العبد المبيع يسقط نصف الثمن ولو كان العبد
مقطوع اليد فقطع يده الثانية يسقط عن المشتري بقدر نقصان القيمة من الثمن ان نقص
ثلث القيمة فشلت الثمن كذا لو كان مكان قطع اليد فقضاء العين طريق معرفة ذهاب السمع

ان يترك المجنى عليه حتى يعقل ثم ينادي ان اجاب او التفت علم انه لم يذبح وطريق ^{معرفة}
 ذهاب البصر فان قالوا اين جابه بجر الرية وان قالوا لا ندرى يعتبر الرعوي والانتكار والقول
 للضارب مع ميمنه **في تفسير حكومة العدل** قيل ما يحتاج اليه من النفقة واجرة البيت وغيره
 وقيل بقدر المجنى عليه رقيقاً كم تنقص منه الجناية من قيمته ان كان ينقص عشر فتمت بجب عشر
 دية وقيل ينظر الى اذنه جناية لها ارش قدر وهي الموضوعة فان كان نصف ذلك نصف ارش
 الموضوعة لكن هذا اذا كانت الجناية على الراس والوجه لانها موضع الموضوعة فالمنقح ينظر
 ان كانت الجناية على الراس والوجه ينقص بالوجه الاخير والا فبالرأس وان نقص عليه فبالثاني ينقص
 لانه ليس **س** قطع يد رجل او ضربها تخيئة حتى ابانها فعليه القصاص لا يقطع اليمنى باليسرى
 ولا اليد بالرجل ولا عكسا فيهما في الاصح في الاصبع القصاص اذا قطعت من المفصل الابهام
 والسبابة بالسبابة هكذا قطع اصبعاً زائداً من يد او رجل وله اصبع زائد ايضا فلا قصاص ^{سببها}
 وفيها حكومة عدل قطع يمين رجلين قطعت يمينه واخذت دية بينهما نصفين لا قصاص في اللطمة
 ولا في الكونزة ولا في الوجاء ولا في الدمة ولا في لحم الفخذ ولحم الساق ولحم العضد ولحم الساعد
 وفيها حكومة عدل وفي السن القصاص بالثنية والثنية بالثنية والذباب بالذباب والفرس بالفرس
 ولا يؤخذ العليا بالسفلى ولا عكسا قطع فخر مولود قد تحرك من الخشقة او من الفصل عدل
 فيه القصاص وان لم يتحرك فحكومة عدل وكذا آلة الخيول والعين كل ما كان في النفس زجراً
 ففيها دية واحدة وفي احدى يديها نصفها وما كان عشرين في احدى يديها عشر الدية وفي الكلى دية
 وكل ما كان اربعاً في احدى يديها ربع الدية وفي كالا شفاة وكل ما كان واحداً كالعقل او مائة
 او قطع المائدة او الذكور او اللسان او خلق الحية او تنفها ولم يثبت دية في قطع الذكر والانبغز
 دفعة ديتان ولو بدلت بالانثيين الدية وفي الذكر حكومة عدل قطع الخشقة خطاء فيها دية
 وفي الموضوعة خطاء اذا برأه وبقى لها اثر نصف عشر الدية على العاقلة **سبب معرفة**
العاقلة **الخ** عاقلة الرجل اصل ديوانه لئلا كان من اصل الديوان فان كان غاربا وله
 ديوان فعاقلة من يرتزق من ديوانه ولئلا كان كاتبا فعاقلة من يرتزق من ديوانه ^{الكتاب}
 بشرط ان تناصر بينهم وعاقلة كل صانع اصل صناعته ان كانوا تناصروا بها وان لم يكن من اصل

الديوان فالمعتبر في العاقلة اصل نصرة فان كانت نصرة بالمحال والدرع فلههم وان كانت
 بالحرف فكذلك فيكون في معنى الديوان فان لم تكن له عاقلة من اصل الديوان كما هو البادية
 فعاقلة عشيرة من قبله ثم الاقرب فالاقرب فان لم يكن لهم التحمل يقيم اليهم امر عشيرة
 من النسب ولا يقيم اصل ديوان آخر ثم يقيم اليهم اقرب القبائل من النسب ثم يقيم اليهم
 يكفي فان لم يكن لهم يقيم اليهم اقرب القبائل الى قبيلة من النسب والقرابة وبهذا بين اصل
 محلة لغري لا يقيم الى محلة اقل يلف محلة لعدم التناصر وان لم يكن له ديوان ولا عشيرة
 فعاقلة بيت المال وبه يفتى وقيل في مال الجلفه ولئلا كان القاتل ذمياً بجب ماله لا بيت
 المال اجماعاً فالخاصل ان كان القاتل له ديوان فمن اصل ديوانه وان كان من اصل الحرفة
 فكما ذكرنا وان لم يكن له شيء من ذلك فاصل ديوانه من اصل حرفة كالكاتب
 وغيره فان لم يكن يعتبر العبيد ما قلنا الى آخر ما قلنا الضمان الواجب بقتل النفس خطاء على ^{الديوان}
 في ثلث سنين قل او كثر قتل خطاء ولا عاقلة له بجب الدية في ماله العمد المحض اذا اوجب الدية
 في ماله في النفس وفيما دون النفس والخطاء فيها على العاقلة لا شبهة العمد في النفس بوجوب الدية
 على العاقلة وفيما دون النفس على الجاني وان بلغ دية كاحلة الدية في الخطاء المحض وشبه العمد
 على العاقلة وفي العمد المحض في مال القاتل لكن في ثلث سنين وفيما دون ماله ارش قدر كالموضوعة
 فما عدل وفيه حكومة عدل وبلغ ارشه اكثر من ارش الموضوعة حتى يعلم يقيناً انه عدل ارش
 الموضوعة في جناية الخطاء يتحمل العاقلة وفي العمد المحض في موضع لا يجب القصاص بجب في مال الجاني
 وفي شبه العمد فيما دون النفس ايضا بجب في مال الجاني لثبته العمد فيما دون النفس كالعمد
 الا يري ان شبه العمد فيما دون النفس كالعمد في ايجاب القصاص في موضع يجب القصاص فكلما
 في ايجاب الدية في ماله **سبب الجاني** والصبي والمجنون ضربت بطن نفسها متعمدة او ^{او ضربت}
 دواء متعمدة فاستقطعت ولدها يضمن عاقلة ما افرته وهي خمسمائة لانها نصف عشر الدية ففي هذا
 عند الشافعي ستمائة ولا فرق بين الذكر والانثى ضرب بطن امرأة فالتت جيناً ميتاً بجب الغرة
 احتساباً ولو التت جينين احدهما حياً والاخر ميتاً ومات الحي من ذلك فعليه الغرة والدية
 في الحي ولزم ماتت المرأة فخرج منها جين ميت فعليه دية الام لا غير وفي جين الام نصف

عشر فتمت ان كان غلاما وعشر فتمت ان كانت جارية وعن ابو يوسف ان قيمتها ما نفق من الامة
كسنة الشاة غصب صبيا حرا وغاب عن يد مجمل الغاصب حتى يحس به لو يعلم انه ما
اعطى صبيا غصبا او شيئا من السلاح لمسكه له ولم ياره بشئ فعطى الصبي بذلك فدية
الصبي في مال عاقلة المعطي وكذلك لو قال لصبي محجور اصعد هذه الشجرة وانفض في غدا
فصعد وسقط وكذا لو امره بحمل شئ او كسر خطب من غير اذنه ففعل الصبي في ذلك
ولو دفع اليه عصا او سلاحا ولم يقل له امسكه في فعطى بالسلاح او قال اصعد الشجرة
ولم يقل انفض لنفك فسقط اختلف المشايخ فيه والاختيار في المسكتين الفئات
اعطى صبيا سلاحا فقتل الصبي نفسه او رجلا لا ضمان على المعطي بالاجماع حر باع امر
صبيا بالقتل فقتل ضمن العاقلة الصبي ثم يرجعون على عاقلة الامر في ثلث سنين
علم الصبي فسار الاوراء والاعلم اذا كان محن ونفق فقتل انسانا في حالة الافاقة يقتل
كالصبي فان جرح بعد ذلك مل يسقط القصاص ان كان الجرح مطبقا على حسب
اجتلفوا فيه يسقط والا لا يؤثر الاستيفاء اليه ان يفتن **سائل الف** ما وجد
في محلة قتل بحب الدية والقامة وان وجد ميتا لا واقفا اصل بينهما ان لا يكون به اثر
القتل ولو خرج الدم من الفم او ذكر او دبره لا يكون قتيلا حتى لو وجد هكذلة الحركة
يفضل ولن كان يخرج من العين او الاذن كان قتيلا ولهذا لا يفضل اذا وجد هكذلة
الحركة وان كان يخرج من الفم ان كان يعلو من الجوف كان قتيلا وان نزل من الراس
وكلا باوي باو واذا اذكي اذا اقتتلوا بجمل قتيلا كان فجب القامة والدية على اسر
تلك المحلة **وجاء القتل** بين قريبين بحب الدية والقامة على اقربهما لكن اذا كان
بحال يسمع الصوت لهما اذا كان لا يسمع لا يجب على واحدة من القريبين وانما يراعى
المكان الذي وجد فيه القتل ان كان مملوكا بجلب القامة على المالك والدية على العاقلة وان
كان مباحا الا انه في ايدي المسلمين بحب الدية بيت المال وجد القتل في المحلة والقامة
عليهم والدية على عاقلة لان اصل المحلة صاروا كاتهم قتلوا حكما ولو قتلوا حقيقة فالدية
عليهم وعلى عاقلةهم وجد القتل في دار صبي او معتوه لا يجب عليه القامة والدية

بل يجب على عاقلة اجماعا ولو وجد في دار امرأة عليها خمسون مينا عند ابن خنيفة ومحمد
والدية على عاقلة **س** وجد قتل في مسجد محلة فالقامة على اسرها ولو وجد في طهر
الوقف او ارض الوقف فان كانت اربابه معلومين فالقسامة والدية عليهم **ولم يكن**
الوقف للمسجد كما لو وجد في المسجد حر وجد قتيلا في دار نفسه بحب الدية على عاقلة ولو كان
مكاتباً فدمه هدر حر رجل في محلة فاصابه سهم او حجر ولا يدرى من اتي موضع اصابه كانت
من فلك فعلى اصل المحلة القسامة والدية وجد قتل في دار فتي كثر ربح عليه خمسون مينا
فان حلف بحب الدية في ماله الا اذا كانوا يتعاقلون فيما بينهم في يحمل على العاقلة رجل
احد تنورا فالق في فيه انسانا او القاه في نار لا يستطيع الخروج منها فاحترق او فوجع بالبطر
الغصب او غرز بسنبله او ابرة **فما** في فيه القصاص بقا العبد باقرا قتل بحربة
فلا جرح قيل بحب القصاص وقيل لا شئ بطر رجل فخرج خضوع ثم خرا اخر غنقه بالسيف
فالقصاص على الخنز وعلى الشاة ثلث الدية فان كان الشاة بحال لا يتوهم حبه بقا
الحية فعلى الشاة القصاص وعلى الخنز التعزير ولن كانت الجنايتان معا فعليه القصاص
مكاتب قتل عبده لم يفتن **قاطع الطريق** اذا قتل انسانا في حبس الاحام قبل ان يثبت
عليه شئ ثم قامة البينة قتل به مجنون شر على رجل سلاحا فقتل المشهور عليه لرمقه الدية
والكفارة اراد ان يكره غلاما او امرأة على الفاحشة فلم يستطع دفعه الا بالقتل فدمه
سدر قال اقل عدي لم يحل قتله ولو قتل لم يضمن قتل انسانا بامر يضمن الدية
لهاب وبيع والقصاص لما كره يقتل الرجل يقتل الطفل للزوج والزوجة ان يفتن
قتل زوجة لم يفتن ولده منها من له القصاص القاه في بئر او فريضة بحجر او بنوع آخر
فما غرر وكان متوفيا لقتل العبد الجاني في التجارة فالحقة وبيع لم يضر مختار العبد
كل ما اوجب في الحر نصف غشوية فيوجب في العبد نصف عشر قيمة الا اظلمت خيمته
في يفتن نصف درهم وبحب في حاله حالا وفي يد نصف قيمة الا اظلمت خيمته الا
في يفتن خيمته درهم وما ليس له ارش معتد في الحر فيعتب في العبد نقصان القيمة قطع
احد اذني العبد في رواية فيه نصف قيمة وفي رواية نقصان قيمة كذا تنفذ احد الجاهل

النفوس عن القصاص يبرأ عن القصاص والدية لا عن ظلمه يصام عن كفارة القتل بنية
من الليل قطعت يد فاقترع منه ثم مات فعلى المتقصر منه القصاص ألف غصن وضيق
لم يعرف سلامته فيه حكومة عدل **مسائل جنابة البهيمة وعليها** ارسل كلبا او
دابة او طيرا فانلف في فون شيئا يضمن في الدابة وور الكلب والطيور عند ما وغدا لا يكون
انه يضمن في الكل الحق يضمن الهوام على رجل فهو ضامن ارسل كلبا على شاة او وقف ثم
سار لم يضمن وان تيامن او تياسر ان لم يكن له طريق غيره ضمن والآفلا ارسل كلبا ولم
يكن سابقا اي لم يكن خلفه فاصاب في فون لم يضمن وكذا لو ارسل كلبا على رجل حتى غفر
او مزق ثيابه لم يضمن الا ان يكون خلفه وعن ابي يوسف اوجب الفممان في احوال ان في هذا
كله وذكر ابو الليث اذا ارسل كلبا فاصاب انسانا في فون يضمن للرجل وان لم يكن
سابقا وارسله كسوفة وعليه الفتوى ارسل دابة وكان سابقا لها فاصابت يضمن
السابق وان ارسلها الى جهة ولم يكن سابقا فكذلك ولو ارسل كلبا الى صيد ولم يكن سابقا
فاصاب انسانا لا يضمن ولو ارسل الى انسان ولم يكن سابقا يجب ان يضمن او وقف دابة
في غير حكم في حالت في رباطها فتلف انسان بها او شيئا ضمن لانه مسك للدابة ما دامت في
موضع رباطها **جند** انك حراني رس است فذلك بابقائه ولو اوقف دابة على الطريق
ولم يشدها فسارت عن ذلك المكان فانلف شيئا لا يضمن لانه لم يسكنها في ذلك المكان
فصار بمنزلة دابة منفصلة **ربط** حمارا على سارية في آخرة ودربط حمارا له على تنك
السارية ففقد احداهما الآخر ان لم يكن ذلك للموضع طريقا ولا ملكا لاحد فلا ضمان على
صاحب الحمار بعد ان يكون في المكان سعة وان كان في الطريق او موضع لم يكن لها ان يضر
سائر حماريها فهو ضامن لما اصاب حمار ارسل حمار فدخل زرع انسان فافسد ما
ساقه الى الزرع بان كان خلفه ضمن وان لم يسكن لم ينعطف تبينا وشمالا وذئب الى
الوجه الذي ارسله ضمن ايضا وان انعطف تبينا وشمالا ان كان له طريق اخر لم يضمن
والا يضمن **قال رب** الزرع لرب الدابة ان هابتك في زرع فاحرجها فهو ضامن لما
افسد حال اخراجها وان اخبره وامره ان يخرجها فلا ضمان عليه لانه باس وقيل يضمن ايضا

دابة رجل وضمت يلا او نهال بغير ارسله فافسد زرع رجل لا ضمان عليه **والاشافي**
ان وضمت يلا ضمن ونهال لا وجد في ضيعته دابة فاحرجها منها لا يضمن وان اخرجها
وساقها الى ضيعة اخرى فعطبت ضمن وقيل اذا طر وبقرة حتى اخرجها عن زرعها فاكلها
ذئب يخرم قيمتها ولن ساقها ليرقنا على صاحبها فعطبت في الطريق يضمن ايضا **والاصح**
له ان يخرجها من زرع ولم يضمن مالم يسقطها بعد الاخراج وقيل ان ساقها الى موضع باع
منه لا يضمن اصاب في زرع ثورين يلا فساقتها الى مربطها او اراد ان يربطها فدخل
احدهما المربط ومرب الآخر فبقعه فلم يضر به فحكمه حكم اللقطة فان لم يدر ان يشدها
اخذه ليرقنا على صاحبها لم يضمن سواء كان الاصل قربة او غيره نعم الا ان يكون في بنية جبن
اخذ ليريقه صاحبها في يضمن **ولز** كان ذلك نهال فان كان الثور لغير اهل قربة فحكمه
حكم اللقطة وان اشهد لم يضمن وان تركه الاشهاد مع القدرة ضمن **ولز** كان الثور لاصل قربة
فساقه بعد ما اخرجه من الزرع فضاغ ضمن اشهد او لم يشهد لان ما يكون لاصل قربة لا
يكون حكمه حكم اللقطة بالنهار لانه لا يخاف عليه الضياع في النهار فحكمه حكم الغصب **س**
ساق دابة فوقع السهم على رجل فقتله ضمن نخس جابة انسان بغير اذنه فالقت للراكب
فمات ضمن الناحض ولو ضرب الناحض فمات فدمه مدر **مسائل الطريق والغناء**
وما يملك بالمصنوع منها الخ وفيه الغرور بالطعام المسموم قال لآخر اسكن هذا الطريق
فانه آمن فسلكه فاخذته النصوص لا يضمن وكذا لو قال له كل هذا الطعام فانه طيب فاكله
ومو سموم ومات لا يضمن لان الغرور في البيع انما يوجب للمفهم لفوات السلامة المتحققة
بالقدر رش الماء على طريق فعطبت به دابة او آدمي يضمن وقيل في الادوى انما يضمن
اذا رش كل الطريق **امر** الاجير او السقاء بالرش فرتش فناء وكان الامر ضمن الامر دون
الرائش والحارس اذا رش يضمن كيف ما كان ساق حمار الحطب فقال كوشن الا انه لم يسمع
عن اصاب ثوبه وتحرق او سمع كمن لا نهيا له النقي لضمي المكان يضمن ويستوي الحليب
في الاقم وغيره لا افا اسكنه النقي بعد ما سمع ولم يتقي لا يضمن وضع فطره على نه خاص
فشي عليها انسان فاختسف به او تعلق به فمات ان نعت المرور عليها لا يضمن واضع النظرة

وان لم يعلم به الماتريضي كمن وضع خبثه في طريق المسلمين او حديد يلافت به دابة من غير
سوق احد فعطبت ضمن وان كان النهر يعاقب المسلمين فكذلك في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف
انه لا يضمن حفر يثلم في حفرة بغير اذن الا امام وليس يضمن الطريق لانسان فجاء انسان فوقع
فيها لا يضمن الحافر وكذا لو وقع في الحفرة او ينصب خيمة فعثر به انسان بخلاف طريق الكلب
حفر يثلم في كلبها ان كبس بالتراب او الحفر او مما هو من اجزاء الارض ثم جاء آخر ففترغها
فوقع فيها انسان يضمن الثاني ولو كبس الاول بالطعام ونحوه والمسئلة بحالها يضمن الاول
لانه لم يزل اسم البئر بالكس به كما اذا حفر وعقل راسه فوقع آخر الغطاء يضمن الاول اذا
كان الطريق غير نافذ فلكل واحد من اصحاب الطريق ان يضع فيه خبثه او يربط دابة
وان يتوضاء فيه حتى لو عطب انسان به لا يضمن وان حفر يثلم او بني بناء فعطب به احد
ضمن الكل صاحب دار من الانتفاع بفناء وان ما ليس بغيره من الماء والطين والخشب
وربط الدابة وبناء الدكان والتوركي بشرط السلامة اخذت في مسكة غير نافذة حذرا
ليس سكتي فتلف به انسان لا يضمن حصته نفسه ويضمن حصته الشراكا ولو كان حذرا من
جمل السكتي لوضع المتاع وربط الدابة لا يضمن لان من احدث في ملك مشترك شيئا من جملة
السكتي لا يضمن **مسائل العامل والاجر** استاجر اجيرا ليخرج له جناح ففناء وان
او حادثة ان اخبره ان له حق الاشراع في النديم فسقط وقتل انسانا يضمن الاجير قبل
الفراغ كان او بعد ويرجع الاجير على الامر لا اذا اخبره انه ليس له حق البناء في النديم ولم
يخبره وعلم الاجير بذلك ان سقط قبل الفراغ من البناء فقتل انسانا ضمن الاجير ولا يرجع
على الامر وبعد الفراغ فكذلك في القياس وفي الاستحسان يرجع بمنزلة ما لو امره بغير نذبح
شاة فاذا بي شاة جاز استاجر رجلا ليحفر له بئرا في فناء وان فخر ووقع من العمل ثم
وقع به انسان ان كان اجير الاجير ان له حق الحفر فالفناء على الامر وان اخبره ان ليس له
حق الحفر فعلى الاجير قياسا وفي الاستحسان على الامر لانه كان بعد الفراغ من العمل لانه الامر
والاجير كل واحد منهما مسبب في تقييد الفناء بالتقدي وفلك من الامر وفي الامر نذبح
الشاة واشراع الجناح مما يباشران فلا يفتقد بالتقدي فضمن الاجير لكن يرجع كل واحد

س تعد في الطريق يبيع بافء السلطان فتعثر به انسان فتلف لم يضمن القبيصة او عثر بها
على الطريق فلدغته رجلا ضمن الا اذا تحوت ثم لدغته رجل وضع سيفه في الطريق فتعثر
به انسان ومات وكسر السيف فدعه على صاحب السيف وقمة السيف على العاثر **مسائل**
الحايطة الماييل اذا سقط الحايطة الماييل الى دار انسان او الطريق الا عظم فالتلف لنفسا او
مالا لئلا كان قبل الاشهاد على صاحب الحايطة لا يضمن وكذا بعد في القياس وبما اخذنا في
وفي الاستحسان يضمن وهو قول علمائنا وتفصيل الاشهاد منا ان يتقدم اليه من له حق
المطالبة بالنقص لا حقيقة الاشهاد لجواز الحاجة اليه عند النكار ولعلنا ان يار رجل
فلا يشهد له صاحب الدار ما كان او مستاجرا او مستعيرا وان مال الى الطريق فابى
واحد من الناس اشهد على صاحبه فهو اشهاد ومولر يقول اشهدوا انه تقدمت اليه فوسم
حايطة فاذا لم تنقص بعده حتى تلف به شيء فان كان في طلب من ينقصه لا يضمن وان
ترك اصله ضمن طوبى بالنقص عند القاضي فسال صاحب الحايطة من القاضي ان يؤخره
ايا ما ففعل القاضي لم يصح تأخيره حتى لو تلف به شيء ضمن وان اخره الذي يشهد ان له
الي دار انسان وقد اشهد بوضع قاضيه وان مال الى الطريق الا عظم واشهد واحد من ضمن
الناس لا يصح تأخير اخبره انهم الحايطة الماييل فتعثر عنه دابة فقتلت رجلا يضمن صاحب
الحايطة لا ان يسقط الحايطة على انسان او دابة **س** حايطة بين ثلثة اشهد على واحد
فلم يفعل حتى سقط ضمن قدر نصيبه والاشهاد على الكلب العقور كاشهاد على الحايطة عند
شايخ سمرقند وقال حكام الدين فيه نظر اشهد على ولي الصبي ثم بلغ به ان الاشهاد اشهد
عليه في حايطة حال فلم تنقصه حتى سقط ضمن صاحب النفس ولا ضمان عليه فمن عطب
بالعقور على القليل ولو كان حكا الحايطة جنا حاضيا على عاقلة **مسائل مشتركة**
بين الجنابات والحدود كسر الزاني رجل الزانية بها في الزنا يجب الاذن في ماله لانه
شبه العذر زنا باعارة فافضاها جعل خطأ حتى وجبت الدية على عاقلة وقيل شبه
العذر حتى وجبت في ماله ولو ذم بكارة المرأة بغيره بغير المهر ولو ذم بكارة
أجنبية فذهبت غدرتها فعليه مهر المثل في ماله والتعزير والافق بين الصغير والكبير

قتل انسانا في غير نفسه
وعطب به

ولو دفع امراته ولم يدخل بها فذبحت عذبتها وطلقتها فعليه نصف المهر في قول الامام ومحمد
 محمد ونفذ جميع المهر دفع امراته غيره فذبحت عذبتها ثم تزوجها فدخل بها فلها مهر لزوج حاربه
 دفعت حاربه اخرى فذبحت عذبتها قال محمد عليها صداق مثلها قال كذا بلغنا عن عروة في جارية
 تدفعها في حرام وقد دفعت منه بجارا وطى البنايع المبيحة قبل التيمم فلا عقول عند الامام كما
 كانت او يتبنا وعند ما يجب العقر ونقصان البكارة ان كانت بكرا ويدخل الاقل في الاكثر وعلى هذا
 اقول في جارية بكرا لانسان ينبغي ان يجب الاكثر من العقر ونقصان البكارة صبي زنا بصبيته لا
 عليه وعليه المهر في ماله لانه مواخذه بافعالها ولم يقع اذنها ولز كانت بالغة مستكرهه فكذا في
 كانت مطاوعة لا يجب المهر لانه لو وجب لرجع ولي البقي عليها كمن او صبيته شق فمكة غم
 يرجع وليه على امر فلا يقيد دعت الامه رج صبيته فزنا بها يضمن المهر لان امره لم يقع في حق
 المولى وطى بهيمة لا يحد ثم ما قال يصنع بها فان كانت غير ما كولة نزع ثم تحرق ويضمن الواطى
 فيجتها ان كانت لغيره وان كانت ما كولة تنج ويكول وعن ابو يوسف يحرق كالق لا تترك ويضمن
 القمعة ان كانت لغيره ونعم المرحي ان وجوب الاوراق ليس حذ هبنا ضرب الحد او المطقة
 على البحر فتطير الشرار عن الحد يد فاحرق ثوبا او دابة خارج الحانوت فعليه قيمته وان اختلف
 نفسا او عبدا فعلى عاقلة وان لم يتطير من دقه لكن اختلفت بالرجح انما فهو هدر سدتم
 نفسه فانهم جلدوا غيره لا يضمن شاة لقصاب فقيمت عذبتها فيها ما نقصها كذا قطع اذ
 احرار وفتنه ولا في عين برة الحراث وعين جفون وعين الفرس والبغل والحمار فروع القيمة
 قطع احد قوائم الدابة ضمن جميع قيمتها راي رجلا مع امراته يزني بها وها محتطا وعنان قبل الوجه
 وامرأة جميعا وسيات ذلك في كتاب الخطر والاباحه حريق وقع في محلة فهدم رجل واخبره
 بغير امر وبغير امر السلطان حتى ينقطع عن دار ضمن ولم يأثم اخرج الى الطريق اعظم كينفا
 او ميرايا او جرسنا وهو البرج الذي يكون في الخابط ابني وكانا فلو احدث من مولى لليس ان يهد
 ليس لاهل وارب ليس بنا فد ان يشرح كينفا او ميرايا الا بافدا اصل الدرب الشاغب التي في
 الطريق او يخاصم فيها والمفها به اثنى بعضهم طرح الشبح في سكة غير نافذة لم يضمن وكان
 نافذة ضمن ما تلف به قال حبان سرقه لا يضمن لهوم البلوي في بلادنا رجل قط صبيته فالتا

في
 في
 في
 في

في الشمس حتى مات ضمن سقي انسانا سموا فأت فاعيلة التعزير ابن سبع سنين او نحو وقع في الماء
 او سقط من السطح فأت وان كان يحفظ نفسه لا يضمن على الابوين وان كان لا يحفظ فعلهما القو
 والاستغفار وقع انسانا في البحر فمضى ساعة لم يبق س امر من زنا نفيصة او عكسا لم يجد
 استلقى على فناء فجاءت امرأة وقعدت عليه وقضت حاجتها تحت امرها فمضى
 غيرهما فوطئ حد وان قالت حين دعا انا فلانة لم يجد كافر زنا وثبت زناه ثم اسلم لم يطل
 القاضي لا يقيم الحد لخالص الله بعلمه اجتمعت الحدود فيبطل حد القذف ثم اذ بداه ان شاء وجد
 الزنا ولم يشأ حد السرقة ثم كحد الشرب ضيف البنية افا ضيف عليه بحد ضيفا بقدر كمله
 امر البني عوم في مثله بعكس حاله فيسامة ثم اخرج قذف محضنا في ولير الحرب لم يجد زنا المقذوف
 سقط الحد وجعل قذف خنثى بلغ ولم يبين حاله لم يجد قذف لعدا ضرب الحد الا سوطا من
 الا ذلك السوط قال يالوطي او وطئت فلا نهرا لم يجد وبجلت عمل قوم لوط بحد قد نهرا
 نكاحه ثم يبين انها اخوته من الرضاع لم يجد بيا غار بعز وبيبا ابله وناكس لا يباح حرة
 وباضحك قبل بعز وقيل لا لعم سائا او وقع منبذلة في السوق عن راسه عزز انك وجوب التعزير
 يختلف احوال النفس بالولع الفسار يهدم عليه بيته شرب الخمر في ولير الاسلام وقال ما علمت كنهها
 حد سكر الذي من المرام حذ في الاصح سائل الامر بالمعروف والنهي عن المنكر المعروف
 محل وان كان بلغة الضرر غالبا ويعلم غالبا او يبين انه لا يفرقهم وانلاف الملهي باج عند الام
 شرط الثمان وعند ما لا يجب الثمان شق زنى غير مسلم ضمن الزنى الا ان يكون لهما ما يرى فلنك
 كسرون الخمر ان كان باذن الامام لا يضمن والا ضمن روي عن اصحابنا انه يهدم عليه بيته ويح
 الظن بيع الخمر في المصر يمنع منه فانه اربعة انسان ضمن الا ان يكون لهما ما يرى ذلك الفساد
 كالمريضة في اقامة الحد والمخاض كالصبيح الفاضل بحسن القلاف حتى يستل عن الشهوة
 ويجعل في المسئلة عنهم وكذا اذا اقام شاة واحدا وقال له اضره فانه يهلك المدعى بانه
 ان الذي تدعيه من واجب نك عليه ثم يحبس حتى يجرى باخر فان شهد الواحد العدل او المستور
 بالقتل هذا خطا يجب ايا ما فان انة بشا سدا من عدول ولا يخلو سبيله وكذا اذا شهد بالقتل
 في كراحي زنا او سرق حال ساكن حد ولو اقر بالحد وهو حال ساكن لم يجد وفي طلاق شرح الطحاوي

مظهر من اسم انسان

ما يطيب وما لا يطيب **ما يصير به غاصبا وما لا يصير** امر انسان ان ياخذ حال الغير
على الآخذ لان الامر لم يقع وفي كل موضع لم يقع الامر لا يجب الغنم على الامر والحاجة اذا امر العوان
بالاخذ يعني الاخذ على كل حال في الاصح ثم صل يرجع على الامر لئلا كان دفع الماخوذ الى الامر رجوع وان
ملك عنده او استهلك لم يرجع وان انفق في حاجة الامر بامر فهو غنم للملوك بالافاق ماله
نفسه في حاجة الامر على التفصيل الذي مر في الوكالة من **استعمل** بعد غيره فهو غنم له غنمه حتى
لو ملك من ذلك العمل يعني بعث المودع عبد المودعة في حاجة صار غاصبا ليس الخاتم في الحنف
اليعني او اليسري فهو استعمال **لا يخطو** قيل الحنف والبنصر سواء والاصح ان الاخذ في غير الحنف
ليس استعمال بل هو حفظ لها اذا جعل الخاتم الواحد في الحنف حتى يكون استعمالا لو جعل الفخ
من جانب الكف قيل لا يكون استعمالا وتزينا وقيل يكون **ويبقى** **ولان** او حله على خاتم في حنف
فان كان عرفا بليس خاتمين للتميز بين بعض والآ فهو حفظ تختم المرمم بخاتم رهن في غير
الحنف فسقط عنه لم يضمن ويوما فيه وان تختم به في حنفه اليسري او اليسري يعني وفوق خاتم
كفر لا يضمن وفي الاصح على التفصيل الذي مر وان كان المرمم اعادة فتختم به في اي موضع كان
فحتمه اخذ خاتما من اصبع نايم او وراحم من كسبه او خاتما من رجله ثم اعاد الى مكانه ومنايم
او اعاد بعد ما انتبه ونام فوقع في لئلا كان في مجمل ذلك لم يضمن عند جمهور وعين ابو يوسف انه
اجتر النومة الاولى الى المجلس والاصح من مذنب الامام انه لا يضمن الا بالقول اخذ لفظة
ليعرفها فاعاد الى مكانها ان كان قبل القول ببر او عن الضمان وبعد لانه الاصح لانه صار
غاصبا والغاصب لا يبرأ بركة الدابة الى اصطبل المصوب منه وقيل على قول زفر يبرأ ولهذا
نظاير في اختلاف نفر ويعقوب **منها** اذا كانت دابة فركبها ثم نزل وتركها في مكانها على
قول ابو يوسف يعني وعلى قول زفر لا **ومنها** اذا نزع الخاتم من اصبع نايم ثم اعادها بعد
انتبه ونام عند ابو يوسف لا يبرأ وعند زفر يبرأ **ومنها** لو كان ثوبا فلبسه ثم نزع واعاد
الى مكانه فعلى هذا الاختلاف ومثلا فالبيع على وجه العالة لا اذا وضع على عاتقه ثم اعاد الى
موضع لم يضمن لانه حفظ لا استعمال **ومنها** اذا تقلد سيف ثم نزع واعاد من غير
كنا لو كان متقلدا سيفاً فتقلد بهذا السيف ولا كان متقلدا سيفاً فتقلد بهذا السيف ثم اعاد

لم يضمن **حذل** بيت رجل فحول المتاع من بيت الى بيت او الى صحن الدار وانما يسكن الدار
غلمان لم يضمن استحسانا اذا كان هذا الموضع في الحزب مثل شئ زق غيره وفيه من جامد
فاصابته ثمن **فذاب** لا يضمن ولو حل قيد آبن لغيره فذهب العبد لم يضمن الا ان يكون العبد
مجنونا في يمين ولو كان المجنون متقيدا في بيت غلوي فحل رجل فيه ولحق اخر الباب فذهب
فالضمان على الناحية فتح باب القفص فطار الطير لم يضمن خلافا لمحمد وغداك في ان طار في فون
ضمن والآ فلا **وهي** من الخلاف اذا حل رباط الدابة وفتح الباب ولو حل رباط النوق فان كان
ما فيه ذابا ضمن وجامدا فاب بالشمع شوق راوية انسان فسال منها يضمن ما شق منها وان
سال وما عبط بالسبايد منها فان **شاق** صاحب الرعية ويويعلم بذلك فما سال بعد ذلك
لا يضمن الشاق وكذا لو حل وكذا لو شق ما حمل الحمال فسال يضمن فان ذهب الحمال ويويعلم به
لا يضمن الشاق ما سال بعد قصاب اشترى شاة فجاء انسان فوجها فان كان القصاب شق
رجلها للذبح لا يضمن الذابح وان لم يكن شق ضمن **فما** اضية الغير في ايام الاضيحة جازا
ومن هذا الجنس ما يمل احد بها سدة والثانية اذا وضع القدر على كانون وجعل اللحم فيه ووضع
الحطب تحته فاشعل انسان النار في الكانون واهرق الحطب لا يضمن والثالثة اذا جعل الحنطة
في دولاب رحى وربط الحمار فيه فسال انسان الحمار حتى صار دقيقا لا يضمن الرابعة اذا اراد
رفع جرة نفسه ولما لها الى نفسه فجاء انسان واعانه على الرفع فانكسرت فيما بين ذلك لا يضمن
الخامسة سقط حمل انسان على عاتقه في الطريق فجاء انسان وحمل بغير اذن المالك فملك
الدابة لا يضمن لان الاذن ثابت ولالة في هذه المواضع **س** تلف شئ من العقار **فقط** الغاصب
او انهم يسكنه ضمن **استخدم** بعد غيره بغير اذنه او بعنه في حاجة فغصب ضمن امر غيره
بالا باق فابق ضمن في فتاوي اوصد الدين النسي قال لعبد الغير اوصي ارقن الشجرة والنفس
لنا كله قيل يضمن وقيل لا ولو قال حتى اكل ضمن ولو قال لنا كل ضمن النصف قتل ذيبا
او اسد لرجل لم يضمن في رواية وفي القرد والكلب ضمن قتل رجلا في مكانه وعنه مال
فضاع ضمن المالك وقيل لا والله الذي يقول الامام غصب عبيتا حر فمات في يد في اوة او كمن
لم يضمن ولو غرق سبع او نهسته حية او اصابته صاعقة فمات فلو غرقه الغاصب الدية

ولو قتل الصبي نفسه ضمن الغاصب دخل دابة دار انسان فاخرها زب الدار فملك لم يضمن
ولو وضع في بيته ثوب بلا اهره فراه صاحب البيت ضمن سعي رجل رجلا عند الولد او تحتة فلهوا
منه مالا فان كانت السعاية بغير حق من كل وجه ضمن الساعي عند نفسه وبه يفتى رجل فسط
من المتعلق به شيء فضاغ ضمن رفع فلتسوة من راس احد ووضعها على راس آخر فطره من راس
فضاغ ان كانت الفلتسوة بحيث يراها صاحبها وامكنه رفعها من ذلك الموضوع لم يضمن الطارح خلا
ثوبه قيمتها فاسد وعلم صاحب الثوب وبسر له ان يضمنه انفلتت الدابة ليلا او نهالا وفقدت
زحاما لم يضمن ما كلفها منع من سقي زرع حتى يفسد لم يضمن مخرج من خاين ليلا او نهارا ففقدت
فسق من الخان شيئا لم يضمن الرجل رجل ثقب هايط انسان بغير حق اذ لم يفسد شيء لم
يضمن العاقب غصب جارية سابة فصارت مجنونا اخذها وانفق منها وكذا اذا كانت امة
فانكسرت نذرها او عبدا قاريا او كاتبا او محترفا فنفق كله ضمن النقصان البت الجارية في الغلام
او زنت او سرق ولم يكن فعلت قبله ضمن ما نقصت بسبب ذلك **سائل الرد والاسترداد**
اقام على امر بيته انه غصب حاربه محب المدعى عليه حتى يجي بها لانه لم يثبت الجاهلة بنت خرق
الحبس ضرورة غصب عبدا صغيرا او جارية فكلما لم يملك اخذها كزاسا او الحيوانا غصبها امرا
فتبت لحينه فليس يجب والى الجفوة عيب فيه اتخذ كوزا من تراب غيره فاكلو للذي اتخذ فاه
كانت للتراب قيمة يضمنها وان لم يكن له قيمة فان النقصت الا لغير يضمن والا فلا النقص
بين الحرف الفاضل والبسيرة قبل ما ينقص بيع القيمة فهو فاضل واودنه لا وقبله لا يصح
البنة لبور ما هو فاضل والصحيح ان الفاضل ما ينفذ به بعض العين وبعض المنفعة واللبير
ما ينفذ به بعض المنفعة انما هو مراعي باب انسان او خفيه او مكعبه فملك ان يملك اليه
الاخر ويضمن قيمتهما وسراجا بالاصل وقبل لا يضمن الا التي استهلكها ولا مالها حكم شيء واحد
في الشري اذا وجد باحدهما عيبا لم يرق بل يرقهما ان شاء غصب دابة فلفيها صاحبها
في المهلكة ولم يترد ما لم يبرأ منها غصب من صبي ودمي لم يرق عليه ان كان الصبي لم يملك
المحفظ صح رقة والا فلا وان رقه عليه ضمانه بعد الهلاك ان كان ما دونها يبرأ والا فلا غاصب
الغاصب رقه على الغاصب بركي كالورقه على المالك وقيل لا يبرأ بالورقه على الغاصب الشري

قلبة ففقدت بدنها ودفع الدينار ولم يضمن القلب حتى جاء انسان ويضمن القلب واجاز الماشي
فملك في يد لا يضمن القابض وقيل وقبضه وحس ان من غصب من آخر شيئا فاجاز المالك
قبضه كما اجاز برأه عن الضمان وان انتفع به فامره بالحفظ لا يبرأ لانه لم يجر قبضه للولد فلما اود
ان يحفظ له فاذا حفظه برأه فعلى هذا لو اودع مال الغير رجلا فاجاز المالك برأه عن الضمان
اختلف في قيمة المخصوص فالقول قوله الغاصب مع يمينه بالله ما يضمنه الا عشرة واذا غصبه الا عشرة
بقوته بما يباع في السوق من الدراهم والديناير ولزكان يباع بها فللقاضي انما والعرض فوات
الامثال حرق صك انسان بالدين ضمن قيمة صكنا وقيل قيمة الكاخذ مذكوبا وقيل يضمن قيمة
ما يتقوم به عند مالكي الصك لان المعبر القيمة عند المتلف عليه كاتلاف غير الذي اخرج الفوم من يد
الطالب لا يضمن لكن بعرض **سائل** يخبر المالك في اخذ الضمان من الغاصب الغاصب الغاصب
ان ياخذ بعض الضمان من الاول والبعض من الثاني كرس غصن شجرة فصاحبها ان شاء ضمن قيمة
الفصن ونقصان الشجر والفصن لكاسر وان شاء ضمنه نقصان الشجر والفصن لرب الشجر
غصب اناه فضة او ذهب مشتم فان شاء اخذه ولا شيء له غيره ولز شاة ضمنه من خلاف
الجنس وكذا اينة الصنف والنبه والوصان والنجاس اذا كانت تباع وزنا غصب عصبه انما
خلا او عبثا فصار زبيبا فان شاء المالك اخذه وان شاء ضمن حمله غصب ثوبا مقطوعا
او قباء ولم يخطه فان شاء تركه وضمنه قيمة او اخذ منه المقتطوع وضمنه نقصان القطع غصب
عبدا جريحا فداواه حتى برأ اخذه المالك غصب حنطة فعفتت في يد فان شاء اخذها ولا شيء
له وان شاء تركها وضمنه مثلها **سائل الطبيب** وعده اشترى لها ما بدرامهم مفعوبة
قل حل له الاكل لانه اذا استحق الدرام لا يبطل الشراء ولو تزوج امرأة بثوب مفعوب
حل له الوطى ولو اشترى لها ما او جارية بثوب مفعوب لا يحل الاكل والوطى قبل او بعد الضمان
لانه لو استحق الثوب تزوج الجارية وقبل اذا اشترى بدرامهم مفعوبة ففي الوجه الاربع وفي ما
اذا اشترى اليها ونقد منها او اشار الي غير ما ونقد منها لا يطيب الشاؤون من الشري قبل الضمان
وبعد الضمان لا يطيب الزوج واذا رغبه الواقعا خلاه اكتسب المفعوب ثم استرق المالك مع الكسب
لا ينصرف بالكسب ولو ضمن الغاصب القيمة عند الملاك او الاباق حتى صار الكسب ينصرف

بالكسب

انف حامة طيار تعانة بعض قيمتها غير تعانة كذا اذا تلف في عام منتقشا مصورا او جارية مغنية
او كبشا نطوحا او ديكاً مقاتلاً قطع شجرة في دار غيره بغير اذن فان شاء رب الدار ترك الشجرة
على القاطع وضمنه فدية الشجرة قائمة وطريقته ان يقوم الدار مع الشجرة قائمة وبلا شجرة فيضمنه
فضل ما بينهما وان شاء امسك الشجرة وضمن النقصان ويوان ينظر في قيمة الشجرة كما ذكرنا قاعدة
ولا في قيمتها مقطوعة ففضل ما بينهما نقصان القاطع صب الماء في ثور راس من حور ليعين ما بين
قيمة مسجورا الى غير مسجور استرق المصنوب واخذ نقصان بياض العين والقرح والطمح ثم ارتفع
البياس من اوبراء القرع او زالت الحمى في بصر برد ما اخذ من النقصان غصب ثلثه وغرسه في ارض
المالك او ارض لغوي فثبتت ملكها بغيرها غصب وارثا وجعلها ردها الى المالك وبطلت المالك
ما زاد التحصيل الا ان يرض صاحبها جسه غصب وراحم او ذنا يرفط ايم هلف بلد آخر فعليه
فصلها وليس له مطالبة الفدية غصب عينا فليس ملكها في بلد آخر والعين في يد والقيمة في بلد الفدية
في مكان الغصب او اكثر لشراء اخذ القيمة العين بغير مكان الغصب وان شاء انتظر ولم يكن لها كفا
ويمن ذوات الامثال وسوءه ثم مثل سعر مكان الغصب او اكثر نرد المثل ولم يكن السر اقل
يتخير بين اخذ قيمة العين وبين الانتظار غصب من علم حرم فخلها فلصاحبها اذ ياء فذها
غصب ثوبا فذها فغسله فلصاحبها ان ياخذها ولا شيء عليه المصنوب منه استقدم المصنوب
صادقاً بغير الغاصب كذا اذا لم يفسد علم انه ملك او لم يعلم آخر من الغاصب لغيره
او لغيره بغير الغاصب استاجر الغاصب بعلم البذر واستاجر بغير الثوب لم يبرأ ابراء
الغاصب والعين في يده قائم صح وصار ودية وضع المصنوب في حجر المالك او يده او بين يديه
برئ وان لم يعلم انه ملك كذا لو وضع الفدية عند المالك في حجره او يده او بين يديه للدقالي احرما
ورثة المصنوب منهم لم يبرأ عن نصيب الاخرين اذا كان الرد بغير قضا ومن عليه اذا قضى احرما
قبل جبر على القول وقبل لا ويرثني باع المصنوب باذن المالك قبل التسليم لم يبرأ كذا في الامام
وعن محمد بن سيب على حنطة رجل ماء ثم جاء آخر وصبت ماء عليه واراد بها نقصاناً بغير
الاول والضمنان على الثمن اخذت اخصان شجرة رجل سواء مار آخر فقطع رب الدار الاغصان
بحال يكون لصاحبها ان يشقها بحبل وتفرغ مولد وارضى القاطع وان لم يكن لا يضمن اقل

من موضع لو رفع الى الحاكم امر بالقطع من فكل الموضع آجر المصنوب بسنتين باجرة في ضمان
ويصدق بالفضل رجل لخصم فحات بلا وارث يصدق عن صاحب الحق قدر ما عليه ليكون
وديعة عند الله يوصلها الى خصمها في يوم القيمة امرأة زوجها في ارض غصب فيقول لا اقدر على دفعها
ليس لها ذلك ولا ثم على الزوج **كتاب الرهن**
اختلف المراسن والمرتمن فقال المراسن ملك في يدك وقال مولاي في يدك بعد ما قبضت حكم الرهن
فالقول للمرتمن والمدينة بينه المراسن ومن غصب فدية الف باللف وسلم الى المرتمن وبنفاله منه ثلثه
اليه وقيمة خمسمائة فملك عند المرتمن يملك جميع الدين اعني فدية يوم القبض الاول ولو كان
مكان غصباً والمسئلة بحالها فعلى الغاصب قيمته حين غصبه ثانياً ابو المرسون من يد المرتمن
وفضي بسقوط الدين ثم عاكر من الاباق يعقد على ملك المراسن ويكون رهننا وعند زفر على ملك
المرتمن وفي الغصب اذا قضى له على الغاصب بالقيمة ثم عاكر على ملك الغاصب بلع الوارث
المرمون وسلم خبير المرتمن ان شاء ضمن المراسن ولو شاء ضمن المرتمن وان شاء اجاز
البيع واخذ الثمن وهذا اشار الى ان البيع موقوف القاضي بجبر المراسن على البيع لقضاء
الدين وان لم يلق القاضي يبيع وهذا قولهم لكن هذا اذا شرط في الرهن ان يبيع العبد ثم ما
العبد اوجع لانه كل رهن عند الامام **س** النفاحي اخذ رهننا بالزنبيل والكيران فليس
رهن من اخذ عمامة المديون بغير رضاه فهو غصب قال خديجة شيت رهننا بلداً فذها
لم يكن شيء منها رهننا قبل ان يتخار احد ما كسب المرمون واوجب له او يصدق عليه لا يخل
في الرهن وتا قول منه ومن حمله الارثن والعقر يدخل في الرهنية ويقسم على قيمة الاصل
يوم الرهن والزبان يوم الفكاك وان ملك الغناء قبل الانفاك صار كانه لم يكن وعارضة
من الدين الى الاصل مصنف رهن او كتاب ليس له ان يقره فغيره فغيره وبان ذنا وادعوا فلهما
فا ظفر غ عاد رهننا غاب الرهن وخاف المرتمن سلاك الرهن المنقول رفع الى القاضي بوجه
ويرفع الثمن الى المرتمن المسقط على بيع المرمون الى بيع بغير محضر الرهنة ومن يسم قد
ولهاب المرتمن بقضاء الدين ما وثن فاليه الا باحضار الرهن فان كان الرهن حيا وموتة
يجبر المراسن على قضاء الدين بعد ما حلف المرتمن انه اتوى الرهن ولا يجبر على احضار الرهن

أمر أن نسب المقيط وإقامته البينة يجعل بينهما عند الامام أو على أحد نسبه بعد موته لم
يصدق ليقط وجدي في ذلك الاسلام فأوركه كافر الجحيم وجبر على الاسلام ولا يقبل مما كان
أو كافر أقام ذمي شاعبه من بعده أن كانا مسلمين قبلت والآ فلا عبد مجور وجبر ليقط إلا عرف
الآ بقوله وقال المولى بل موعدي فالقول للمولى بخلاف ما إذا كان ما ذمناه الملقط أو
يختار البني فذلك ضمن سئل الملقط من القاضي أن يأخذ للقط منه أن شاء أخذ وإن
ترك رفع القطه أفضل إذا كان يأمن على نفسه وترك الفسالة أفضل إذا لم يخف ضياعها وقد
لغة فصاحت منه ثم وجد في يد آخر فلا خصومة بينهما أن الملقط بالقطعة لم يرد في دفع
بغير قضاء ثم أقام آخر البينة أنها له ضمن أيها شاء وإن دفع بقضاء لا يضمن وبه يفتي وهو
قوله أبو يوسف وقطع ثوب سكران يوم في الطريق فأخذ رجل ليمسك به فمضى كذا إذا
أخذ الثوب من تحت راسه أو خاتما من أصبعه أو كيس من وسطه أو ورعاً من كتمه مات
في بادية فلصاحبه أن يبيع بغيره ومناعه ويجعل الدرامم إلى أهله غريباً ما في بيت
رجل وليس له وارث معروف وخلف مالا فصاحب البيت فغيره أن يصدق على نفسه
الزراع إذا التقط السيل بعد حصد الزرع كانت له خاصة كثر خلق ربا به صاحبه أو نواة
رمي بها صاحبه ميتة بنته وقال جعلتها لمن أخذها فلا سبيل لصاحبها عليها وكذا الصيد
أخذ برح حام في قربة ينبغي لمن يحفظها ولا يتركها بغير علف وإن أخذها بها حرام غير ما في
منزلة الفسالة فإن فرخ عنده فإن كانت الأم غريبة لم يفرق من فرخها وإن كانت الأم له
فالفرخ له رد عند بر الأب وأم الولد لجعل قال ضاع حتى ميت في جاء به فله كذا الجاء
به إنسان فلا جرم له لأنه إجارة فاسدة الرأفاً إذا كانا اثنين فالجمل بينهما وإن كان المردود
عليه اثنين فالجمل عليهما بقدر ما ملك في عبد الحضارية لجعل على رب المال وفي المردود
على المردودين إلا أن يكون بعضه فارخاً فالجمل على الراعي الأب المردود فرد ثم رجع الواهب
في الهبة فالجمل على المردود له أبنة رد معها صبي غير مرام لم يجز لصبي شيء رد عبد له
أو له أو امرأته أو زوجها لم يرد في الجمل وكذا لو كان وصياً أو سلطاناً وكذا شحنة كارتان
وداعبان أو أرفد المال من أيدي قطع الطريق الأشهار شرط في أخذ الأبوع كمانه القطع رد

مطلب في نسخة القدر على نفسه مال الوهب

عبد ولد له فإن لم يكن في عياله يجب الجمل لهذا الأخ وما يرضوي الارحام رجل أخذ عبد من خيرة شهر
فسار به ثلثة أيام أو أكثر فاعتقه مولاه ثم سرب بعد ما عتق كان له الجمل قال لأخاه عبد بن يوسف
فإن وجدته فخذ فقال نعم فاصابه المأمور على مسير ثلثة أيام وجاء به إلى المولى لم يجب الجمل رجل
رد آتياً ففحصه مولاه ثم وهب له فالجمل لازم ولو باعه كان له الجمل في نفسه ولو أده جسده إلى غيره
الجمل ولو هلك لا يضمن **تفسير المنفوق** أن يخرج في وجهه فينفق لا يعرف من نفسه ولا ماله
ولا ماله أو أسر العدو فلا يبين ماله ولا ماله وحكم أنه حتى في مال نفسه ميتة في مال غيره
حتى إذا مات الرجل وترك منفوقاً وورثه آخرين لوقف المنفوق فإذا بلغ مقدار ما لا يعيش على
حسب ما اختلفوا فيه بقضى ماله ويرث عنه ورثته القايكون الحال دون من ماتوا من قبل كان
المنفوق مات الآن ويرث نصيب المنفوق من موارث مورثه الذين ماتوا قبل ذلك إلى ورثتهم يوم
ماتوا كان المنفوق مكان ميتة من حين فقد هذا نصيب قوم المنفوق حتى في مال نفسه ميتة في مال
غيره فإن مات رجل وترك بنتين وابن ابن وابنة منفوقاً فإن انفقوا أن المنفوق حتى يعطي البنتين
نصف الزكاة ويوقف البنة فإن ظهر أنه حتى فوله وإن ظهر أنه كان مات بترك البنتين تمام الثلثين
والثلث البنة لابن الابن فإن كان المال بيد البنتين لا يخرج المال من أيديهما لكن ينفق لهما بالنصف
ويترك البنة في أيديهما سواء أوعيا موت المنفوق أو لا القاضي يجعل ابن المنفوق وكذا لا حق
والعبرة في موت المنفوق موت أقاربه وقيل تسعون سنة وبه ينفق **المنفوق على طلب كسر**
دين أو عنده ودية والرجل مقر بالدين والوديعة وسبب تحقيق النفقة فالقاضي يسوق
ذلك على من يجب النفقة عليه ولز كان منكر لا يقبل البينة **كتاب الوصايا**
في الفاظ الوصية ومن يدخل فيها ولا يدخل تصرف الوصي والاب والقاضي في الزكاة وحال
الوصي الوارث والتمكة والدين ثم تصرف المريف في **الفاظ الوصية** المريفين قاور
على التكم قيل له أو وصيت لهذا فكذا فإوصى براسه يعني نعم لا يبيع الوصية كذا الوكيل أنا شهد على
بكذا فإوصى براسه أي نعم خلاف ما لو سئل المفق عن مثله فإوصى براسه أي نعم حيث يكون الوكالة
بعد موت الموكل وصاياه والوصاية في حيوة الموصي وكالة تعليق الوصية بالشرط جائز أو هو
المسجد لا يجوز عند أبي يوسف خلاه فالمحقق ولو قال ينفق عليه جاز بالإجماع له على آخره فإوصى

بذلك الدين بعينه لانسان صح ولو اوصى للجنين صح اوصى لبي فلان يدخل فيه المذكورون
 الاثاث في الاصح ولولا لانه لا يدخل في الوصية ولان الوقف في ظاهر الرواية اوصى لولد فلان
 يدخل فيه المذكور والاثاث اوصى لغيرهم ونحو من القبايل يدخل فيه الاثاث بالاثاث اوصى
 بغير ماله فلان وفيه الثلث الفقراء فلان فبطل ما يدخل في الاثاث مع الفقراء اختلف المشايخ
 فيه اوصى لتمامي بن فلان وماله بالحصون فالوصية لغيرهم كخلاف ما اذا اوصى لغيرهم اوصى
 لمواليه وله ماله اعنفه وماله اعنفه فالوصية باطله حتى تبين لاي الفريقين اوصى فلان
 قبل البيان لا ينفذ الوصية وعن الامام انها جائز وثلاث المال يكون بين الفريقين وعلى كل
 في رواية يبيع لموالي اعنفه وفي رواية لموالي اعنفه وماله ابطال الوصية الا ان يطلع الفرقان
 ان يخله بينهما كما اذا اقر احد سدين الرجلين ولو حلف لا يكتم ماله فلان ينفذ اليهما
 جميعا حتى لو كتم ثلثه من الفريقين بكنش **فلا اوصيت** الى فلان في ثلث ماله ينفذ حيث شاء
 لان ينفذ في نفسه ولو قال للموصي اعط الثلث من شئت بيس له ان ينفذ في نفسه **س**
 اوصى بان يقرض من فلان بعد موته كذا وهو يخرج من الثلث ينفذ رجل يدعى الاسلام
 ويحل بوي الكفر اسلمه فوصية بمنزلة وصايا المسلمين اوصى بان يتخذ طعام بعد وفاته يعلم
 الذين يحضرون الغزاة جاز من الثلث اوصى لولد فلان فبي بينهم المذكور مثل خط الانثيين
 اوصى لبي فلان وماله سبعة من لقط الموصى فاذا تم خمسة فالوصية كلها لهم **في الوصي**
والاب والقاضي في التركة وفي مال الصبي يجوز بيع القاضي كمن التركة وان لم يكن فيها
 دين اذا كان في الورثة صغير عند الامام الوصي او باع التركة وفي الورثة صفار وكبار
 حضور ينفذ البيع في الكل وان لم يكن فيها دين ولا وصية بشئ يحتاج الى بيع بشئ من التركة
 عند الامام ولزكان فيها دين غير مستغرق او وصية غير مستغرقة يبيع نصيب الصغير والكبير
 بعد الدين اجماعا ويبيع نصيب الصغير فيما زاد على الدين وسلك يبيع نصيب الكبير عند الامام
 يبيع فان عنده متى ثبت للوصي ولاية بعض التركة ثبتت ولاية بيع العلية اذا كان الورثة
 كلهم كبار غيبا يملك الوصي بيع المنقول لا العقار ويملك اجرة الكفاية ان يري الوصي شيئا
 من مال اليتيم لنفسه جاز عند الامام اذا كان خيرا لليتيم وتفسير الخيرة ان يساوي باليساوي

الذكر والاني في سوله ولو اوصى
 لورثه فلان بينهم في

عشرة خمسة عشرة او يبيع منه ماله نفسه ما يساوي خمس عشرة بعشرة في بيع الصبي المأذون به عليه
 بالمحابة الفاحشة روايتان يبيع الوصي عقار اليتيم انما يجوز باصري شرائط ثلث ان يرضى فيها
 بضعف قيمتها او للصغير حاجة اليها او على الميت دين ولا مال الا اذا وجد جواب المتأخرين
 وبه يفتي ويجوز بيع المنقول بعين يسير وفي الاب ينفذ بظاهر الرواية انما يملك بيع ماله من ابنه وبه
 ماله ابنه لنفسه بمثل القيمة رجل مات وترك اولاداً وصغاراً واباً ولم يوص له احد يملك الاب ما يملك
 الوصي فان كان الميت اوصى كان للاب ان ينفذ الوصية وليس له بيع العقار والعروض لقضائهم
 فرق بين الجد والوصي فان الوصي الاب يبيع التركة لقضائه الدين وليس للجد ذلك اقام محمد الجد مقام
 الاب فقال اذا ترك وصياً واباً فالوصي اولى وان لم يكن وصي فالاب اولى ثم وصي ثم وصي ثم وصي
 ورث الصغير والا ولد اب يدرى حتى الحجر على قول من يري الحجر لا يثبت الولاية للاب وصي القاض
 بمنزلة وصي الاب لكن اذا جعله وصياً في نوع يكون وصياً في ذلك النوع خاصة بخلاف وصي الميت
 الوصي من جهة الميت اذا كان عدلاً كافياً لا ينبغي للقاضي ان يقر له وان لم يكن عدلاً يقر له وينصب
 وصياً آخر ولو كان عدلاً غير كاف لا يقر له لكن يقر له اليه كافياً ولو عزمه يقر له وكذا لو عزمه العدل
 الكافي يقر له الوصي اذا قدم غير الموصى الى القاضي فافر بالدين والموت وانكر الوصية الى المدعي
 فان القاضي لشرأ جعل هذا المدعي وصياً وان شاء جعل غيره وصياً القاضي يملك اقراره حال اليتيم
 والوصي لا وفي الاب اختلاف المشايخ وفي الاصح كالوصي وكلهم يملكون الاب والاب الوصي افا
 رضى مال اليتيم بدين نفسه جاز استحساناً والقياس ان لا يجوز ومن لم يوصف انه اقر بالقياس ولو
 الوصي دين نفسه من مال اليتيم لا يجوز ومن الاب جاز هذا لانه بمنزلة بيع مال الصبي من نفسه والاب
 يملك ذلك بمثل القيمة والوصي لا ولو روى الاب من مال الصغير بدين نفسه وقسمه اكثر من الدين فملك
 عند المرتضى يضمن الاب عقد الدين لا ما زاد ولو كان وصياً بعين تمام القيمة للاب ان ينفذ ماله
 رضى شيئا من مال الميت في نفقة اليتيم او بما استحق من مال الميت فخرج المثل في دعوى الميت بالخمر
 لم يجوز الرضى لان من لم يرد ماله على الميت ولو رد ما باعه الميت بعيب جاز رضى الاب الوصي بملكه ان
 تزويج امه الصغير ولا يملك ان تزويج عده ولا تزويج امه من عده الا رواية عن ابي يوسف وصي
 بماله اليتيم جاز بشرط ان يكون اثماً اصل من الاول ولزكان يملك لا يجوز وصي الميت ارا وقضائهم

الميت من التركة ويخاف ان يظهر غريم بعض نصيبه فاجعله فيه ان يبيع من الغنم شيئا من التركة
بديونهم اذا كانت التركة حرة وصاحبه الوصي لا يضمن الوصي اذا كان في التركة دين والوصي يعلم
والابنة على ذلك ما اذا يصنع الوصي فيه قول المختار ان الوصي يودع عند من له الدين من جنس الدين
او يبيع شيئا من جنس الدين ثم يقول للورثة خاضعوا انتم في استرداد الورثة والتمس السلطان لفاطمة
في مال اليتيم فان امكن للوصي دفعه بلا اعطاء طائفه من ماله لا يحمل له الاعطاء ويضمن به والا حله ولم
يضمن بلغ اليه فقال الوصي اقبضت فخرج ارضك عشرين مندوات ابوك وقال الامان ما في يدي
فمن سجين فالقول للابن عند محمد وللوصي عند **ابن** للوصي بيع التركة بغير محضر الغريم
وله بيع المنقول على الكبر الغائب اذا كان من التركة اشترى لابنه الصغير وضمن عنه الثمن ثم اقبل محمد
القياس ان يبيع وفي الاستحالة لا الا اذا قل حين اودي او دبره للبيع وصلى الخ والعلم والام فماتت
الصغير والكبير من مولاه غير له وصي الاب في الكبر الغائب ووصي الام لا يشرى للصبي الا الكسوة
والطعام الوصي باع مال اليتيم بالنسيئة فان كان له يحن عليه المحجور والمنع عند حلوله جاز اذا
طلب مال اليتيم رجل بالف وارضى بالف ومائة والا ولما لم يرضى بالثمن باع من الذي لا يحن عليه من المحجور
والمنع للوصي ان يودع ويبضع ويحجز بمال الصبي وله ان ينفق المال في تعليم القرآن والادب
ان كان الصبي يصلح لذلك ولزك لا يصلح لا بد ان يتكف قدر ما يقرأ في صلوة مقاسمة
الوصي الموصوله عن الورثة جازية ومقاسمة الورثة عن الموصي له لا ضد الوصي في نفقة
مثل الصغير في تلك المدة ولو قال بعد البلوغ افقت عليك من مالي لا رجوع عليك لا يصدق
قال ضاع مالك صدق مع البشير الوصي اذا ناضه عدالك من الزيادة وان زاده فحتمه
ضمن الكفل الوصي نفقة الوصايا من مال نفسه وجع في التركة من المختار الوصي استهلك مال اليتيم
واحتاج ان يبراه نفسه يشترى لليتيم شيئا ويعطي الثمن من مال نفسه او وصي بصدقة فلولي
ان يضمنه في ولزك الكبار ووجوه الصغار وللوصي ان ياد كل من مال الصبي بالمعروف اذا كان محتاجا
بعدها يتفق اختيار ابواليث ووجه الطحاوي **سائل الورثة والتركه والدين للوارث**
ان يخاصم مديون الميت سواء كان على الميت دين او لم يكن ثم ان لم يكن على الميت دين فبصرف
سواء كان للميت وصي او لم يكن ذلك كان على الميت دين فخاصم ولا يضمن بل يقبض الوصي

اودي مديون الميت الدين الى الوصي براء ولو لم يكن له وصي فرفع الى بعض الورثة براءه عن
نصيبه خاصة اذا كان للميت ودية عند انسان وفي التركة دين فرفع المودع الورقة الى الوارث
بغير امر القاضي يضمن مديون الميت قضي الدين اليه وايضا بغير امر القاضي ان قال لولائه عند
الالف التي لفلان للميت على من الالف التي لك عليه جاز وان لم يقبل ذلك ولكن قضا الالف
للميت فهو متبرع والالف عليه ولو كان عند رجل الف وورثه ودية الاخر وعلى المودع الف
فقضاء الى الذي له الدين ولزك المودع اجازا القضاء وان شاء ضمن المودع وسلم المال الذي
قبضه رجل في يديه الف ودية لرجل مائة وعليه الف وورثه مائة وعشرين الف ودية عليه وترك
ابنهما مائة فقط فمضى الموقوف الالف الغريم لم يضمن لانه قضى له من له الحق وهو غريم الميت ليس
للابن ميراث حتى يقضي الدين من مائة عن غلام كاتبه على الف وعلى الميت دين الف فقضى
المكاتب الغريم ماله على حوله بغير امر القاضي ففي القياس باطل ولا يعق المكاتب حتى ينفق القاتل
لكونه الاستحسان يعق المكاتب باواء المال الى الغريم يطالب الوارث بقضاء الدين المستوفى
فلو قضى من مال آخر لا يصير متبرعا بل يصير التركة مستوفى بدينه حتى لا يملكها الوارث حتى لو مات
وتركة ابنا وعبد له على الميت وورثه ستوفى فافان لهذا العبد في التجار لا يبيع لانه لم يملكه ولو كان
الوارث ولدي دين ابيه ثم اذن له في التجار لا يجوز ايضا لانه انما يملكه اذا ابراه الغريم الميت
او ادى العارث من مال نفسه متبرعا بان نص على التبرع لها اذا اودي مطلقا بغير التركة مشقة
بدينه فلا يملكها الوارث اذا قضى دين الميت يرجع في التركة كالتكفير استغفر التركة بدين
الوارث اذا كان من الوارث لا غير لا يبيع الارث الوارث لا يملك بيع التركة المستوفى بالدين
الابريضاء الغراء وكذا المولى لو حفر على العبد المأذون وعليه دين محيط ليس للمولى ان يبيعه ولا
ما في يد انما يبيعه القاضي تركه فيها دين غير مستوفى فتمت ثم جاء الغريم فانه ياخذ من كل واحد
ما يخص نصيبه من مائة اذا اخذهم عند القاضي لها او اظهر باصدم ياخذ منه جميع ما في يد تصرف
المريض يعتبر لتنفيذ الوصية في الثلث الغيبة وقت العتمة اعتق عبدا في مرض موته ولا مال
له سواء فنفقة موقوف عند الامام حتى لو شهد هذا المعق لا يقبل شهادته لانه من الضر فاستج
لا يحنل الفسخ بعد الفسخ باع المريض نجا بارة بقا للمشتري زينة الثمن الى تمام الثلث او يفسخ

وليس ان يرد شيئاً من المبيع ببيع المبيع بالخلاف يعتبر من جملة المال وكذا لو أجبر ببيع
المحل لا يعتبر من الثلث لانه لو اعارها فهو كذلك **س** اوصى بان يعلو عليه فلان او يحل بعد
موته الى بلد آخر او يكتف من ذئب كذا او يطين قبره او ضرب على قبره فيه او يرفع الى انسان شيئاً
ليقرأ على قبره فهي باطلة اوصى بعقب فصار زيباً بعد موت الموصى بطلت الوصية اوصى
بمصلحة القرية لا يجوز اوصى بثلث ماله في باطلة عند الامام وقال محمد يهرق الى وجوه البر
اوصى بقرية بستانه فله هذه القرية ووه ما يستقبل بخلاف الفقه فانها يتنازع ما يستقبل ايضاً
اوصى بحفلة في طرف فله الحفلة لا القرف بخلاف الخلف في خابية والمغرة في صرة اوصى بالبر لم
فأعطى الحفلة جاز **الشرب** والطوبى لا يدخل في الوصية الا ذكر الحقوق بخلاف الصدقة الموقوفة
قال اخرجوا نصيب من مالي يخرج من الثلث وستاناً امر ابا بكر بها بدعت ارضا يعطي كل
قريب ليس يوارث ارضه ما ينطوق عليه اسم بذكر كذا قال دة نيم واجامه كن ينصرف الى الخيط
جاءه من بزوشت وبرد وستان وبعث ينصرف الى جميع ثيابه الآخف قال اعطوا فله كذا
ليخرج عني فاني فلان يعطي غيره انما اهدا بنيه بوصية ثلثه يعطيه ثلث ماله في اوصى بشئ ثم عرض
على البيع او بارى من فيها او شرب فنقطع وخاطه او يقطع ففعله والغزل ففسخه ونقصه فصاعداً
خاتماً اوثاة فزجها كان رجوعاً قال **الوصية التي اوصيت بها فلان فهي باطلة** اوصى بثلثه
كان رجوعاً ولو قال في لوارث فلان ثم مات فهو ميراث الا اذا اجازت الورثة اوصى الى
محمد او ذمي او فاسق اخرجهم القاضى ولو تفرقوا قبل المخرج جاز قال لفلان كذا ابني فهو
وصي بكن لم يفع اوصى اليه ماله فهو وصي في ماله وولد قال فلان وصي حتى يتقدم ظهري
ثم الوصاية الى فلان كما قال لم يثبت البينة على الوصاية الا على خصم من وارث او من الميت قبله
حتى اولى قبل الميت **كتاب الوقف** **الوقف** يتعلق بالشرط
جائز شرطه الوقف ان ابطال القاضى هذا الوقف فهذا الارض باصلها وغلته وصية من فلفس
جاز الوقف على قول من يبيع عنده واذا اضاف الى ما بعد الموت حتى بالاجماع يعتبر من جميع المال
اذا صح الحال قال جعلت غلة دارى هذه للمساكين فهذا نذر عفا وجعلت هذه الدار للمساكين
بالصدق بالدار على المساكين عرفاً نذر ان يتصدق بهذه العين او بهذه الدار على الفقراء فنذر

بقعتها جاز الوقف على اقرار الرسول صلى الله عليه وسلم جائز وان لم يجر الصدقة وقف وشروطه
ما دام حياً على قول ما لا يبيع الشرط عنده يبطل الوقف والفقرى على الجواز وقف بقرية وشروطه
يدفع في نفسه او طناً وشروطه ان ينزل هو فيه ببيع بالاجماع وقف المنقول ببيع يجوز ومقصود في الكل
والبيع يجوز لمساكنه وفي غيره ان كان متعارفاً في اختلافه وفي غير المتعارف لا يجوز كمن للميت
فاقر به البيع او جعل للميت حصيراً فخر المسجد فالكس بعد له ملك للميت عند ابيه يوسف ومحمد بن
حنبل اوصى اوصى باللسير ثم وقع الاستغناء عنه عاؤ له ملكه ان كان حياً وله وارثه ان
وعلى قول ابيه يوسف يباع ويصرف ثلثه الى حجاج المسير وان استغنى هذا المسجد في المسجد اخرج
الوقف يجوز ان يحول النقص الى موضع آخر وفي السيرة الكبر ان استبدال الوقف باطل الا رواية
عن ابيه يوسف اصل المسجد ما عوا حصيلاً للمسجد او حضانة او نعت فالمسجد ان يرفع ذلك الى
الحاكم وقيل يرفع بان لا يجوز الا بامر الحاكم يجوز الاتفاق على قنا ويل المسجد من وقف المسجد
القاضي اجر الوقف ثم غل لا يبطل الاجارة اجر الوصي الوقف ثم مات بعض الموقوف عليه لا يبطل
الاجارة مات المتولي والواقف حي فالراي في نصب قيم آخر الى الواقف لا الى القاضي ولو
الواقف فالوصي اولى من القاضي فان لم يكن له وصي فالراي فيه الى القاضي ليس للمتولي ان يستبدل
على الوقف للتمارة الفتوى في جواز الوقف على قول ابيه يوسف وقد مر في الاجارات هذا لا يجوز
عن محمد ان يكون عشرة وعن ابيه يوسف مائة وهو الاظهر **س** جعل ارضه مقبرة وفيها اشجار
فلورثته ان يقطعوا الاشجار قال ان مات من عرضي هذا فقد جعلت ارضي هذه وقفاً لم يصح
وقف ارضاً على عمار مصاحف لا يجوز قال هذه الشجرة للمسجد لم يصر المسجد حتى يسلمه الى قيم
المسجد الزرع لم يدخل في الوقف الا بالشرط قال جعلت غلة كرمي هذا وقفاً صا والكرم مع
الغلة وقفاً وقف ارضاً على مسجد ولم يجعل آخره على المساكين جاز في المختار قال جعلت حجرة لزيد
السراج على المسجد صارت وقفاً لازماً اذا سلم الى المتولي قال جعلت ارضي هذه وقفاً او مقبرة
كان وقفاً على الفقراء عند ابيه يوسف وقال محمد لا الا اذا سلم الى متولي وقيل الخلاف فيها اذا قال
صدقة موقوفة لا اذ لم يذكر اسم الصدقة لم يصر وقفاً عند ابيه يوسف قال ضيق من سبيل الفقراء
الالة موضع تعارفوا ذلك وقفاً مؤبداً بشرطها وقف بقرة على رباط يكون اللبن والسم لا يسلب

ان كان في موضع تعادفوا ذلك جاز وقف او في نفس المونة او ثيابا جاز وقف ثوبا للقضية
الميت ولجنان قال الخوازمي لا يجوز وقف وادائها كما يدخل في الوقف ويباح الكعبة حرام
خلقا لا يجوز اخذ كسبي بيعه السلطان وسقي به في امر الكعبة وقف شاعرا بحتم القيمة لم يجوز
عند محمد وبه يفتي في غلبه يوسف بن جعفر الذي للمساجد والمقابر رجل له شجرة في الشارع فباع فجعل ارضه
حصنة للمسجد لم يقع للشيوع وقف ارضها فجاء مستحق واستحق منها شيئا مشاعرا بطل الوقف
فيما بقي وقف نصف الحام جاز من طلب التولية لا يوقف في غيره الواقف شرط الولاية لنفسه
واولاد في غلة العولم والاستيلاء لهم جاز المتولي اذا اراد ان يوقض اليه غيره عند الموت بوصية
جاز متولي وقف عليه مشرف ليس للمشرف ان يتصرف في امور الوقف وقف ولم يذكر الولاية الا
عند يوسف الولاية للواقف لانه عند التليم ليس بشرط وعند محمد لم يقع الوقف وبه يفتي
ارباب وقف نصبوا متوكلا بدون استطلاع رأي القاضي لا يجوز مات المتولي والواقف حي
فاليه نصب التيم فان لم يوص اليه احد فالقاضي اولى وقف على اولاد وقيم في بلد اخرى فلقاضي
بلدهم ان ينصب قتيما القاضي نصب قتيما وجعل له شيئا معلوما حل قدر اجره ثم وان لم شرط
الواقف ذلك ليس لقيم المسجد ان يشتري حسان وان ذكر ان القيم يشتري حسان والمتولي
اربعان يستبدل على الوقف يجعل ذلك في ثمن الدرهم فان امر القاضي به مكره ذلك لا افلا
قيم الوقف اذا كان يفي حوائث في حد المسجد او فناءه ليس له ذلك القيم اذا يفتي بغير
وينقل المسجد ضمن قيمته الفوق ورامم الوقف في حاجته ثم الفوق مثلها في حرفة الوقف
براء عن الضمان قيم الوقف او حل جزاء دار الوقف لرفع من غلتها له ذلك ولو انفق
على الوقف من ماله وشرط الرجوع له الرجوع مسجد بابه على مهت الربح فيفسد المظهر البنا
وشق على الناس الرجوع فالتيم ان يتخذ غلة على بابه من غلة الوقف لقالم يكون في ذلك
ضرر لاصل الطريق فطرة على نهز كبير على باب رباط ولا ينفق بالرباط الا بمجاوزة ^{المنفعة}
وليس للقطرة غلة فان شرط الواقف الصرف الي ما فيه مصلحة الرباط يصرف الي القطرة
ولو كان بحال لولا الصرف الي القطرة بخرب الرباط يصرف اليها بلا شرط الواقف الصرف
الي ما فيه مصلحة قيم يتخذ حنان من وقف المسجد لبا س به اذا كان القوم لا يسهون الفدان

من غير حنان يجوز الاتفاق على قناديل المسجد من وقف المسجد والعمارة المسجد للبناء
لا الترميم في وقف الفقراء الصرف الي فقر من اولاد الواقف افضل ثم لا قرابة الواقف ثم
الي مواليتهم جيرانه ثم اصل حصه وان كان الوقف في مرضه لا يجوز صرفه الي ولد وقف على فقراء
اولاد فادعى واحد منهم انه فقير لم يعط مالم ينظر فقره عند القاضي وقف على اولاد واولادهم
لا يفضل المذكور على الالات ولا يدخل اولاد البنات فيه وبه يفتي وقف على ولد ويجعل لغيره
للفقراء مات ولد يصرف الي الفقراء لا الي ولد ولد وتوجع الفقراء بعد اولاد الاولاد لا يصرف
الي الفقراء ما دام واحد من اولاد اولاد باقيا وان سفل وقف حنرا على ولديه واولادهم
ما تناسلوا ليس لهما ان يسكنوا فيه لان حقهما في الغلة وقف ضيقة على الفقراء ثم افتقر لم يحل
له الاكل رباط استغنى عنه وبجنبه رباط آخر صرفت الي ذلك الرباط وان لم يكن بجنبه
فانه يرجع الوقف الي ورثة الواقف رجل اتخذ جنازة ومغسلا ونعشا لمحلة معلومة فغير
اصلها يرد الي مكان اقرب الي سنة المحلة سراج المسجد يترك من وقت الغروب الي العشاء
لا يجوز الدرس في ضوء سراج المسجد الي ثلث الليل مسجد المحلة مبنى وهو ليس للموتى ان يملكه
ويبنيه ثانيا لنفسه ويتكف في تربينه لا سجد المسجد ان تحولوا بابه عن موضعه الي موضع اخر
فان اختلفوا ينظر اهم اكره وافضل كره للمؤذن ان يكون في بيت مو وقف على المسجد
قيم المسجد يشتري بغلة المسجد ثوبا ودفع الي المساكين لا يجوز ويعطى الدرهم نذر ان نفسه
بهذه الدار او هذه العين فتصدق بثمنها جاز وقف على المجاهد يصر في المحتاج منهم
بايع ارضا ثم اوعى انه وقفها واقام البينة يسمع ولو لم يكن له بينة ليس له ان يكلف المدر عليه
اقام الواقف بينة على غاصب الوقف يسمع بالاتفاق الفتوي في غصب الوقف وغصب ضايع
بالضمان الشهادة على الوقف بالشهر يجوز وعلى شرايطه لا وبه يفتي شهدا انه وقف على كذا
ولم يبينوا الواقف جاز وقف على مكتبة قريبة على حتم فكل المكتبة جاز شهد بعض اصل
المحلة على وقف المكتبة ليس لهم اولاد في المكتبة صح وكذا اذا شهد بعض اصل المحلة للمسيح
صاحب الاوقاف له ان يبيع الدعوى في امور الوقف ويقضي بالبينة والتكول ان ولده
السلطان ذلك نصا او عرف دلالة قيم وقف قسم الغلة على اربابها الا انه حرم واحدا منهم

لو خذ بقوله

المسجد

وصرف نصيبه الي نفسه فلما خرجت الفلة الثانية اراد ان ياخذ نصيبه من الاول من الفلة
الثانية ان اختار ابتاع الشركاء دون تفريم القيمة له ذلك وما اخذ منهم رجوعا جميعا الي القيمة
شرط الواقف ان لا يواجر اكثر من سنة يراعي شرطه وان لم يشترط فالمختار لا يفتقر الى الجواز في
الصياح الا اذا كانت المصلحة في عدم الجواز في غير الصياح يقتضي عدم الجواز اكثر من سنة
الا اذا كانت المصلحة في الجواز وانه يخلط بالمواضع والزمان استأجر ارضا موقوفة وبني فيها
حانات وسكنها فانها غير ان يبيد في الفلة ويخرج من الحانوت ينظر ان كان اجمعا من
فلتيم فسخ الاجارة عند ركن الشهر ثم يقع البناء لئلا يكون الوقف فلباية رفعه ولئلا كان
يقتر ببيع دفعه ثم ان رضي المستأجر ان يملكه القيمة بعمته مبنيا او من رعايتها كان اقل ملك
بها والا فبتركه اليه ان يخلص حانوت رجل في ارض وقف فابي صاحبها ان يستأجر الارض
باجر المثل فان كانت الحانوت لو دفعت يستأجر باكثر مما يستأجر فانه يؤمر برفع الدعاء والا
يرك في يد بذكر الامر استأجر حانوت وقف باجر مثل فواحدة لا جرة لم يرفع الا ذلك وقف
دار على قوم باعيانهم وجعل آخره للفقراء فآجر القيمة الدار منهم جاز لانهم لم يملكو بقية الدار
استأجر اجرا بدرهم ودانق واجر مثله درهم واستقر في عمان الواقف ونفذ الاجر من مال الوقف
ضمن جميع ما نفذ المتولي او القاضى اذا آجر دار الوقف ثم عزل او مات لم يفسخ الاجارة
خاف القيمة من وارث او ظالم قبل له ان يبيع ويتصرف بثمنه والفتوى على ان لا يجوز قيم
اشترى من غلة المسجد حانوتا او دارا يستغل ويبيع عند الحاجة جاز لئلا كان ولاية الشرع او اقا
جانه ان يبيع اصل الجماعة او المتولى لو رخصوا الوقف لم يبيع وعلى المرتبة اجرة الدار
سواء كانت حقة للفلة او لا كذلك اذا باع المتولى وسكن المشتري الدار هو المختار للفتوى
الاشجار الموقوفة اذا كانت مخرقة لا يجوز بيعها الا بعد التلع وان لم يكن محل جاز قبل التلع شجرة
جوز في طر وقف فخرت الدار لم يبع القيمة الشجرة لاجل العمارة لكن يكرى الدار ويؤجر ويستغفر
بالجوز على العمارة لا بنفس الشجر اصل المسجد لو باعوا غلة المسجد ونقصه بغير اذن القاضي الاصح
انه لا يجوز مسجد عتيق لا يعرف بانيه فاخر ب فاتخذ بجنبه مسجدا آخر ليس اصل المسجد ان يبيعوا
وستعينوا بثمنه في مسجد آخر لان على قول ابي يوسف هو مسجد بطل وبه يفتى استبدال الوقف جائز

ظل

عالم يكن مسجدا وقف عند وفاته وفقا وصيها فله ان يرجع لانه وصية وان لم يرجع يعتبر
ملا من جميع المال في رعايته ومن الثلث في رعايته بناء الرباط افضل من القنق رجل فذهب
عنه شيء فقال لزوجته فقلت علي ان اقف ارضي منه فوجبت فعليه ان ينفذ على من يجوز
دفع الزكاة اليه فان وقف على من لا يجوز دفع الزكاة اليه مع الوقف ولا يخرج عن عهدة الذر
شجرة وقف على مسجد يمسك اربس بعضها قطع اياها بس وتركه البقية الواقف فان شرط شيئا
لنفسه يجوز ان ياكل ويؤكل ما دام حيا وان مات كان لولده وولده ولد قوم جمعوا وارثهم لعانة
قنطرة واشترى ببعضها الطعام للعمال فحضر مناهك من لا يعمل لارشادهم ومعه على العمل جاز
له ان ياء كل يوم لا رباب ان يتعدوا على الوقف فمعه مزارعها فادرك للقيم

كتاب الغارية قال اهرنك هذه الدار شهر بغير شيء او لم يقر شيئا
لا يكون غارية اعارة رابة الي الليل فملكك قبل الليل لا يضمن وان ملك في اليوم اثنا عشر الاخير
كالهوى اذا امر بحفظها يوما فملكك في اليوم الثاني وفي الاصح يضمن المستقر اذا ملك في اليوم الثاني
استعار رابة للحم في ان يعبر غيره اما اذا استعار للركوب او ثوبا للبس ففعل ان يركبه
يلبس اعارة غيره للركوب والبس لا يضمن فلو ركب بنفسه او لبس بغيره وفي الاظهر لا استعار
رابة ليركبها مولاي يعبر غيره وان استعارها مطلقا له ان يعبر غيره للركوب وغيره وكذا الثوب
وكذا ما يتفاوت الناس في الانتفاع به اذا استعار مطلقا له ان يعبر غيره وكذلك الاجارة المستقر
ملك يملك الايداع اختلف المشايخ فيه وهذا الاختلاف فيما يملك الماعان وما فيها لا يملك الا امانة
فلا يملك الايداع استعار رابة ليحمل عليها حنطة بيعتها مع وكيل فحمل الوكيل طعاما لنفسه لا يضمن
ومن عجب استعار ثوبا ليكرى ارضه وعين الارض وكرى ارضه لغيري فعطبت الثوب لغيري
لان الاراضي تختلف في الكراب صعوبة وسهولة فمنه من استعار رابة ليركب في مكان معلوم
فذهب الي مكان آخر بتلك المسافة كان ضاضا وكذا لو اسكن الثوب في بيته ولم يكرى حق خطيب
يضمن لعدم الرضاء من اما كذا لا مساك كذا في الاجارة اذا اسكن ولم يذهب السفر المستقر اذا
وضع المستعار بين يديه ونام لا يضمن لان هذا حفظ عاق لكن هذا اذا نام جالسا لا حاضيا
صبي استعار من صبي آخر شيئا فاعطاه والمستعار لغير المعطى فملك في يد الصبي ان كان الرافع

الدينه فركبوا اليها لم يصغر

ما دوننا لا شيء على المستقر وانما يجب الضمان على الدافع لانه اذا كان ما دوننا صحيح فالدفع فالك
الهلاك حاصل بتسليمه ولزكان الدافع مجزوا منهم بالدفع والكتا بالاخذ لان الاول خاصية والكتا
خاصية الغاصب **س** استعار بقرا فقال ادفع غذا فجاء المستعير من الغد فاحد بغير اذن من
العبد المأذون بملك الاعانة ليس للوالدان غير مال ولد الصغير امرأة اعارت شيئا من خناص
البيت مما يكون في ربي النساء بغير اذن الزوج لم يضمن رجل اخذ كوزا ففقد بغيره فيسقط
من يده فانكر لاضمان عليه لانه في معنى العارية بغير غلا ما يستقر دابة الى الحيرة واستعار
الى غيره ما قبل بغيره وقيل لا الاعانة يفسخ بغير الموت المعيرة والمستعير استعار ارضا موقفا وزرع
فحصد المدة ولم يبلغ الحصار لم يرجع وبقي باجر المثل لا يضمن العارية وان التزم الضمان عند
الهلاك استعار العبد المجزوا فاستهلكه بواحد بعد الفتن ولو اعاد هذا المجزوا فاستهلكه
الثاني لم يضمن استعارت سراويل لا لتلبس فلبست وجعلت رجلها ففقدت لم يضمن استعار
ذبيبا ففقد صبيبا ففقد فان كان الصبي مضبوطا عليه لم يضمن استعار بقر او افاستقر ثم تركه
في المزرع ففقد فان علم ان المعير يرضى بكونها فيها رعى وحد كما هو عارة بعض اصل الانسان
لم يضمن استعار ثوبا يساوي خمسين درهما فترى مع ثوبا يساوي مائة ففقد الثوب العارية
فان كان الناس يفعلون مثالا يضمن استعار دابة فنام في مفازة والمقودة بدت فقطع
المقود وذهبت البلية لم يضمن ولو مد المقود من بد واخذ الدابة وهو لم يشعر ان نام بها
لم يضمن وان لم يكن المقود بد وان نام مضطجعا ضمن طلب العارية فقال المستعير نعم ادفع وتترك
وفرض في الدرع حتى سرق فان كان المستعير عاجزا عن الرد عند الطلب لم يضمن وان كان قادرا
فان مضى المستعير على السخط لم يضمن وضع العارية ثم قام وتركها ناسيا فصاحت صبي وانما

كتاب الوديعة دفع المودع الوديعة الى من بعوله لم يضمن

المودع بعث الوديعة على يد ابنه الذي ليس في عياله ان كان بالغاً يضمن والا فلا لمرأة او غيب
فدفعت الي زوجها لم يضمن وان لم يكن في عياله لان العبرة بالسكنى حتى لو كان الابن معها ساكنا
فخرجت من المنزل وتركه المنزل على الابن لا يضمن الا وكذا لو دفع المودع الى عبده او ايجر
مساكين لا يضمن رد الوديعة الى من في عياله المودع يضمن في الاصح رد الوديعة الى المودع

ثم استفتت الوديعة لاضمان على المودع ولما امر المودع المودع ان يدفعها الى من بعوله ففقدت
في يد الرسول ثم استفتت فان شاء المستعير ضمن المودع وان شاء المودع ضمن المودع وان شاء الرسول
الغاصب اذا اوصع ثوبه عليه الوديعة يبرء المودع عن الضمان المستبضع لا يملك الا بضعه ولا يبرئ
والوكيل ما يبيع لا يملك الا بدله من الاجنبي والاب والوصي والقاضي يملكون استاجرا رجلا ليجمل
شئاله مؤنه لم يبرء الى رجل فوجد ذلك الرجل غائبا فترك المجهول على يده على يد غيره في فكر
الرجل يجب ان لا يضمن **قال** المودع سقطت مني فضاغت او قال يفتنك ولا يضمن ولو قال يفتنك
يضمن وقيل لا فرق **قال** وضعتها بين يدي ثم تمت ونسيت يضمن قال لا ادري اضمت ام لم
اضع يضمن وبقره لا ادري اضاعت او لم يضع لم يضمن **خرج** من الخاتم صاحب الثوب واخذ
الثياب والشيء في يده ولم يبع فلما منه انه صاحب الثوب يجب ان يضمن قيا ما على مناله الخاف
بعث عبد الوديعة في حاجته يضمن ومرة في الغصب مودع عيال المودع خلع النكاح ودرم الوديعة
بدرام اخر يضمن الخاط لظ لا المودع الصبي الذي في عياله المودع استهلك الوديعة او فسد لم يضمن
وبني من السكالك ايداع الصبي ليس للمودع ان يستقر ما اودع عند مجزوا كان العبد او لا مدونا
اولا اذ علم انه مال المودع في يده والامانك لتعلم مضمونة بالموت عن كميل الآفة ثلث ماسايل
احدها متولي الاوقاف وامانك ولا يعرف حال ما عليها التي اخذها ولم يبين لاضمان عليه **الثانية** خرج
السلطان الى الغزو وغنموا فادفع بعض الغنمة بعض الغنم ثم مات ولم يبين عند من اودع **الثالثة**
احد المتقاضي مات وفي يده مال الشركة ولم يبين ولا ضمان وكذا القاضي اذا كان في يده مال
الايام فما لم يبين شركا كان مفاوضة اودع عند انسان احدهما ثم مات المودع من غير بيان كان
الضمان عليهما فان قال الشريك المحي ضاغت في يد شركي حال حيوته لا يصدق لانه صار حبيبا
وارث المودع بعد موته اذا قال ضاغت في يد مودعة فان كان هذا الوارث في عياله حين كان
مودعا يصدق وان لم يكن في عياله لا رد المستاجر والمودع على الامر والراي وفي المفسر استعار
على الغاصب المستعير من امرأة عندها وديعة فحضرها الوفاة فدفعت الى جارتها فان لم تكن اخيرة
من عيالتها فدفعها اليه لم يضمن اوصع عبدا مجزوا مالا فدفعه اليه لم يضمن الا ان لم يبق له من
له نصيبه **قال** المودع لا يضمن في المأذون فانه مخوف فتركها فيه حتى سرق لئلا فان كان له مودع

الصفحة فانه مكتوب في موضع اخر ان
الشركة جائز ان يكون لها مال
فان كانت شركة فليس لها مال

من الخاتمة وهو قايده على المثل من فان كان في بعض الودعة يبقى الباقى لانه امرأة او وصية
بنت سنة مثلا فاشترت بشئ فوقت المصيبة في الماء وماتت لم تضمن مودع قال وضعت الودعة
في واري ثم نسبت للمكان لم تضمن ولو قال لا اوري وضعت في واري او في مكان آخر ضمن **قال**
ذهب الودعة ولا اوري كيف ذهبت فالقول له مع مبيته فلا مودعه من اخبره بعلامته كذا فادفع
الودعة اليه فزعم الرجل انه رسول المودع وله بتلك العلامة فلم تصدقه ولم يدفعها اليه لم يضمن
طلب الودعة فقال اطلبها فجاء صاحبها فادفع فقال المودع ضاعت الودعة بئس عن وقت الضياع
فان قال كانت ضاعت قبل ان اوري ضمن وان قال بعد لا الودعة اذا كانت شيئا من الصوف فادفع
المودع بخلافه **قال** لا اوري ان يدفع لغيره الا في القاضى لبيعه وان لم يدفع حتى يفسد لم يضمن **طلب**
بني الودعة وخاف ضاى ومعه المهر فباعه بغير امر القاضى ضمن **قال** ردت بعض الودعة
فالقول لرب الودعة فيما اخذ مع مبيته الموضع اذا قال اودعتها عند اخي ثم ردها في فضاء
لم تصدق الابينة **قال** المودع امر قاضى ان اودع الودعة الى فلان ودفعها اليه وكذبه المودع
ضمن الابينة **قال** المودع اودع الودعة الى فلان فقال دفعته وكذبه فلان فضاغت الودعة صدق
المودع مع مبيته الدابة الودعة اذا اصابها شئ فامر المودع رجلا ان يعالجها فعلمها فخطبت من
فلان فالحاكم يضمن ايها شاء فان ضمن المودع لم يرجع على المعالج وان ضمن المعالج رجع على المودع
انها ليست له انفق على الودعة حال عبيته المالك بغير امر القاضى كان متبرعا وانه اعلم

كتاب الشركة

منه التوقيت في الشركة والمضاربة جائز حتى لو قال ما اشتريت اليوم فهو بيننا وما اشترى بعد
اليوم فهو للمشتري خاصة وقع المال شهر المضاربة جاز ويتوقت **قال** احد الشريكين لا يخرج لاتباع
بالنفس فباع اخذ للمناخرون فيه واذا قال لا يخرج ولا يجاوز بكذا فجاء وضمن نصيب شريك
الشركة يبطل ببعض الشروط الفاسدة ولا يبطل ببعض حتى لو اشترط التفاضل في الوضع لا يبطل
وبطل باشرط ربح عشرة لاحدهما وان كان كلاما شرطاً فاسدا شرطاً احدهما وبقا ربح في شركة
الوجوه حتى لم يفتح الشرط لم يفسد الشركة ولا يفسد الشراكات كالمشرط ودعا شريك الوجه يبيع
الشركة بالاجماع وفي فوقيته روايتان تفادتا في المال وشرط الربح والوديعة نصيبين **قال** محمد الشركة

فاسدة

فالشركة انما اراد به فساد الوضعية على المضارب حتى يبطل الشرط لا يبطل المضاربة عندنا وفكر
حواسي زوان ان الشركة كس فاسدة لا تبطل بالشروط الفاسدة لانها في معنى الوكالة وقيل لا تبطل في
المضاربة او الشركة من ربح عشرة يبطل الشرط لا العقد ففسد المال وقت العقد ليس بشرط وانما
شرط وقت الشراء حتى لو دفع الفاء الى رجل وقال لغيري مثلاً واشترى بها وبيع الى آخر المسئلة فافزع
صحت الشركة بشرط جواز المفاوضة والعنان ان يكون راس مال كل واحد منهما وطمع او غنا
عينا حاضر في المجلس او غايبا بشرط ان لو كان لاحدهما عروضة والاخر مرام فباع هذا نصف
الرومن بنصف تلك الدرام وتقابضا واشترى غنا او مفاوضة جاز وكذلك لو كان لكل واحد
منهما عروضة فباع نصف عروضة بنصف عروضة صاحبه وتقابضا صار شريكين ان شاء احدهما
ولم يشأ الا غنا شركة المفاوضة كما يجوز في جميع الانواع يجوز في نوع الشريكين مفاوضة او غنا
اشترى كاعلى ان يقر فامعا وشق فاذا احدثا معا شركة في التجارة مع ولو لم يعلما صاحبهما مجزوا
ولو اشترى احدهما او باع ففسخ الاخر مع المشتري جاز في جميع المفاوضة فمن لا يقبل شهادته لم ينفذ
على المفاوضة بالاجماع اما الاقرار بالدين ينفذ عندنا لا عند الامام وقيل البيع على هذا الخلاف
ككل احد المتفاوضين بالنفس لا يلزم صاحبه بالانفاق وبالمال يلزم عند الامام خلافا لهما احد
شريكي غنا اقر في تلك التجارة وانكر الاخر لم يلزم للمقر خاصة وفي شركة العنان لا يكون لكل واحد
منهما كيدل عن صاحبه اصله ولو اشترى احدهما يطالب المشتري خاصة كذا ما يؤدى المشتري لوديه
من مال الشركة وفي شركة المفاوضة كل واحد منهما كفيلا عن صاحبه بجميع ما وجب عليه للتجارة حتى
لو اشترى احدهما يطالب بكل واحد منهما بجميع الثمن المشترك بالعقد وصاحبه بالكتالة احد شريكي
عنان اخر دينا وجب لهما فهو على ثلثة اوجه ان كان دينا وجب لعقد تولا مروجان في الكل عند
اي حينه ومهر حلفا اليه بوسن وعندنا لا يجوز ان يبيع نفسه خاصة وعندنا يبيع نفسه
وفي المفاوضة يبيع في الكل احد بين الدين اذا اخذ من عليه الدين ثوبا او طعاما فليشرك ان يشاء
فيه ان شاء وان قبض نصيبه من الدين ان كان قابلا فليشرك ان يشاء وان ملكه من نصيبه
بجلالة لهما على كل من الف درهم فاداهما ان ياخذ حصته ولا يكون لشريكه عليه سبيل **قال** نصيب
يهب الغريم له مقداره حصته ويقبض ثم يبرأ الغريم في حصته وقبل سبع من المطلوب كفا من نصيب

أخذ المال فيه فان لم يكن ذلك مصره ولاله فيها اسلم قد عاد ليتجر بمال المضاربة فنفقته
في مال المضاربة وفي المضاربة الفاضلة النفقة في مال نفسه كل من يعين المضارب على العمل للزعم
وابنه فنفقته كنفقته ان يكونا عبيد رب المال فنفقته على رب المال مات رب المال او اوصاه
بطلت المضاربة كذا اذا استقر وطى بدار الحرب سافر بالمال واشترى متاعا فمات رب المال
ومو لم يعلم ثم سافر الى مصر آخر فنفقته بعد موت رب المال على نفسه ويضمن ما سكره الطريق
وان سلم وباع جان ببيع ولو خرج من ذلك المص قبل حوته لم يضمن ونفقته في سفره وفي ذلك المص
الى ان يبيع المتاع على المضاربة ولو مات رب المال والمضارب في مصر آخر غير مصر رب المال
وفي بيع متاع المضاربة في مصر به لا مصر رب المال لم يضمن ونفقته حتى يبلغ مصر رب المال
في مال المضاربة وكذا لو كان رب المال حيا فارسل اليه رسولا ونهاه عن التصرف ولو كان
في بيع نقد لا محتاج لم يكن نفقته في مال المضاربة **كتاب القيمة**
في الخيطان وطلب القيمة ونفقها والخيار فيها في الطريق والابواب والزقاق وما حذر فيها
في عمارة بقر الخار في اصلاح المترك والانتفاع بها والمهاياة في عمارة الحايطة المشتركة والوضع
عليه والتصرف فيه في قسمة التركة وفيها دين او غاييب او صغير في دعوى لخلط في القيمة
ما لا يقسم بالطلب واليقيم وفيه الخلط بعد القيمة والنقض بغير الخلط بعد القيمة والخيار
في القيمة ان يرضى بين رجلين طلب احدهما القيمة وقدمه الى القاضي وليه شر كما القيمة وقال
بعض نصيبى واقام البينة عليه لا يقبل لدفع القيمة لانه يريد ابطال حق القيمة باثبات فعل
نفسه وارشدة طلب صاحب الكثير القيمة والي صاحب القليل يقسم بالاتفاق وعكسه كذلك
في المختار وفي البيت الصغير لا ينتفع احد بعد القيمة لا يقسم الا باتفاقهما ومعنى تنقل البيت
والدار يقسم وان كان مستقر كل واحد منهما طلبوا قسمة دار نقضا وقوا انها ميراث بينهم لا يقسمها
القاضي في قول الامام حتى ينفوا البينة على اصل الميراث وفيما سوي العقار يقسم بينهم باقر الزعم
وكذلك العقار اذا قالوا اشترى بائة من فلال وطلبوا القيمة او طلب بعضهم وقالوا جميع العقار
يقسم باقر الزعم اذا كانت في ايديهم ولو ارادوا ان يطلوا القيمة القسمة القسمة بالترافق لا يجعلوا
مشتركة بينهم كما كانت فلم يترك عقلا كان او غيره وفيه التجر في نصيب احدهما والاخصان نصيب

قبل له ان يجز على القطع وقيل لا يورثه ينفى القيمة ثلثة انواع قسمة لا يجز الا في قسمة النصيب
المختلفة وقسمة جبر في فوات الامثال كالحيكلاء والمونقلاء وقسمة جبر الآخ غير الحيكلاء كالناب من
نوع واحد والبقر والغنم والخيارات ثلثة خيار شرط وجيب ورؤية وفي قسمة الاخصان يثبت
الخيارات اجمع وفي قسمة الحيكلاء والمونقلاء يثبت خيار العيب لا غير وفي قسمة غير الحيكلاء
كالناب من نوع واحد والبقر والغنم يثبت خيار العيب وكذا خيار الرؤية والشرط في اصق
الروايين **س** واربين اثني عشر اقسموا نصفين وبني كل واحد منهما نصيبه ثم استحق لم
يرجع احدهما على الآخر بقسمة البناء ولو كانت داران بينهما فاقسمها ما فاضل واحد
دارا وبني احدهما في دار ثم استحق رجوع بنصف قسمة البناء **س** **باب الطريق والابواب**
الطريق يقسم على عدد الرؤوس لا بقدر مساحة الاملاك اذا لم يعلم قدر الانصباء وفي الشر
مضى جعل قدر الانصباء يقسم على قدر الاملاك لا على عدد الرؤوس اقسموا دارا بينهما وفق كل
واحد منهما بابا على جدار له ذلك اقسموا دارا فوق النقص نصيب احدهما ولا طريق له ان يمكن
ان يفتح طريقا جازت القيمة وان لم يمكنه ان علم وقت القيمة ان لا طريق له جازت وان لم يعلم
فسد وقيل اذا لم يكن له معص يفتح فيها اصابه فان ذكرها بكل حق موله فالقسمة جازية وبمضى
الطريق وان لم يذكرها فهي باطلة وان في سكة غير نافذة بين جماعة واراد كل شر كذا ان يفتح بابا
في حيزه فيسبب لاسل السكة ان ينفوه ذلك ولو ان دار الرجل يابها في سكة غير نافذة فاشترى دارا
بجنبها وباب هذه الدار في سكة اخرى فاراد ان يفتح باب تلك الدار في هذه الدار ويغلق في
هذه السكة له ذلك ولو اراد ان يفتح تلك الدار فغلق هذه السكة لاف وان يسبب ذلك سكة
غير نافذة بين عشرة لكل واحد منهم دار غير ان لا اقدم دارا في سكة اخرى لا طريق لها في هذه السكة
وليس بحال وان التي في هذه السكة وارا اخر غير ان حايطها في هذه السكة قال ابو نصر انه ان يفتح
بابا في هذه السكة لان اصل السكة شركاء في جميع السكة بدليل ثبوت حق الشفعة لكل فتم يفتح
من دفع حايط من حرمه يفتح الى اولى ان لا يمنع واذا لم يمنع منه لا يمنع من الرخول في ملكه وقال ابو القاسم
ليس له ان يتردد في هذه السكة الى تلك الدار وبه افاق ابو جعفر وابو الليث رجل له دار وعليه باب
فاراد ان يفتح بابا آخر على الجدار اسفل من ذلك والبيت في سكة غير نافذة له ذلك وان الى اصل السكة

لانه ان يرفع جدران كله ويدخل وان من حيث شاء زائفة مستطيلة غير نافذة تنسحب منها
 زائفة مستطيلة غير نافذة فليس اصل الزائفة الا ان يفترقا بابا في الزائفة القصوى لانه ليس لهم
 حق المرور فيها وقيل لهم ان يفترقا لكون الحائط ملكهم لكن ينفقون من المرور غير سديد لانهم اذا
 ففروا وتعدوا الطريق لا يمكن المنع كل ساعة حق لوفع بابا لا استواء لا يمنع وان كانت الزائفة
 مستديرة قد انزق طرفاه فلم ان يفترقا لان صحتها حثرت بينهم ولهم المرور في كل الزائفة ولو اراد
 ان يفتح بابا في موضع يسير حق المرور وقيل له ذلك وقيل لا وبه يفتق اشترى حجر في سكة غير نافذة
 واراد ان يجعل طريقا للحاجة ويغير السكة نافذة لرفع اصل السكة الامر ان القاضى حتى لو حرم على
 تصور ان الامر على كذا وان كان ضررا فاحشا حال بينه وبين ذلك وان لم يكن ضررا فاحشا
 واستوثقا من ذلك ايضا ما يدفع الضرر ويقوم مقام الحائط لم يمنع ذلك وعن محمد في زقاق غير
 نافذة اشترى رجل في القصوى وادلة طريقا واراد ان يهدمها ويجعلها طريقا نافذا ليس
 ذلك رجل اتخذ وان هنك الناس وجعل لها بابا من فلان ان ينزل من شاء وليس لهم ان ينفقوا
 طريقا يرون فيه اصل السكة ارادوا ان ينصبوا على راس كنهم حرموا او سدوا راس السكة ليس لهم
 ذلك لانها لم تكن كانت ملكا عاملا لكن للعامة فيها نوع حق وموانة فاذا زوم ان سرق الطريق
 كان لهم ان ينفقوها حتى كف الزحام قال الامام في سكة غير نافذة وليس لاربابها ان ينفقوها
 وان اجتمعوا على ذلك ولا ينفقوها فيها بينهم لانهم فاكتر الزحام في الطريق الاظم لهم ان ينفقوها
 ودين خمسة نفر باع احد منهم نصيبه من الطريق فابيع جابر وليس للشرى ان ينفق هذا الطريق
 الا ان يشترى دار الجابج والذي كان له الطريق اشترى شجرة فقطعها واستاجر ارضا بجانب الشجرة
 فوضع فيها الاشجار لئلا يسرق هذه الارض المستجرة طريق في ارض رجل فارادوا حتى الاشجار اعمرو
 في الطريق من الارض خشبة وحولان فله ان يمر فلن كان طريقه في بستانه وكرعه لانه محتاج
 لياضها وذلك يكون بطريقه قال الامام الطريق اذا كان غير نافذا فلا صاحبه ان ينفقوا فيه الخشب
 وان ينفقوا الدواب وان يتوضوا فيه فان عطب انسان بشئ من ذلك فلا ضمان على الرباط
 والعاضع والموضي وان حفر فيه بئر او بنى فحطب بذلك انسان ضمن ولو ضل ان يطم البئر ولا يوضع
 ما نقصت البئر داره كره بين قوم فلبعضهم التوضؤ وربط الدابة ووضع الخشب فيها ومن عبط

لا يضمن ولو حفر ارضا لوعده بان يسوي فان بعض الحفر لوعده بنقصان الحفر وارفها حجر لرجل
 لاخر ان يعلق باب الدار ليس لصاحب الحفرة ان يمنع ان كان الغلق في الوقت الذي يعلق ان الفرجين
 وورهم في تلك الحفرة ارادوا ان يتخذ طينا في زقاق غير نافذ لئلا يترك من الطريق مقدار الحفر للناس
 ويرفعه سرعا ويتخذ في الاحياء من لم يمنع من ذلك وقال ابن سلة له بل الطين وانما والاري والدكان
 في سكة غير نافذة وليس لهم ان ينفقوا سكة غير نافذة احد رجل في آخر السكة شيئا لم يمكن الا بانه
 جميع اصل السكة الاعلى الاسفل ولما ما يصنع في السكة ان نافذة من الكيف والميازيب قال الامام ان
 كانت حديته في فاصم في ذلك من الناس فله ان يهدم وان كانت قد تم تركت قال محمد في الحديته
 ايضا ان لم يكن فيه حفرة على احد قال الامام لباي بان ينفق الناس ما يحتاج سرق في الطريق وبما كان
 ياخذ في الطريق فان حاصره فان مدره قيسل في المشايخ الذي يكون في الطريق ليس لاصدان
 بخاصم فيها ولا ينفقها وقيل للمختص ان يخاصم في دفع المشايخ على حصة الى الطريق فانه ذكر
 في الديت المت عمالت حصة اذا سقط فاصيب الحار وان اصابه الطريق الذي في السكة فله ان يهدمها
 الطريق الذي في ملك لا يضمن وان لم يعلم ايها اصابه في القياس لا يضمن وفي الاستحسان يضمن
 النصف اعتبارا للاحوال شجرة فصار في الطريق اذا كان لا يضر في الطريق ولا يباس به ويذهب
 لغايتها ورقها واكل فصادها وان كان في المسجد شجرة فصار لباي باكل ثمرها ولا يجوز اخذ
 ورقها **فمن يهدم عثمان يضر بجابر** علو رجل وسفل رجل آخر ليس لصاحب العلوان في
 شيئا او يهدم علو غدا الامام الا بضرء صاحب السفلى وعند مالك ذلك ان لم يضر بالسفل فليس
 قولها تغير قول الامام ولا خلاف والمختار ان الخلاف فيما اذا اشكل فعنده ليس له ذلك وعند مالك
 له ذلك بناء على ان غده لخطر اصل والاطلاق تعارض عدم الضرر وعند مالك الاطلاق اصل
 والخطر تعارض الضرر ووخانه استى يكي يك شنبه ويكي را روزان نيمت طاقها ست بروي
 نام خانه شربك اين شربك هي خود كه دو شنبه كند وان شربك بانبي واراض كه طاقها او
 شنبه هي شوق بنظر كذا ان ابنا في القديم يستف واحد له ان يمنع وان كان يستف في الاوى
 على هذا ما يدل انه ينظر الى القديم ولا ينظر الى الجديد مكللا لان في حد القديم ان لا يخط اقل انه
 ورا هذا الوقت كيف كان فجعل اقل الوقت حد القديم وبينى عليه الامر وان في غايته لم يسي

ام احمد

وموكا قال السرخسي فيها اذا وجد كنز ولا يعرف صاحب الخطه تصرف اليه اقصى ما كان يعرف له في دار
الاسلام سئل ظهير الدين عن اخذ زكاة بيت فقصر بفتح الجير ان اذا كانوا يتأفون بذلك قال لا
يقبل كيف يفعل قال جاء بختار ويحل بجنبه حتى يتفرق فيقبل ان ومن احيى الماشية بفتح القاف
يمنع والا فلا وقع لاحد على القسمة البناء والساحة بجنبه لآخر فادخل صاحب الساحة ان يبنى متلازمة
يستقبله الرعي والشمس على صاحب البناء له ذلك في ظاهر الرواية وليس ان يمنع ويقتضي قال في المصنف
له المنع وعلى هذا الوارد ان يبنى حماما او تورا او صطبلا فله ذلك من غير خلاف اخذ وان خيرة غنم كسكة
غير فائدة والجيران يتأفون بفتح السرخسي ولا يأمرون في الرعي ليس لهم في الحكم منعه وعن يدي كون
من اخذ وان حماما وبأذي الجيران من وحنائها فلم يمنع الا ان يكون وحان الحمام مثل حضان الجيران وانه
اصل الامام اراد ان يجره اساسا في بيت لم يكن في القديم ويصرف ذلك بدار جيران فربما يتأنا ان علم اة
دولته اوبح دولته يوم الحايطة فانه يمنع من ذلك ولزكان يتصرف في ملكه وانه خلاف قول الامام
ان من تصرف في ملك ليس للآخر منعه ولزكان يتصرف به واكثر الماشية افقوا بالمنع اذا كان فيه ضرر
بين وبعضهم افتى بقول الامام اراد ان يزرع في ارضه ارز ولا يسكن في غراب وارجان النوى
بين اسفل من ارضه في قول قال ابو بكر ان علم انه ليس في ارضه مستقر الماء ليس له ان يزرع هناك
زرعا لا يحتمل الماء الذي يستقي ولزكان قد يحتمل الا ان حفر في ارضه يخرج منه الماء ولو هو القرون
اليه وارجان ليس ان يمنع من الزراعة واران متلاصقا جعل احد صاحب الدارين في وان
اصطبلا وكان في القديم مكانا في ذلك ضرر على صاحب الاخرى قال ابو القسم اذا كان وجوب
الدواب الى الجاز لا يمنع وان كانت حوافها اليه فله الجاز منعه وانه خلاف جواب الكتاب بوجه الامام
ان رجلا سأل اليه من ثمر حفرها جاز في وان فقال لا حفر في ذلك بقرب تلك البئر ثمره مألوف ففعل وكان
منحس الثمر الاولى فكيفها في الشاة في المسئلة الاصطبل لا يمنع كيف ما كان وجوب الدواب ثم افترقت
دار الجاز وعلم انها ضرر بسبب الاصطبل من يضر ريب الاصطبل قال ظهير الدين لا يضمن لانه غير متقد
في ادخال الدواب بخلافه اذ افساها الدابة الى زرع غيره حتى افسده لانه منتهى في السوق متقد اذا
ان يفسد في وان اشجارا قبل ان كان قريبا من حايطة جاز بحيث يصل ماؤا اليه يمنع وجوب
الكتاب ان لا يفسد مطلقا وليس الجاز منعه رجل له بيت حايطة بينه وبين جاز فصاحف بيت

يريد ان يبنى فوق هذا البيت ثم فقه بجنب هذا البيت فلا يرضع الخشب على هذا الحايطة ان
في حد نفسه من غير ان يكون معتمدا على الحايطة المشتركة لم يكن منعه رجل له ساباط قديم فوق
سكة غير نافذة واحدا طرف جذوعه على جدار المسجد فرفعه ويريد ان يضعه رفع من غير ان
يحدث على جدار المسجد بناء وينفع اصل السكة ان كان سقلا من الجدران الذي بين السكة والمجد
واصل السكة في ذلك شركاء اذ كان سقلا لم ولن كان هذا الجدار غير الجدران الذي يوتر السكة
فليس لاهل الزقاق في ذلك كلام **في المطاوعة الحياطة المشتركة والحمام والزرع والرياح** وهاو ما
بين رجلين حيز كلهما حتى صار صورا لا يجيران على العارية ويقسم الارض بينهما ولو كانت المطاوعة
قائمة بمنائها واطاها الا انه قد ذهب شي منها او ذهب بعضها بحجة الشريك على ان يجرها
مع الشريك فان كان حصرا قيل للشريك انتق انت ان شئت ويكون نصف ذلك دينا على منكر
وكذا الحمام اذا صار صورا قسم بينهما وان انكر شي منها اجر على عارته وكذا الحايطة على جذوع فهو
كمنه وسئل بنده ان كان لصاحب العلوي ان يبنى السفلى والعلوي ثم يمنع صاحب السفلى حتى يرد
عليه ما انتفق كذا لمنا طاحونة مشتركة انتفق احدهما في عرضها بغير اذن شريكه فليس يضره عن
مخدة في الحمام بين اثنين انهم منه بيت ويحتاج الى قدر وحرمة وابي شريكه ان يبنى لا يجبر
ولكن يقال للآخر ان شئت فابنه انت ثم اجره وخذ من غلته ثقتك ثم يفسر ان فيه سواء
وعن ابي يوسف في الحمام بين اثنين سدم احدهما كله ثم غاب فبناه الآخر فاذا جاء الذي سدم
فصاحبه بالخيار لترشاه فنه نصف قيمته ما كسر ويغرم نصف قيمته ما بنى فيكون بينهما ولشاه
فنه نصف قيمته لاوله ويقال للذي بنى اسدم بناك حتى يقسم الارض بينهما احد شريكه زرع ابي لشر
ينفق عليه لم يجبر لكن يقال للآخر انتق انت وابع بنصف القيمة في حقته شريك او هو لرجل
بثقل ولاخر بتموها فالنفقة على صاحب الثمرة وادلم بثمر سنة فابني صاحب الثمر الاثنان فانفق
صاحب الرقبة بقضاء او بغير قضاء ثم اثمر في سنة اخرى فصاحب الرقبة يرجع ما انتفق ولا يكون
جبرعا وبيع بخلا معاملة فوات العامل في بعض السنة فانفق رب الثقل بغير امر القاضي
لا يكون متبرعا ويرجع به في الثمر ولو انتفق في غيبة العامل كان متبرعا الا ان يكون بامر القاضي
كذا جارية او حيوان بين اثنين سئل محمد عن جرح بين اثنين ابي احدهما ان يسقيه

قال اجبره على ذلك قيل ان قصد البيع قبل ان يترافعا احد شريكى حرث ابى السقي بحر وان
البيع قبل الترافع الى السلطان لا ضمان بعده ضمنه والاصل في هذا النوع ان كل من اجبر على الفعل
مع صاحبه فاذا فعل احدهما فهو متطوع وكل من لا يجبر فليس متطوع وعلى هذا نهى بين رجلين كراه
او خيفة تخوف فيها النوع او تمام خرب منه شيء قليل او عديد بين اثنين حتى يعدل احدهما فتر
متطوع لانه يجبر شريكه لا الذي له غرفة فوق بيت رجل اذا انهدما لا يجبرهما حب البيت على البناء
واذا بنى صاحب الغرفة السفلى لم يكن متطوعا بعض شركاء النهر ابى الكري فلما حكم الاخرين
ان يكره فلم ان ينفوه من شرب النهر حتى يدفع حصته ويؤقول اية حصته واية يوسف لهما اية
في الانتفاع بالاعيان المشتركة بين الحاضر والغائب او بين الحاضرين وفيها مثل المهادنة
فلا تمتنع الا من او لكم بين حاضر وغائب او بالغ وبنيم يرفع لاهل القاضى ولو لم يرفع فنى
الا من لو زرع حصته بطيب له وفي الكرم يقوم عليه فاذا اوركث الثمرة ببيعها ياخذ حصته ولو
حصته الغائب له مسموع ذلك لئلا يسهل له فاذا قدم الغائب فان شاء ضمن القصة وان شاء اجاز
وان اوتي الخراج كان متطوعا وان لم يقدم الغائب فنصيبه كاللحقة غاب احد شريكى دار غير
مقسوم لسع الحاضر ان يكون قدر حصته فيسكن كل الدار كذا قالهم بين اثنين غاب احدهما فالحق
ان يستخذم حصته وفي الدابة لا يركبها الحاضر للتفاوت في الركوب احد شريكى عبد استخذهم بغير
اذن شريك فماتت في خدمته لا يضمن وفي نواحرهم يضمن واحد شريكى فانة استعملها في الركوب في حال
المتاع بغير اذن شريك فماتت في خدمته نصيب شريك احد الشريكين بنى في الارض بغير اذن الشريك فماتت
ان ينقص البناء لان له النصيب في نصيبه والتميز غير ممكن والفرس كذا وقيل تقسم الارض بينهما فاوقع
في نصيب من لم يبنى له ان يرفع او يرضيه بالقيمة واربعين اثنين تهادنا فيها على ان يسكن كل
واحد منهما منزلا معلوما ويواجهه فوجاهته ولا حاجة الي بيان المدة وان تهادنا من حيث الزمان
على ان يسكن منزلا معلوما ويواجهه فوجاهته ولا حاجة الي بيان المدة وان تهادنا من حيث الزمان
لكي تراضيهما ان لا يجبرا عليه وفي المواجهة اختلف المشايخ والاظهر انه يجوز فان استوت الفضل
فيها وان فضل في نوبة احدهما يشتركان في الفضل وبه نفى كذا انتهى في الدارين على السكوت والقيمة
قيل هذا وان تراضيا لا عند طلب احدهما لا يجبر عند الاعمال لان عنده قيمة الجبر في الدار لا بحر

تلك القيمة بالتهابى وذكر السرخسي ان الاظهر انه يجبر الا في الدارين اذا اختلف في يد احدهما
اكثر لا يرجع الا على ميثاق وفي الدار الواحدة اذا اختلف في نوبة احدهما اكثر يشتركان في الفضل
طلب احد شريكى عبد المهادنة في الخدمة واية الخدمه فان تهادنا فانه يرضى بها تهادنا في نوبة بقرة على ان لا يضر
عند كل واحد منهما خمسة عشر يوما يجلب لبنها فيخدم بها ياة باطلة ولا يحل فضل اللبن لاحدهما
وان جعل في حاله الا ان يستهلك صاحب الفضل فضله ثم جعل صاحبه في حاله في كل لانه الا في نوبة
المك في فلم يمن والتمس به الدين ويجوز **سائل عما في الحايطة المشتركة والقرى في الدار**
بين كرمين لرجلين انهدموا فاستقروا احدهما الى السلطان لما ابى صاحبه البناء فامر السلطان بانه
برضى المستقري ان يبقى الجدار على لير ياخذ الاخر منه ما يبقى ياخذ الاخر من صاحب الكرمين لانه
حايط انهدم ان يمنع من البناء لانه ان شاء قام ارض الحايط نصفين ولو بنى احدهما ليس له
ان يرجع على شريكه لانه ليس له ان ياءخذ بالبناء ليس لصاحب العلوا ان يهدم السفلى ان ياءخذ
صاحب السفلى بالبناء لكن يقال لصاحب العلوا ان السفلى ان شئت حتى يبلغ موضع علوك
ثم ابن علوك وليس لصاحب السفلى ان يسكن حتى يعطى قيمة بناء السفلى وفوا علوك سكن علوك
والسفل كالرم من عنده ولا سدة الحايط لان ارضه تقسم واما السفلى فلا وسقف السفلى لكل
لانه لصاحب السفلى ولصاحب العلوك سكه حايط انهدم لاحدهما جديع ورون الاخر ياخذ
صاحب الجديع شريكه بالبناء فابى لا يجبر ويقال ان شئنا اقتسما ارض الحايط وان شاء
البناء والاخر قسمه ارض يقسم بينهما نصفين وكذا اذا كان لاحدهما سدة فماتت وخلف من حايط
البناء واية لا يجبر ولن شاء احدهما لرضي في ملك نفسه فعل وقيل في زاننا بحر لانه لا بد من ان يكون
بينهما حاجز والا لاول قول علما لنا وهو القياس وان بناء احدهما بغير اذن شريك يكون متطوعا اذا
لم يكن لهما عليه حيلة الا ان كان لهما عليه حيلة فانهدم فبناء احدهما واية الاخر لم يكن متطوعا
وهو يضع حويلته ويمنع الذي لم يبن عن وضع الحويلة حتى ياخذ منه نصف ما اتفق ويؤقول
علما لنا وقال ابو بكر ان كان الحايط عريضا بحيث لو قسمت ارضه نصيبه مقدرا ما يبنى عليه
بناء محكما فهو متطوع في بناءه ولن كانت كمال لو قسمت لا نصيبه مقدار ما يبنى عليه بناء محكما
لا يكون متطوعا وله ان يرجع على شريكه بنصف ما اتفق ان انهدم ان يضع عليه جديعه وعلى

انه يرجع في الحائز لانه هو الوضع على الجدار في الحالين قال ابو الليث انه يرجع اذ ينبغي بالحق
 لا بغير امر فلا يرجع بشئ منزلة العلو والسفل اذا اندمجا فبناء صاحب العلو بغير امر صاحب السفل
 فهو متطوع قال الهندلي في حايطة لها عليه حولة فسقط بيناه اعداها على غير اذن صاحبه
 له منع صاحبه من وضع الحولة حتى يعطيه قبة الحايطة جنباً الى القرية وان بناءه باذنه ليس له ولاية
 المنع لكن يرجع بنصف النفقة التي ذهبت له منها اذا كانت الحايطة غشابة لو قوت ارضه لا يصعب
 كل واحد ما ينبغي حايطة ملكه وضع الحولة عليه لا اذا كان نصيبه ما بين مثل ذلك الحايطة فان ياذنه
 فالحول كاللؤلؤ وان بني بغير اذنه في موضع حق يصطلي على شئ بشئ جدار بين اثنين اندمجا
 غايب في الحاضر في ملكه جدار من خشب ويبقى موضع الحايطة على حاله ثم قدم الغائب فاما ان يبني
 في موضع الجدار القديم جداراً من خشب وابي لأخر ان اراد ان يبني على طرف الحايطة ما يلي جان
 ويجعل ساحة تلت الحايطة الى ملكه ليس ذلك وان اراد ان يبني حايطة في غلظ الاول او اذنه
 لكن اذنه في الوسط ويبيع الفضل من ارضه نصفاً مما يلي ملكه ونصفه مما يليه فله ذلك ويبني حايطة
 اثنين فان اعداها رفعة وابي لأخر ينبغي ان يقول لصاحبه ارفع حولتك باسطاً وعموداً
 ونحوه انه يريد رفعة في وقت كذا وشهد على ذلك فان فعل والا فلهذا ان يرفع الجدار ولا سقطت
 حولة فلا ضمان ويبني حايطين اثنين ولا يؤمن سقوطهما فان اعداها النقص وابي لأخر يجزى على
 نقصه جدار بين اثنين لا اعداها عليه حولة فلهذا ان يرفع حولة في موضع فانه
 عليه فلم يرفع حتى اندمجا وافر لصاحب الدار فان اقر ان الحايطة بينهما وانه كان ما لا يخوفاً وان
 يقدم اليه وانه لم يرفع حوله فاذا نسد من سقوط شئ بعد امكن رفعة بعد الاشهاد ضمن نصف قيمته ولو
 بناء اعداها واصحهما انفق على الحايطة بغير امر صاحبه فليس له مطالبة صاحبه بذلك الا ان
 ان يجعل عليه اراد اعداها بنفق جدار مشترك وابي لأخر فقال له صاحبه انا اذن لك كما يندم
 من بيتك ضمن له ذلك ثم نقض الجدار باذن الشريك لم يضمن من ضمان ما يضمن من ضمان الحولة
 شئ كما لو اذن ضمنت لك ما يملك من مالك سدداً جداراً بينهما ثم بناء اعداها بنفقة والاخر لا يعطيه
 النفقة ويقول انا لا اضع الحولة على الجدار فلهذا ان يرجع على شريكه نصف ما انفق وان لم يضع غيره
 ابناء الحولة لانه كان له هو الوضع ولم يرفع متطوعاً وهو كما محور وسبيله سبل العلو والسفل

نصفه

ليصلح

وصاحب العلو اذا بنى السفل فله ان يرجع عما انفق على صاحب السفل ولان كان صاحب السفل يقول
 لا حاجة لي بالسفل وقيل في مسئلة الجدار ليس له ان يرجع لكن يمنع صاحبه من الانتفاع حتى
 يوفيه حقه نقض الشريك الجدار التي بينهما فاذا اعداها ان يرفع الحولة ما كان ليس للشريك ان يمنع
 الا ان يكون شيئاً خارجاً من الوسم لان اسفل الحايطة والابوين مشترك بينهما ولو سددا الجدار لاراد
 اعداها بناء والاخر منع ليس له ذلك فكذلك اذا اراد ان يرفع حوله مشتركه وجب له ان يمنع
 من رفعة الحول لانه تصرف في مشتركه فيحتاج الى رضاه الشريك لا اعداها الجدار ثم انفق اعداها على
 البناء بجدار وان اهدم بنفسه لا يجزى لكن بنى الاخر ثم منع عن الانتفاع حتى يستوفي نصف ما انفق ولو
 انفق بامر القاضى وبنصف قيمة البناء ان انفق بغير امر القاضى وعن محمد في حايطة بين اثنين قدر
 حاصه فاذا اعداها ان يرفع حوله وابي لأخر فله منع قال ابو القاسم حايطة لاصدر حليين على
 غرقة وللآخر عليه نصف بيته فهدما الحايطة من اسفل ورفعا اعلاه بالاساطين ثم انقفا وبنيا
 فلما بلغ البناء موضع سقف هذا ابي صاحب السفل ان يبني بعد ذلك لا يجزى فيها جداراً
 رجليين وبيت اعداها اسفل وبيت الاخر اعلى قدر فراح او جدار بين فانه يندم فقال صاحب السفل
 لصاحب الاسفل ابن اخذ ما بيني ثم يبني بهما ليس بذلك بل ببناء من اعلاه الى اسفله قال ابو الليث
 ان كان بيت اعداها اسفل بارتفاع فراح او نحو ذلك مقدار ما يمكن ان يرفع منها فاصلاص على صاحب
 الاسفل حتى ينتهي الى موضع بيت الآخر لانه منزلة الحايطة حايطة بين اثنين اندمجا جنبه
 وظهر انه ذو طاقين متلاصقين فريد اعداها ان يرفع جداراً ويضع في الجدار الباقى بكيفية للتمت
 بينهما ويرفع الاخران جداراً اذا بقي فاطاعة واحدة من يدهم فان سبق منهما اقراران الحايطة
 بينهما قدر ان سعى انهما حايطان فكل الحايطين بينهما وليس لاحدهما ان يحد في ذلك شيئاً
 بغير اذن شريكه وان اقر ان كل حايطة لصاحبه فلكل واحد ان يحد فيه ما احب حايطة بين اثنين
 لها عليه حولة وكان من راحة اعداها طاق في الحايطة فاراد صاحب الطاق ان يجعل حوله يرفع
 فيها الاواني والانتعة فنفع جداره ان كان طاقاً نفعا عن الاخرين ليس له ان يحد فيه جداراً بغير اذن
 شريكه ولو كان حصة احد الحايطين في الاخرين وانما هو شئ تركه عند ما بنى فان كان الذي في جنبه
 مقراً بان ذلك الموضع بينهما لم يكن له ان يحد فيه ذلك جداراً بغير اذن صاحبه وان اقر في ذلك لنفسه

فله ان يضع من ذلك شاة مالم يتعرض لشئ من البناء جدار بين اثنين لهما حوله وهو واحد اسفل
من حوله الاخر فادان يرفع حوله ويضع بانه حوله صاحبه فله ذلك وليس لصاحبه منه ولو كانت
حوله اصح من وسط الجدار وحوله الاخر في اعلاه فادان صاحب الوسط يضع حوله في اعلى الجدار فان
كان الجدار من اسفله في اعلاه بينهما ولا ينصرف الا على الآيه فله ان يفعل ذلك وان كان يتفرق فالولتر
كان لاحدهما حوله دون الآخر فمد الذي لا حوله له ان يضع على هذا الجدار مثل حوله شركه ان
يضع على هذا الجدار مثل حوله شركه ان كانت حوله عليه محدثه فلا يجوز ان يضع شئ وان كانت قديمة
قال ابو الليث اذا كان الحائط يحتمل ذلك لم ان يضع حوله مطلقا فان اوصافنا قالوا ان كان خدع
احدهما اكثر فلا يجوز ان يرفع جدره ولن كان يحتمل ذلك من غير شرط القديم والمحدث وان كان الجدار
لا يحتمل الخطين فان اتى الحائط بينهما يقال لصاحب المحل ان شئت فخط حملك بسنوي مع صاحب
وان شئت فخط عنه ما ياتي شركك من المحل لان البناء الذي له عليه ان كان بناء بغير رضا صاحبه فهو
معتظالم ولن كان بناء باع صاحبه فهو عارية الا يري انه لو كانت دار بين رجلين واصحابهما ساكنها
وادا والاخر ان يسكن معه والدار لا يبيع بكنها فانها ماتها يان فيها لدا منا وسوا المختار لرجل بناء
على حائط بينه وبين غيره فادان يحول الخدع من الامن الى اليسر ليس له ذلك ولن ان يرفعها
عما كان فذلك لان الاساس يحتمل ما لا يحتمل راس الحائط وان الاول ان يسفلها من اعلى الحائط الى اسفله
لاباس به لانه اقل ضررا اذ احاد شركي جدار ان يزد البناء عليه فان كان الخلك لها لم يكن لاصحابها
ان يزد عليه حملا بغير اذن صاحبه حائط لرجل عليه خدع شاخصه في دار جارة بكون كونه
صاحب الدار ان يقطع لانه لو كان لا يقد على البناء عليها لكان على قدره التذ بان يصير تلك الدار
ولكن صاحب الدار التي فيها رؤس الخدوع ايضا لا يملك ان يفي عليها شئ وان كانت صفار يقد على
القطع لانه يعلم ان الاخراج لم يكن لاجل البناء عليها وكان اخرجها بغير حق فيقدر على قطعها صاحب الدار
قسم الزكوة وفيها دين او غايب او صغير وفيها **قسم المزارع** البقرة بغير حضرة الدهقان باوه
اداو واقعة الزكوة وفيها دين فاحيلة ان يضمن اجني بافله الغنم بشرط براءة الميت حتى يبرح حواله
وينقل الدين الى فقة المحال عليه فيقول الزكوة عن الدين وكذا اذا ضمن بعض الورثة بشرط
برادة الميت ورضي الغنم ثم اقتسموا فينفذ القسمه واذا اجاز الغنم القسمه التي تنهها الورثة

مثله

ثم ان انقصها له ذلك وكذا اذا ضمن بعض الورثة دين الميت ورضي به الغنم الا ان يكون الغنم
بشرط براءة الميت لان الدين قائم بعد الاجازة اقسمت الورثة الزكوة ثم ظهر دين لوصية بالف الادب
او الثلث انتقصت القسمه الا اذا فضل دينه ونفذ الوصية والآن ينفذ فان كانت الوصية بالثلث
او الربع لا ينفذ القسمه الا برضى الموصوله فان ادواوا اعطاء ثلثه من مال آخر فان قفوا اخدم يرجع على الزكوة
انقصت القسمه الا ان ينقطع او يفسد او يفتى القاضي الا ان لا يبطل القسمه او على بعض المتقين من الورثة
وبناء على الميت واقام البينة قبلت ونقصت القسمه ولم يكن قسمه ابراء عن الدين بخلاف ما اوردت
من الزكوة بعد القسمه حيث لا يسمع دعواه لان حق الوراثة متعلق بالصورة مع المعنى فاقدامه القسمه
اقر له من عدم اختصاصه بالعين وحق الغنم لم يتعلق بالصورة فاقره قسمه الورثة الدين على وجهين
لما ان يكون الدين للميت او عليه فان كان الميت فاقسموا الدين والعين او شرطوا في القسمه ان يكون
الدين لاصحابهم فاقسموا الدين والعين او شرطوا في القسمه ان يكون لاصحابهم فالقسمه فاسد وان
الدين بعد قسمه الاعيان لا فشر وطه قسمه الاعيان بقسمه العين ماضية وقسمه الدين باطله يكون
الدين معدوما حقيقة ولان القسمه شرعت لالحال المنفعة فلا وجه لغير الدين منها اذا كان الدين للميت
فان كان عليه فاقسموا على ان يضمن كل واحد منهم او واحد فان كان الغنم مشروطا في قسمه الميراث
فالقسمه فاسد وان لم يكن مشروطا بان ضمن بعد القسمه فان ضمن على ان يرفع فالقسمه ماضية بريد
اذا اعي وان ضمن على ان يرفع او ضمن وسكت فله بعض القسمه لانه قائم مقام الغريم وللغريم نصيبها
الا ان يفضوا فكذا من قام مقامه طلب المأثر ان قسمه الميراث واقام البينة على الموت فالقاضي
يقسم ويجعل احدهما خففا عن الغايه ولز حضور واحد لا يقسم وان حضر واحد وعشر نصيب الغايه
عن الصغير وصيتا وبيع البينة وفي غيبة الصغير بطلب الحاضر لا ينتصب وصيتا ولا يسمع البينة بشرط
مع حضور واحد من الورثة حضور الصغير لنصيب الوصي لان الصغير وان عجز عن الجواب والمقصود
لم يفر عن الحضور فيشرط الحضور وسنابل على ان من ادى على صغير كحضر وصيته في غيبة الصغير
لا يصح ثم انما يقسم بطلب الحاضر او حاضر مع وصي الصغير اذا كانت الزكوة في الحاضر اما اذا كان
منها في يد الغائب او يد الموصوع او في يد ام الصغير والصغير غائب لا يقسم وان كان الحاضر امين
اقسم الورثة لبا من الغنم ومنهم صغير او غايب لا ينفذ الا باجاز الغنم الغنم التي تنهها الورثة



افا بلغ ولومات الغايب او الصبي فاجازت ورثته عنده وليه يوف خلافاً لمحمد انتم الزكاه
 فيما بينهم ومنهم من يرى ان الغايب لا يقع القسمة فان امرهم الغايي بذلك صح اذا كان المكمل للموثر
 بين حاضر وغايب او بالغ وصغير فاخذ الصغير او بالغ نصيبه فانما ينفذ قسمة من غيرهم بشرط سلامة
 نصيب الغايب والصغير حتى لو ملك ما بقي قبل ان يصل اليه الغايب فالملك عليهما صبرة حتى ياتي به الدعا
 والمزاع فقال الدعا ان المزاع اقسما وانز نصيبى فتم المزاع حال نجبة الدعا ان في نصيب
 الدعا ان عليه فلما رجع ملكا افرز بنفسه فالملك عليهما وان قسم العبرة وانز نصيب الدعا ان
 وحل نصيب نفسه لا يثبت اوله فلما رجع افا ملكا افرز الدعا ان فالملك على الدعا ان خاصة **دعوى**
الغلط في القسمة ادعى احد المتقاسمين الغلط في القسمة من حيث القسمة يعني اذا اولى عينا
 فاد كان يسيراً بحيث يدخل تحت تقويم المقومين لا يسمع دعواه ولنز كان فاحشا فان كانت القسمة
 بالقسمة لا بالزاعى يسمع بينة بالانفاق ولنز كانت بمرافعة الخصم فيسأل لا يسمع كماله البيع وقيل يسمع
 الاصح وذكره بعض المواضع ان القسمة متى كانت بالزاعى لا يسمع دعوى الغيب سداً لانها
 بالاستيفاء لا اذ اقر بلا ستيفاء لا يسمع دعواه الغلط والمعيه الا اذا ادعى الغيب في يسمع دعواه
 وقيل دعوى الغلط في القسمة على خمسة اوجه **الاول** ان يدعى احد القسمة وانكر الاخر وقال ادعى انا
 في القسمة سقون خداعاً سداً واصابك الربون فلهما سداً وقال الاخر لا يملك كل واحدنا خمسين ففى
 الوجه الثلثة بقى القسمة وانما لكل لزم دعوى صاحبه وان خلفاها القسمة ولذا ادعى احدهما
 الغيب في القسمة لا يثبت اليه كانه البيع وسوا الوجه الرابع ولو ادعى احدهما بعد اقراره بالاستيفاء
 ان صاحبه غصب شيئاً من نصيبه فهو دعوى غصب شيء كغيره سواء فالبينه عليه واليمين على الاخر
س قسمة البين بالاحمال وقسمة الغيب بالوزن بالبيان او الميزان صحيح ما من زوجة ونسب في
 فافرجت المرأة بنحو يقيم البينة على سبعة طلبت لدية ولاخ ثلثة بيت فيه حماما وقع في نصيب
 ولم ينكر الحماما وقت القسمة فبى بينهم كما كانت فان فكرها فان كانت لا يؤخذ الا بالعتق والقسمة
 فاسوة كرم بين اثنين فاقسماه نصيبين فان لم يقولوا سداً النصف لفلان بكل قليله وكثيره وانما فيه
 من الاعقاب والتمار فان الاعيان والتمار يبقى بينهم مشتركة كما كانت القسمة في دعوى الإخلال باستيفاء
 او في مختلف الاجزاء **مسألة** بينها حنطة او دراهم او ثياب من جن واحد فيها احد من نصيبه حاز

٥
 الباع

كرسطة بين رجلين ثلثون ليرة عشرة جيدة فاخذ احدهما ثلثين والاخر عشرة وقمة العشرة مثل
 الثلثين لم يجرها ينفذ نخله على ليرة بائناكل واحد منها طائفة ويستمرها لم يجر كذا البقرات والغنم للصغير
 ابو او وصيه او وصى ليه او جده او وصى جده او ينص له احكام وصية او امينا قسمة للتركه فاذا حلت
 على المهر تنقص القسمة كدين وارث آخر **كتاب الشرب**
 باع الارض مع شرب ارض اخرى اخلف الماشايخ فيه وفي الاصح لا يجوز ان يشرب الفدان بان سقى ارضه
 نوبت آب يك روض بين خورش هاو قيل يعنى وفي الاصح **س** من كانت في ارضه بئر او عين ماء
 له منع الناس من الدخول في ارضه الا ان يكون بالناس الى ذلك حاجة ولا يجوز ما غير هذا فلو كان عليه
 اباضة ماء في شفايم ومواسمهم وليس عليه اباضة لوز وعوم وكرومهم واذا منع المحتاج الى الشفة
 من الدخول في ملكه يقال لا ان يافى بالدخول او اعله الدم فان استغنى عن احد من الذين لهم ان يقاتلوا
 بالسلاح ولو كان له ماء مملوك بقا لونه بدون السلاح قال لرجل اسقى بوا من نهر حتى استقى بوا
 من نهرى لم يجر وكذا لو جعله حيا بلا بثوب او جرد ولو اخذ الشرب او البعدية ولا شيء عليه ما انتفع
 ولو اوصى بان يسقى من ارضه مدة معلومة جاز ان ادا وان يدخل الماء في دار ويجريه الى بيتان له فليجر
 ان يملأه وعن محمد لا باس ما تحاذر البستان بماء الشفة اذا كان لا يضر باصل الشفة لا باس بغير الشجر
 على من الشفة اذا لم يضر بالطريق والناس ان يملأه استاجر اصحاب الشرب من يقسم الشرب بينهم كل شهر
 بسننى معلوم ويقوم على المهر جاز ليس على احد الشفة من الكلى شيء كرى القرات ونحو على السلطان
 نهر الشفة اذا كان يجري في نهر رجل فاصلا حده على صاحب المجري نهر كير تنسب عنه نصيبه فحوت
 فونه النهر الصغير لم يجب نفقة الا على سداً النهر الصغير يربى قوم استغنى بعضهم عن كربة والحاكم باهر
 الاخرين ان يكره ولهم ان يملأوه الشرب حتى تدفع اليهم حصته ارادوا ان يملأه ان
 يكون من اعلاء الدرجة والفرات والانهار العظام اذا خربت فليس لمن يليها ان ينقطعها ويغيرها الى ان
 نفسه سئل عن ابي يوسف عن نهر مرو وهو نهر عظيم اتخذ رجل ارضا كانت مواتا وكري لها نهر فوق
 نهر مرو في موضع ليس على احد ويساق الماء من ذلك النهر قال ان كان يدخل على اهل مرو وضرر
 فليس ذلك بنبذ من عروق شجرة له في ارض غيره في لصاحب الشجرة الا اذا اشتها صاحب الارض
 وسقاهم تناثر الحب من الزرع فبثت واحدك فالزراع بين صاحب الارض والاكثر على قدر نصيبهما

كرسطة

وان سقاء رب الارض وقام عليه حتى بنت فبوله فان كان الحب قيمة فعليه قيمة والا فلا خلاف
الهلاك من العطش يخصص له في شرب الخمر قد راى بديه طائر ولا يجوز ان يداوي به لاحد على شارب الخمر
ما لم يسكر تقيع الزبيب الا ان غلا واشتد حره لم يسكر سكر او صوته النقيع يترك الزبيب في الماء
اياما حتى يخرج حلاوته ثم يطبخ في طبخة المطبوخ او في طبخة من الزبيب والري فاغلا واشتد
كالثلث من الصفي وعن ابي يونس اذا اراد شرب البير لك فاقل قدع منه حرام قال محمد بن عثمان لو
اعطيت الدنيا بحد افرها ما شربت المسكر ولولا عطيتها بحد افرها ما افنت حرمة بئير التمر والبرد
كانا مطبوخين شرب تسعة اذراع من بئير التمر فاوجر العاشر فكلم محمد لان السكر يضاف الى الاخير
وضيف في الشمس حتى ذهب ثلثاه لابس به وكذا اذا طبخت الحامية بالخرفه وجعل فيها ومضت مدة
لم يشغلها بكثر لابس به الخمر اذا طبخت حتى ذهب ثلثها لم يجر خلط الماء بالعصير وطبخ حتى
ذهب ثلثها الحيلة فهو منزلة المنصف لان الماء اسرع غليانا فيكون الزاهب من العصير الذي
والمتخذ من الحنطة والشعير والذرة والعلل والبقين حلال ويكره شرب ورد في الخمر ولا يحد شارب به ما لم
يسكر في كراهته ليس الرماك قولان بان يستعمل الرجل بلبس بني آدم ولا يشربه وقت في العصير قال
فما نت واخرجت قبل التفتيح وترك حتى صار غل ثم تخللت او تخللتها فانه يجل مدفق بعضهم

كتاب الصلح زوج ولم واخ لالب ولم واخ لام فخرج الزوج
بالصلح يقسم بينهم ابدية على ثلثة اصطلح بعض الورثة على نصيبه على فضة معلومة وفي الزكاة
الفضة وغيرها لم يجر حتى يعلم ان الفضة التي من بدل الصلح اكثر من نصيب المصالح من الفضة
المتركة اخر اذا عن الربوا ولا يمكن تجوز بطريق البراء لان البراء عن الاعيان لا يجوز فعله سدا
اذا ادعى اعيانا ودينه ورام وصلح المانع الكف بدينه انما يجوز اذا كان بدل الصلح اكثر من
الدين الذي اذا كان لرجل على آخر الف درهم بين فقضا اياه ورام مجهولة النون لا يجوز ولو
اعطاه على وجه الصلح جاز ولو كان مجهولا ويحتمل انه المقبوض اكثر له على آخر الف درهم فصح منها
على خمسة درهم جاز ولو باع مائة فضة بخمسة مائة لا يجوز اصله او على آخر الف فانكر فاصطالح
عشرة مائة فافترقا من غير قبض لم يصح لانه صرف في ذم المدعي ادعى على آخر مائة درهم اعانة في
فاصل على عشرة مائة من قبض المدعي الدائره ولم يدع عليه الغصب في الدين ان كان المدعي

بما ادعى المدعي فالصلح باطل لانه قبضه الاول لانه فلا ينوب عن قبض الشراء وان كان
جائزا يجوز لان قبضه الاول غصب في ذمهم فينوب عن قبض الشراء احد في الدين صلح عن
على ثوب ان شاء الشريك اختار ابتاع الغرم وان شاء اختار ابتاع الشريك فان اختار شريك
رجع عليه ربع وبنه الا ان يشاء شريك ان يرد عليه نصف بدل الصلح وهو الثوب في لا يرجع بشيء من
الدين صلح من جارك على بئر جرة يجوز ويكون خطا لصفه الجوز لاصحا فانه لو كانت الجوار حالة صلح
على الف بئر جرة مؤجلا يجوز ولو كانت مصارفة لا يجوز مؤجلا من له الدرامم اذا حط على الجوز غرت
عليه او براءه عن الجوز جاز من له الاجل قال للهاجة في ذل الاجل او برت من الاجل فالاجل حاله
ولو قل ان طلت الاجل او قد تركت الاجل صار الدين حالا الصلح عن الشفعة لا يجوز وبطلان الشفعة
رواية واحدة وفي الكفالة بالنفس اقام بجز الصلح عنها يبطل الكفالة في اصح الروايتين المسروقة
اذا صلح السارق على ما في ذمهم نفق بالسرقة ووقع فان كان المسروق قائما بصدق والا فلا الصلح
على المودع على اربعة اوجه لا اول او على صاحب المال الا بداع ومجد الموضع التثا اذا ادعى المايراع
والاستهلاك والمودع اقر بالاداع وسكت ولم يدع الرد او اقر بالاداع في مدين الوجهين الصلح عندهم
جائز الثالث اقال ملكك او دوت وصاحب المال ساكت اوقال لا ادري فاصطالح الآخر
في قول ابي حنيفة وفي رواية خلا فاحتر الرابع اقال ضاعت للوبيعة او دوت فقال المالك لابل
استهلك فاصطالح لم يجر في قول الامام وابويون الاول والفتوي على قول الامام وطاعة المشايخ
لم يفرقوا بينها اذا بداه المالك بقوله استهلكها فقال ضاعت او دوت وبينما اذا بداه الموضع بقوله
ضاعت فقال المالك استهلكها وذكر الخلاف فيها وقيل لا بداه المالك بقوله استهلكها جاز الصلح
في قولهم **س** او موى بخله عبده فصالحه الورثة على دراهم اقل من الفلة جاز قال لولي الدم
صالحك من دوى على الف درهم فقال قبضت الصلح في نصف خمسمائة جاز الصلح بخمسمائة صلح عن
كرم او وار على درهم او صلح عن مائة على نصفها فالقبض قبل الاقرار ليس شرط اشترى ضعيف
باعها البايع من كفو وسلم اليه فاراد الاول لشركاه صمد فقال لثنا صاحبني على كذا وكذا في الضيقة فبشر
ففعل جاز وبغير الضيقة ملكا للثاني صلح على ثياب في الذمة ان فربها اجلا جاز صلح ان مسجدا
فاقهاء آخر فصالح مواصل المسجد جاز ان غصب كرا فصالح على نصف والتمام بام واصل جاز

ولا نطلب الفضل صلح الكران جازية او على مبدل انه عبده فانك لم تصالح على مائة جاز الصلح بعد
الحلف لا يجوز او على ما في الصلح على ان لا يجل جاز لا يجوز صلح عن الف درهم وهو على الف درهم
سنة والحقه عندهم كالعدينية عندنا لا يجوز الصلح صلح عن الف درهم الى اجل خمس مائة جاز لا يجوز صلح
حيوان لم يجر الا ان يكون بعضها صلح على عدي او ذرعي بغيره لم يجر الا اذا اتى بشرط السلم
صلح عن مال على كيلي او زني بشرط بيان القدر والوصف وبيان الاجل بشرط ولو يتيم الاجل
الاجل صلح على درهم على كيلي في الذمة واقترقا قبل القبض بطل صلح عن مائة دينار على خمسة
وندينير كانت الدنيا نيرة قائمة في يد المدعي عليه وموعد لم يصح ونكر كانت مائة كان صلح
صلح عن دعوي وار على مكفي بيت منه ابدا لم يجر مذكورة الشامل صلح على درهم الى الحاصل
لم يجر كالبيع صلح المالك لا يجوز اشترى حيوانا فوجد بعينه بياضا فصالح على درهم ثم ذهب السهم
بطل الصلح او على ارضا فصالحه على البعض منها لم يبطل الخصومة في البقية تانيا على ان يسكنه
الدار والاخر يستعمل البعد جاز اذ كان احدهما افضل خذته فتانيا على ان يستعمل احدهما الثانية
والاخر للاخرى سنتين جاز وكل واحد منهما نقض الماياة بلا عذر او لم يردوا التمس افعلى
وعوي في دار او بعد فصالحه الاب فان لم يكن للمدعي بينه لم يجر الا ان يصالح على مال نفسه ونكر كانت له
بينه جاز الصلح على مال ولده بقدر قيمة المدعي او بزيان قليلة او اكان للقبول بين على اخر فصالح
الاب على مال قليل ولا بينة له والاخر منك للدين جاز وان كان الدين ظاهرا بينة او اقر جاز الصلح
على ما يتعاقبان الناس في حمله وان حط ما لا يتعاقبان فيه ان كان الدين وجب بمباينة الاب على نفسه
وضمن قدر الدين وان لم يكن وجوبه بمباينة الاب لم يجر صلح وصحي الاب لم يجر له صلح الاب
لوصالح عن القصاص في النفس فكر انه لا يجوز وفي الجامع الصغير لا يجوز صلح عن الف درهم على مائة
فاسحق للمائة رجع عليها ولم يكن الصلح على جنس اخر فاستحق فان كان الصلح على مائة دينار فاحذر
مثلها ان لم يتفرقا وان استحق بعد الافتراق بطل الصلح وكذا افا كان الدين حصة فصالح على الشيعر
بعد الافتراق بطل الصلح افا كان له على اخر عشرة دراهم وعشرة اقفرة حصة فصالح على اخر عشرة دراهم
ثم فارقه قبل القبض سبعة الصلح بقدر الدرهم الواحد للفقهاء الحنابلة وجوبه على الكلاي استحق
بدل الصلح وموعد غير معين رجع المدعي على مبدل ان كان الصلح عن الكار ولو كان على مائة دراهم

عن

المدعي به قوله ابر انك عن سنة الدار وعن خصم في سنة الدار او من دعوي في سنة الدار فاطل
قاله ابر است جميع دعوي لم يكن براءة لانك لم يتعين على قيم معين قال الاحق في قبل فلا بد بطل
التي كانت معه قال خصمه انت برئي من دعوي على ان يحلف لي مائة قبلك شي فحلف لم يبرأ
وله ان يحلف ثانيا ساحة اختلف فيها ثلثة فصالح احدهم صاحبه على عدي ووقع اليه ولا يرضى الثالث
بذلك فتمارعة على حالها والصلح خرج عن الخصومة ولو ادا المصالح نقض الصلح له ذلك للمخارج انا
يصح اظام لم يكن في التركة دين شرط الحبار في الصلح ثلثة ايام جاز صلح على شيء لم يره الخيا افا
راه كتب في محضر الصلح انه صلح على مال معلوم لم يصح ما لم يبين قدر المال صلح من دم عدي جاز
بغير قبل القبض صلح عن دار على عبد الى اجل لم يجر صلح من دار على مكيل او موزون في الذمة حاز
الاستبدال عنه قال صاحبك عن دعواك لم يكن اقرا او على بيت مالا او رثته غيب الا واحد
فكلا رجلا واقام البينة لم يجر على الغائبين ويؤخذ من الحاضر ما في بين ولا يرجع موعد الغائبين
قضى رجلا ورجلا فقال انفق فان لم يرجع دونه على قبيله على ذلك فلم ينفعه دونه احسانا
كتاب الكفالة والحوالة الفاظ الكفالة والتاجيل فيها في
بدل الكتابه وصمان احد راي السيفينة متاع صاحبه والبيع بقضاء الدين مابل الحوالة
الفاظ الكفالة الكفالة للغائب لا يقع عند ابي صنفه ومحمد فان قيل عن المكفولة فضولي يتوقف
على جازته واصل يقبل لا يتوقف كقول عن رجل مال بغير امر فبلغه فاجاز فادى لا يرجع عليه قاله
قال اشناي فلا بد برمي قال الفقيه ابو جعفر بصير كفيلا وقال ابو الليث لا يبرئني وقيل فلان اشناي
واشناي منست واشناي فلا بد برمي كفالة بالنفس عفا وقال ابن تيمون ان است من جواب
جواب كويم فهو كفالة بالعرف ولو قال ابن تيمون فلا نست من درهم فليس بكفالة بل وعد قيل
الاتفاق او قضاء الدين من ماله ثم لا يجبر لانه متبرع قال كفلت بك نفسي فلا بد على ان لم او فكر
به غدا فعلى الف وقبل المكفولة مع وان لم يقل الا الف التا او عتبا في قول له صنفه ولم يرض عن عبد
ما دون عليه دين اخذ غرضه مخافة ان يعتقه مولا قال رجل للغريم انا ضامن لما لك عليه ان اعتقه
مولا صح قال ما يقضى لك وما قاب لك او لزم لك على فلا بد فهو على هذا كله سواء عرف كوة
ويراد بالذوب والذوب القضاء فاما يقض لا يبرئ وفي عرفنا الذوب والذوب عيان عن الوفاء

فاذا وجب بعد الكفالة **رجل** دفع الى صبي مائة عشرة دراهم وقال انفقها على نفسك ففرض
انسان الدافع من الصبي هذه العشرة لا يجوز لانه ضمن ما ليس بمضمون على الاصل ولو قال قبل الدفع دفع
اليه على ان يضمن لك بها جاز ولا يصح تصرفه من الدافع امر بالدفع اليه فينوب قبض الصبي عن قبضه
وكذا الصبي المحجور اذا باع شيئاً وكفل انفسه بالدركه المشتري ان كان كفل بعد ما قبض الصبي المثل
لا يجوز وقيل يجوز كفل عن انفسه بما عليه الى سنة يجب على الكفيل وجباً الى سنة وان كان على الاصل
حالا وان كفل ولم يذكر الاجل يجب على الكفيل كما يجب على الاصل حالاً او مؤجلاً كفل بنفسه رجلاً
شهر يصير كفيلاً للحال لكن لا يطالب به الا بعد الشهر ويكون ذكر الشهر بمثابة المطالبة لا يصح كفه للحال
بدليل انه لو سلم نفسه اليه بقبول وفي قوله انت طالق الى الليل او الى سنة يقع بعد الاجل عند
ايه يوسف الا ان ينوي الوقوع للحال وعن ابي يوسف في الكفالة الى ثلثة ايام يصير كفيلاً للحال الى ثلثة
ايام فاذا مضت المدة خرج القاضى عن الكفالة وفي قوله الى غد ذكره الرضوي انه يصير كفيلاً لمطالبة
في الحال وبه يفتى ويقال ان الشهر جواب الكتاب انه يطالب به بعد الشهر بخلاف ما اذا جعل امر المرأة
بيد رجل الى سنة حيث يصير الامر بين الحال الى سنة فاذا مضت السنة لا يبقى الا امره بغير خلاف الطلاق
لانه لا يحتمل التناقص فجعل اضافة الامر باليد محتملة والكفالة محتملة التوقيت ليعضا كنهها اضافة الى
عرف الكفيل بالدين المؤجل او اذ ي قبض الاجل لا يرجع على المكفول عنه حتى يحل الاجل وعن محمد
من قال لا غفر فلان على نفسه الى شهر ولا يسئل له عليه حتى يمضي شهر ولو قال على نفسه شهر فاذا مضى
شهر فابا رثته قال من لم يضمن شيئاً **النسب في الكفالة** وان يتصل بذلك الكفالة بالنفس
يورث كفل بنفسه ثم ان المكفول عنه سلم النفس الى المكفول له وقال من اذ سلم عن الكفيل يبرأ
الكفيل وكذا لو سلم رجل عن الكفالة بان انا اب الكفيل غيره ضابط نفسه وان لم يقل عن الكفالة لايبرأ
ولو سلم اجنبى المكفول عنه عن الكفيل ان قبض المكفول له يبرأ الكفيل والا فلا ولو سلم المكفول عنه
نفسه ولم يقل عن الكفالة يجب ان لا يبرأ القاضى او رثته اذا اخذ كفيلاً من المدعى عليه بنفسه او
المدعى او ابا بارة فان قال اعطى كفيلاً بنفسه للطالب فانما يبرأ بالتسليم الى الطالب لا الى القاضى رثته
وان قال اعطى كفيلاً ولم يقل للطالب وانما يبرأ اذا سلم للقاضى ورثته لا الى الطالب رجل مؤجلاً
ان ياخذ كفيلاً عن فلان جاز ثم هو على وجهين لانه ان اضاف اليه نفسه بان قال كفلت عن مالي او نفسي

الى الموكل ثم لا يجوز ان سلم الكفيل الى المكفول او الى الوكيل فان سلمه الى المكفول له برئ سواء اضاف
الى الموكل او الى نفسه كوكيل البيع اذ باع ودفع المشتري المثل الى الموكل وان سلمه الى الوكيل فليس كان
اضاف الى نفسه يبرأ لان حقوق العقب يرجع اليه وان اضاف الى الموكل لانه رثته لا رثته لنفسه
فحبس المطلوب في السجن فانه به الذي ضمنه الى جسد القاضى فدفع اليه قال محمد لا يبرأ لانه في السجن
ولن كان انما ضمنه بنفسه ويؤخذ في السجن فدفع اليه في السجن يبرأ وان كان ضمنه في السجن ثم خلى عنه
حبس ثانياً بدفعه اليه فان كان الحبس في امور التجارة او نحوها فلا ان يدفع اليه في الحبس ولن كان
امور السلطان لا يبرأ ضمنه عن رجل مالا بارة او بنفسه فادخل الخصم ان يخرج الى السفر فخرج الكفيل
قال محمد لن كان ضمانه الى اجل فلا يسئل عليه وان لم يكن الى اجل فلا ان ياخذ ابا بارة اموال او بارة
منه في كفالة النفس برؤ النفس رجلاً او رجلاً ان يكفل عن فلان لفلان فكفل واوى لم يرجع على الامر
قال ان لم اوافك به غدا فعلى المال ثم قال وايفتك به وقال لا افر لم يوافق فالتقيد للطالب وثبت
عدم الموافقة ويلزم للمالك الكفيل بالنفس اذا اقر عند القاضى لا يحبس اول مرة وكذا لو اقر في الثانية
على من اذ اذ اعيد في المرة الثانية او الثالثة بحس وان ثبت الحق في اول مرة في ظاهر الرواية ولن
كان المكفول عنه غايباً يعلم اين هو مهمل حتى يذهب ويحيط به وان لم يذهب بحس وان كان غايباً
بحيث لا توقف على اثره وثبت عند القاضى لا يحبس وكذا اقامات المكفول به برئ الكفيل بالنفس
ضمان بدل الكتابة وضمان احد ركبتي السفينة متاع صاحبه والبيع بقضاء الدين ضمن يده
الكتابة لم يقع فلو ادي على ذلك الضمان رجوعها ولو تبرع باء بدل الكتابة صح ولم يرجع رجلاً في السفينة
ومعها متاع كثير فعلى السفينة فانه الى مكان قليل الماء فقال احد ما لصاحبه الوضاعة في الماء
على ان يكون متاعى يبنى ويبنك نصيبين قال محمد من اذ سلمت سفينة لصاحبه نصف قيمة متاعه يقع
انسان بقضاء الدين من غير رضا من عليه الدين صح ولو قبل الحوالة من غير المحمل برضا المحل له
صح قضى دين غيره بغير امر جاز فلو انفق فذكر بوجه من الوجهين يعرض في تلك القاضى وبما لو قضى
يعود الى من عليه الدين وعليه القاضى مثلها تبرع بقضاء المهر ثم خرج من ان يكون مهر امرتها او نصفه
بالطلاق رجوع الى ملك المتبرع وكذا المتبرع بالثمن اذا انسخ رجوع في الثمن **سائل الحوالة** المحل عليه
اذا محمد وحلف على ذلك ولا بينة للمحال له يرجع على الاصل في ظاهر الرواية وعن محمد عن الامام في غير

بالبيعة بحس

رواية الاصول انه لا يرجع ما مات المحتال عليه فقال المحتال له قوب المال عليه فان رجح البكر اتم المحيل
فقال المحيل ما قوبى فالقول للمحتال له ويرجع لانه متمسك بالاصل احوال غير ما له رجل له عليه دين على
ان يوفيه من ذلك الدين ثم مات المحيل وعليه ديون كان دينه على المحتال عليه بين غرامة ولا يرجع
المحتال له بخلاف الرهن باع عبدا واحدا غير ما له على المشتري حوالة مفيدة بالتمسك ثم رجع العبد بالعيب
بعد القبض بقضاء او قبل القبض من غير قضاء لولا خيار الرقية او الشرط او تافى العقد لا يبطل الحوالة
عندنا خلافا لغيره وان احوال صاحب الوديعة او الغصب غريمه على المودع وانما صيب حوالة مفيدة
ثم استحققت الوديعة والغصب بطلت الحوالة احوال الطالب على رجل بالف لو جمع حقه قبل ان
ثم احواله ايضا يجمع حقه على آخر فقل منه جاز التنا بقضاء **الاول** كقول بنفس رجل ثم كفل نفسه
رجل اخر فمما كفيلا ان الكفا لانه في الحدود والقصاص الا اذا سمح نفسه بذلك حريق ابداء واداره او
اجتبا عن الكفا لانه بالنفس صح مات الطالب قبل تسليم الكفيل فقل المطلوب اليه وصيه بئى ولاية
احد وثمة بئى عنه ووه الاخرين كقول بنفس على انه اتم بسلام اليه يوم كذا فانه عليه فتوى
المكفول له فنصب الحاكم له وكيلاً فلم المطلوب اليه يعلو عند بعضهم وانه خلاف جواب الكتاب
ولو فعل به قاض فحسن الكفيل بالنفس افاضل لم يصح في رواية ابي سليمان ويصح في رواية ابي حنيفة
وبدقيق الوكيل بالبيع اذ اقل بالثمن للموكل لم يصح او على صبي محجور عليه شيئا فكفل رجل عنه
صح قال ما يبيع فلا نافي صححت الكفا لانه خلاف ما لو قال ما يبيع احد من الناس او يبيع
فلانا فمطلي قال غيره ما اترك به فلان فهو على ثم مات الكفيل ثم اقر له فلان لزم المالك في تركه
الكفيل ولما في صفات الدرك مرفق قال فقل على كذا فاضمن على فاضمن ثم اضمضنا الفاء
فاجازنا فحسنا الاصيل اورد الطالب بقى الدين وفيه عود على الكفيل وعليه دينه النافذ
بيرة الكفيل لا الابراء كفل مؤجلا لدين حال تاخر الدين عنها امر رجلا ان يقضى عنه الفاء
لرجل فقال قضيت وصدقت الامر وكذب صاحب المال لم يرجع على الامر قضى له بغيره بامر يجمع
به عليه بشرط الرجوع كتمن المبيع كلوف ان يكون وفي الجناح المرسومة اختلاف الشيخ **قال**
له واداد الخليل الذي سها اخذ واعطاء في السوق له ادفع الى فلان الف الف لا امر على
القابض وادفع الخليل على الامر قال لمصلحة ومو يخاف على حان من الدين ان اكل الدين

حمارك فانما ضامن فاكل الدين لم يضمن فقد الكفيل الزبوف رجح بالحيار قال ضمن كذا فظهر
ما به ورجح عليه الى امر وقال المدعي في حاله فالقول للمضيق ولو قال الطالب ضمنت حالاً وكر
مولي سنة فالقول للطالب عند اية حيفه واية يوفى خلافا لما قلناه من ان يرضى نصفه منها
ونصفها بغير قيد ولم يوقت اخذه حيث شاء كقول عن رجل باعه عذرا فاب لفلان عليه الكفيل
عنه واقام المدعي البينة على الكفيل بالف لم يقبل حق كفه المكفول عنه ولمز كانت الكفا لانه بغير امر
على الكفيل خاصة لعل له على رجلين ان كفل رجل مال على احد ما على ابي له كذا فالكفا لانه
باطلة استعار شيئا او غصبه فاخذ منه كفيلا بجملة الى ذلك الموضع جاز كفا له المكاتب لا يبيع وان
اوزه له المولى وان كفل بواحد بعد الحرية ويجوز كفا له العبد المأذون باذن مولاه ويجوز تعليق البراءة
من الكفا لانه بالشرط كفل بالدين على ان يسلم موهال الاصيل قبل لا يبيع وقيل يصح ويجب
تسليم الدين من ماله دلال معروف في يد ثوب تبين انه مسروق فقال ادودت على الذي
اخذت منه بئى احوال امرئى بالمال على رجل فلم يرض من امره حق قبض في اصح الروايات
والمرئى لو احوال غير ما له على الراعي لم يكن له منع الرمي وعلى هذا الوباغ شيئا وجعل المبيع
لاجل التمسك احوال رب الدين غير ما له على مديونه وبالدين كفيل ثم حال غير ما آخر بذلك لم يصح
الحوالة الثانية ولو احوال اولا على الكفيل ثم بذلك على المديون او كانت الحوالة معا والكفا لانه
معاصرت احوال غير ما له على مديونه الى سنة ثم اوى المحيل المال الى المحتال له قبل سنة فله
الرجوع على المحتال عليه حالاً قال المديونه اعطى غرس من مالا الف الجبار الغابنه حدة ففعل
برئى عن الجبار احوال دابة والدين وراهم على مديون الدنانير ان يعطيه حرامهم من الدنانير
الى عليه لم يصح الحوالة احوال الوصى مال اليتيم ان كان خيرا لليتيم بان كان كذا املى موقع
كتاب الشفعة ما ثبت فيه الشفعة وما لا يثبت
ومعرفة الخصم في ذلك واختلاف الشفع والمشتري الطيب التسليم وما يبطل الشفعة
وما لا يبطل ونقص سواء الشفع **ما يثبت فيه الشفعة** **الاول** ومن يكون خصما ومن لا يكون
واختلاف الشفع والمشتري في مسكة غير نافذة ودرب غير نافذة اقصاء مسجد الطهر او طرف
منه الى الطريق الاعظم فهذا درب نافذ فلو بيع دار فيه لاشفعة الا لجار لانه المسمى في محله

وكان غرضه القضاء وسد اذا كان المهر خطه اما اذا اخذ ثمنه من الدرب وجبت لهم الشفعة
 ولز كان ظهوره وجوابه اي دورا فاس ولا من الدرب الشفعة لان ج يكون منزلة القضاء
 فعلى هذا حكم السكك التي انصاف الوادي بخاري سورة عامة في دائرة اقصى الدرب والسكة
 وهذه الدرب نافذة الى طريق العامة ان كان من طريق العامة وليس من الدرب ان يتقدم
 فلا شفعة لهم وان كان الطريق لصاحب الدار او اصل الدرب والسكة فان احدثه ولم منع
 العامة فلم لاخذ بالشفعة والسكك متى كانت في الحقة نافذة فلا شفعة لهم وان احدثوا الشفعة
 فلم الشفعة سكة غير نافذة وفيها سكة لغري فباع في السكة السفلى واخذ منهم دارا فقيمة
 لاصحاب السكة السفلى ولو بيعت السكة العليا فالشفعة للكل وكذا لو خاص المتخرج منه ثم اخرج
 فباع رجل ارضا على النهر المتخرج يكون الشفعة لاصحاب المتخرج ولا شفعة في الكدار لانه نقل كذا
 في الاراضي التي هي على نهر الحوالي والاراضي التي حار الامام لبيت المال ويدفع الى الناس من ارضا
 لنصف او الثلث فصار لهم كدار كالبنا والاشجار والكسب والكسب بالتراب حتى صار لهم كدار
 فان بيعت منه الاراضي فهو باطل وان بيع الكدار وهو معلوم جاز لكل الشفعة فيها وكذا
 الاراضي للمبادنة اذا كانت الاكثر يزرعونها فيبيعها باطل ويبيع الكدار لانه يجوز ان يكون
 فلا شفعة فيها الشريك الحق بالشفعة حارس جاز ليس لشريك فيما يحاط بينه وبين المبيع
 اما اذا كان شريكا فيما يحاط بينه وبين المبيع بان بنى قبل القسمة على وضع شريك كانا
 شريكين باع ارضي ولو جعل ارض ملائق لارض ارضين قبل للشفيع ان ياخذ التي ملائق ارض
 وكون الاخرى اذا كان الشفع الاخر بطلت شفيعته ما كان لزوج ارضه فان لم يطلب تعالى لهذا
 الطالب لانا ياخذ الكل او يدع وذكر خواص زلف ان من قول له في صفة الاول وفي قوله لاخر
 وهو قوله ان ياخذ كان شفيعه على كل حال ويرى في باع بشرط اختيار المشتري يثبت الشفعة
 وكذا اقر البائع بالبائع وانكر المشتري للشفيع الشفعة اذا كانت الدار في يد البائع لا ينفى للشفيع
 بالشفعة الاخره المشتري قال المشتري بطلت الحقة فلم يطلب وقال الشفع طلبت حتى علمت
 فالقول للشفيع ولو قال علمت يوم كذا او وقت كذا وقال المشتري لم يطلب فالقول للمشتري بطلت
 هذا البكر المشتري اشترى الارض والبائع ويبى في البناء وقال الشفع لا بل اشترى منها

فالقول للمشتري سائل الطلب والتسليم ادركت البكر وجعلها الحيار والشفعة
 فانها يقول اخذتها جميعا الشفعة ونفسي او تقول اخذت جميعا نفسي وشفعتي باع ما يشفع به
 قبل ان ياخذ بالشفعة بعد ثبوت الشفعة بطلت شفيعته تركك التملك بعد طلب الاشهاد بلا
 عذر فالقول على قول له يوم كذا وعهد انه قد رتبته ان ترك شهر ابطت شفيعته الشفعي شفيع
 الى الشفع واستعمل شهر فاسلمه ثم يرجع عن ذلك صح الشفع اذا ترك الاقرب وطلب عند الابعد
 فان كان الشفع الاقرب لوالا بعد خارج للمهر بطلت الشفعة ولو كان كلامه في المهر لا بطلت احكاما
 الا اذا جاز على الاقرب ولم يطلب تعلو ابطال الشفعة بالشرط جاز ان كنت اشترى لنفسك
 فاذا اشترى لغيره كان الشفع على شفيعته قال الشفع للبائع او المشتري وهو وكيل الغير سلمت
 لك ببيعك لو شراؤك فوسليم ولو قال ذلك لصبي لم كان جوابا للسؤال بفتح واينما قال
 للمشتري وهو ما مورس سلمت لك الشفعة خاصة دون الامر فهو تسليم للامر ولواشترى وارا غيره
 او لنفسه فخر الشفع وطلب الشفعة ثم قال للمشتري سلمت لك هذه الدار او شفيعتها يقع تسليمه
 ولو قال ذلك للبائع فان كانت الدار في يد البائع صح التسليم وان كان المشتري قبضها لاص
 التسليم قياسا وبصح استحسانا هذا اذا سلم الشفع الشفعة للبائع وان طلب الشفعة منه ان كانت
 الدار في يده ذلك وان كانت في يد المشتري ليس له ذلك قياسا وله ذلك استحسانا ولو كان المشتري
 قبضها وسلمها الى الامر فقال الشفع سلمت لك ايها المشتري شفيعته هذه الدار فهو على القياس
 والاستحسان ايضا ولو طلب لصبي من الشفع ان يسلم الشفعة للامر فقال سلمتها لك او سلمتها
 لك صح استحسانا ومعناه لاملك وشفاعتك اخبر بالبائع بالف فلم ثم علم انه كان باكثر
 بالف لزم التسليم وعكسه لا ارسل المشتري الى الشفع رسولا صبي او عبدا او فاسقا او كتب اليه
 كتابا فسكت ولم يطلب كان تسليما فان اخبره فضولي فلم يطلب فعلى الاضلاع المعروف
 انه يشرط العدد والعدد عند الامام خلافا لهما ايجز مع الشريك شفيع في ظاهر الرواية حتى لو
 سلم الشريك ياخذ الجار ولو سلم الجار مع قيام الشريك صح تسليمه حتى لو سلم الشريك للباخذ
 الجار سلم شريك المبيع فالشفعة للشريك في الحقوق فان سلم للجار كذا ينبغي ان يطلب كل
 مع كذا يطلب الشريك حتى يثبت ثم اذا سلم الشريك يفتقر لانا اذا لم يطلب حين سمع ثم سلم

مظهر ابطال الشفعة بان خير من غيره

المشترى ثم طلب لا يثبت اخذ الشئ بالشفعة وبني فيها ثم استحققت الميراث بقية البناء كذا
المشترى والمشتري اذا تعرف ببعض ثمره لمحق الشئ والمشتري ثرا فامدا اذا تعرف لا ينقص
ثمره لمحق البائع **س** الحاقه العام من الثمن في ثبوت الشفعة مفوض الي راي القاضي
سلم الشفعة ثم حظ البائع من الثمن فله الشفعة لا شفعة للوقف رجل له ارضه ارضه قد
لا شفعة له ولو باع موصىاته فلا شفعة فيه ايضا صالح عن دار على اقلها ر على يده لا شفعة
فيها ولو اقام الشئ البينة انها للذي ادعاه فلم الشفعة رجله كل واحد منهما وارواحها
متلازمان فتبايعا بالدارين فشفيع كل واحد من الدارين احق بها من المشتري علم الشئ
بالبائع وطريق مكة ونحوها فطلب طلب المواتية وعجز عن طلب الاشهاد بنفسه فوكل وكيل
فيطلب له الشفعة فان لم يجد وكيلها ووجد بها بيعت على يديه كتابا الي رجل فوكله
بالطلب وان لم يفعل بطلت شفعته علم بالبائع في نصف الليل ولم يدر على الخروج كذا
فاشهد حين اصبح مع قال ابو الليث ان امكنه بعد الاشهاد احصاء الثمن ولم يحضر ثلثه
بطلت شفعته قال الشئ للمشتري سلمت شفعته ثم علم انه اشتراها لغيره فبطلت شفعته
وثبت الشفعة لان لا يكون تبعا صالح اخذني عن الشفعة على حرام بطلت شفعته
بالبائع فقال الحنفية ونحو بطلت قال للمشتري انا شفيع اخذ الدار بالشفعة بطلت شفعته
اشترى خيار فقد زبوا او بهرجة اخذ الشئ بالجار اشترى لابنه الصغير فادان ثم خلف
والشفيع في الثمن فالقول للاب بلا يمين اثبت الشفعة ثم مات لا يرث وكيله باع والا
بالتف ثم حظ عن المشتري اخذ الشئ بالالف شفيعي طلب الشفعة بالجار يسأل على
توكيل الشفعة بالجار قال نعم يقضي بالشفعة والا فلا رد للمشتري بسبب موفيق من كل
وجه ولم يطل حق الشفعة وكيل باع دارا وقبض المشتري فوكل الشئ البائع خذنا
بالشفعة لم يصح قال المشتري لا اعرف لك دارا يسقونها الشفعة علف على البتات
عند محمد وعلى العلم عند ابو يوسف وبه يفتي زرع المشتري ينتظر له وقت الادراك ثم يقضي
للشفيع ولو ان المشتري جعلها مسجدا او مقبرة او باطا كان للشفيع ان يبطل ذلك وله ان يبيس
القبر ويرفع الميت والاحتياان لاسقاط الشفعة لم يكن افا كان الشئ غير محقق في المزارعة

والمختار من الحيلة انه اذا اراد بيعه مثلا بالتف يبيعه منه بالفين ويلقى الف الف الا عشرة لم يبيع من البائع
شئ بالتف وعشرة وموبساوي عشرة ولزاد البائع الاحتياط فيشترى منه بقية الثمن فبها يبيس
عشرة فلو اشترى البائع من يد المشتري لا يرجع عليه بالفين وانما يرجع بما اقبى والاعلم
كتاب المزارعة المزارعة المزارعة هي المزارعة من قبل من عليه البذر قبل
الفاء البذر والمعاملة لازمة من الجانبين وقع بذر في ارض وقال ارضك على ان يكون الزرع
كله لك فهو ارض لا جنة ولن قال على ان يكون الخارج يبتا فهو فاسدة والخارج لصاحب البذر
اذا كان جاز قال ارضك بذر كذا على ان يكون الخارج كذا في فهو استقراض وقيل هذه مزارعة
وقع ارضا وتخلها بزرعها المزارع على ان يقوم على التخليل بالنصف فبها مزارعة شرط فيها المعاملة
مبنى شرطت فيها المعاملة ينظر ان كان البذر من المزارع فبها وان كان من رب الارض جازا وان
كانت المعاملة مقطوعة على المزارع جاز ولو قال استأجرتك ارضي مني ويعمل في ثلثي من
بنصف الخارج منها على ان يكون البذر على جازا في هذه المواضع ايضا ثلثي من الزرع ثبتت
وادركه ثلثي السرب بعد احكام الموات وضع الاشجار معاملة الي وقت كذا على ان الاشجار والثمار بينهما
نصفان ان كانت الاشجار في حد النوجان وان تناسى لا والفاصل بينهما انه ان اثمر فقد يناسى لانه ليس
لها ثمرها غاية لانه التخليل بقوتنا من الزرع فدفع الارض مع الزرع المتناسي مزارعة بالنصف لا يخط
لا يجوز دفع الكرم معاملة ولم يبين مدة المعاملة لم يقع في القياس ويصح في الاستحسان ويكون ثلثي
واحدة لانا اذا دفع الارض مزارعة ولم يبين المدة قيل لا يقع في الاستحسان وقيل يصح سنة واحدة
اي زرع واحد وكل في المعاملة الواحدة وبه يفتي دفع الارض مزارعة فيه جاز فان الزرع قبل عام السنة
انقضت المزارعة اذا كانت بقية السنة لا يكفي لزراعة شئ آخر دفع كرمه معاملة فالقصب على رب
الكرم والعامل على العامل اذا شرط السرقين على احدهما ان شرط على المزارع الجوز سواه كان البذر من قبل
او من قبل رب الارض وان شرط على رب الارض ان كان البذر من قبل المزارع للجوز سواه كان قبل
رب الارض جاز اذ يبين قدرا معلوما للسرقين وقتا معلوما انه من بلى ولن شرط الفاء السرقين
على المزارع جاز سواه كان البذر منه او عن رب الارض وان شرط رب الارض ان كان البذر من قبل
المزارع للجوز سواه كان من رب الارض جاز شرط الحصار والدياس والبذر به والحمل الي بيت رب الارض

على الاكابر يجوز وبه يفتى من كوفت بنصف التبع لا يجوز لكنه في معنى فغير النجاس وكذا النجس
 بالفتى والبيع وكذا بنية حديد بنهم وكذا وكن وارتد كفتى منهم ولهم درود لهم اخذوا في
 في هذا كله بالحوار فاعلم الناس ومشاخ بخار لهم الجواز لما قرأ المزارع اذا زرع خلاف ما امر به بصير
 مخالفا اخر اوله يفر خلاف الاجابة **س** بيان ما يزرع في الارض شرط قال ان زرعها حنطة فكذا وان
 زرعها شعير فكذا جاز ولو قال على ان يزرع بعضها حنطة وبعضها شعير لم يقع دفع الارض احد شرطيها
 الى صاحب ليزرعها بغير من قبل نفسه على ان يزرع بينهما نصفين في فاسدة ولو شرط ان يزرع المزارع
 جازت ولو كان البذر من الدافع والخارج نصفين او شرط ان يزرع المزارع والثلث للمزارع او عكسا
 لم يجوز ولو كان البذر بينهما نصفين ان شرط الخارج نصفين جازت وان شرط الثلث للمزارع والثلث للدافع
 فان كان البذر مختلفا وقت الاتفاق لا يجوز وان كان مختلفا فيه بزمان وان شرط ان يزرع المزارع
 فسدت وان كان البذر من احد ما اكثر فسدت من اهما كان البذر اكثر ولا ينعى ان الشرط اكثر دفع ارضه
 الى لفر ليزرعها بغير حنطة فتركه فسدت شرط الخارج نصفين او الثلثا شرط كوي الانهار والقائم فثبت
 وبناء الخواب منفردا شرط الكراية في موضع لا يخرج الآبه لا يفسد ويدفع شرط كوي الحد او قال
 حام الدين لا يقع وقال والى فان الدين يقع دفع ليزرعها بغير على ان يدفع بذر اوله لم يجرى للمعاطة
شرط بعض العمل على صاحب الكم فسدت شرط اتفاق السرقين وغرس الاشجار وقطف العنب على العامل
 اذا اذرك البكر فحان او البطيخ كان الالتقاط عليه ما كثر الفلح المورك القطر والنبات دفع معاملة غرس
 سنة جاز العامل لا يملك ان يعمل بدون اذن احد شرطي بخير دفع الى صاحب معاملة كذا الخارج بغير
 الملك ولا شرطه متفانا ولا اجر للعامل دفع ارضه ليقبضها كرها بالنصف ففرس فهو لصاحب الارض
 ونحوه من قنطرة ما احدثه واجزا على العامل اقلهم اجر مثله دون الثلث من ذلك ولو وقع
 الثلث يكون من مبلع المثل مات العامل في السنة فالتقرب الكم بغير امر القاضي لم يكن متبرعا ورجع
 في الثمن بقدر ما اتفق وكذا في المزارع ولو غاب للعامل والمسئلة تحالها لم يرجع شرط الخصا على المزارع
 فيتقفل عن حصاه حتى يسلك ضمن الا ان يؤخر تاخيرا بغيره الناس اكار ترك السقي منهم حتى فسد
 الزرع ضمن وقت ما ترك السقي قيمته بائنا في الارض فان لم يكن الزرع قيمة فومت الارض مزرعة وغير
 مزرعة فضض فضل ما بينهما افا كان في الاشجار ما لم يضر بفساد البر ولم يضره العامل حتى افسد

البر وضعه دفع ارضه مزرعة فاسدة وكرب وخمر الانهار ثم امتنع صاحب البذر عن الدفعة فعليه
 ليعمل على المزارع رب الارض قال كنت اصوي وزعت ببذري وقال المزارع كنت اكار لك
 وزعت ببذري قال لقول المزارع رجل له ارض فاخذ من رجل بذر احمى بزرعها في ارضه فيكون
 بينهما فالوجه فيه ان يترى نصف البذر ويبقى الباقي عن الثمن ثم يقول ارضها بالبذر كله على ان
 اكار رج يكون بيننا نصف **كتاب** **المأذون** ما يثبت به الاقد
 والمجر وما لا يثبت ما يملكه المأذون والملككم الاحكام المتعلقة بالمأذون والمجوز **باب** **الاذن**
والجحر اذ لا يثبت بعقل معنى البيع انه سالب ومعنى الشراء انه جالب ويعرف الفين اليسير والحق
 جاز اذن القاضي الصغير والى الاب صرح الاون اذ لا يبيع ويشتري فسكت لا يبيع ما دون
 في التجارة القاضي في الصغير والمعتق او عبد الصغير يبيع ويشترى فسكت لا يبيع ما دون
 الجحر انما يقع اذا كان مثل الاذن فان كان الاذن عاما اشتهر عند اهل السوق فاما يقع الجحر افا اشتهر
 عند اكثر اهل السوق ولم يكن الاذن لم يعلم به الا رجل او اثنان او ثلثة يقع الجحر محضه مؤلا ولز
 كان لم يعلم به الا العبد يقع الجحر محضه العبد وان اذن ولم يعلم العبد يقع الجحر وان لم يعلم العبد اذ الجحر
 على عبده المتفق في سوقه ومو غايب فانما يقع اذ علم به ببيع عبده المأذون ان لم يكن عليه دين
 مجوز بنفس البيع علم اهل السوق او لا ولم يكن عليه دين لم يقع الا يقبض المشتري لانه في الاول البيع
 جائز وفي الثاني فاسد اذن الوارث بعيد مدون من التركة مرة في الوصايا اذ لا يبيع الا بغير ما دونها
 حتى يعلم فان ارسل المولى اليه او كتب فبلغ بغير ما دونها كيف كان الرسول ولو اخبره فضولي قيل
 بغير ما دونها كيف ما كان المخبر وفي المختار الاذن كالجحر على الاختلاف المعروف ولو صدق العبد المخبر
 بالاذن والجحر ثبتان كيف ما كان المخبر العبد المأذون بالاباق بغير مجوز واذا اذن الابن في التجارة
 لم يقع وان علم الاب وان اذن له في التجارة مع من في يد صرح اذ لا يقبض في التجارة فان كان الغاصب
 مقرا اذ يثبت بملك يبيع من الغاصب وغيره فيملك اذنه في التجارة ولم يكن جازعا ولا يثبت له البيع
 الاذن والبيع **س** **باب** **مشاركة** بين النوعين السابق واللاحق المولى والاب اذا قال اؤنت في التجارة
 لا يقع بغيره فاحش فباع يقع لان الاذن لا يقبل التخصيص **باب** **الملك المأذون** **باب** **الملك المأذون** **باب** **الملك المأذون**
 او المعتق المأذون لهم افا باعوا بغيره فاحش يقع عند الامام العبي لا يزرع ارضه وان كان ما دونها

قال المزارع لصاحب البذر فقلت البذر عليك فقلت
 الارض لم يزرع ليس على المزارع غلة الارض

السيرة

في التجارة عند أبي حنيفة ومحمد ولا يملك ترويج اسمه من عبده إجماعاً العبد المأذون يملك أن يواجر نفسه
ويستأجر لآخر من أو يواجر الآخرين ويستأجره وإلّا كان يملك أن يواجر نفسه والمأذون يملك أن
يأخذ من الأذى حراماً ويبيع مطلقاً سواه كان البذر منه أو من الأجر العبد المأذون يملك أن يبيع
اليسرة نحو النصف مما وولاهم ويملك أن يخل الفضة والأسلحة وإن لم يملك أن يبيع نفسه ولا يبيعه
مرفأه المأكولات دون غيرها فيملك الضيافة الكثيرة وذلك إنما يعرف بمقدار ما يبيع من التجارة
حق قيل لو كان رأس ماله عشرة آلاف فباعه عشرة دراهم بسيرة ولو كان رأس ماله عشرة آلاف
كثيراً لا تصدق بالنفس والرخيف والفضة مما وولاهم في تجارة الرقعة بقيمة البعث فما قدرنا
بالمطعم لا بأس بملك إذا كان على الراس في العرف وإن لم يكن بأذن الزوج والمولى في الأحكام المتعلقة
بالمأذون والمجور العبد المجور لا يواضع لغيره في القول في الحال وبعد البلوغ والعتق لا يواضع
العبي وبواضع العبد باع من عبده المأذون المديون شيئاً صحيحاً ويحسب الاستيفاء الثمن ولو لم يملك
استيفاء الثمن يبطل حق المولى في الثمن أو على عبده بالدين وليس على العبد دين صحيح وإن كان يملك العبد
حتى كان لهم الاستيفاء من العبد من قيمة ما بلغت فإن عتق العبد لا يضمن إلا الأقل من قيمته
ومن الدين طلب الغرماء من الثمن يبيع العبد المأذون المديون فيقال له ما غلب يبيع حصلاً
أو دين يبيع حوله فالتقاضي يتلوم ثلثة أيام فإن قدم على أو حل دين لا يبيعه ولا يبيعه عتق المديون
علماً بالدين لا يضمن إلا الأقل من قيمته ومن الدين كما لو لم يعلم ولو عتق الجاني علماً بالجنائنه يضمن
جميع الغنائم والفرق أن الاعتاق أصل الاختيار ولو اقتصر قضاء الدين لا يبرأ منه لأنه بعد اختيار
قضاء الدين الغنائم يبرأ منه لأن موجب جنائنه العبد على المولى أو العبد الجاني يخطه دين أو حقه
أو أجره لا يصير مختاراً للغنائم العبد المأذون إذا ارتفعت موقوفته عند الإمام نافت عند
البناء على الأصل المعروف بل على أصل آخر وهو أن بالرقبة يتوقف ولا يبيع المولى العبد حتى يبيع
واسلم من أن يبيع وأن يبيع نبيذ أنه بطل البيع لأنه لا استيفاء عنده وعند أهله الوكيل إذا ارتد
لا ينفذ تصرفاته ولذا المكاتب المرتد للمجور جنوناً مطلقاً ونفس المبطون قرينة النكاح والموت
على الصبي المأذون مرفأه الدعوى قال العبد لا انتهاك عن التجارة يكون إذا ناله الأذى في الأجانب
أذى في التجارة وكذا إذا ناله أذى في طلب أو سقى الماء أو يبيع ولو قال أنت نزلتني وبيع فهو مؤثر ولو

أشترطاً أو ثوباً للمكسوف فليس بأذى لأنه من عبده ولم يبيع لم يكن أذى بايعوا عبدي أو بطل علم
العبد وبايعوا عبدي الصغير فقد أذنت له لا فلك له عبده إذا جاء الغد فقد أذنت لك في التجارة فجاه
عند صار ما ذنبا ابتداءً أو عبده يبيع أو يزوج أو يخل صار ما ذنبا ابتداءً للمأذون أن يأذن لغيره في التجارة
ويصلح أن يفاوض أو يكتفل أو يزوج أو يخل أو يبيع أو يزوج أو يخل أو يبيع أو يزوج أو يخل
أن يطأ الأمة المشتراة وإن خط عن عيب قدر ما يحط مثله التجارة العيب حار ولما لم يبرأ منه
وإن يبرأ من وبرئ من العبد المأذون في الشفعة يبيعه ويبيع مولاه وغيره كالمحرر أذنت له أحد ماله في الشفعة
دين قيل للذي له أو دينه والأصل أن يبيعه فيه قال سئل عبدي فقد أذنت له فباعه ووجبت
عليه ديون ثم استحقه رجل وأنتك الأذن أو ظهر العبد حراً أو أم ولد لم يخل من الدين شيء فإلّا
والمستحق عليه غم الأقل من القيمة ومن الدين للغرماء لأنه غيرهم ولو قال هذا ابني فقد أذنت لي في
التجارة فباعه لجاه رجل واستحق أن يبيعه فإن القابل يفرم جميع الدين بالغام بالغ باع عبده المديون
بغير أذن الغرماء فلم يفسخ إذا كانت ديونهم حالة أو أصل الدين بهم وفيه وفاء أو قضى المولى ديونهم
أو أسلم العبد من الدين وإن كانت مؤجلة ليس لهم فسخه وبأذن من الثمن ديونهم إذا حل العمل
ولم كانت الديون أكثر من ثمن المولى إلى تمام القيمة ولو مات العبد قبل الفسخ ان شأوا ضمن المولى
ويجوز ذلك للعقد كأنهم باعوا من المولى بقدر قيمته حتى لو وجد المشتري به عيباً رجع على المولى والمشتري
على الغرماء ولو شأوا ضمنوا المشتري القيمة وإذا ضمنوا انفسخ العقد ويترد الثمن قال إذا جاء غداً
فقد جرت عليك لم يبيع المأذون إذا أوجبه جنوناً مطلقاً صار العبد مجوراً ولا يعود الأذن
بإفاقته ولو أقر عليه لم يفسخ مجوراً حتى المولى مطلقاً صار العبد وبعده الأذن بإفاقته بغير المأذون
لم يفسخ ولو أن تولد الجارية أنجرت حرة عبده وبعده مجوراً فإن لم يكن على الأذن دين لم يفسخ الثمن
مجوراً ولو جهر على أن استلهم يفسخ أو أقر العبد المأذون بالكفالة بالمال لم يفسخ وبالدين والعصم
واستهلاك العوادي والواجب والجنانة في الأموال جارية ولو أخذ به حالاً ولو أقر ما يجنبه الموجه للفسخ
أو الغناء لم يفسخ ولو أقر بمعاملة وصدة أو أخذ به بعد الحرية ولو أقر باقتصاص لجهه بالأصبع لم
يفسخ إلا بتصدية المولى ولو أقر في عرضة بدين جاز إلا أن ما ثبت في القصة والذي ثبت باليسرة
تعاينة السبب أو في فاضل من ذلك صرف إلى ما أقر به في المرض صبي لا يعتق البيوع والشراء

باع او اشترى واجاز الوكيل لم يصح تصرف الموقوف ببيع وزك كان فيه غبن تصرف الموقوف
العاقلة فاجاز الوكيل او اذله فاجاز الموقوف نفذ لا يجوز على الموقوف الا ما اذن له المالك على الطبيب المالك
والفقير المالك والمكاري المفسد وقيل من الاستثناء ليس بنظامه عنه عند بيعه ببيع لا يجوز
بالسنة الا بغير القضي واذا جاز عليه لا ينطلق الا باطلاقة وعند محمد بغير بالسنة وينطلق بغيره
واذا دفع حكم الحاكم الى قاض آخر فامضاه بغيره عند الامام ايضا فلو اعترض صح وسعى للعبد ولو باع
او اشترى او اقر او صدق لا **كتاب الهبة** الهبة هبة الدين
هبة الميراث هبة الصغير الرجوع في الهبة وما يمنع من ذلك واليمن **هبة الدين** من غير حق
عليه الدين لا يصح الا اذا وصيه واذن له في القبض قبضه ومن عليه الدين لا يصح من غير قوله
عنه خلافا لغيره كذا اختار الرضوي وقيل الخلاف على العكس وقد مر في البيع في ما قبل
قبض المبيع الى كف وسب احد شرطي دين نصيبه للمدعي صح ولو سب نصف الدين مطلقا
ينفذ في الربع ويتوقف في الربع كما لو وهب نصف العبد المشتري غريم المبتى اذا وهب الدين
من الوارث صح لانه وسب متى عليه معنى لانه تلك التركة ان لم يكن فيها دين مستغرق وان كان
فلو ارث فيها حق حتى لو تزوج احد من هذه التركة لم يجز ولو ارث الوارث الهبة من يد غيره لم يكن
خلافا لمحمد وقيل من الخلاف فيما اذا وهب من المبتى فرق الوارث وسب وبناله على عذر
لمولا صح على العبد دين اوله فان رد المولى قبل موته على الخلاف الذي تقدم في رد الوارث **وقيل**
منه من تباها كما هو الاصح **سائل الشيوخ** قال وسب نصيب من هذا العبدك والموت
لا يعلم كم نصيبه فيه صحت الهبة اشترى شيئا بعشرة دراهم فوجد الباع وانقار ايدا فوطئ
الرائد الزايد للبايع ولم يدخله تحت البيع ان كانت الدراهم صحاحا بقصة التبعض جاز لانه
مشاع لا يحتمل القسمة وسب الارض هذه البناء دون الارض جاز وسب الاثنين شيئا حتى
فسدت عند الامام فاذا قبضت بنتا قبل القسمة ملك فاسد وبه يفتي الشيوخ الطاهري لا يبطل
الهبة ويبطل الرجوع الا لثابتة عن ابي يوسف وتفسير الشيوخ الطاهري الا بعد افاوكل بيع الميراث
الرجوع مجتمع وتفرقا فباع بعضه بطل الرجوع في الشئ وكله لورع قبا وزنه عشرة وعشرة
فاكسر في عشرة من نصف القلب ويصير له ويبطل الرجوع في احدى الروايتين والبيع

الطاهري لا تخاف المسهر كالمقار **س** دفع الى كفرنوبا وقال اكس نفسك كان مئة ولو دفع درهم
وقال انفقها كان قرضا قوله كسوتك هذا الثوب يكون مئة قال بالمرحاض مئة هذا فقال صبت
وقال صوبت وسلم اليه جاز **قال** مئة هذا قال فداي ثوبا او قال انقذني فليس
بهبة غصت هذا الكرم باسم ابن الصغير فلان لم يكن مئة وجعلته باسم ابني مئة مئة مئة
فقال من شاء فليأخذها لم يكن لاحدا الا ان يقول لقوم معين قل من اكل من مائة فوني حل
فا لفتوي انه يحل قوله جميع ماله او جميع ماله فهو لفلان فمئة مئة يتوقف على القبض **ابن حمال**
كندم تد بتسكين اللام مئة الحنطة لا الجوال وبكسر اللام هبة الطرف دون الحنطة قال لا اذ
قولي وصبت مهرى لك فقالت ومن لا يحسن العربية لم يصح قال لا فرق وصبت لك قنبرا من
منه الصبرة فالكنا الموموب له كخبرة الواهب لم يجز ولو قال بعد فاكته فاكته جاز
حي قبضت الهبة لصغير لا يعقل او مجنون لانيه او وصي بانيه ثم الى جنة ثم يوصي جنة ثم الى القاضي
ثم من نصبة القاضي فان لم يكن احد منهم فليس مائة عيال ما دام او طال او غيرهم ولو قبض
منه عياله مع حضور الاب **قيل** لا يجوز وقيل يجوز وبه يفتي واذا كان بعبر عن نفسه يجوز
قبضه وقوله وبقيت الزوج للزوجة الصغيرة اذا كانت عياله وان كانت لها اب صغير
في عيال اجنبي برضاء ابيه والاب غائب يصح قبض الاجنبي له ولا يصح قبض الاخ ومثما
في صندوق مقفل لم يكن قبضا قبض الام للصغيرة انما يكون اذا كان في عياله ومثما حاضر
فقال الموموب له قبضته صار قابضا عند ابي يوسف خلافا لمحمد وسب على انه بالخيار
جازت الهبة وبطل الخيار مئة مشاع يحتمل القسمة لا يجوز ولو من شررك ولو قبضها
بغير ملكا فاسدا وبه يفتي وسب زرعاً دون الاذن او عكسا لم يجز قال احد الشركيين
لا فرق وصبت لك حصق من الرمح لزك المال قابلا لا يصح وان كان مستهلكا يصح
هبة المهر للزوج المبتى يصح وصبت للزوج في حالة الطلق ومانت في النفاق لم يصح **شرى**
دارا فومب قبل القبض جاز **وسب** الابن لابنه الصغير جاز الا الابن لا وارث له ولو باع
الابن الى دار الاسلام منه لا يجوز لان التسليم شرط فقد فقد وفي الهبة القبض شرط وقد وجد
ولو وسب جده الموصوب او المومون لا يصح سقطت منه لولته فومبها بالرجوع **سائل**

على الظبى والقبض وظلها وقبضها فالبينة باطلة لاداة قباحتها وقت الظبى ظهر دفع ثوبه لان حلت
فقال ايما شئت فهو لك والاخر لفلان فان بين النسيئة قبل ان يتفرقا جازا فلا بد له على
الف درهم بعد ستمائة واخر ان وسهم غله فقال وميت لك احد المائتين جاز والية البيان
ورثة بعد الموت اعتق ما في بطن جارية ثم وجب الام جاز وجب نصف عشرة اواب
مختلفه جاز ولز كانت متفقة لا وميت للزوج على ان لا يطلوها الى وقت كمل فطلوها قبل ذلك
فالبينة باطلة وميت مرض الموت ولم يستلم بطلت **سنة الميراث** وميت مرض الموت
جدا لا ماله غيره وقد كان باعه الموموب له او اعنته لا تقصر تعرف الموموب له بل تقصر
قيمة ثلثي العبد للورثة وميت رجعت الورثة على الموموب له بالثلثين لا بطل البينة في الكل ولا
ينبغي انه وجب مشاعا لان رجوعهم مقصور على حال الشري وارادوا من غيرها ولها شفع اخر
ثم ان المشتري وميت لافان ثم ان الشفع الاخر نصف الدار بالشفقة بطلت البينة لانه اخر
حتى سابع وميت للمريض شيئا لا يخرج من الثلث بدم الموموب له حازا وعلى الثلث بلا خيار
ففي البيع بخلاف المشتري الملتقط يقبض ما وميت للصغير ولز كان مومن اصل القبض وميت له
تعلم الاعمال وليس لاحب لغفران يسترد منه وميت للصغير فعوض الاب من مال الابن لا يجوز
ولم يجز للواصب ان يرجع ما يمنع الرجوع وما لا يمنع وجب لذي رحم محرم لا يملك الرجوع
ولز كان كذا لان المانع المحرمة دون الارث وكان نظير العتق تصدق الموموب على
الواصب الوصية او تحله او امره فقال سدا عوض منك جاز بنى ثور في الكاشا لا يفيد
زيادة في المائة ولا يمنع الرجوع ولو علم الموموب له حرة ينقطع الرجوع ولو ادعى مرضه حتى صح
فلو اصاب ان يرجع ولو تعلم له مكان آخر وانقضى الكلى لا يرجع عنده حينئذ وميت له ولو قال
الموموب له وميتها صغيرة فكبرت وادوات خيرا وقال الواصب لا بن وميتها كذا كذا القول
للواسب وكذا في كل زيادة متصلة متولدة او غير متولدة لان البناء والحياطة وغيرهما بالقول
للموموب له وميت المنكوجة لزوجها حتى تسد النكاح ثم رجعت البينة يعود النكاح **س** علم
الموموب له الفران او كان كافرا اسلم في بدع صح الرجوع وميت للصغير لا يملك الرجوع وقبل هذا
اذا نوى الصدقة بنى للموموب له ثم نال البناء صح الرجوع بغير شعر الموموب له لا يملك الرجوع

مطلوب عدم الرجوع على البينة

ولو زال عن ملك الموموب له ثم عكس صح الرجوع ولو عوض عن الموموب له بجل صح ولا بينة ثم نزل
له الرجوع ولو وجب لامرأة ثم طلقها لا تصدق على غنى لا يرجع قبض البينة فتصدق بها على غيره فطلو
الرجوع قبل التسليم لا المقصد عليه وميت ثمة في محل وامره بالقبض كان له الرجوع ولو كانت
البينة ثوبا فقصر لا يصح الرجوع اذا استحققت البينة رجوع بالعوض لمز كان قايما ونفذه ان كان
وضع خشب في المسجد او على قنديل له الرجوع ولو على جمل القنديل لا رجل اعد لولده ثيابا او
ثم اراد ان يدفع الي ولد اخر او تلميذه الاخر ليرسله ذلك الا اذا بيع وقت الاتخا فانها عارية
الرجوع في البينة مرض الموت يعتبر من جميع المال في رواية ومن الثلث في رواية فغير محتاج معه
دراسم جاره فاراد ان يؤثر الفقراء على نفسه ان علم انه يصير على الشدة فلا يشار بفضل والا فالانفا
على نفسه افضل المكدي الذي سأل الناس الحافا وياكل اسرافا يوصي على الصدقة مالم يبين انه يوصي
على المعصية الرض المشاع جاز ان اشار اليه في النواذر اخرج الجز الى مسكن فلم يجد فان شاء
اوتي له مسكن اخر ولز شاء لا لخرج الدراهم من الكيس او الجيب يدفع الي مسكن ثم يباله
فلم يدفعه فلا شيء عليه في الحكم ولو جعل ثواب علم غيره من المؤمنين حار فلو في المساكين
لا يدخل فيه الديون تصدق للصبي بماله باذن الاب لا يقع تصدق على ابنة الصغير واراد الاب
ساكنها عنده لم يوف جاز وعند الامام لا وبه تفق اسدي شيئا من المأكولات في اثناء فان كان
ثم يدان قصعة ونحوها يباح ان ياكل في تلك القصعة وان كانت من الفواكه لا الا ان يكون فيها
كوة للمقرض قبول مديته المستقرض اذا لم يكن يهدي قبل الاستقرض دفع الرشوة دفع الجور عن
نفسه او احد من اسل بنية لم ياتم اجاز ملك داد الحرب لم يملك عاد الاسلام جازة وميت له ولو
اسدي بالعدو الى ملك العسكر في جميع العسكر جازية قالت بعض مولاي القيد مديته وسعد ان
ياخذها اسدي في ضيافة المختار فوضع بين يدي الصبي او دفع الي واليه او والدته او غيرها
فدفع الي الزوج او الزوجة او اب الزوج او احد اولادها او امها فايصلح للصبي او تعلم الصبي
فميت له وفي العرس ما يصلح للزوجة فهو لها وما يصلح للخدمة الزوج فهو له وما سوي فكلهما كان
من جهة اقارب اب الصبي ومعاذته فلا ب الصبي واذا كان من جهة اقارب الام ومعاذها فلا ب
الصبي ولو وجد سبب سدد له به على غير ما قلنا يعتمد ذلك لا ما من ان يفضل من كان مستغلا بالعلم

من اولاد علي غيره بالاعطاف وان يعطى العالم المداوب منهم ويحكم الفاسق الفاجر بفتح ر و صغير
يعبر عن نفسه اليه كقبوله حنات الصبي له ولا يوبيه اجر التعليم والتسبيب لوجوه وقبالة
للمصون شي من المأكولات قال محمد لا يوبيه ان ياكله منه وقال اكثر شي بخ نحر لا يحل رجل ان ياكل
في حلقه ما اكلت من مائه فليان ياكل الا اذا قامت امانة الشفاعة قال لا ياكله ولا ياكله في حلقه
العنب له ان ياكله ما يشبع به انسان واحد **كتاب الصيد**
والذبائح في معرفة المأكول من الحيوان وغير المأكول من كرامات بين الصيد والذبائح ما يملك
الصيد واللقطة **ما يؤكل من الحيوان وما لا يؤكل** لا يؤكل كل ذي ناب من السباع وذي ظفر
بيان الاول كالاسد والذئب والفر والعهد والشعير والضبوع والكلب والسنور والاموي والبرقي
والقمل وسباع الهوام ايضا كالضب واليربوع وابن عرس والسبعب والفنك والعمود والدلو
والهوام التي سكنت في الارض كالغارة والوزعة والقنفذ والحياء وجميع موام الارض الا الارنب
والاسباع الطير كالنسر والقباب والباندي والشمس والقطر وما اشبه ذلك ولا العقور
فلا يخلط له فلا يابس به والغراب لا يبيع والاصفر ان كان ياكل الجيف ياكل ولزكاد لا ياكل ولا
ولزكاد يخلط فيها كل الجيف والحب لا ياكل عند الامام وقال لا ياكل كل مالاوم له كالزنبور ونحوه
لا يحل اكله الا السمك والجراد لحم الابل الحلال لتركنت لا ياكل الا القدرات لا ياكل وان كان
يخلط يؤكل عند الامام كالغراب لحم الفرس مكره عند الامام واذا بالاكى امية الحرة في الاطعم
وقيل كرامة التمره فانه سوي في كتاب الصلوة بين بوله وبول ما يؤكل لحمه وجد السمك ميتا
على وجه الماء وبطنه من فوق لا يؤكل لانه طاف وان كان ظهر من فوق **الكل** **س** ما يسكن
من حر الماء او برق من الامام انه لا يحل وعن محمد يحل وبرق في جرد نصف السمكة على الارض
الكل ولو قطعت من سمكة وهي حية اكلت اللقطة والبقية افا رعى صيدا فقطع نصفين اكل
ذبح اكله او نحوها ثم ابد منها عضوا قبل الموت يحل اكله الا على لا يحل ولا صار وحشيا
والوصفي يحل ولا صار اسليا بان وضع عليه الاكاف ولدت شاة او طيبة من سبع فانه يحل
ما يملك من الصيد واللقطة بين الذبائح والاصطياد شاة عرضت او شق بطنها ذيب او غيره وبني
فيها من الحيوة ما بقي في المذبوح بعد الذبح لا يقبل الزكوة عندهما وعند الامام يقبل وكله فنهى

فان بقي فيه من الحيوة اكثر من ذلك قيل غداية يوفى اذا كان يعيش اكثر من نصف يوم اخره
محمد اذا بقي فيه الحيوة اكثر مما بقي في المذبوح يحل وعن الامام اذ فسخ وحى يلقى اما او اخرج الكلب
المعلم المرسل صيدا وبقي فيه من الحيوة مقدار ما بقي في المذبوح بعد الذبح او رعى صيدا وبقي فيه فكر
المقدار من الحيوة ففي سدين الموضعين لا يقبل الزكوة بالاجماع حتى لو اخذ المالك كذلك ولم يذك
حل لانه فايث الزكوة الاختيارية فانكفى بالاضطراري وان كان الباعة في سدين الموضعين اكثر مما بقي
في المذبوح يقبل الزكوة ويجب تذكيره في الاصح الكلب المعلم افا قتل الصيد جريحا يحل وان قتل خنقا
لا يحل في الاظهر بازي معلم قتل صيدا لا يدرى ما حال البازي ارسله انسان ام لا لا يحل لانه الار
شرط ولم يتحقق به انقلت البازي المعلم فكلت فانما اخذ صاحبه لم يحل صيده حتى يعلم ثانيا
فيجب ثانيا او يقع في قلب الصايد انه تعلم لانه ترك التعليم **س** الزكوة الاضطراري الطفق بالجرع
وانهار الدم في اي موضع كان رعى صيدا سمها او خشبا وسمي فاصاب ذلك سمها موضوعا على حائط فاصاب
السم الموضوع الصيد فحره فقتله فانه يؤكل وجاجة تعلقت بشجرة لا يصل اليها صاحبها ونحوها
الموت فاما يؤكل بعيرا ونور زبدة المصرا ان علم صاحبه انه لا يقد على اخذها الا ان يجمع جماعة كثيرة
فان يرعى والشاة ندرت في المصرا يرعىها وفي الغارة يرعىها شاة مريضة فبحرث ولم يعلم حينها
قيل لو فقت فاما لم يؤكل ولو ضمت فاما اكلت ولو ندرت رجليها لم يؤكل ولو قبضت يؤكل ولان نام
لم يؤكل وان قام اكلت ويكن النجس قبل النجس كسر العنق بعد الذبح وقبل ان يبلغ الفاع وسوق في الصيد
الي الصنق **بمك المصيد واللقطة** الحذر من حمام فاكزت فيه حماما انسان فاما اخذ من ارضها الا
له لانها غنزة اللقطة يصنع بها ما يصنع باللقطة اخذ انسان في المصرا حمام يعرف ان مثل لا يكون وحشيا
فحكم حكم اللقطة اصطا وسمكة فوجد في بطنها لؤلؤة فيمسه بان يبيع السمكة فوجد المشتري اللؤلؤة ان
اللؤلؤة في الصدق في المشتري وان لم يكن فلبايع الصايد المحرم اذا ارسل صيدا فاحذره غيره ان ارسل
عندك حمام يلقى على ملكه حتى لو اخذ انسان كان لا ادن ان يسرقه لان مثل الارسل ليس صيدا الا باعته
فهذا يدعى على انه لو ارسل وهو حلال حتى يكون مختارا في الارسل كان باعته حتى لو اخذ انسان بملكه
ولا يكون للاول ان يصرق والمختار انه لا يملك لثا وان كان مختارا في الارسل وفيما افار لي فشر او فلة
كلام والمختار انه لا يملك لثا واذا ارسل الصيد صيدا لم يؤخذ فيه اختلاف المشايخ **س** الاضطراري

على قصد الله ومكره اخذ الطير بالليل مباح لكن الاولي ان لا يفعل بكرة تعليم البازي بالطير التي اسلكها
العبيد حتى اورك صاحبها واخذ العبيد ثم وثب الكلب واخذ من صاحبه واكل اكل حتى يجوس سها
بعد من المسلم فاصاب سهمهم المسلم فان علم انه لولا سهم الجوسي لما وصل ذلك الي الصيد فالصيد الجوسي
وموحرل ولا لورقة على سنة فلورن من فلم يعطه عن سنة فالصيد للمسلم ولا يحمل اسفاناً ربي الى
صيد فالكسرة اصاب السهم لم يوصل سمع حتى انسان او غيره من الاسبيات فربي له فاصيداً صيداً لم يحل
بخلاف ما اذا حق اسد او قبيب والمسلطة بحالها خفر مثل فوقع فيها صيد وصار يؤخذ بغير صيدان خفر
ليصيد فبوله من تغفل بعض الفقهاء من السلطان فاصطاد فيه غيره كان الصيد على اخذ قال عند
الذبح بسم الله او الله ولم يظهر الهاء ان قصد ذكر الله يحل ولا فلا عطف عند الذبح فقال الحنفية ولم ينو
السمعة لم يحز فريح وسمي ولم يحضر البنية جاز التسمية الواحدة لا يحز عن الذبايح الا اذا ذبح صاحبها
كلها ثم سمي لم يعتبر اضع شاة للذبح فسمي وتركها وما الى لغري وذلك بشك التسمية لم يحل سمي عليها ثم
كلم انساناً او شرب ماء او حد وسكتاً او الشبه ذلك ثم ذبح حلت بشك التسمية وان طار الحديث وان
باع او اشترى لا ذبح الكتابي وقال بسم الله واذا ذبح الجوز كل كتاب
في وجوب الاضحية فيما يجوز به التضحية فيما يجنب عن التضحية في وقت التضحية فواجب الاضحية
بعد الذبح في المنقرقات في وجوب الاضحية اوجب على نفسه عشر فحما قبل لا يذبح الا اثنتان
وقل حرام الدين الظاهر انه يجب الكف لوي ان يفعلي شاة له لم يجب بخلاف اذا اشترى بنية الاضحية
سرفت ما اشترى فاشترى لغري مكانها ثم وجد الاول ففقي بها وان كان ضحي بالواحد منها جاز ومبني
لشاة فواجبها اضحية فرجع الواجب فيها فقل الموسوب له لغري مكانها ما يجوز به التضحية بالجوز
اشترى شاة للتضحية وهي مبينة فصارت بحفاء في المبسوط انه لا يجوز وفي الطحاوي يجوز ولا يجوز في غل
وموطوع الاطباء وسودس ضررها فان بقي اكثرها جاز ما يجنب عن التضحية شاة بغير
انفس فحماها عن نسلها جاز عنها دعي قصاباً لتفقي له ففقي النصارى نفسه فهو عن الله مضي
شاة قد اشترى فاسقط واجاز المستحق البيع احتسب عن التضحية اشترى شاة شراء فاسد ففقي
بها جاز ويجب له شاة ففقي بها ثم رجع الواجب يخرج عن التضحية عند حجة قال الله في ان اضحي
ففقي بدينه او بقرة جاز ضحية نفسة عن غيره لم يحز بامر او غيره ذبح اضحية غيره لغري في ايام

مع

في ايام التضحية جاز ولم يفهم في وقت التضحية فانت الصلوة يوم العيد جازت للتضحية بعد
الزوال من الغد قبل الصلوة علم الامام انه صلى بغير وضوء وقد ذبح الناس جازت فبايهم
بلت وقتتها فبها فترة ولم يبع وان لصلى صلوة العيد ففقدوا صلوة الجوز جاز وبه نفي من عليه
التضحية او لم يبيع حتى ذهب الوقت سقطت عنه الا اذا عجزها للتضحية عند الشراء او كانت
في ملكه فقال اضحي بها في يتصدق بعين الاضحية ولو فحما يتصدق بالتم وقيمة النقصان الامام فافقي
العيد بشاة والشهور وضحي الناس ثم يتبين انه يوم عرفة اجزائهم الصلوة والذبايح للضرورة ما
يفعل بالاضحية لا يحل ان يحز صوف اضحية ولا ان يحلب لبنها وينفخ فرعها بالماء والبارد حتى ينفخ
ولو جاز او حلب تصدق ولا يركب اضحية ولا يحلب عليها وان فعل ونقصها تصدق لنقصانها وان
اجزأ المحل تصدق بالاجرة ويستحب ان يحلل بقرة الاضحية ويقتلها واذا ذبحها تصدق بقلابها
وجلاها ولو باع الاضحية جاز خلافاً للبي يوسف ويشترى ببقمتها لغري ويتصدق ما يبيد القمينة
ضحي عن الميت جاز ولا يلزمه التصديق بالكل اذا كان بامر ضحي من تيم فالحق ان يكون التضحية
بها شري الاضحية بعشر من افضل من شري شاة بعشر من الشاة افضل من سبع البقرة اذا استويا
في القيمة واللحم وان كان سبع البقرة اكثر قيمة كان افضل الكباش افضل من النخلة ولز كانت النخلة
اكثر قيمة او حماً فهي افضل الاثني من المعز افضل من النيس اذا استويا قيمة والاثنى من الابل والبقرة
افضل من الذكور اذا استويا في القيمة شري الاضحية بعشرة لوي من ان يتصدق بالف التضحية
عن الميت افضل من ان يتصدق بالاضحية كلها عن الميت او مضي بان يفعلي عنه يقع على الشاة
ويكون ذبح الشاة الحامل اذا كانت مشرفة على الولادة كتاب
في مسایل المرتد ما يصير بالكافر مسلماً او لا المرأة بيع الحزقي ولد مسيل الزمة الفاظ
الكفر وهي انواع مسایل المرتد وما يصير بالكافر مسلماً او لا يصير نكحات المرتد بعد الحزق
بدل الحرب قبل القضاء بلحاظ يتوقف اجماعاً انما الخلاف في نكحاته قبل الحاق كسب الاسلام بوث
عنه وكسب بدته في عند الامام وعند الكسبان لورثته وعند الشافعي الكسبان في الا نكحاته
فعند يونس فنفذ في الكسبان وعند الامام ينفذ في كسب الاسلام ويتوقف في كسب الرقة المرأة اذا
ارتدت والبيان بان الله ثم تعرفت ان كان تعرفاً ينفذ من المسلم ينفذ من المرتد وان كان لا ينفذ من المسلم

لكن يصح من اهل البيت من الملة كالنصارى والنسطورية واليهود والذين كفروا بالاسلام
المشايخ فيه محمداً المرتد الوتر رجوع منه الى الاسلام غير اصل الكفار كعبدة الاوثان وغيرهم
الا اذا قالوا لا اله الا الله يحكم باسلامهم بنظامهم قوله امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله
والله اعلم واذا لم يقرؤوا سوا ذلك بالسنة بسبب لكن جموع المسلمين اوصوا جماعة مع المسلمين حكم باسلامهم
واذا صلى وحده لا يحكم باسلامه وكذا النصارى اذ اوصى جماعة مع المسلمين لا وحده وقوله
لا اله الا الله من لا يقرها دليل الاسلام وان لم يكن ذلك اسلاماً كله وعلى هذا ان حمل اسم الكافر
ليقتله فلما زعمه يشهد ان لا اله الا الله فان كان لمن لا يقوله فعلى المسلم ان يكف عنه لانه مع من هو
دليل ايمانه ولا جازبه الى الامام فهو حر مسلم ان كان يشهد قبل ان يقره المسلم ولزكان يشهد بما في
فوقه فان قال انما اوتيت بما افلتت الدخول في اليهودية لا الاسلام والنفوذ كيلا تقتلني لم يلقفت
اليه لان الظاهر انه قصد الاجابة الى ما طلب منه المسلم والشهادة منه دليل الاسلام كصلوة الجماعة فان
امتنع بعد ذلك من الاسلام فهو مرتد ولو كان الكافر ممن يشهد ان لا اله الا الله والمسلم يحالها
لاباس لشرائط المسلم وان يشهد انه ليس بدين الاسلام وان شهد مع التوحيد ان محمداً رسول الله وهو
ممن لا يقول فلك فهو دليل للاسلام فعملهم ان يكف عنه وكذا لو قال حين رصده المسلم محمد بن حنفية
او دخلت دين الاسلام او في دين محمد حتى لو اوصى عليه وبسبغ له لان ما ظهره فوق السيف انجود
سماه المسلمين بحكم باسلامه في حق الصلوة عليه ولا اليهود والنصارى لا يحكم باسلامهم وان يشهدوا
بالشهادتين حتى يبرأوا عن النصرانية واليهودية لانهم يقولون محمد رسول الله لا اله الا الله
فان شهد النصارى يبرأوا عن النصرانية لم يكن مسلماً لان احتمال انه دخل في اليهودية لان الذي ذكر
قوله اليهودية بعينه فاذا قال مع ذلك ودخل في الاسلام انقطع الاحتمال ولو قال انما لم يكن مسلماً
بهذا لان كل فريق يدعي ذلك وهو المستقيم المنفرد بالحجة قال الخواري المجوسي في دارنا فلا من قال
منهم انما لم يصح مسلماً لانهم يابون من الصفقة لانفسهم ويسترون بها اولادهم ولو كان من عبدة
الاوثان ممن لا يقول لا اله الا الله فلما زعمه المسلم يشهد ان محمداً رسول الله فهو مسلم لان نكر الاوثان
فيما شهد كان ذلك دليل الاسلام وكذا لو قال انما لم يكن من عبدة الاوثان لا بدعونه لانفسهم
وكذا لو قال انما على دين محمد وعلى الحنفية او على الاسلام وعن محمد في نصراني قال امنت بالله

ونحمد وبما جاء من عند الله وقبلت الاسلام وتركتم ديني انه يصح مسلماً وعن الامام اذا قال اني
او يهودي اسلمت او انما لم يسأل عن مرافق فان قال اردت ترك دين النصرانية او اليه يهودية او
في دين الاسلام يصح مسلماً حق لو رجع هل معه وان يبين فيه فلك لم يكن مسلماً وان لم يسأل حتى يجمع
المؤمنين كان مسلماً وان ما قبل ان يسأل او يصلي فيسأل مسلم وكذا النصارى اذ اوصى جماعة مع المسلمين حكم باسلامهم
لنصراني انما يسأل عن مسلم وانت نصراني فقال انما لم يقل لا يصح مسلماً حتى يقول انما لم يسأل عن مسلم
يصح مسلماً لانه اخرج الكلام جواباً لكلام غيره وعن يونس بن بكير قيل لابي اسلم فقال اسلمت فهو مسلم
لانه اجابه فيما خاطبه فياخذ قوله سئل عن من حضر عن ذي شهادته عليه انه صلى خلف جماعة اتجعله
مسلياً او نصرانياً رجع كغيره فقال نعم لا اذا قالوا صلى وحده فان قالوا صلى صلواتنا واستقبل قبلتنا
فكذلك سواء قالوا كان رأياً او غيره وان شهدوا انه كان يؤفك ويقوم جعلته مسلماً سواء كان
في الحضر او السفر وان قالوا لا يشاء يصلي سنة ولم يقولوا في الجماعة وقال صليت صلوة لا تسلم
حق يقولوا صلى صلواتنا واستقبل قبلتنا وقيل اذا افرد في وقت الصلوة يصح مسلماً وفي غير الوقت
لا ولو صلى في الوقت بجماعة او وحده متوجهاً الى القبلة صلاتها وان لم يتوجه لان صلاة الجماعة معنا
فهي مسلم ولو بقي فطاف كما يطوف المسلمون في السلم ولو تجرد التلبية لا وقع صلاتي في سهمي بالمسئمة
في دار الحرب او بيع منه في دار الحرب ثم مات العبي في دار الحرب يصلي عليه لانه كالمسلم ببقاء
للمواري اسلم في دار الحرب ولم يعلم الشرع ثم دخل دارنا او مات لا قضاء عليه ولو اسلم في دار
الاسلام ولم يعلم الشرع يلزمه القضاء بحسناً الفخا النفي العام من ان يجب على كل من
يسمع ذلك الخبر ولد الزنا والراجلة وجب على من العدل ان يخرجوا الى قتال النفي بقتلهم
الى الزنا وهو الى امر الله س لا يخرج الولد بلا اذن ابيه في غير النفي العام ولما ان بلغاه اذا
دخل عليها مشقة ولا يخرج المديون الا باذن الغائب عالم ليس في البلدة افقه منه ليس لان
يغزو ولما يدخل عليهم من الضياع الجاهل في الاشر الحرام مباح وهي المحرم وفوق النقد ورواها
ورجب لاباس بطرب الطبول في الحرب لا يستحب رفع الصوت في الحرب الا اذا كان فيه منفعة
وتخرج بعض ان المبارز يبرز واودبه نشاطاً في بيع الحرب ول اذا باع الحر في يده من مسلم
في دار الحرب عن الامام انه يجوز ولا يجز على الرد وعن ابي يوسف انه يجز على الرد اذا خاصم

الجزية اذا دخل واما بامان مع ولد فباع الولد لا يجوز في الروايات كلها **مسلم** دخل دار الحرب واشترى من احد من اهلها او اخاه فالصحيح انه لا يجوز البيع لكنهم اذا وافوا جواز سدا البيع ملكه بالقر لا بالشراء وان لم يدنو ان يخرج معه طائعا لا يملكه وان خرج مكرها ملكه بالقر **مسلم** دخل دار الحرب بامان فوجد لقطه فعلم ان يعرفها ولو عقد الربوا مع ابي او سلم دخل معه للنجاة لا يجوز **مسائل**
اسل الذمة اذا ارادوا احدثا بالبيع والكتايس في الامصار ينفون بالاجماع في السواك مختلف المشرق قالوا في بيع ينفون وقال شيخنا لا قال **الرحبي** ان كانت فيه غلبة لها اصل الذمة لا ينفون ولا ينفون ولا البيع القديمة في السواك لا يهدم على الروايات كلها وفي الامصار قيل يهدم وقيل لا وعندنا في البلدان المفتوحة والآفة المصلحة فيترك في المواضع كلها قال محمد بن علي بن ابي نجر في ارض العرب كنيسته ولا ينفون في الصلحية يترك في المواضع كلها في الروايات كلها ويمنع من احدثها في الامصار وفي القرى في قولهم قال محمد بن احمد بن كنيسته او ينفون لو ثبت فيهم ان ينفون مثل بناء الاول لا زيدا وليس ان يتولوا من موضع الى موضع لغيره في المصالح قوم من اهل الحرب على ارضهم وصاروا ذمة ويصرت حتى يقام فيها المدفوع فانه يترك فيها من البيعة والكنيسة ما كانت يوم صلحوا فان احدث غيرهم يهدم ما كان في المصالح قال محمد بن ابي نصر في ان يفرغ منزله في حفر المسلمين بالنافوس ولا ان يجمع فيه منهم اعداء ان يهتدي فيه ولا ان يخرجوا شيئا من صلبيهم او غيرها خارجا من كنيستهم وقال ابو يوسف لا ينفون من اخراج الصليب في يوم جدم ويمنعون في بقية السنة لان على ذلك وقع الصلح الذي اذا اشترى دارا في المصالح لا ينفون ان يبيع منه ولو اشترى بجبر على يدهم من لم يقبل لا يجبر على البيع الا اذا كثر في جبر الذي اذ بعثت الجزية على يد نايبة لا يقبل ما لم يات بنفسه ويقوم والقابض قاعد في اصح الروايات وفي رواية تقبل وفي رواية لا تقبل فيقول او الجزية يادى **مسائل** طلبوا ان ياخذوا من اسراهم واخذوا او يقطعوا بدله مشركا لم يلقوا الا ذلك اعطى المسلمون رضا عند الكفار والكفار عند المسلمين على انه لو غدر صاحبه يقتل الرمي فقد اشركوا وقتلوا من كان في ايديهم ما ينفون للامام ان يقتل الرمي الذي في يد اعداء سبيته من المشرك وجبر على من المغرب ان يستنقذ فيقتل للاسير اسجد للملك الكافر والافضل ان لا يقتل الا لاقتل الا لاقتل الا لاقتل ولو قيل له اسجد سجدة القيمة فالافضل ان يادى بها رجل من حرب من اعداء ولا يقتل مكان

فاصاب العدة وسأله عن اصابه لا ينبغي ان يعلم مواضع اصابه وان قتل ارا والاسير ان يتزوج كتابية في دار الحرب كره الا اذا خشي العنت **مسائل** يمكن شراء الاسير في دار الاسلام لا في دار الحرب من شراء العالم قالوا **مسائل** لا يجوز للمسلمين للكافر لا تخف او انت من اولاد باس عليك او قال من باس بالحيوان كان فهو من وان لم يفهم الكافر قال امينونا على ابا ثنا فامنا عليهم ثبت الامان في حق اهلها ثم دخل دار الحرب بلامان فقال المارجل حكم او قال جئت اقاتلكم لابس ان يقتل من احب منهم وياخذ اموالهم حررت دخل دارا بامان فقتل علم عدا او خطاء او جسد او غير ذلك لم ينفون فبعث بها اليهم او سرقة شيئا او ذبيحة او قطع الطريق لم يكن نقضا للعهد ارا والجزية ان يبيع برفوفا ذكرا او انثى او يتخري برذونا انثى ويدخل دار الحرب منع عن ذلك دخل كافر دار الاسلام بغير استئذان معه كتاب اسل الحرب فانه يصير امة قوم من اعداء الحرب فخرجوا اليها فلو اتوا اسلمنا في دار الحرب كانوا امة امة الجند في القصة كرجل من الجند ثلثة دخلوا دار الحرب بغير اذن وغنموا كانت لهم ولا يمن ولزم كانوا اربعة يجهنم ويوضع في بيت المال الامام لو وضع الخمس في الفارين لاجلهم لم ذلك الامام اذا قال من اخذ شيئا فهو له دخل الامام تحت الاذن قال احمد بن حنبل ان قتلت ذلك الفارس فلك كذا وقدم لا شيء ولو قال ان قطعت رؤوس او املك القتل فلك كذا استحق اذا قطع المرد يتتاب وتوبة ان يقول بعت ورجعت الى دين الاسلام وانا بريء من كل دين سوي للاسلام الخندق المشكل لو ارتد لا يقتل ويجوز بيعه على الاسلام ارتدادا وكان لا يوقع ولدت والصبى قتل يوقع الا انه لا يقتل من ارتد ثم اسلم ثم ارتد فانه يؤخذ بعقوبة الكفر الاول والثاني قال ابو البعث الجزي على من حر من اكثر السنة جارية بين بخراسي ونينوى جارت بولد فاعياه ثم كبر فعليه خراج البني ونصف خراج اصل بخراسي اطره الكتابي من العرب يقبل منه الجزية الذي افلا كان في اكثر السنة عنيا ثم افقر يؤخذ منه جزية الاعتياء **مسائل** اعنق عبد الذي يوضع عليه الجزية نصراني محلي خراج راسه سنتين ثم اسلم فانه يرد عليه خراج سنة بدووي الجزية يكون اسفل ويد القابض على مصر الجزية والخراج واحد لا شيء لاصل الذمة من بيت المال وان كان فقيرا بعت هاتفة على السلطان ان كان ذلك الظلم لا يمنع من الظلم وقالت الطائفة السلطان فلا ينبغي للناس ان يبيعوهم ولا ان يبيعوا السلطان وان لم يكن لاجل ذلك كلهم قالوا الحق معنا وادعوا الولاية فللسلطان ان يقاتلهم

وليس من ان يعينوا الباغية التي تقاوم لو امرت لو امر العبد الذي يخدم مولاه ولا يقاوم بحس
ولا يقتل بحوز موادة اصل الحرب يستبرأ في امورهم ويرجعوا عن ذلك ولا يبين للمسلم ان
ياخذ على الموادة منهم شيئا فان اخذ وق عليهم **الحاكم** لا يقتل فارجع محرم من الغنا
لا دفعه عن نفسه ويجل له ان يقتل جانيه ليعرجل الباغي فيعمل غيره الغايط الكفر عنى ان لم يكن
حرام الله ان لا يكفر ولو عني ان لم يكن الله فرض صوم رمضان لما شق عليه الصوم لا يكفر وكذا
لو قال من الطاعة جعلها الله عذابا علينا ان قاول ذلك وطوله ان يقول لا طاعة
بما ربح است لا يكفر وكذا لو قال لو لم يرض الله تعالى من الطاعات كان خيرا لا يكفر هذا الثاني
ولو عني ان لم يحرم الله الزنى والظلم او قتل النفس بغير حق كزلات الاطلاق فلا خروج عن الحكمة
والعدل ولو عني بني من الانبياء لولا يكون نبيا ان ادابه لو لم يبعث نبيا كان خارجا عن الحكمة
يكفر وان ادابه استخفافا او عداوة لم كف ولو قال ان فلانا سماعي لودي من سدومي ودمي ان اداه
به لم لو كان رسول الله لم او من به كذا لو قال لو اعرفني الله بما ركنا لا افعل ولا او من به او قال لو
امرني الله بحثرة صلوة لا افعل او قال لو كانت القبلة من سفاهة لم اصل يكفر في هذا كله
من لم يجمع الاعتقاد عليه انه ينجو به وبه لا يفره من زعم ان المتوفين يستامن القدر لا يكفر
من عاب النبي عظم في شعر او قال لشعر شعير يكفر من اداه فله بعض الانبياء يكفر سئل الامام عن
يقول ان محمدا رسول الله الا انه يحب ان شتمه فقال هذا رجل لم يعرف الله لانه لو عرفها لا يحب
ان يثتم محمدا عليه السلام فشرط فقال احدهما لصاحبه يا ابن النانية ومن جرح خذاي نأ
نام بنده است وكان احمد محمدا قيل لا يقع او نام اناس على النبي فلا يكفر ما لم ينفو نصراني اسلم
فما ات ابو بعد ذلك فقال ليتني لم اسلم في هذا الوقت حتى ارث منه يصير عزلا لانه من عني
الكفر كذا قال ابو حفص في مرفيع قيل له صلى الله عليه وآله لا اصل ابدا فلم يصل حتى مات ومن
ولا اتصل عليه لانه مات كافرا قيل وجه ذلك انه قال على وجه انها وان ولا الاستخفاف ومن
لم يكتف به لا اصليها اليوم ان ادابه رقا على الله كذا في الادوية حكاية **لا نوع** قال لا هو زود بين
بشر وباشمان بدو باضلي جهنم قيل لا يكفر وقيل يكفر كذا قوله هو باضلي جهنم كذا والاصط
ان يجدو النكاح قال في خطابه هو اكر او خذاي بها نسمة سماع قال ابو القاسم هذا جهنم

على الله ودعوي انه يغلب ربه وصا ومن بدأ ان تاب والآ ضرب غفقه ولو قال انك بلغا جبرست
نهذا اليسر ولا يكفر به وقيل لا يكفر في الاول ايضا لانه المراد به التوبة لا التوبة في الاخرى ولا
اخذك يوم القيمة فقال توصل كما ماى الله راك ابوسى قال ابو بكر لا يكفر ولو قال من جرح يدين جهنم
في هرو بود بدان جهنم كذا ورد بود وقال الفصل طر ومن اداه الاخرة وكفر بربه وبانت امراته
قال الله حاكم بيني وبينك فقال الاخر خذاي حاكمي غي شايه وقال ابو القاسم هو مرتد رجلا
لا احد المتخاف صير حكم خذاي صير است فقال من حكم خذاي به وانم قال ابو القاسم هذا استخفاف
بما امر الله وانك كذا قال احمد المتخاف غير با تا بعلم روم فقال من علم به وانم يكفر جاء احمد المتخاف
بخطوط الفقهاء الى خصمه ومما من عرض الناس فقال خصمه ليس كما افترأ اولي بعلم به اكان
عليه التعزير قال قصعة شريد خير من الله لا يكفر لانه يد اداه الله من الله ولو قال خير من الله
استخفافا يكفر من قال لا اخر اثر الحما في است علمك يكفر فان ادابه علم الدين كذا قال الكرم
دروغ مي كويهم خذاي دروغ مي كويهم لا يكفر لانه ادابه الله لا يكذب **نوع اخر** مات غلام
فقال يارب تاخذ مني له واحد ولا تاخذ مني له عشرة وانا اجتهد في جمع العلم لا يكفر لانه لم يهف
الله بالظلم لان له الدنيا والاخرة اصبحت بولده فقالت يارب من بكى داوي بان
بسندي لا يكفر اشتد عليه مرضه فقال ان شئت توفى حيا ولا شئت كافرا يصير متلا
عن دينه كذا من ابتلى غصيبا متبوعة فقال اخذت مالي وولدي واخذت كذا وكذا ما فافعل
ايضا وماذا بقي لم يفعل قال الله هذا من الانفاظ فانه يكفر لان مثل هذا الكلام الطويل لا يكون الا
يكون الا عن قصد قال يا خذاي ما روزي من فراغ كن تا بر من جور مكن بكفر جاء امراته
الي ابي نصر البوسني برقعته فيها رجل لامرته في الغضب ان روي كذا وادوان ففعله تقا
كشيت وان خذاي كذا تدا افر يد فتاقل فيها ختم ايام وما افق بالكفر **نوع آخر** قال في
خوارزمي يوما في فقال مجيبا له مع ويرغم انه لم يعتقد المجوسية ان قال اردت به الجواب لكنت
لم اعتقد الكفر بكفر مسلم ومجوسي في موضع فدعا رجل المجوسي وقال يا مجوسي فاجابة المسلم ان كان
في عمل واحد لذلك الداعي فتوهم المسلم انه يدعون لاجل ذلك العمل لم يفرم شي وان لم يكن في عمل
واحد بخلاف عليه الكفر قال لامرته يا كافرة فقالت انا كافرة فطلق قال الفضلي بانته منه

وجبر على الرجوع بعد التوبة قال لها يا كافر فقلت لا بل انت لا يقع افرقه بينهما بجل بغير
ولد او غيره ضربا شديدا فقال له فابل انت لست تعلم فقال لا ان قال هذا كفر وان جري على
لسانه لا اجاب امراته بقوله عيب اني لست تعلم لا يكفر وعن اصحابنا ان من قيل له لست تعلم
فقال لا لا يكفر لان قوله الناس ليس يعلم على حقيقته ان افعاله ليس بافعال المسلمين فقوله عيب العينة
قال لامرته خاف الله واتفق فقلت مجيبة لا اخاف فان كان الزوج عابته على معصية طاهرة
فاجابته بذلك كبرت فان كان ما عابته عليه امر لا يخاف الله فيه لم يكفر الا ان يريد بذلك الاستخفاف
فتن من زوجها ارا وضرب انسان فقال لما خاف الله فقال لاني محبة لاني لا يكفر لان
ان يقول التقوي فيما افعول وان رآه على معصية فقال لا تخاف الله فقال لا يكفر اطلق كلمة الكفر
عنه لكنه لم يعتقد الكفر بكفر في الاصح اضر الكفر او مع به يكفر لانه مناف لواجب التعظيم وقول
لا اله الا الله وان يقول الا الله فلم يتكلم به لا يكفر لانه يعتقد على الايمان ومن قال ان كان غدا كذا
والا كفر قال ابو القاسم يكفر من ساعته ولو وقع في قلبه انه ليس بمؤمن لا يكفر ما لم يعتقد كذبا
نوع آخر اذ قالت لزوجها تو سر خذاي واني فقال نعم يكفر ويدين منه امراته وعن
شرايين حكيم ان امراته بعثت اليه السحور على يدي خاومه فابطات الخاومه فارتد الزوج
فاتهمة المرأة قال الكلام بينهما الى لزم قال لها انقلين الغيب فقال نعم فوضع قلب شرايين
فكتب الي محمد الحسن فاجاب محمد ان جدو النكاح فانها كبرت وقيل منادوا فقه خلف باب
وما حاصر ان تزوج امرأة بلا شهوة فقال خذاي وبيعا ببركاه كرهه بكفر لانه يعتقد ان
رسول الله يعلم الغيب سئل الفضلي عن قوله عم من اتى كاسنا وصدقه فما يقول فقد كفر
بما انزل على محمد فقال الكاس من الساجر ففصل له الذي يقول انا اعلم المسروق من يدخل تحت
من الخبز فان نعم قيل فان قال انا اخبر عن اخبار الجن قال ولزم قال من كذا اخبر ايضا ساجر كاذب
ومن صدقه كفر لانه غيب فلا يعلم الا الله ولا عليه قوله فلما ختم تبين الجن الآية الساجرة لا يخاف
في قوله في حيفه ومحمد خلا فالاي يوفى وان نذير يستتاب عند اي يوفى ويؤمر في الامام ابناء
نوع كفر من لقن انسانا كلمة الكفر كفر الملقن وان كان على وجه اللعب والضحك وكذا قال
ابن المبارك من امر امرأة بان تزدني حتى تبين من زوجها فهو كافر ومن افق به فهو كافر وان لم يكفر

مطلب في معرفة الكفر

وان لم يكفر المأمور قال النضراني سلم اعرض على الاسلام فقال اذ سب لي فلان العالم حتى يرضى
عليك قيل يكفر لانه رضى بكفره في بعض الاوقات وقال ابو جعفر لا يكفر اكرسى رادعاي بركته وكبير
خذي جان وي بكافري يستأند من يكون كفا من بنى على مسئلة لفرى ومي ان الرضا بالكفر
من يكون كفا قال الفضلي لا وقال غيره يكون كفا وذكر محمد ان المسلم لو افضل حبسه في قم الا يبر
حق لا يفتد على كلمة الشهادة فقد اساء ولم يقل كفا وكذا اصح من قال لا يكون كفا بقوله كفا
عن موسى عم واشد وعلى قلوبهم الآية **نوع آخر** من استحل الحرام لا يعلم انه حرام فقد كفر
قال محتاج والحلال والحرام سواد قال ابو بكر الباقر كل من استحل محارم الله تخاف عليه الكفر قيل له
بما كره حلال بكروي فقال حرام بايم كره حلال بكروم لا يكفر وهو عاص قبل ان يكفر لا يكون
استخفافا بالمعاصي كاستخفافه بالله قيل لا يعتبر مثل هذا اقل مرتبة الا يري ان يراه
استخفاف بعض المسلمين ومحمد الله فلا يكون منة لانه الاستخفاف بالله استعلان الجماع حاله
كفر وفي حالة الاستبراء بدقة وضلال وقيل ان استحل متاولا ان النبي ليس للنجس اولى
النبي لا يكفر ولو استحل مع اعتقاد النبي وكونه خفيلا لم يكره والاول اظهر عن اي منظور
الما تدرى من قال سلطان من الزمان عاكر لانه لا شك في جوره والجور حرام معين فمن
جعله حلالا وعلا يكفر **نوع آخر** اذا قال الله يعلم اني لم افعله كذا وهو يعلم انه فعله او هو
مجبوس ان فعله كذا وهو يعلم انه قد فعله قال بعض المتأخرين يكفر لانه وصف الله بالجل وقال
بعضهم لا يكفر لان الرجل انما يقول مناديا بما يقول الا ان يتعمد القول به وهو عالم قال
كان الله يعلم اني فعلت كذا فانه غير عالم وقد كان فعل ذلك يكفر قال ابو الليث منادوا كان
اختيارا عنه لا اذا حلف على ذلك لا مرضاه فهو عاص لا يكفر صلى مع الامام جماعة بغير طهارة
عند اولى غير القبلة عمدا بكفر واخرا حرام الدين انه يكفر في الصلوة بغير طهارة عمدا والي غير
القبلة لا وقيل انما يكفر بالصلوة بغير طهارة اذا فعل ذلك استخفافا فانه ذكر في جميع
في مسئلة التثنية بالصلوة ان الصلوة بغير طهارة معصية ولم يقل قال العباد بالله من جهة خذاي
كفنت ورفضت ان فعل كذا فهو عاص وقد مرت في الايمان قال ان كنت فعلت كذا وكذا
وقد كان فعل وهو يعلم فذلك يكفر في قوله كذا العلماء ويدين منه امراته وقد قيل اذا حلف

على الاستقبال فقال ان فعلت فهو يهودي او نمراني انك بكفر بهذا اليمين وليس هذا وجهنا ولا
اذا حلف به على شيء قد كان وهو يعلم انه قد كان فانه بكفر في الاصح قال ان كنت قلت فلانا اسير فبؤر
من الله وهو يعلم انه كاذب اختلف المشايخ في كفره قال صدر الشهيد المختار الفتوي في جنس مدح
المساكين ما اختلف السرخسي انه ينظر ان كان الخائف يعتقد ان مثل هذا اليمين كاذب كفر والا فلا وكذا
في قوله الله يعلم انه فعلت وسوكا ذب على الداراني اخاف على من قال بحبوة وحياتك في اليه
الكفر ولولا ان العامة يقولون ولا يعلمون فعلت انه شر ك قال ابن مسعود انه لا احلف بالله كاذبا احب
الي من احلف بغير الله صاوقا **نوع آخر** قال الاخرى بار خذاي من قال الفضي اذا عفى عن الخط
وقصدها فذلك المحض كفر وان لم يعرف معناه رجوت ان لا يكفر ولا شر ان ياتم ويخبر بار خذاي خذاي
بنك وقيل في قوله بار خذاي من لا يكفر ولو قال خذاي من يكفر ومن الحق كاف التصغير في اخر اسم عبد
العزيز وعبد الغفار وعبد الخالق ونحو ذلك ان قال ذلك عبد بكفر وان كان لا يدري ما يقول ولا قصد
لم يحكم بالكفر ومن مع ذلك منه بحسب عليه ان يعلم **نوع آخر** مثل الفضلي عمر بن حنبل في حديثه ان
شيئا وقت الحنة والاشبه ذلك قالوا بكفر الزناج والمذبح ميتة لقوله تعالى اهل بيته الله قال الفضلي
الزناج بك الشكرامة ولا يكفر لانا لانسى النطق بالمؤمن انه يقترب الى الاوتى بهذا الخبر اشترى يوم
النيروز شيئا لم يكن مشتمرا قبل اذ اوبه تعظيم النيروز كما يعظم المشركون نجس وان اراد به الاكل والنشر
والنقمة لم يكفر اسدي يوم النيروز ان شيئا ولم يرد به تعظيم سنه اليوم كثر جري على اعتنا
بعض الناس لا يكفر ولكن ينبغي ان لا يفعل ذلك في سنه اليوم خاصة وينفعل قبل اوبه وعون لا يفتقر
ان رجلا لعبد الله خمسين سنة فاسدي يوم النيروز الى بعض المشركين بيضه مريد به تعظيم فلك اليوم
فقد كفر بالله تعالى واجبط عليه خمسين سنة لا بأس ما جاء به وعوة اسل الذمة اذا لم يكن فيه تعظيم شعارهم
المخصوصة به **سئل** عن وضع تلنسون الجوس قال لا يكفر وقيل ان قصده اليه بكفر **سئل** ابو جعفر
عن ان عبد المشركين وقد ترك في ذلك صلوة او صلاتين قال ان كان اراد تعظيمهم كفر وليس على قضاء
الصلوة ولو كان ذلك لنفس لم يكفر وقصفا بترك من الصلوة وعن عبد الله بن المبارك عن الامام فيمن
عليه صيام شهرين متتابعين فارتد عن الاسلام ثم تاب سقط عنه القضاء وفي مختلف الخبر في العلم
المرتد لا يلزمه قضاء العبادات **سئل** نظر في فتوي فقال چه باور نامه فتوي اوودي فقد كفر ان اراد به

بالشرعة قال بت لا يجد كتم وماوي اشترى نكتم لا يكفر لانه يراو به التبعيد قال فاصح بياست مسلمانا في
بيت مشتمر مجلس الفتوى بكفر في خون كفت شاو بار انك يا شاوي ماشاوست افتي ابو بكر الخراج انه
يكفر اذ قالت لعنت بر سره شوي وانتمند بار كفت لوقال قبل مو الله احد لا توست بار كفت
يكفر قال مسلمة بن عويص خذاي كفت است ففعلوا بكفر ان اذله به الاستظهار قال انا مؤمن ان شامته ان
لم يولد بكفر لوقال اي بار خذاي ابن ظلم مبيد يكفر ان اعتقد ان الله يرضى بالظلم مخرج من يؤمن فقال
كذبت بكفر قيل لا يخفى الله فقال لانه حالة الغضب بكفر قال سلطان ظالم انه عاقل قال ابو منصور
يكفر وقال السيد الامام ابو القاسم لا يكفر لانه عدل في شيء قال اي شيكبار خذاي وند بنفي ان لا يكفر لانه
الصبور و لوقال بخذاي وبخاك هاي فلان كه جنين كارهه است يكفر قال اگر مرا خذاي بهشت وند
تو خواهم الاصح انه لانه لا يكفر قال من باري حلمانم فقال لا عرفت تو بار و مسلمانا تو بكفر قال لرجل اسمه
محمد لعنت بر تو بار و سرجه خذاي لا بدعي نام بنده است لا يكفر قال اگر بر سلطان و پيغمبران كواهي و سركه
تو اسم نيست اسفوار ندارم يكفر قال كافر لعنه به ان تانو لوفون لا يكفر لانه يراو به الاستظهار وقيل
لا رجالي اي كافر فقال اگر مجنون من مانو صحبت ندارم يكفر وقيل لا يكفر لرجل صفي فقال
تو جندين كاه نماز كروي او قال جندين نماز كام كروم چه به سر اودم كفر قيل له كافر شدي فقال كافر
شد كبر يكفر و لوقال ماست برهان مود اندر منه ان اراد به الاستظهار بالقرآن يكفر لوقال احواف
الي من الله فانه يستتاب و جده نكاهه ان تاب قال الواعظ لمن يرد الاسلام باس فلان ربه
نجس من اندر اسلام اري اقول انه يكفر قال كنت مجوسيا الان اسلمت على سبيل التمسيد ولم اعتقد
ذلك حكم بكفره قال مع جمه مسلمين كروم بكافران فادوم ان ليس كانكم ففعل لا يكفر قال بك حد كاه نماز
مكون با حلاوت غمزي بنی كفر ان اراد به الاستظهار قال فعل وانتمند ان ماست ففعل كافران
كفر و لوقال ذلك الامام معين لا يكفر قال في حالة الفجر مرا خذاي خطا فريد است چون ان نروا بيا
حرايج نيست لا يكفر قال اگر پيغامبر مرا مروت كويد فو يكذرم لا يكفر و لوقال ان كافر خذاي لا
افتاوست قيل بخاف ان يكفر الصحيح ان الرضا بالكفر لا عدائه مستقبلي الكفر لا يكون كافر قال الله واشد
على قلوبهم الآية جلس في مجلس الشراب على مكان مرتفع وذكر مضاهك استنزه بالواعظ ففعلوا كفر
وكفر و قال ازين سن كلاه مغان بر سرهم كفر قال لا حرج بنفي ان يسود سجود الله وسجدة الي لا يكفر

الاله المرافعة الشكر والخلة لا التحقق ولو تزويج نار الفضاوي او ربط الصلح كقر ولو علق البايوة
 على وسطه لا ولو ليس المرغوع قبل لا يكفر وقيل كقر ان اراد به التسمية بهم كقر بلسانه طايحا وقلبه
 مطمئن باليمان لا يكون عند الله مؤمنا ينفى للعالم ان لا يبادر تكفير اصل الاسلام مع انه لقضى
 بصحة الاسلام بحسب ضلال السيوف ينعى الذي من زنا برسم يجب ان يكون على وورم علامة
 يتميز بها عن دور المسلمين ومن كانت يد من نسائهم يؤمر بانها علامة فوق الملاءة وكذلك
 يؤمر بانها علامة في الحامات من الجملاجل وغير ذلك ولا يترك ان يكونوا الا عند الفروع خصوصا
 في اسواق المسلمين بجماعهم واذا جاءت الفروع فليزولوا في جماع المسلمين عند اصل الذمة لا يواحد
 مالك سيجد وارثا ب يصر دار الاسلام باظهار احكام الاسلام فيها جدي نزل في قرية في بيت رجل
 ورب البيت كاره فان كانوا الغزو فلا بأس جزي او ذمي طلب تعلم التران والنفقة للباس
 يعلم دار العلم **كتاب**
 في العصب في اصحاب الفرائض في فوي الارحام في الحرام والتخارج **سائل وللافتاة**
 واخره وللافتاة **سائل للعصب** واصحاب الفرائض ترك بنتا وابن ابن فاما في بينهما نصا
 وانما لا نصيب نصيبه باين الابن وان سفل منها لانه الاعلى انما يصير عصبه بالاسفل اذا لم تصل
 اليه فريضة وسفلت بنت ابن وابن ابن فاما في نصيبان اولاد الابن الذكر والانثى
 يسقطون بالابن ترك بنتا واختا وابن ابن فالنصف للبنت والبلدة لابن الابن ترك بنتا واختا
 لاب وام واخا واختا لاب فللبنت النصف والبلدة للاخت لاب ولم **سائل في فوي الارحام**
 في اولاد البنت ينحج بكونه ولد الوارث وفي الاجداد الفاسدة لا ينحج بكونه جدليا الى الميت
 بوارث بيانه اذ ترك ابا ام واب ام يقسم اثلاثا وقربة الام لهم الاختان بنيت
 بالجملة ثم الترجيح في الجملة محبة باسبانه ولو اجتمع قربة الاب وقربة الام ينحج بالقرب
 بالاجماع حتى ان الامة اولى من بنت الخال للقر وبه حق الترجيح بالقرب جعل قربة الاب
 وقربة الام واحدا لان الترجيح بذي قرابتين ان كانا من جنسين مختلفين لا ينحج في ظاهر
 الرواية وبه وفق وعنه ابو يوسف انه يترجح عندنا والجملة وعند الاختلاف في رواية حتى لو ترك
 بنت عم وبنت خال بنت عم اولى وفي ظاهر الرواية ولد الوارث اولى احدث الجملة او اختلفت

نشأ لاب اب الام الاعمال لا في الحمان
 مطلقا بقة واحدة مع الاضوال والحالات
 حتى اذ ثبت م

وعنده الاغلا **سائل الحمان** والتخارج العادل مباشرة بغير حق محرم والمحبب للمفاهيم المبائر
 جعل العادل الميت وان كان حيا حقيقته ينظر ان ميراث الميت لو كان العادل حيا حقيقته يكون له
 ورثة الميت كذا **سائل** انما يقع اقام يكون في الزكاة دين او على الزكاة دين لا اذا كان لا يقع
 ثم في الموضع الذي يقع يقسم البلدة بينهم على ما هم التي ظهرت في الموضع الخارج لا ان يجعل منها بالتخارج
 كان لم يكن سانه امانة وسنت واخ لاب وام اصلها من ثمانية فاذا اخرجت المرافعة فليعلم السان بينهما
 على ما كان لها قبل التخارج وهي سبعة **سائل وللافتاة** معقود فخرج معقوده فلو ان الولد لمحقق
 الاب ولو تزوج المعقود بامه انسان فولدت فاعتق حولي الامة الولد فلو ان الولد له الولد وان خلق
 محلا اصل بان كانت امه حرة اصلية او عارضية يجوز ان تبنت عليه ولانها الولد لقوم الاب لم
 لقوم الام ان كان الاب حر الاصل لا ولاد لقوم الاب وكذا اذا كانت الام حرة الاصل لا ولاد لقوم
 الام لان حر الاصل لم يجز عليه عتق فلا يثبت الولاء وان ثبت الولاء من الجانيين بان كانا معقودين
 يصير الولد لقوم الاب بالاجماع فان كانت الام حرة والا جدي حلي ميت فالولد الذي خلق حر الاصل
 بحولي لقوم الام حتى تترث منه معقود الام وعصبه معقودها وان كان الاب حر الاصل فعلى وجهين ان كان
 عتقا لا ولاد لقوم الام بالاجماع حتى لا تترث منه عتق الام ولا عصبه معقودها ولا في جانب الاجماع
 لانه لم يجز عليه عتق لكونه اذا كان الاب حر تترث عصبه معقودها وورثته من فوي الارحام من هذا الولد
 كما في سائر الاجراء وان كان انجسيا لا ولاد في جانب الاب بالاجماع لانه لم يجز عليه عتق وسل يثبت الولاء
 في جانب الام حتى تترث معقود الام وعصبه قال ابو حنيفة ومحمد يثبت وقال ابو يوسف لا وان لم يثبت
 الولاء في جانب الاب كما في الغزبي بالاجماع فالاصل ان قوم الاب انما تترثون باعتبار ثبوت الولاء لهم
 وليس كان الاب من اصل الولاء والا تترث قوم الام فان كان الاب حر الاصل ان كان عتقا لا يترث
 الام بالاجماع لانه لا ولاد لقوم الام وان لم يكن لقوم الاب ولاد وان كان الاب غير عتق قال ابو حنيفة ومحمد
 يترث معقود الام وقال ابو يوسف لا المعقود اذا لم يكن عصبه يترث منه اقرب عصبه المعقود حتى لو ترك
 ابن للمعقود واباه فالارث للابن وعند ابو يوسف السدس للاب والباقي لابن وذو ارحام المعقود لا
 يترثون من المعقود انما يترث عصبه المعقود اما عصبه عصبه المعقود اذا لم يكن عصبه المعقود لا يترث
 المعقود مثله امانة اعطيت ثم ماتت عن ابن وزوج ثم مات المعقود فالابن لها فلو مات الابن

وترك الأب الذي موزوج المقتبة ثم مات المقتب عبدا واعتق المقتب أثنت عبدا ثم مات المقتب الآخر وترك عبدة المقتب الأول لا غير مراث حنة وان كان هذا في صورة عبدة عبدة عبدة معنف لأن المقتب الأول حر ولا هذا الميت فصار مولي له ثم تركت عبدة المقتب الأول لقيام مقام موثقه أو عبدا ولد ميت وأقام كل واحد منهما البينة انه اعتقه ففنى بالولاء والميراث بينهما **في طاعة المولود** مات الأعلى وترك ابنا ثم مات الأسفل وترك ابن الأعلى لا غير وجب ان يدرك منه **من** اشبهه ولا يعلم من ولد النفراني عند النظر فكبر انهما مسلمان ولا يرثان من ابويهما الا ان يصرحا فلها ان يافز الميراث بينهما بقية احد الورثة التركة ولا وبن على الميت فصاحت ضمن الاخرين الا اذا كانت التركة في زوج يخاف عليها **حكم الحنفى في الصلوة** حكم المرأة في الصلوة مع الرجل ويبنى قبره ولا يلبس الحرير ولو قبله رجل ثبت حرمة المصافحة ولو وقع حتى من خشي وسماحتان يتوقف في النكاح فان مات قبل التبين لم يتوارثا ولو قال كل عبده فهو حر او كل امته في حق حره وله حتى يشك لم يعتق ولا قبل قوله انا فكر او اثني ولو قال كلا القولين يعتق ولو اثنى الحنفى لا يقبل ولو حضر القتال لا يعطى له سهم لكن يوضع له شيء كالنساء ولو اسلم فقتل ولا يدخل في قسامة ولا يؤخذ منه الجزية ولو اصبغ الى قتله وقد بلغ حد الشهوة لا تحسنه اجنوبي ولا اجنبية لكن يشترى له جارية ختانه من ماله وان لم يكن له مال فمن ماله بيت المال فتحنه ثم يباع او تزوج امرأة خاتنة تحسنه وان لم يبلغ حد الرجال الشهوة تحسنه الرجال والنساء ولا حد على فاقة ولا يقع بيد الرجل بيده ولو شهد فهو على حتى انه غلام وهذا اخرون انه جارية والمطلوب بغير اثبت قضى بانه غلام وان كان للرجل من قضى بانها جارية **كتاب الحظر والاباحة** فيما يرجع الى الزوج المخلوع بالاجنبية مكر ومعة وان كانت معها اخري كراهة التحريم لا بأس بدخول الخصيان على النساء ما لم يبلغ حد العلم وفلك خمسة عشر سنة لانه لا يحنل فحد ذلك المحبوب اذا جفت ماؤه تدريجاً بعض ما نحننا اضطراط مع النساء ولو وقع الامن عن الفسنة والاصح انه لا يحنل وكذا المختن الذي في اعضائه لبن وفي لسانه كثر باصل الخلقة ولا يثبت له النساء ولا يكون مختن في الروي من الاعمال رخص بعض المشايخ في تركه مثله مع الفسوان والاصح انه لا يصح كل ولا المختن الذي هو مختن في روي الاعمال فهو كغيره من الرجال بل من جملة النفاق بل من

مطل

من النساء العبد يدخل على مولاه بغير اذنها بالاجماع ومعرفة النظر اليها كالاجنبي حتى ينظر الي وجهها وكيفيةها ولا ينظر الي زينتها الباطنة وقال مالك وموحد قولي ان في حمله من بعده ما يحل للمحرم واجمعوا انه لا يسافر بها يكن للمرأة ان يسافر ثلثة ايام بلا محرم ولا يكره للامة وام الولد ومطاعه الابتلاء اما الآن يكره لهما ايضا شهد عنها المرأة عدلان ان الزوج طلقها فلا تالا يصحها المقام معه لكن لا يزوج با غير غابت المرأة فاحذر النساء انها ارتدت ببيع الزوج ان يزوج اربعا مولا ان كان المختن ثمة حله كان او عبدا او محررة او ذوق قال ابو يوسف سالت الامام عن الرجل يمس امرأة ومضى فوج الزوج كي يتحرك هل ترى بذلك باسا قال لا والله ان يعظم الاجرة لها النظر في العورة الغليظة فالاولى لمن لا يفعل ختان النساء مكره لانه يزيد في اللذة وضمان الرجل سنة حتى غلام فان قطع اكثر من النصف فهو ضال ولا فلا يجوز الحقة لرفع الهزال لان اخبره **الدق** ويجوز النظر الى فرج الرجل المحقة واعضاء الحرة عورة ما خلا الوجه والكفين والقدمين وفي الامة العورة الظهر والبطن والفخذ والفرج دون الصدر والساق وشعر راسها وجد الرجل مع امراته او جارية رجلان عليها فري بها له ان يقتله ولا يمس مع امراته او محرم له ومن طاعة على كقتل الرجل والمرأة جميعا وكذا اذا عرض الرجل في الصعاء يريد اخذ ماله ان كان له عشرة ورامم واكثر فليقتله وان كان اقل من عشرة يقتله بقاتله ولا ينقله يكن مد الرجل الى القبلة في اليوم وغيره متعذرا اذا كانوا جماعة فاراد احدهم المسانعة مع واحد يكن لقوله عم اذا كان القوم ثلثة فلا يباح اثنان دون الثالث فان ذلك يضر ويجوز الكذب في ثلثة مواضع في الصلح بين اثنين وفي الحرب ومع احدهما احتراما لمن الوحدة والخضومة اذا سجد للسلطان للتحية لا يكفر فانه ذكر في السير الكبير اذا قيل للملك والا فلتنك الافضل ان لا يسجد وان سجد للتحية فالأفضل ان يسجد اعلم ان البجعة للتحية وبنيته ليس بكفر اذا كان خائفا يكن سخره او اني الذهب والفضة للرجال والنساء جميعا ولا للتمتع فلا يكن ولا باس بان يكون في بيت الرجل او في من الذمب للتعقل لا شربها لا باس بتركه الحر للرجل عند الامام خلافا لهما المستقر من اذا اسدي الى الحر من لا باس بالقول لهما منفعة مشروطة في القرض ولا باس بتملكه لكن التوقيع عنه افضل اذا علم انه اسدي الى الحر من

مواضع

فان علم انه اسدي لا لاجل الدين لا يتوقع والسبب الظاهر ان مقام العلم ان يكون بينهما
قبل القرين بسبب الصداقة او القرابة او غير ذلك او كان المدي عروفا بالجو او فادام يكن
شيئ من ذلك كان مشكلا فيتوقع ما لم يكن انه اسدي لا لاجل الدين وجاجة مانت وحس
من بظنها بليضة يجوز كلها عندنا سواء اشتد قسرها او لا اراد ان الملك حرام ولا العقيل
فيه من الوعيد ما لا يسمع هذا الموضع **س في المسائل الاعتقادية** وصف الله تعالى باليد
بالعربية والفارسية يجوز وبالعين بالفارسية لا يجوز لا ينبغي ان يقال بجهل بالتوفيق كما كانت
لان التوفيق انما يقال استطاعت بالفعل على است لا ينبغي ان يقال خدائي بأشد
ويصح خبرنا شد لان فيه قولاً بفناء الجنة والفار وانما لا يفنيان عندنا رسالة الرسول
لا يبطل بموته العدل في الامانة والامانة والقضاء شرط الاولى لا شرط الصحة العلم
افضل عندنا خلافاً للمعتزلة سوا المنكر ونكير للانبيا قيل هذه العبارة يكون على ما دللتم
اسمكم لا ينبغي ان يقال القاصي عن التوحيد لكن يقال له اليس لدين مطلقاً يستحب ان يتعلم
الرجل من الطب قد ما يمنع عما يفتر بدينه قراءة الاسعار ان لم يكن فيها ذكر الغش والظلم لم
لم يكن لا ينبغي للشيخ الجاهل ان يتقدم على اب العالم في المشي للجلوس والكلام اذا اراد
قراءة القرآن يتعوف واذا اراد التسمية لا تعلم ما ولد قد الحاجة من القرآن افضل من صلوة
التطوع وتعلم الفقه افضل من ذلك قراءة القرآن في الحمام ان لم يرفع صوته لم يكن ولا باس
بالسبح والتهليل ورفعاً صوته اذا سمع التلاد يسكن عن القراءة رجل يكتب الفقه ويحبه رجل
يقراء القرآن جاسراً ولا يمكنه ان يسمع القرآن فالا ثم على القاري قراءة القرآن عند البتور لم يكن
عند محمد وبه ينفق **اذا صار المصحف خلقاً** ينبغي ان يلف في خرقة طاهرة ويدفون في مكان
طاهر او يحرق الآيات اذا قرأت بقراتين وكل قراءة تفسير آخر في منزله آتيت قوله
ولا تقر بوجوه حتى تظهر **ينبغي للقاري** ان يختم في كل اربعين وقال ابو الليث ينبغي ان
يكون في كل سنة ختمتان يستحب ان يكون ختمته في الصيف في اول النهار وفي الختام
في اول الليل قراءة قل مولاه احد عقيب الختم ثلث حركات الخمسة اكثر المتأخر في نقصان
وكل قراءة في بعض يكن ان يكون قبله الى متوضي او مخرج او حمام ودخول المسجد متعللاً بأكروه

قوله كما فاعلم فاعلمك لا باس لمحدث ان يدخل المسجد في اصبح الثقلين عند النكاح في المسجد لا باس
بل يستحب مسجد ضاح على الناس ويحبه الذين لو دخل يؤخذ ارضه بالعمه مكرهاً لغير المسجد
بطين بل بما يحسن يكن وجعل السرفين فيه للضرورة لا يحرمة المسجد ويحذف طريقاً فان كان لغزير
لم يكن ويكون غرس الشجرة في المسجد الا اذا كان فاعلم يكن مسح الرجل على اسطوانة المسجد وان كان فيه
تراب يجمع او حصى محترق لا باس بالمسح لا ينبغي ان يتصدق في المسجد للجامع لكنه يتصدق قبل الوصول
او بعد يكن النعم ولا يخل فيه لغير المحتكف واذا اراد ذلك ينبغي ان يولي الاعتكاف فبدخل وبذلك
بقدر ما يولي ثم يفعل ما شاء يكن كتابة العلم والقرآن في المسجد باهره على سائر المصلين بعض ما ينبغي
في المسجد من الخشيش ليس عليه ان يرد ان لم يتعمد الجلوس في المسجد ثلثة ايام للصبيته يكن وفي غير
المسجد جازع الرخصة ثلثة ايام والاخرى تركه رفع الصوت عند سماع القرآن والوقوف مكره ومنع
الصوفية من رفع الصوت وتخويل الثياب يكن ان يقال في دعاء نحو فلان او نحو رسلكم لنبينا نكر
كذا ذكره في تجريد الفصول الكريه وجازع الآثار ما دل على الجواز ان يتجافوا الكافر وقيل لا يفضل
الدبوسي والشيخ الامام ابو القاسم الحكيم وبه ينفق قال له يهودي انا الله تعالى كما رجاء ان يسلم اولي
الجنة عن صفار لا باس به الدعاء عند ختم القرآن في شهر رمضان على الرغم المعهود بدقه وبكى لكن
لا يقال للمعول ما لا يفهم مع الوجوه بعد الدعاء لا باس به اذا كتبت المرأة ليعتقها زوجها لا يكن ان يسلم
على الواحد بلفظ الجماعة لان المؤمن لا يكون وحده سلم عليه وهو يفر له بحسب عليه في وقت صلوات السلام
ولم يسمع لم يسقط العوف فان كان المردود عليه اقيم برفق بقرتك بنفسه سلم بل لا يجزئ دخول المسجد
وبعضهم ليس في الصلوة يسلم ولو ترك السلام لا يكون نادكاً للجنة يكن السلام على الشابة تشميد العاطنة
العيون يجوز ولتاً به سميت نفسه فسميت العاطن واجب ان حمد العاطن فسميت له شفت فريت
فبعد ذلك مومن مخير يكن الاستدلاء بالسلام على اصل الرخصة بغير ضرورة ولا باس بالرق والبريد على قوله
وعليك من على قوم وهم في معصية يسلم عليهم على قصد ان يشغلهم عما هم فيه لا يسلم في الحمام يسلم القاي على
القاعد والركب على المشاي والصغير على الكبير يسلم اجماع السلام اكثر وقيل اجماع السلام اكثر لانه في رخصة
لا يسلم من ولد فبينا عند الامام خلافاً لمحدث من كان اسمه محتمل كونه ان يكني بابه القسم وقوله نعم متول
باسم ولا يلقوا بكنيتي منسوخ لان علياً له كني ابنه محمد الحنفية ابا القسم يكن ان يدعو الرجل

اباء او امرأة زوجها باسمه يكره الكلام في المسجد وخلف الجنان وفي الخلاء وفي الجماع ارادوا دخول النساء
يستأذنه اولاً ثم يستلم لابس بالسماع عن الاخبار والمحدثات والاخبار عنها لان فيه حظاً قلنا لا يكره اكلت
من تمرى فقال عشرة وقد كان اكل اكثر من ذلك لا يكون كاذباً لابس بالمرح الا ان يتكلم بكلام يات
فيه او يقصد ان يفوت القوم وعن الامام انه كان كثير المزاح ينبغي ان يكون قول الرجل لئلا ينسب طماع لبر
والفاجر والسقي والمبتدع من غير مدغنة ومن غير ان يتكلم بما يظن انه يرضى به لئلا ينسب طماع لبر
الدهوي والنصاري رجل مريض في دبر مضمومة لابس فيها عظام اليرقان حرمة ولا يكره ان جعلت
مقبرة للمسلمين كان فيها قبور المشركين في الحاسية ان لم يكن اثار المشركين فيها لابس به
وان بقي من عظامهم وغير ذلك لم يرفع وتحذر مسجداً بطيخ القبور قبل حركته وفي الخلاء لا رجل
حفر في غير حركته يدفن فيه الميت فدفن غيره لا ينسب كمن يفضي قعره لغيره ولو دفن الميت في ارض
غيره فلما اكد الخيل في تكيفه بالاجراج او ذبح الارض فوقه يكره فني الموت لعنبت اوصيوع عيش
مختلف ما افانني لغيره انه فحافه الوقوع في المعاصي لخراج الشروع الى ثوب القبور في الدنيا بدعة
حاصل ماتت ودفنت ثم رثت في المنام انها قات ولدت وكان الولد يترك في بطنها لا ينسب القبر
وعلى ان تحمل شهان على امرأة ومويعلم انه لو نظر اليها اشتهاها لا يجب وكذا حكم الغلام الصبيح الوجه
عمر الاعضاء في الحكم مكره الا عن ضرورة لابس لغير الامه الاضحية الرجل فوق الشاة اذا لم يكن
فد رملها الغير حل للاحبار والا فلا كذا الوراي على ثوبه نجاسة فوضه سعة من عدم اخبات لها
اذا وقع في قلبه انه لا يلففت لكلامه لانهم بالمحضور لابس في معاملة ذبي مما لا بد للمعتد اليه من اهل
الانظر والاباس فيه الى خوف الفتنة لابس بدخول الحمام للنساء غيره وبدونه حرام لو كشف اذنه
في الحمام في الموضع للمعد لذلك لنفسه وبغضه لابس به وطى الجارية المشركه شرافاً سداً مكره للاحرام
لا يحل وطى الغضاة يكره ان يطأ امرأة او امته او امرأة الاجري او امته الاجري برباطها وفي الحمام
بالغدة ليس من المرد لان فيه ابداء ما يستحب اخفاؤه وسو الجماع يكره بيع الغلام الامر ممن عرف
باللواطه رجل اشترى جنداً عجوزاً فابى ان يستلم وقال ان يعتني من علم قتلت نفسي جاز ان
يبيعه من عجوزي رجل يبيع ويشتري في الطريق فانه لم يكره في حق من ضرب الناس لابس بدين يتي منه
لاباس بان يكتف للرجل الي ما راح الحرب للنجاة ما لم يكتف اليهم لاهاً او كراغاً اشترى ما يتساحح اليه

الفساد فغاب فحاف البائع ان يفسد ببيع من غيره ويجعل ذلك منه من الرجل فاشترى له ابنة او ولد
بغير اسم ما يحتاج اليه المريد جاز حشيش المسجداً فابى واستغنى الناس عنه قبل لاصل المسجداً
يلبسون وكذا الجنان والمختار انه ليس لهم ذلك الا باع القاضى ويكره تلقي الركبان في بلد بغير جملها
لا يسمع الا اذا كان ارباب الطعام يتكلمون ويظهرون عن القيمة تعدياً فاحشاً في لابس به غشون
من اسد الشراء والبصر فاذا فعله وباع رجل بشئ فوق ما اجاز الوالي جاز البيع ولو باع كما صعد الوالي
حل للمشتري الاكل لا يشترى يد رجل لا يملك مثله مثل فلك الشئ فلا فضل ان لا يشترى فلك منه
الصبي العاقل لا بقالا ونحوه اشترى منه شيئاً واخبره ان امتارته بذلك ان طلب الصباون ونحو
ذلك لابس ببيع منه وان طلب الزبيب ونحوه لا ينبغي ان يبيعه اذا كان لرجل يبيع عقور واستغنى
عن قتل يرفع الي القاضى ليا من يقتل الجراد حلال ويكره حرقتها وكذا احرار القمام والعقرب
لاباس باحراق حطب فيها النمل الهرة المؤدية لا ينبغي ان يفرج ويترك اذنها لكتها يذبح بسكين
حاذ خصاء الهرة لابس وتحرم خصاء بني آدم القاء القملة مباح لكنه ليس من الادب لابس
بثقب اذن الصبي لابس بقطع العضو اذا وقعت فيه الاكلة عدلان شهد عند رجل ان هذا قتل بانك
لم يبعه قتله ما لم يقنع القاضى بشهادهما من قتل نفسه كان اثمه اكثر من ان يقتل غيره لابس بالكل
متكثراً اذا لم يكن عن تكبر يكره الاكل على الطريق وكذا اكل الطين لابس بطعام المجوسي الا الذي يجمعه
الشعر اذا وجد في غير الابل والثاة يؤكل بعد الغسل ولو وجد في اعضاء البقر لا خير ووضه خلاله
سرقين الفارة فان كان على صلابته يرمي ويؤكل الجز رجل قال من يتناول من ماله نوله مباح فبئس له
رجل من غير ان يعلم اباحته جاز قد يطبخ وقت فيه نجاسة لم يؤكل المرقدة وكذا اللحم اذا كان فعال الغليظ
فانه لم يكره في الغليظ بفسل ويؤكل من جاع ولم ياكل حتى مات اثم بسل الثياب الجمل مباح اذا لم يتكبر
وتقبره ان يكون معها كما كان قبلها والافضل ان يلبس ثوباً وسطاً لا يجتذ غايته ولا رقباً غايته
الريوح والليثة ان كان من الحرير لا يكره لابس ان يلبس الصبي اللؤلؤ وكذا البائع ينبغي ان يلبس الخاتم
في خنصره اليسرى ولا يلبس باليمن لانه قبيحه بالرواقض ينبغي ان يجعل الرجل الفسق الى باطن الكف
لاباس بتعلق ستر الحرير الى الابواب لابس ان يكون ليلة العرس وفي يضرب لاطلاق الكعك
اذا لم يكن رجلاً ولا يضرب على بيضة التطرب رجل بنى بامرته ينبغي ان يتقوله لانه الولد سنة

لا يباح اتخاذ الضيافة فوق ثلثة ايام في العرس والوليمة ولا يباح اتخاذ الضيافة عند ثلثة ايام المصيبة
ولا يباح بضيافة الرمي السننة غسل الابوي قبل الطعام ان يسلوا بالثياب وبعد بالثياب وضع
المحلاة على الجدار وتعليق الخبز على الجدار يكن يسعى اليد بكاعد يصنع للكتابة يسعى الاصابع والكفين
بالخز الآ اذا اكل بعد ذلك رفع النلة هرام مالم يقل صاحب البيت ارفعوا يكن السكون حال الاكل لانه
يشبه بالمجوس غلام حتى تقطع اكثر الجلد منه جاز وان قطع النصف لا اهل مصر اجتمعوا على تركه لانه
حاربهم الامام لان الختان سنة موكله صبي يحرقون ولا يمكن ان يمتد جلده ذكر وخشفة ظاهرة كانه
مختون تركه ولا يشد عليه وكذا شيخ من المجوس او السند لو اسلم وقال اصل البصر انه لليطبخ الختان
تركه لا يباح ضرب السكر والدرام في الضيافة وعند النكاح الاشغال بالتداوي لانه يباح له ان يعتد
ان الشاة مولدة لا الدواء سال الدم من انفة وكتب بها كذا الكتاب بالدم على جهة والفرد وفرد
للاشفاء والمعالج جاز ولو كتب بالبول ان علم ان فيه شفاء لا يباح به ولكن لم يفعل تعلين التعويد
لا يباح به ولكن ينزع عنه الخلاء والقربان اذا احرقت الطبيب او غيره لحسن افنى بعضهم ان من فعل
العوام لجهال الاكتحال يوم عاشوراء لا يباح به المداواة بعظم بال لا يباح به الا ان يكون عظم ادي المفترق
المجوس اذا وضع على الجروح ان عرف ان فيه شفاء لا يباح به التداوي بلين الا ان لا يباح بحوز الحفنة
لرفع الهزال مريض فلم يعالج حتى مات فلا اثم عليه قال الطبيب غلب عليك الدم فاخرجه والا يفتك
الدم فلم يخرج حتى مات لم ياتم امره مات يشق بطنها ويخرج الولد وهي انه فعل ذلك باذن العالم
فماش الولد امره عاجلت في اسقاط ولده لم ياتم ما لم يستن شي من خلقة الكسب فرقة تدبر
منه قيل كل فاري تركه الكسب قايما فاما ياكل من وينه العاجز عن الكسب عليه ان يطوف الابواب
فيقال وقال بعض المتقشفة وهم جهال المترادة السؤال مباح بطريق الرخصة فان ترك حتى
لم يكن اثما وعندنا ياتم رجل منع امراته عن الغزل له ذلك ليس لاصدق غيره عن الاستفادة بفرد
سراجه والاصطلاح بنان الا اذا كان ياخذ عين الجرة وليس لاحد ان يمنع احدا عن الاحتشاش في امره
الا فانبت بسقيه لا يباح بافرا الحجير على الفرس الطبيب الذي يوصي الماء ان كان لا قيمة له حين
ياخذ فهو حلال المطرب ياخذ المال بغير شرط فهو حلال له غرس شجرة الفرس في الطريق ان كان لا يضر
الطريق لا يباح به ويطيب له وقفة وفرصا مات رجل ويعلم الوارث الطبا كان يكتب من حيث

لا يحل ولكن لا يعلم الطالب بعينه لكن يروى عليه من له الارث والافضل ان يتزوج ويتصدق
بنية خضما وابية الزراعة افضل من التجارة لانها اتم فعا العبر على الفقير افضل من الشاكر على الغني
الامتناع من الكسب اولى من الاشتغال به على قصد الانفاق في الخير مات وعليه دين قد رتب
لا من جهة العصب يرضى ان لا يواخر به كذا اذا مات قبل ان يوفي رجل له على آخر دين لا يفر
على استيفائه كان ابنه خيرا من ان يدعه عليه اذا سرق من ابيه ومات ابو لا يواخر اذا كان
ولده في الاخرة واثم في السرقة رجل له على آخر دين فلقا ضاه فلفه ظمما مات صاحب الدين
فالخضومة في الظلم بالمنع للبيت وفي الدين للوارث موافقا والمغنية اذا قضت دينه من
كتبها اجبر الطالب على اخذ لا يباح بخرقه البيوت وبجنتها وتذليل السقف والضرع الافرة
افضل لا يباح بسط النيات التي عليه التصاوير بساط كتب عليه الملك لله يكن المجوس عليه ولا يفي
بعض الخوف منه لا يروى الاكرامة ويكره ان يصور الرجل فوالت روح لا يمكن ان يصور صور الاشجار
ويكره النظر في المرأة المتخذة من الزمب ويكره ان يكتب بالقلم المتخذ من الزمب او الفضة
او من وارت كذلك ويستوي فيه الذكر والانثى لا يباح يومه السلاح بالزمب والفضة ويكره الرمي
الي مدرف نحو الفضة كتب اسم فرعون او اسم ليجل على غرض يكن الرمي اليه لان لشكل الخوف حرمة
بحوز الباق في اربعة اشياء في الحف يجرى البعير وفي الحافر يجرى الفرس وفي الفصل يجرى الرمي في
الشيء يعني العود واما بحوز اذا كان البدن معلقا من جانب واحد بان يقول لصاحبه ان سبقتك
فلي كذا وان سبقتني فلا شيء لك وان كان البدن من الجانبين لا يجوز الا ان يكون بينهما ثالث والشرط
انه لو سبقها اخذ منه وان سبقا لم يعطها شيئا وهذا يجوز ان كان فرسه قد سبق وقد لا سبق والمراد
من الجولن الحبل والطبيب لا الاستحقاق وتوقع الاختلاف في مسئلة بين اثنين وخطا احدهما لصاحبه
ان كان الجواب كافت اعطيك كذا وان كان كما قلت لا اخذ منك شيئا فهو جاز طلبة العلم اذا
اختلفوا في البق ولم يكن لواحد منهم بينه وبينهم لا يباح سوا الغل اذا خيف من البعد الباقي من
قام بتوزيع الثواب على المسلمين من جهة السلاطين بالنظر والمعاولة كان ما جرت رجل في البيت
فاخذت الزلزلة لا يمكن الفرار الى الغضا بل مستحب يكن ان يخذ الرجل كلبا الكلب الحارث في كلبه
جاز ان يعطى سبعة من ذلك وليس له ان يطعم من خبز او شيئا من المينة البول في الماء الحاردي

يكن ان يقول قايما الا من عذر بكونه ان يقف حاجته في الطريق او صفة النهر او شجرة مثمرة او شجرة يستظل
 بها الناس يكن النوم في اول النهار وفيما بين المغرب والعشاء يستحب القيلولة فيما بين المصليين
 واس الشجر وبين دار الخطة يستحب ان ينام الرجل كلاما ويضع على شقه الايمن مستقبلا القبلة ساعة
 ثم ينام على يساره اذا خلط فمكة الميمنة باليمن جازا ان يستغنى به ويدفع الجمل اذا كان الدرس غلبا
 لو دفع الطين من طريق في ايام الوداع تنقية للطريق لا باس لا باس بان يرد على اصبعه خيطا
 لتذكر الخاتنة ياخذ من ثار به حتى يصغر مثل الحاصب وحلق الشارب بدعة وقيل يستحلق
 حلق العانة وتلق الاطمين سنة لا باس ان ياخذ من الحلق الميمنة اذا طالت لا باس بان يقف على
 الحية فاذا زاد على قبضة شيء جزه وان كان ما زاد طويلا ذكره يستحب قلم الاطمار يوم الجمعة فانه يراى
 انه جاوز الحد قبل يوم الجمعة يكن له التاخير قلم الاطمار يوم الجمعة فانه يراى
 وان القاء في الكنيف او المغسل كره رجل له جمعة فاراد جازا ان يبقى بحبها ان لا يمنع عن ذلك
 والا فليز لا يفعل **كتاب الجمل** من مابل في الصلوة
 والصوم والنكاح والطلاق والعتاق والايام والوقف والصدقة والبيع والاهانة والوكاز والفتنة
 والدين **فصل** اذا صلى الظهر اربعاً فاقمت في المسجور فالجملة ان الاجلس على الرابعة حتى
 ينقلب نقلا ويصلي مع الامام ثم يصوم شهرين متتابعين وصام من رجب او شعبان فاذا شعبان نفق
 يوما فالجملة ان يافرمة السفر فينوي اليوم الاول عن رخصاء عما تدرى يجمع وجوب الزكاة اذا
 خاف ان لا يوقى بهيب النصاب قبل تمام الحول متى يوق به وسلكه اليه ثم يستوميه منه اراد ان يوقى
 الغنية عن عموم ابيه ومو قير فانه يطعم منوب من الخطة فقيل ثم يستوميه منه ثم يعطيه سكر الى ان يتم
فصل اراد ان يكون لا يشرع في طريق الحج تزوجها بخلها من عند نفسه فلا يعلم البعد ذلك
 حلف لا تزوج باوس فلو تزوج اوسه في خارج اوس او زوجها منه فضولي ثم اجبرت فاجازت لم
 يحث حلفت امرأة ان لا يزوج فزوجها فضولي فاجرت فقبضت المهر لم يحث حلف لا يطلق فلانه
 فخلها اجني ودفع به الى الخلع الى الزوج لم يحث وكذا لو تزوج رضية وامرارة او امها بوضع
 فارضعها قال لا امرارة ان لم يملك اليوم الله ثلثا فانت طالق ثلثا فالجملة ان يقول لها انت طالق
 ثلثا على كذا ولا يقبل المرأة فلا يقع الطلاق في رواية عن الامام وبه يفتى اراد التحليل وكان لا يظن

مثلا في استاذ في الصوم والصلوات

اثنان او يعلوها فالجملة ان يشتري زوجها عبدا صغيرا فاذا على الجماع فزوجها منه بطهاراة الشاشرين
 فاذا بين ما يسهلها او يملكها يبيع فاذا ملكه يقع الفرة بينهما ثم يبعث المحلوك الى بلد فيباع هناك ثم يزوجها
 بعد العدة طلق امراته ثاسا فانكر فالسبيل ان يدخل المرأة بيتا فيه زوجها مخفية فقال انكر فوجت
 امراته وجيء منه الدار فيقول الزوج ليست به امراته في سدة الدار يقال كل امراته كره منه الدار
 فهي طالق باين فاذا حلف تهر المرأة فيظهر طلاقها قال لا امراته ان يطعن قد رانصها حلال ونصها
 حرام فانت طالق فالجملة ان يجعل الخمر في العذر ويطبخ البديق فيها حلف بثلث طلق ان لا يملك
 فلانا فالجملة انه اذا انتهى الى البيت يحل مرفوعا ويدخل الدار فكلما اراد ان يدخل يفعل سكتا في نفسه
 لقمة فقال رجل ان اكلتها فالمراته كذا وقال الاخر ان طرحتها فبعد كذا فالجملة ان يطلع بعضها وباكل
 بعضها او ياخذ انسان من فيه بغيره قال لا امراته ان يتركك الى سنة فانت طالق ثلثا فالجملة ان
 يتركها اربعة اشهر حتى تبين منه نطفته ويكث ثمانية اشهر تنه السنة ثم يزوجها طلق ثلثا فالجملة
 من امراته طلاق ضربها فالجملة ان يقول طلقته فلانه ان ارادته ان يزوج امراته او يقول طلقته
 امراتي الاخرى **ارادت** قطع طبع المحلل يقول له لا طلاقك حتى يحلف ثلاث طلاقات انك لا تحلقني فها
 اطلب فيك فاذا حلف مكنته فاذا قربها مرة طلبت منه الطلاق فان طلقها طلقته والا فذكر
 ان فعلت كذا فبدي حر وجميع ما املكه صدقة فالجملة ان يهب فلك كله متى يوق به ثم يفعل ثم يستوميه
 اراد ان يكاتب جارية له ويطأها فانه يهبها لابن صغير له ثم تزوجها ان لم تكن تحتة حرة ويكون
 اولادها **فصل** دخل جماعة على رجل واحد واخذوا امواله وهلكوا ان لا يجز
 باسمائهم فالجملة ان يقال له تعد عليك اسمائهم ما ليس بجارية اذا سالن كقول لا واذا انتمينا الى السارق
 فاسكت او قول لا قول فيظهر الامر ولا يحث حلف لا يكره الدار وموساكنها وشيوخ عليه
 نقل المتاع فانه يبيع المتاع متى يوق به ويخرج بنفسه واسله ثم يشتري المتاع منه في وقت ينشر
 عليه القوي بل حلف بيقضيه حقه راس الشهر ولا يقب عليه ذلك فالسبيل ان يبيع منه شيئا
 بذلك الدين قال الطالب ان لم اخذ منك حتى غدا فالمراته كذا وقال الاخر فبدي حر فالسبيل
 ان يمنع المطلوب فيجيئ الطالب وياخذ منه جيرا قال لها وفي يدها شراب ان شربت او صبت
 او اعطيت غيره فانت كذا فالجملة ان يرسل فيه ثوبا ينشف الشراب حلف ان لا ينفق على امراته

ان يظن ان امراته ويبيعها حتى تنفق على نفسها ثم يزوجها حلف ان لا ينفق على امراته ولا يظن

اراد ان يزوج امراته

فاحيلة ان يواجر نفسه منها ويتجر بها ويكتسب لها رجل علم ان امير البلد اراد ان يخلصه ان لا يجر
 الملك فكتب على كفة اليسرى الملك فلكا قيل له عليك كذا عبيدك ونساؤك كذا ان كنت تخالف
 هذا الملك جعل الرجل يشر بيبه اليه الى الملك المكتوب على الكفة وكلتا يديه في الكف ويقول
 لا اخالف هذا الملك فلم يحلف **فصل** وقف وخاف ان يبطله قاض على قول الامام
 فعليه ان يقر في كل الوقف لا يفت في قاض من قضاة المسلمين فاحض في ذلك فلا يبطل بعرضه ان
 اراد ان يبيع نزل الكف مائة ومائة يبيع فالسبيل ان يبيع الكل منه ثم يبيع البيعة النصف حلف
 لا يبيع هذه الحادية ولا يبيع النصف بكل الثمن ويبس النصف فلم يحلف اراد البائع ان يبيع
 خصوصاً المشتري فاحيلة ان يجره اذا اراد بيعه ان يقول ان خاصته في عيب فهو صدقه الوكيل
 بشره بشي بعينه بشي معتق اذا اراد ان يشره لنفسه فاحيلة ان يشره ثمنه شيئاً قليلاً او
 يجره ان لا يشره له اشترى انا ففقه بدرامهم وليس له الا قليل دراهم فاراد ان يقره قالوا
 يبطل فاحيلة ان يقره ما عجزه ثم يستقر من منه ثم يقره من مكانه الى تمام الثمن ومثل
 الفعل في التمسك اراد دفع الشئ يقره لداشته متى فابيعه باقل مما اشترت فاذا اجابه
 بطلت شفعة الوكيل بالبيع اراد ان يكون العدة على غيره فانه يجره فبيع بحرة الوكيل
 الاول فيجوز ويكون العدة على الكس الوكيل بالبيع اذا اراد ان يشره ذلك الشيء لنفسه
 فالسبيل ان يبيع متى يقر به ثم يشره استقر من من رجل عشرة دراهم فلم يرغب الا ربع وميزر
 فاحيلة فيه ان يشره ما يساوي فلساً بدرهمين ويستقر من منه عشرة دراهم اليه في ضبعة
 بغير حق فاراد ان يسقط اليه فاحيلة ان يقره لا يشره الصغير بالضبعة اراد ان لا يكتف الا ان
 ينفق لشره ان كلفته ففقه على ان تصدق بفلس فاذا طلب منه الكفالة يقول في حلف قد
 حلفت ان لا اقتل **مسألة** اثبات الدين على الغائب ان يكتف للطالب رجل عن الغائب
 فحجبه موثق انه يقدم الكفيل في القاض فيقول ابي علي فلان الغائب كذا وان سئل الكفيل عنه
 فيقول الكفيل لا كلفته عنه كذا ولا اوري ان للمدعي على الاصيل وبناء ام لا فيقيم للمدعي البينة
 على ذلك فينقض له القاضي بالدين على الغائب ثم انه يبرئ الكفيل اراد المهر من ان لا يبطل الدين
 بهلاك الرهن فانه يشره منه عتداً بذكر الدين ولا يقبض فلو مات العبد لا يبطل دينه ولو مات

المطلوب يكون الغائب احم به من سائر الغراء ولو قضى عنه حال عبوته اقاله البيع اراد ان يشر
 نصف وان مثلاً يبيع نصف الدار من الذي يطلب الرهن ويقبض منه الثمن على الشر
 المشتري بالخيار ويقبض الدار ثم ينفق البيع حكم الخيار فيبقى في يد من نزل الرهن في المهر اراد
 ان يجعل المال مضموناً على المضارب فاحيلة ان يقر من المال منه وبسالة اليه ثم ياخذ منه مضاربة
 بالنصف ثم يدفع الى المستقر من واستقر منه في العمل واخرى ان يقرضه المال ويخرج اليه من مخرج
 لغرض ويعتد منه شركة العنان والعمل عليهما والمال منهما قال ابو الليث من اراد بالخيلة الهرب
 من الحرام فلا بأس بأصله قوله عليه السلام لرجل اشترى صاعاً من تمر بصا عشرين اربست ملاعبت
 تمره يسلمة ثم ابتعت لسلمته ثم **كتاب** **ادب المفتي**
مسألة كره بعضهم الافتاء لقوله عم اجركم على انما ارجاكم على الضياء وعن سلمان الفارسي ان
 ناساً كانوا يتفقونه فقال سدا خيركم وشرهم **والصحيح** انه لا يكره لمن كان اسله لقوله كفاؤنا الى
 اصل الزكوان كنتم لا تعلمون وكان سدا احوال الاجابة عن السؤال وقال عليه السلام المفتي يدخل بين
 الله وبين عباده وعن عيسى عم لا يتكلموا بالحكمة عند الجهال فظلموها ولا ينفوها اسلمها فظلموا
 وناويل ما رواه اقام يكن اسلاً وبه يقول لقوله عم من افتى ان اس غير علم لعنته ملائكة السموات
 والارض ولا ينبغي احد ان يفتي الا ان يعرف اقاويل العلماء ويعلم من اين قالوا ويعرف معاملة
 فان عرف اقاويل العلماء ولم يعرفهم هذا جهلهم فان سئل عن مسألة يعلم ان علماء الدين يتحلون
 من بينهم قد انفقوا عليه فلا بأس ان يقول سدا جائز وسدا لا يجوز ويكون قوله على سبيل الحكاية
 ولز كانت مسألة قد اختلفوا فيها فلا بأس بان يقول جاز في قول فلان وفي قول فلان لا بأس
 له ان يجيب بقول بعضهم مالم يعرف محنتهم وعن ابي يوسف وزفر وغيرهما انهم قالوا لا يحل الا حد
 ان يفتي بقولنا مالم يعلم من اين قلنا قيل احصام بن يوسف انك بكر الخلف اليه حينئذ قال
 لان ابا حنيفة اوتي من الفهم مالم يؤت فاصدك بهمه مالم تدرك ولا سيما ان يفتي بقولنا يفتيهم
 وسئل عن محمد بن الحسن متى يحل للرجل ان يفتي قال اذا كان صوابه اكثر من خطائه وعن ابي بكر
 ابن البراء الاسكاف البجلي في عالم في بلد ليس هناك اعلم منه سل يسعه ان لا يفتي قال ان كان
 اصل الاجتهاد لا يسعه وقال اصل الاجتهاد ان يعرف وجوه المسئلة وينظر احوالها

قبل اوز السطح للاجتهاد وحفظ المبسوط عن خلف بن ايوب قيل لم لا يفتي وانت تعلم انه
 ليس في هذه البلدة احد اعلم منك فقال اني لو دخلت كاتك اسكن ان يفتي وليس منك احد
 اعلم منك قال ان الرجل حفظ جميع كتب اصحابنا لابتدأ بتلخيص الفتوى حتى يهدي اليه لان
 من المسائل يجاها على ما واثق اسأل الزمان فيما لا يخالف الشريعة وعن ابي بكر الاسكاف
 الفقيه ان اذا اراد كل واحد منهما ردا في مسألة فانه لا يسع لواحد منهما ان ياخذ بقوله صاحبه
 وعن ابن مسعود انه من سئل عن علم وهو عند فليقل ولنزل لم يكن عنده فليقل الله اعلم فان
 العلم ان يقول بما لا يعلم لا اعلم سئل عن من ادعى ان الله خلق آدم على
صورته فقال ثوبان والنفسه قال ابو الليث سدا امر الله تعالى والرايخورد في العلم يقولون
نه وعن ابن مسعود انه ان الذي يفتي الناس بكل ما سالونه لم يكون وعن الشعبي سلوا عما
 كان ولا يسألوا عما لا يكون حكى عن ابي يوسف دخل على مروان الرشيد وعنده اثنا
بساط في الكلام فقال ابو يوسف انا لا اخوض فيما لا يعينني فقال له الخليفة اصنت
واحرله مائة الف درهم واهربان يكتب في الديوان ابا يوسف اخذ مائة الف درهم وتركه
مالا يعنيه وعن الحسن البصري انه ترك الراي كوامن سنة ثم عاد فقبل له ذلك فقال
راي خير لهم من رايهم لانفسهم افا قبل عفتي اخذ مائة الف درهم فكم كان يعمل
بما اشار به ثم الفتوى على الاطلاق على قول ابي حنيفة ثم يقول ابي يوسف ثم يقول
الحسن ثم يقول يفرق الزيل والحسن بن زياد وقيل اذا كان ابو حنيفة في جانب وصاحبه في
فالمفتي بالخيار والاول اصح اذ لم يكن المفتي مجتهدا لانه كان اعلم العلماء في زمانه حتى
 قال ان في الناس من علم عيال اذ حنفته في اللغة ولهذا قيل سلم اليه حنيفة بقة اعلم العلم
 وعن القاضي الامام على السعدي انه سئل عن فقيهين افتيا نحو من مختلفين اياهما يسمع
 قال قول افهما بعد ان يكون اوجها لا يفتي لاحد ان يفتي القذان بوايه مالم يتعلم او يعرف
 وجوه اللغة واحوال التنزيل لو سأل سائل ان الله تعالى هل يقدر على ان يخلق مثل يقال له
 السؤال محال لان الذي يخلق لا يكون مثل الخلق والسؤال محال لانهم الجواب عنه ولو سأل سائل
 ان الله تعالى هل يعلم عدد انفس الجنة يقال له ان الله تعالى يعلم انه لا عدد لانفسهم لو سألنا

عن شعبي علق ثلث طلقا بالنكاح هل يحل له المقام معها افا تنفخ عذراته ام لا
 عن ابي حنيفة لا قيل لا يفتي المفتي ان يحق للفتوى اذ لم يسئل عنه يفتي المفتي اذ لم يسئل عنه
 اخطاء ان يرجع عنه ولا يفتي ولا يفتي فانه حكى ان ابا حنيفة او غيره اجاب سئل فقال له فخرج
 دراج وكان من اصحابه اخطات فقال نعم وانشد كما وث تزل به من خالق قدم ولان
نوح بن دراج وهن ابي حنيفة لان يخطي الرجل عن فهم خير من ان يصيب من غير فهم قيل
من قلت فكرته اشدت عبرته من ركب للعجلة لم يامن الكيون وقيل من لم يتوف ما سئل عنه
واستفتي فيه لم يجب كما يجب ولبعضهم اذا استفتيت عما فيه تحريم واحلال فلا تفعل ففتياك
اخطار واسوال فان اخطات في الفتوى فبئس الامر والحال وان احسنت لا بعد كما يحى واذا لا
 قيل معنى قوله عم المجتهد اذا اخطا فله اجر واحد اذ كان اجتهاد في محل الاجتهاد فاما اذا
 كان بخلافه فلا المفتي اذا سئل عن مسألة ينبغي ان ينظر النظر فيها فان كانت من جنس ما انفرد
 في جوابها يفضل ولا يجب على الاطلاق فانه يكون مخطئا كوما اذا سئل عن رجل وكلما خراف
 احواله على الف درهم فزوج الوكيل على الف وزادها من قبل نفسه شيئا يجوز النكاح ام لا
 فان الطلق الجواب بلا او نعم فقد اخطا ينبغي لن يقول ان زاد شيئا فعلا لم يجز لانه خالفه
 ولن زاد ذباق بمجولة فخوان يهدي اليه مديته فان كان مهر مثلها الف او اقل جاز وان كان اكثر
 لا فله اذا سئل عنه تزوج ام ولد انسان بغير اذن مولاه ثم عتقت اجوز النكاح ام لا فان
 نعم او لا فقد اخطا ولكن تفضل فيقول ان دخل بها الزوج قبل اعنائ المولي جاز لانه لم يجب
 عليها العدة من المولي وان لم يدخل بها لم يجز لانه وجبت عليها العدة من المولي حين اعنائها
 فلا ينفذ النكاح في العدة وكذا اذا سئل عنه باع عبدين احدهما والآخر لغيره منفقة فانه
 بغير اذن الغير اجوز البيع ام لا ومن الماشري الحيات رام لا فان قال لا او نعم فقد اخطا وينبغي لن
 يقول ان اجاز المولي لآخر جازا ببيع فيها وان لم يجز فان كان للمشري علم وقت الشراء بذلك
 لزمه البيع في الواحد بخصته وان لم يعلم بذلك الا بعد البيع ان علم قبل فانه ان يفتي بالبيع وان علم
 بعد قبضها لزمه عبد البائع بخصته وكذا اذا سئل عنه له على رجلين يدين فاحد من كل واحد منهما
 ختم وخطهما ثم وجد بعضهما بنهر جنة وكل واحد منهما ينكر من له ان يرد على احد ما يفتي

من كتب العلم المحلة
 ومن كثر فكريته
 عبرة ليعمل بها
 فاعلم

ان وجد ما دون الستة مبرجة لم يرد شيئا وان وجد ستة مبرجة لم يرد كل واحد منهما مما
ولو وجد سبعة لم يرد على كل واحد منهما مبرجة وفي ثمانية ثلثة وعلى هذا القياس وكذا اذا سئل
عن رجل تزوج مخالعة ببغلي لم يرد ان كانت الحائض لامة اولاديه ولامة لم يرد وان كانت لامة
لانه لا قرابة بينهما ولو سئل عن تزوج بعتة يقال له ان كانت للامة لامة اولاديه ولامة لم يرد وان كانت
لامة لامة جازوا فاسئل عن رجل تزوج امه واخيه من آخره عتة وافق الفقهاء بالخول لانه يكون نفقلا
صورتها جارية بين اثنين جاءت بولد فادعيا فمها بينهما فان كان الغلام ولد اخ من هذا لامة
من هذا الاب كلتا ما من غير امه فزوجه الاخيرين والام من رجل بعد موت امه حكم بالجواز لانه لا قرابة
بينهن واذا سئل عن رجل خرج تاجرا وترك امراته في المنزل فورعه عليه كتاب امراته ان تزوجت
فوجا آخر فابعد لي كل شهر شيئا للنفقة كيف كره من المسئلة فقل هذا رجل كان امراته بنتا لمولاه
فمات مولاه فورثته وبطل النكاح فكتبت اليه وهو بعد ان ابعدت اليه النفقة عن الامام ايه كل الكاف
البلخي قال كان المستفي اذا حج على يد نصير بن سلم وتقول حيث من مكان بعيد تمثل هذا البيت
فلا تخن ما ونيك من حيث جئتنا ولا تخن عنا عليك المدايبا قال الفقيه ابو الليث ينبغي ان يوفى في اول
الامر حتى افرغ من هذا الامر فاذا حج عليه بعد ذلك جاز له ان يجيبه مثل هذا وفي الجملة يجب ان يكون
حليما ردينا بين القول بنسب الوجه وينبغي ان يقدم من جاء اولاً ولا يقدم الشريف على الرضيع وفي
ابن عباس لم انه قال راس العقل ان يعفو الرجل عن ظلمه وان يتواضع لمن دونه وان يتصدق بماله
فاذا اجاب المفتح ينبغي ان يكتب عقوبت جوابه ولما علم ونحو ذلك في المسائل الدينية التي اجمع عليها
اسل السنة والجماعة ببغلي لم يرد والام الموفى او يكتب وبالله التوفيق وبالله العصمة **كتاب**
الفوائد في الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم ان لكل شئ عماداً وعموداً من الدين الفقه وروي انه قال
افضل المجالس عند الله مجلس النظر فان فيه تلخيص حجج الله تعالى وروي انه عدم قال من تعلم العلم رياء
وصحة لم يكن في ان واحد اشتد عذاباً منه وليس نوع من انواع العذاب فيها الا سيفيد به وفي
الحديث من انتقل ليتعلم غفر له قبل ان يخطو وقال نعم من ورع سئل عن العلم مثلاً لاجل ما
وترك انما قال ما لم يترك الله تعالى ابراهيم بن الحسن سنة وروي ان الله خير سبلان عم بين
العلم والمال فاختار العلم فاعطاه الله العلم والمال جميعاً فيل الفضل بالعلم والاول بالاصل

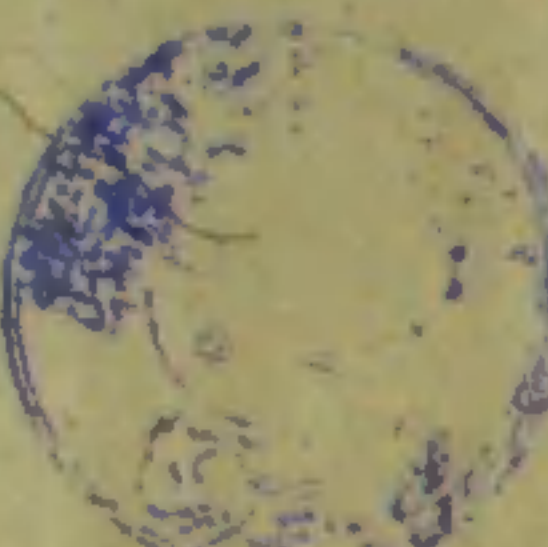
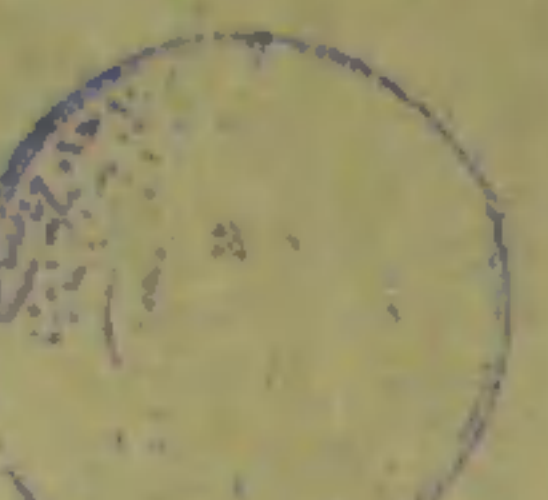
والنسب وعن الشافعي العلم قلاق والادب افاد ومجالسة العلماء زيادة وعن عروة بن زبير انه قال
لا ولا تعلم فانكم ان تكونوا صغار قوم عيسى ان يكونوا كبارا خرب قيل من لم يتعلم في صغره لم يتقدم
في كبره قيل من لم يزد العلم من احواله عن القرآن الحكيم انه قال لا يكثر النوم ولا الاثر فان اكثر فيهما
جاء يوم القيمة فملا عن الاعمال الصالحة قيل من احل على التواني حصل على الامانة وقيل من اشد
الفصل اختار الكسري قال قال ومن طلب الشئ وجد وجد اصل قوله تعالى والذين حاسروا فيها انبياءهم
سبيلنا قيل خير من المن على قناطير المحن قيل لا ابن عباس بن ثلث ما ثلث قلت بلسان مؤلف قلب
عقول وبدن في السراء والضراء صبور عن بعض الصحابة قال تفقهوا قبل ان يسوءوا قبل مضاه قبل ان
تروها قال ابو نصر بن محمد سلام بالله العلم ميت وجيوته الطب فاذا حي ففوتة الدرر فاذا فوي
فهو كحبيب فكشفه المناظرة مع الموافق والمخالف فاذا انكشف فهو عقيم فنساجه العمل عن محمد بن سنان
من لم يتخذ هذا الامر صناعة مختلف اليه كما يختلف في السوق لا يدفع اليه كثر شئ عن نصر بن
يحيى قال كان ثمان مختلفان الى الحسن بن زبير فقال احدهما لصاحبه الابري اي من هذا الرجل
يفع الحسن دخلت عليه بالارضة ومو ينفيس وفادع يدركه كفاً وسو يسمع وعن ابي يوسف اختلفت الحب
لده صنفه تسع عشرة سنة ما فاتني صلوة العذرة مع ابن ابي ليلى وعن زفر بن ابي ابي حنيفة طائفة
خمس وعشرين سنة ما فاتني فطر ولا اصغى اعلم ان بنينا صلوات الله عليه وسلم هو محمد بن عبد الله بن عبد المطلب
مساو عن حنيفة قصي كلك سنة كسر لوى فمساو كلك سنة كسر لوى فمساو كلك سنة كسر لوى فمساو كلك سنة كسر لوى
البناس نصر بن عديان واسم امه امنة بنت حبيب عن حنيفة بن عمار عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة
حامل به وتوفي جده ومو ابن سنة سنين ويطرء التي راضعة بسم حنيفة كان ميلاد يوم الاثنين من شهر
ربيع الاول ووفاته يوم الاثنين من ربيع الاول في اليوم الذي ولد فيه في الضحى ووفى ليلة الاربعاء في
من الليل اوجى الله تعالى اليه ومو ابن اربعين سنة واقام بعد اوجي بمكة ثلث عشرة سنة ثم ما جزل الحديث
وتعدي ومو ابن ثلث سنين سنة وقدمات عن تسع سنين وكانت خلافة ابي بكر عبد الله بن عمر
باجماع الصحابة وخلفه عمر بن الخطاب بن عبد الله بن عمر بن الخطاب بن عبد الله بن عمر بن الخطاب
كذلك اعلم ان صاحب غزينا ابا حنيفة بن النعمان الشافعي بن زوطى وفي نسخة مكان الزوطى
المرزبان قد ذكره اخبر عن علي بن ابي طالب حمله ابو موسى صغير وقد دعاه بالبركة كذا في نظم الدين

وهو قد وقع انه مع الحديث من جهة من الصحابة بعضهم ذكروا منهم ان من مالك وعنده خبر الزندي
 وعنده من ابي اوفى ووالده بن الاصمعي وجابر بن عبد الله ومنهم من منعت عابته سمعته وسوكان
 قد اخذ العلم من رجل كثير من الا انه ينسب الفقه الى جابر سليمان وهو كان من تلاميذ ابي بصير
 النخعي ومواخذ العلم من علقه الاسود وشريح القاضي ومولاه من عمر وعلى وابن مسعود ومولاه
 من رجل الله صلعم وقد اتفق الاجماع من الاصحاب ما لم يتفقوا لاحد وقد وضع هذا المذهب ثورا ولم يستبد
 بوضع المسائل وانما كان يلقبها على اصحابه مسئلة فيعرف ما كان عندهم ويقول ما عندهم وينظرون
 حتى يستقر احد القولين فشرع ابو يوسف حتى اثبت كلها وقد اوردك بعض ما عجزت عنه اصحاب القرايج
 وقيل كان محمد بن الحسن صاحب رقية وكانت بديعة اهل كروية وحكى ان اعرابيا دخل على ابي حنيفة
 قال ابو ارام بواوين فقال ابو حنيفة بواوين فقال الاعرابي بارك الله فيك كما بارك في الاول ثم وفي فخر
 اصحابه وسأله عن ذلك فقال ان سنا سألني عن الشهيد بواوين كشهد ابن مسعود ام بواوين كشهد
 ابو حنيفة الاشعري فقال بارك الله فيك كما بارك في شجرة حباركة ببقية الاشربة ولا غريبة في
 مات ابو حنيفة ومولاه بن سبعة سنين بتاريخ سنة خمسين ومائة ولما اتى في مولاه ابو عبد الله محمد بن
 اويس بن عباس رضى الله عنه في بن الساسين عبد الله بن بريد بن ثامر بن عيسى بن ولاد في
 نقره ثوب من سنة خمسين ومائة وعاش اربعين سنة مات يوم الجمعة ودفن بقرية واهله قد اخذ
 العلم من مالك بن انس ومحمد بن الحسن وبشر بن عمار بن موسى بن خالد بن يحيى بن حلف
 بن ابي حنيفة قال ان الله تعالى جعل العلم بعد نبينا في اصحابه ثم بعدهم في التابعين ثم بعدهم في ابي حنيفة
 واصحابه في شاة فليؤمن وعشاء فليخط وعشاء فليؤمن انه قال ما انا من ابي حنيفة الا كوكبة صغيرة
 على شجرة كثيرة اغصانها فقال انس بن مالك ما من ابي يوسف الا سكتا وانا صاحب قتلنا برواه حنيفة بن
 سليمان النخعي بن عاصم بن ابي النخود ومولاه الاسدي الكوفي ومولاه على بن عبد الرحمن بن
 عبد الله بن جبيب بن علي بن ابي طالب ومولاه على بن ابي راسم ثم القراء السبعة اصدعهم
 عاصم بن ابي النخود واثنان عبد الله بن كثير المكي والثالث نافع المدني والرابع حماد بن زيد
 والحامس ابو عمرو بن علاء المصري والسادس عبد الله بن عمار بن ابي صالح بن علي بن ابي
 عن ابي اسود الدؤلي مصنف النخوي شيئا اخر من العلم الملوكة حكاه على الناس في العلم والحكام الملوكة

مرش

سئل بعضهم العلم افضل ام المال قال العلم قال فما بال الناس يرون اسل العلم على ارباب الاموال
 ولا يري اصحاب الاموال على ارباب العلماء قال لان العلماء عرفوا منفعة الاموال وجعل اصحاب الاموال
 منفعة العلم وفصله عن ابي عبد الله البغلي لا تخفوا الاموال بعرض اصحاب ابي حنيفة قال ربما او حسنة
 فلو احفظت من اقاويلهم ما وريت كيف اضنع قدس فيها وعن بعض المشايخ قال سمعوا من الكلب
 فانكم ربما لا تجدون استافا فيها قيل العاقل الذي لا يصنع في السر شيئا يستحي منه في العلانية قيل
 ينبغي للعاقل ان ينظر في شانه ويعرف اسل زمانه ويحفظ خطاه لسانه على ربه قال من عامل ان تر
 فلم يظلمهم وحدهم فلم يكرههم ووعدهم فلم يخلفهم فهو من كلت مودة وظهرت عدالة ووجبت
 اخوته وعن ابن المبارك وكان من تلاميذ ابي حنيفة وعفيان الشوري قال اذا وصف في رجل علم
 الاولين والاخرين لا اناصف على فوات لقائه واذا سمعت رجلا له ارباب الفتن اناصف على فوات لقائه
 قيل من اتقى ربه على موي نفسه وراحته بدنه وشهواته فقد هلك وغرق في بحر عظيم وسو
 على له طالب كرم الله وجهه انه تكلم بست كل ما لم يسبق احد في الجاهلية والاسلامه او كلها
 من لانت كلمة وجبت محبة واثن ما سلك امره عرف قدره واثن ان لكل شيء قيمة وقيمة
 المروءة الحسن والرابع سئل عن شئ نكح ذنبه والفاصل اعطى من شئت نكح اميره والسادس
 استغنى عن شئت نكح نظيره وقال من عذب لسانه كذا اخوانه قيل من مال بالحق مال الله
 الخلق قيل الموعظة كلف لمن وعاه قال نعم اثننا العاصم الامام ابو زيد الدبوسي شعر
 جهدت لما وصل الدلائل في الودي • فوق في نية فاطم عن سمن • فاحسيت ما قد مات
 سني الهدي • مستبطل الاحكام بالراي والفهي • ثم تنبى هذا الكتاب بعون الملك
 الوهاب على يدي العبد الضعيف للتحيف المقتدر الي رحمه الله الكريم اللطيف عوفى
 بايمد المديب الغريب عفا الله عنهم ولولديهم وجميع المؤمنين المؤمنين والمسلمين بالخير والبر
 ورحمة الرحمن العجيب في اليوم الثالث من شهر الله المبارك ببيع للفرد سنا اربع وعشرين

ياناظر فيه سئل الله موحدة على المصنف واستغفر لصاحبه
 واهله لنفسه من خير تدبرها من بعد فكر غفرا لنا لكاتبه

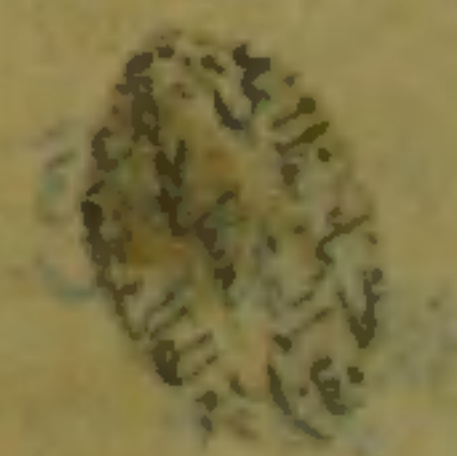
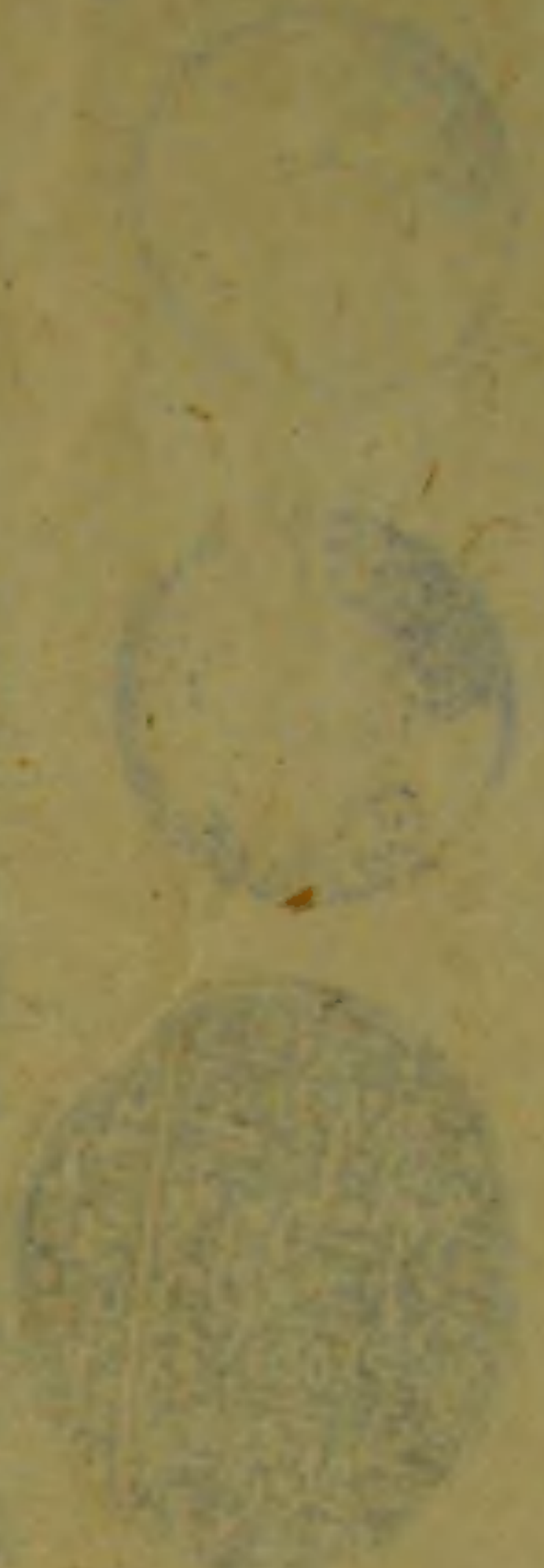


من النسخات
 في دار
 الخزانة
 العامة
 القاهرة

2000 A 1A
2000 NIK 214

823

[Faint, mostly illegible handwritten text in Ottoman Turkish script, likely a historical document or letter.]



Süleymanîye	
Kısr.	AMEA ZADE
Veni	HÜSEİN PASA
Edinim	258

